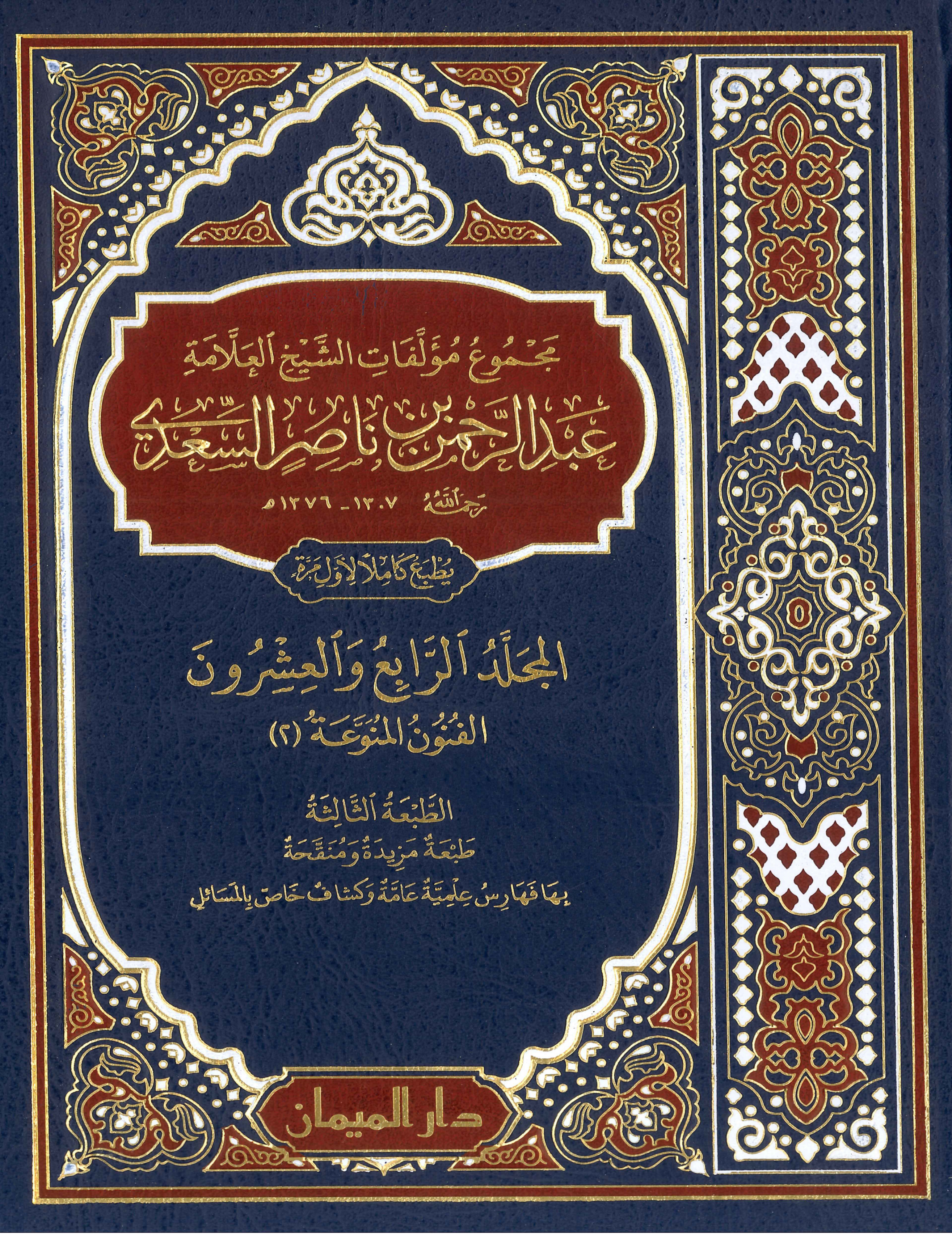
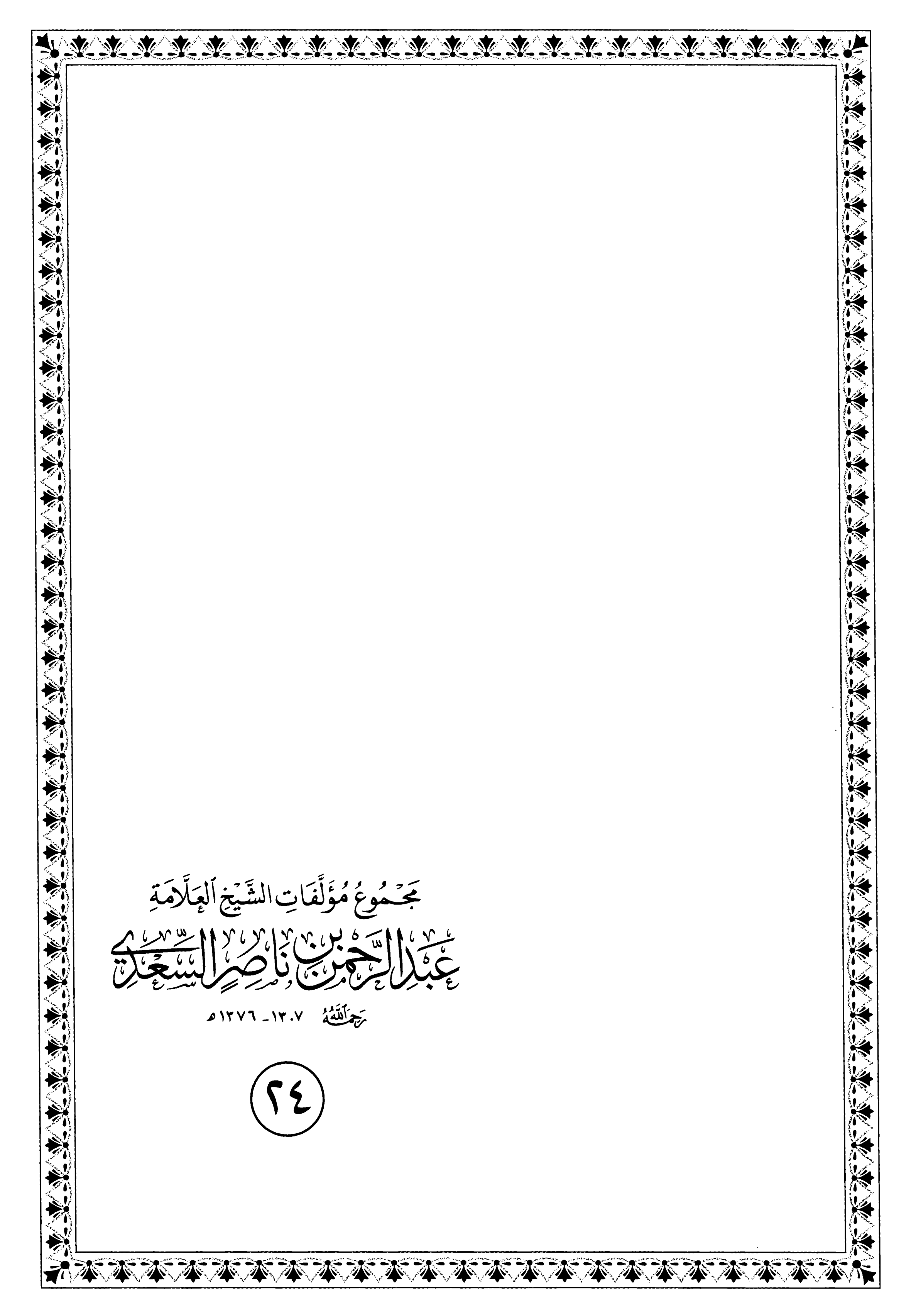

مجموع مؤلفات الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن ناصر السعدي
رحمه الله ١٣٠٧ - ١٣٧٦ هـ
يطبع كاملاً لأول مرة
المجلد الرابع والعشرون
الفنون المنوعة (٢)
الطبعة الثالثة
طبعة مزيدة ومنقحة
بها فهارس علمية عامة وكشاف خاص بالمسائل
دار الميمان



مجموع مؤلفات الشيخ العلامة

عبد الرحمن بن ناصر السعدي

رحمه الله ١٣٠٧ - ١٣٧٦ هـ

(٢٤)

© دار الميمان للنشر والتوزيع، ١٤٤٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السعدي، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر
مجموع مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي./
الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي - ط٣.- الرياض، ١٤٤٣هـ
٣٠ مج.
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٣٧٨-٠٠-٧ (مجموعة)
٩٧٨-٦٠٣-٨٣٧٨-٢٤-٣ (ج٢٤)
١- الإسلام - مجموعات أ. العنوان
ديوي ٢١٠,٨ ١٤٣٣/٨٣٩٠

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٨٣٩٠
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٣٧٨-٠٠-٧ (مجموعة)
٩٧٨-٦٠٣-٨٣٧٨-٢٤-٣ (ج٢٤)

الطبعة الأولى ١٤٣٢هجري - ٢٠١١م
الطبعة الثانية ١٤٣٦هجري - ٢٠١٥م
الطبعة الثالثة ١٤٤٤هجري - ٢٠٢٢م

جمعه ورتبه وصففه وحققه وضبطه على أصوله وصنع فهارسه وكشافاته
قسم تحقيق التراث والنشر العلمي
دار الميمان للنشر والتوزيع



واتساب: 07111 48 55 966+
Info@DarAlMaiman.com
www.DarAlMaiman.com
DarAlMaiman



رحمه الله ١٣٠٧ - ١٣٧٦هـ

(يطبع كاملاً لأول مرة)

إشراف ومتابعة وتنسيق

محمد بن عبد الرحمن السعدي رحمه الله
مساعد بن عبد الله السعدي
سليمان بن عبد الله الميمان
أيمن بن عبد الرحمن الحنيحن

المجلد الرابع والعشرون

الفنون المنوعة (٢)

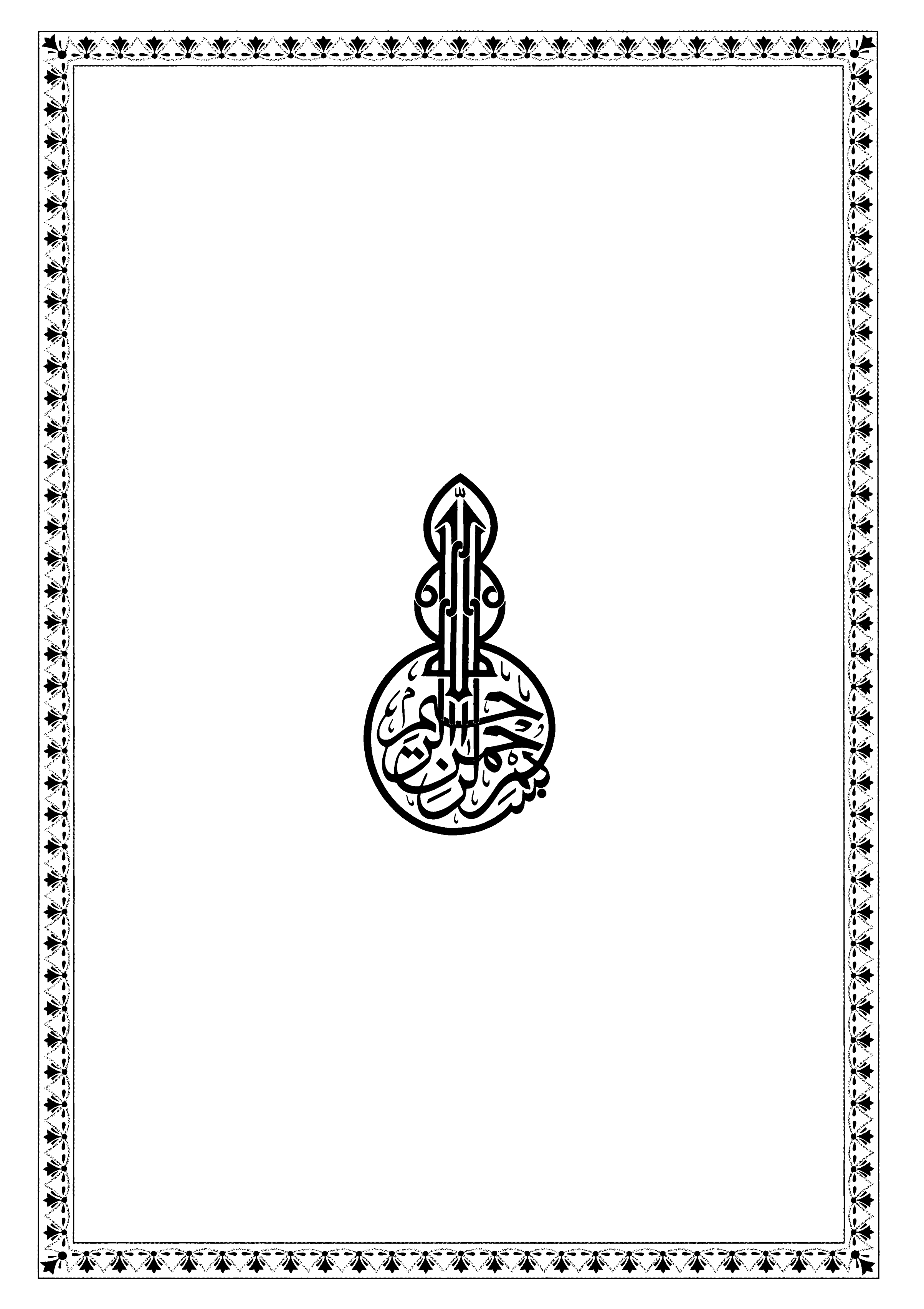
الطبعة الثالثة

طبعة مزيدة ومنقحة

بها فهارس علمية عامة وكشاف خاص بالمسائل



السعودية - الرياض


بسم الله الرحمن الرحيم

فوائد من كتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم

تأليف
الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن ناصر السعدي
رحمه الله

نماذج المخطوط المعتمد في التحقيق

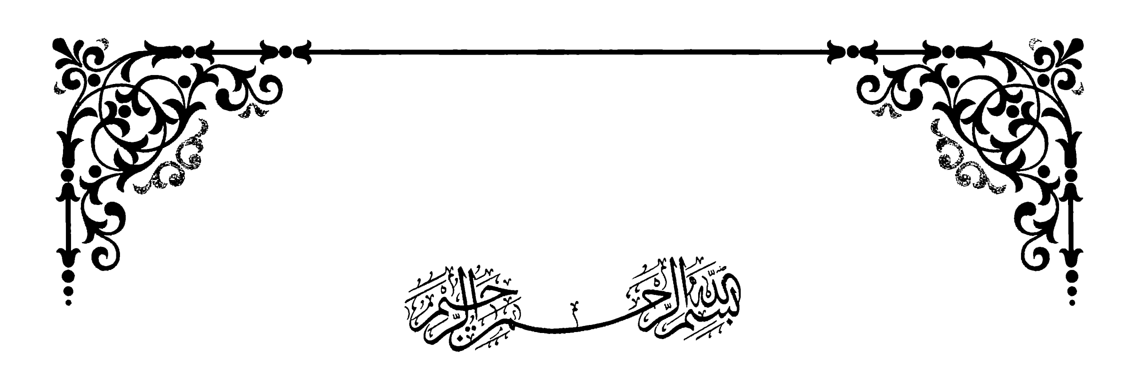
٣

قال ابن القيم رحمه الله في هداية الحيارى جميع النبوات من أولها إلى آخرها متفقة
على أصول أحدها أن الله سبحانه وتعالى قديم واحد لا شريك له في ملكه ولا ند ولا ضد
ولا وزير ولا مشير ولا ظهير ولا شافع إلا من بعد إذنه الثاني أنه لا والد له ولا ولد
ولا كفو ولا نسيب بوجه من الوجوه ولا زوجة الثالث أنه غني بذاته فلا يأكل
ولا يشرب ولا يحتاج إلى شيء مما يحتاج إليه خلقه بوجه من الوجوه الرابع أنه لا يتغير
ولا يعرض له الآفات من الهرم والمرض والسنة والنوم والنسيان والندم والخوف والهم
والحزن ونحو ذلك الخامس أنه لا يماثل شيئا من مخلوقاته بل ليس كمثله شيء
لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله السادس أنه لا يحل في شيء من مخلوقاته
ولا يحل في ذاته شيء منها بل هو بائن عن خلقه بذاته والخلق بائنون عنه
السابع أنه أعظم من كل شيء وأكبر من كل شيء وفوق كل شيء وعال على كل شيء وليس
فوقه شيء البتة الثامن أنه قادر على كل شيء فلا يعجزه شيء يريده بل هو فعال
لما يريد التاسع أنه عالم بكل شيء يعلم السر وأخفى ويعلم ما كان وما يكون وما لم
يكن لو كان كيف كان يكون وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض
ولا رطب ولا يابس ولا متحرك ولا ساكن إلا وهو يعلمه على حقيقته العاشر أنه
سميع بصير يسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات ويرى
دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء فقد أحاط سمعه
بجميع المسموعات وبصره بجميع المبصرات وعلمه بجميع المعلومات وقدرته بجميع
المقدورات ونفذت مشيئته في جميع البريات وعمت رحمته جميع المخلوقات
ووسع كرسيه الأرض والسموات الحادي عشر أنه الشاهد الذي لا يغيب

صورة اللوحة الأولى من المخطوط

وقال في المجلد [illegible] صفحة ٢٨٦ من الجزء الثالث بعد ما ذكر عدم تكفير [illegible] الذين [illegible] الى ان قال في الخوارج
ومع هذا فالصحابة والتابعون لهم بإحسان لم يكفروهم ولا جعلوهم مرتدين ولا اعتدوا عليهم بقول ولا فعل بل اتقوا الله فيهم وساروا فيهم
السيرة العادلة وهكذا سائر فرق أهل البدع والأهواء من الشيعة والمعتزلة فمن كفر الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد
خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان الى ان قال بل المؤمن بالله ورسوله باطنا وظاهرا الذي قصد اتباع الحق
وما جاء به الرسول إذا أخطأ ولم يعرف الحق كان أولى أن يعذره في الآخرة من المتعمد العالم بالذنب فإن هذا عاص مستحق للعقاب
بلا ريب وأما ذلك فليس متعمدا للذنب بل هو مخطئ والله قد تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان الى ان قال عن [illegible] أهل البدع
يكفر بعضهم بعضا ومع [illegible] أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون

صورة اللوحة الأخيرة من المخطوط



قال ابن القيم رحمه الله في هداية الحيارى[1]:

جميع النبوات من أولها إلى آخرها متفقة على أصول:

أحدها: أن الله سبحانه وتعالى قديم واحد لا شريك له في ملكه، ولا ند ولا ضد ولا وزير ولا مشير ولا ظهير ولا شافع، إلا من بعد إذنه.

الثاني: أنه لا والد له ولا ولد ولا كفؤ ولا نسيب بوجه من الوجوه ولا زوجة.

الثالث: أنه غني بذاته، فلا يأكل ولا يشرب ولا يحتاج إلى شيء مما يحتاج إليه خلقه بوجه من الوجوه.

الرابع: أنه لا يتغير ولا تعرض له الآفات من الهرم والمرض والسنة والنوم والنسيان والندم والخوف والهم والحزن ونحو ذلك.

الخامس: أنه لا يماثل شيئا من مخلوقاته، بل ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

السادس: أنه لا يحل في شيء من مخلوقاته، ولا يحل في ذاته شيء منها، بل هو بائن عن خلقه بذاته، والخلق بائنون عنه.

السابع: أنه أعظم من كل شيء، وأكبر من كل شيء، وفوق كل شيء، وعال على كل شيء، وليس فوقه شيء البتة.

---

(١) هداية الحيارى ١/ ١٥٨، ١٥٩.

الثامن: أنه قادر على كل شيء، فلا يعجزه شيء يريده، بل هو الفعال لما يريد.

التاسع: أنه عالم بكل شيء، يعلم السر وأخفى، ويعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس ولا متحرك ولا ساكن إلا وهو يعلمه على حقيقته.

العاشر: أنه سميع بصير، يسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات، ويرى دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء، فقد أحاط سمعه بجميع المسموعات، وبصره بجميع المبصرات، وعلمه بجميع المعلومات، وقدرته بجميع المقدورات، ونفذت مشيئته في جميع البريات، وعمت رحمته جميع المخلوقات، ووسع كرسيه الأرض والسماوات.

الحادي عشر: أنه الشاهد الذي لا يغيب، ولا يستخلف أحدا على تدبير ملكه، ولا يحتاج إلى من يرفع إليه حوائج عباده أو يعاونه عليها، أو يستعطفه عليهم ويسترحمه لهم.

الثاني عشر: أنه الأبدي الباقي الذي لا يضمحل ولا يتلاشى، ولا يعدم ولا يموت.

الثالث عشر: أنه المتكلم الآمر الناهي، قائل الحق وهادي السبيل، ومرسل الرسل ومنزل الكتب، والقائم على كل نفس بما كسبت من الخير والشر، ومجازي المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته.

الرابع عشر: أنه الصادق في وعده وخبره، فلا أصدق منه قيلا، ولا أصدق منه حديثا، وهو لا يخلف الميعاد.

الخامس عشر: أنه تعالى صمد بجميع الصمدية؛ فيستحيل عليه ما يناقض صمديته.

السادس عشر: أنه قدوس سلام، فهو المبرأ من كل عيب وآفة ونقص.

السابع عشر: أنه الكامل الذي له الكمال المطلق من جميع الوجوه.

الثامن عشر: أنه العدل الذي لا يجور ولا يظلم ولا يخاف عباده منه ظلما.

فهذا مما اتفقت عليه الكتب والرسل، وهو من المحكم الذي لا يجوز أن تأتي شريعة بخلافه، ولا يخبر نبي بخلافه أصلا. انتهى.

ومن مدارج السالكين[1] لابن القيم رحمه الله في حدود نافعة جامعة:

أول منازل السالكين إلى الله (**اليقظة**)، وهي انزعاج القلب لروعة الانتباه من رقدة الغافلين.

ثم (**العزم**)، وهو العقد الجازم على المسير ومفارقة كل قاطع ومرافقة كل معين.

ثم (**الفكرة**)، وهي تحديق القلب نحو المطلوب الذي قد استعد له مجملا، ولم يهتد لتفصيله.

ثم (**البصيرة**)، وهي نور يقذفه الله في القلب، يبصر به حقيقة ما أخبرت به الرسل، كأنه يشاهده رأي عين.

ثم (**القصد**) وهو صدق الإرادة، فإذا استحكم صار (عزما) جازما مقرونا بالتوكل على الله، متصلا بالفعل.

ثم (**المحاسبة**) وهي تمييز ما له، وما عليه؛ ليستصحب ما له، ويؤدي ما عليه.

ثم (**التوبة**) وهي الرجوع عما يكرهه الله ظاهرا وباطنا، إلى ما يحبه ظاهرا وباطنا.

(**الإنابة**) تتضمن أربعة أمور: محبة الله، والخضوع له، والإقبال عليه، والإعراض عما سواه.

(**التذكر**) حصول صورة المعلوم في القلب، فالتبصرة آلة البصر، والتذكرة آلة الذكر.

---

(١) مدارج السالكين ١/ ١٢٣- ٥٢١، ٣/ ١٥٧.

(الاعتصام بالله)، هو التوكل عليه، والاعتصام بحبل الله، هو التمسك بدينه.

(الفرار إلى الله) هو التوبة.

(الرياضة) تمرين النفس على الصدق والإخلاص.

(السماع) ثلاثة أقسام: سماع إدراك، وسماع تدبر، وسماع إجابة.

(الوجل والخوف والخشية والرهبة) ألفاظ متقاربة غير مترادفة:

- **فالخشية** أخص من الخوف، فإن الخشية للعلماء بالله، فهي خوف مقرون بمعرفة، فالخوف حركة، والخشية انجماع وسكون.
- وأما **الرهبة** فهي الإمعان في الهرب ضد الرغبة.
- وأما **الوجل** فرجفان القلب وانصداعه لذكر من يخاف سلطانه وعقوبته، والهيبة خوف مقرون بإجلال وتعظيم.
- **الخوف المحمود**: ما حجز عن محارم الله.
- **الإشفاق**: رقة الخوف، فهو خوف مقرون برحمة، نسبته إلى الخوف نسبة الرأفة إلى الرحمة، فإنها ألطف الرحمة وأرقها.

(الخشوع) قيام القلب بين يدي الرب بالخضوع والذل والجمعية عليه، ومحله القلب، وثمرته تظهر على الجوارح بالسكون ونحوه.

(الإخبات) الخشوع.

قال شيخ الإسلام[1]:

(الزهد) ترك ما لا ينفع في الآخرة.

---

(١) مدارج السالكين ٢/ ١٠- ٥١٢.

و(**الورع**) ترك ما يخاف ضرره في الآخرة.

(**التبتل**) الانقطاع إلى الله، مع الإعراض عما سواه.

(**الرجاء**) حادٍ يحدو القلوب إلى بلاد المحبوب، وهو الله والدار الآخرة. للسالك نظر إلى نفسه وعيوبه، يفتح عليه باب الخوف، ونظر إلى فضل الله، يفتح عليه باب الرجاء.

(**الرغبة**) هي ثمرة الرجاء، فإن الرجاء طمع، والرغبة طلب.

(**الرعاية**) وهي مراعاة العلم وحفظه بالعمل، ومراعاة العمل بالإحسان والإخلاص، وحفظه من المفسدات، ومراعاة الحال بالموافقة، وحفظه من التفرق، فالرعاية صيانة وحفظ.

(**المراقبة**) دوام علم العبد، وتيقنه باطلاع الحق على ظاهره وباطنه، فاستدامته لهذا العلم واليقين هي المراقبة، وهي ثمرة علمه بأن الله رقيب عليه، ناظر إليه، سامع إليه، وهو مطلع على عمله كل وقت.

(**تعظيم حرمات الله**) هي ما يجب احترامه، وحفظه من الحقوق والأشخاص والأزمنة والأماكن، فتعظيمها توفيتها حقها، وحفظها من الإضاعة.

(**الإخلاص**) إرادة الله وحده بجميع الأعمال الظاهرة والباطنة، فالإخلاص عدم انقسام المطلوب، والصدق عدم انقسام الطلب.

(**التهذيب**) تصفية العبودية لإخراج خبثها.

(**الاستقامة**) القيام بين يدي الله على حقيقة الصدق، والوفاء بالعهد، وهي وقوع الأقوال والأفعال والأحوال والنيات لله، وبالله، وعلى أمر الله.

(**التوكل**) هو الاعتماد على الله، مع الثقة به في جلب المصالح، ودفع المضار؛ لعلمه بكفاية الله، مع قيامه بالأسباب، والاستعانة كالتوكل.

(**التسليم**) هو الخلاص من شبهة تعارض الخبر، وشهوة تعارض الأمر، وإرادة تعارض

الإخلاص، واعتراض يعارض القدر والشرع، والقلب السليم هو الذي سلم من هذا كله.

(**الصبر**) حبس النفس على طاعة الله بالامتثال، وعن معصيته بالاجتناب، وعلى أقدار الله المؤلمة بعدم تسخطها.

(**الرضا**) ينتج من علم العبد بضعفه وعجزه، وعلمه ببر سيده به؛ فينتج له الرضا بكل ما يصدر منه.

(**الشكر**) مبني على خمس قواعد: خضوع الشاكر للمشكور، وحبه له، واعترافه بنعمته، والثناء عليه بها، وألا يستعملها فيما يكره.

(**الحياء**) هو خلق يبعث على ترك القبائح، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق، يتولد من رؤية النعم والتقصير.

(**الصدق والصديقية**) يكون في الأقوال والأعمال والأحوال، فالصدق في الأقوال: استواء اللسان على الأقوال؛ كاستواء السنبلة على ساقها. والصدق في الأعمال: استواء الأعمال على الأمر والمتابعة؛ كاستواء الرأس على الجسد. والصدق في الأحوال: استواء أعمال القلب والجوارح على الإخلاص، وبذل الوسع والطاقة.

أو يقال: **الصديقية**: كمال الإخلاص للمرسل وكمال الانقياد للرسول.

(**حسن الخلق**) يقوم على أربعة أركان: الصبر والعفة والشجاعة والعدل:

فالصبر يحمله على العفو [والاحتمال وكظم] [1] الغيظ وكف الأذى ونحوه.

والعفة تحمله على اجتناب الرذائل، وتحمله على الحياء.

والشجاعة تحمله على عزة النفس وإيثار معالي الأخلاق.

---

(١) في الأصل: (واحتمال)، ولعل المثبت أقرب للصواب.

والعدل يحمله على اعتدال أخلاقه، وتوسطه بين طرفي الإفراط والتفريط.

ومنشأ جميع الأخلاق الفاضلة من هذه [الأربعة] [1]، ومنشأ جميع الأخلاق السافلة من الجهل والظلم والشهوة والغضب.

للعبد أحد عشر مشهدا فيما يصيبه من أذى الخلق: مشهد القدر، والصبر، والعفو، والرضا، والإحسان، وسلامة القلب، والأمن، والجهاد، ومشهد النعمة، والأسوة، ومشهد التوحيد.

(**المروءة**) اتصاف النفس بصفات الإنسان التي فارق بها الحيوان البهيم والشيطان الرجيم.

(**الأدب**) هو اجتماع خصال الخير بالإنسان، وهو ثلاثة أنواع:

- **أدب مع الله**، بصيانة قلبه ألا يلتفت لغيره، وصيانة إرادته أن تتعلق بما يمقتك عليه، وصيانة معاملته أن يشوبها بنقيصة.
- **وأدب مع رسوله** بكمال التسليم له، والانقياد لأمره ـ وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون معارضته بشيء.
- **وأدب مع الخلق** بمعاملتهم على اختلاف مراتبهم بما يليق بهم.

(**الفقر الحقيقي**) دوام الافتقار إلى الله في كل حال، وأن يشهد العبد في كل ذرة من ذراته الظاهرة والباطنة فاقة تامة إلى الله من كل وجه.

(**حقيقة غنى القلب**) تعلقه بالله وحده، وحقيقة فقره المذموم تعلقه بغيره.

(**العلم**) ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، فمتى خلصت الأبدان من الحرام وأدناس البشرية التي ينهى عنها العقل والدين والمروءة، وطهرت الأنفس من علائق

---

(١) في الأصل: (الثلاثة)، ولعل المثبت أقرب للصواب.

الدنيا؛ زكت أرض القلب فقبلت بذر العلوم والمعارف، فإن سقيت بعد ذلك بماء الرياضة الشرعية؛ أنبتت من كل زوج كريم.

(العلم اللدني) ثمرة العبودية والمتابعة والصدق مع الله والإخلاص له وبذل الجهد في تلقي العلم من مشكاة رسوله، من كتابه وسنة رسوله، وكمال الانقياد له.

(الحكمة) حكمتان: علمية وعملية.

فالعلمية: الاطلاع على بواطن الأشياء، ومعرفة ارتباط [الأسباب][1] بمسبباتها خلقا وأمرا.

والعملية: وضع الشيء في موضعه؛ ولهذا قال مجاهد: الإصابة في القول والفعل، فالحكمة فعل ما ينبغي على الوجه الذي ينبغي، في الوقت الذي ينبغي، وأركانها ثلاثة: العلم والحلم والأناة.

(الفراسة الإيمانية) سببها نور يقذفه الله في قلب العبد يفرق به بين الحق والباطل، والصادق والكاذب بحسب جودة ذهن المتفرِّس، وظهور العلامات في المتفرَّس فيه، ويتعلق بالعين والأذن والقلب.

(السكينة) هي الطمأنينة والوقار والسكون، الذي ينزله الله في قلب عبده عند اضطرابه من شدة المخاوف؛ فلا ينزعج لما يرد عليه، ويوجب له زيادة الإيمان والثبات.

(الطمأنينة) سكون القلب إلى الشيء وعدم اضطرابه وقلقه.

(المحبة)[2] لا تحد بحد أوضح منها، وكل ما قيل فيها فإنما هو لأسبابها وعلاماتها وفوائدها.

(أعلى الهمم) همة تعلقت بالحق سبحانه طلبا وقصدا، وأوصلت الخلق إليه دعوة

(١) في الأصل: (الأشياء)، ولعل المثبت أقرب للصواب.

(٢) مدارج السالكين ٣/ ١٦ - ١٥٧.

ونصحا، وهذه همة الرسل وأتباعهم.

(الفرح) لذة تقع في القلب بإدراك المحبوب ونيل المشتهى؛ فيتولد من إدراكه حالة تسمى الفرح والسرور؛ كما أن الحزن والغم من فقد المحبوب، فإذا فقده؛ تولد من فقده حالة تسمى: الحزن والغم. والله أعلم.

فوائد من رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]:

- ولم يأمر الله مخلوقا أن يسأل مخلوقا شيئا لم يأمر الله به المخلوق.
- ينبغي أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور:

أحدها: أن السبب لا يستقل بالمطلوب.

وألا يعتقد أنه سبب إلا بعلم.

وأن الأعمال الدينية لا يجوز أن يتخذ منها سبب إلا أن تكون مشروعة.

- المؤمن عليه أن يتقي الله في عباده، وليس عليه هداهم[2].

أصل هذا أن يكون محبة الإنسان للمعروف وبغضه للمنكر، وإرادته لهذا، وكراهته لهذا - موافقة لحب الله وبغضه، وإرادته وكراهته. وأن يكون فعله للمحبوب ودفعه للمكروه بحسب قوته وقدرته.

ومتى كانت إرادة القلب وكراهته كاملة تامة، وفعل العبد معها بحسب قدرته؛ فإنه يعطى ثواب الفاعل الكامل.

- إجبار الناس على غير واجب، أو منعهم من مباح ظلم لهم[3].

---

(١) مجموع الفتاوى ١/ ١٣٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/ ١٢٦- ١٣١.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٩٤.

قال ابن القيم[1] في آخر كتاب الصواعق المرسلة:

التقليد قبول قول الغير بغير حجة، ومن قبل قول غيره فيما يحكيه عن رسول الله ﷺ أنه جاء به خبرا أو طلبا، فإنما قبل قوله لما أسنده إلى رسول الله ﷺ، وهذه حجة، لكن تقرير مقدماتها، ودفع الشبه المعارضة لها قد لا يقدر عليه كل أحد، فما كل من عرف الشيء بدليله أمكنه تقريره بجميع مقدماته والتعبير عنه، ولا دفع المعارض له، فإذا كان العجز عن ذلك تقليدا كان جمهور الأمة مقلدين في التوحيد، وإثبات الرسالة والمعاد، وإن لم يكن العجز عنه تقليدا لم يكونوا مقلدين في أكثر الأعمال العملية التي يحتاجون إليها، وهذا هو الحق.

فإن جمهور الأمة مبنى تعبداتها وتحليلها وتحريمها على ما علمته عن نبيها بالضرورة، وأنه جاء به، ولو سئلت عن تقريره لعجز عنه أكثرهم كما يجزم بالتوحيد، وأن الله فوق خلقه، وأن القرآن كلامه، وأنه يبعث من في القبور، ولو سئل عن ذلك لعجز عنه أكثرهم، وقال فيه: فمن جحد ما جاء به الرسول بعد معرفته بأنه جاء به، فهو كافر في دق الدين وجله.

وقال في الطرق الحكمية[2]:

- فههنا نوعان من الفقه لا بد للحاكم منهما:

فقه في أحكام الحوادث الكونية. وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس، ثم يطابق بينهما.

- البينة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره، فإذا ظهرت أمارات العدل، وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله.

- من اجتهد في طاعة الله ورسوله فهو دائر بين الأجر والأجرين.

---

(١) إعلام الموقعين ٤/ ١٢٣.

(٢) الطرق الحكمية ١/ ٥- ١١٠.

- سائر من قلنا يقبل قوله إذا لم يكذبه شاهد الحال، فإن كذبه لم يقبل قوله.
- فالشريعة المنزلة من عند الله لا تصدق كاذبا، ولا تنصر ظالما، فالشارع لا يعين مبطلا، ولا يعين على محق، ويحكم في المتشابهات بأقرب الطرق إلى الصواب وأقواها، وقد نصب الله سبحانه على الحق الموجود والمشروع علامات وأمارات تدل عليه وتبينه.
- اليمين مشروعة في جانب أقوى المتداعيين. والله أعلم.

فوائد من كتاب الإيمان لشيخ الإسلام[1]:

- إن الله ورسوله لا ينفي اسم مسمى أمر أمر الله به ورسوله إلا إذا ترك بعض واجباته، فأما إذا كان الفعل مستحبًّا في العبادة لم ينفها لانتفاء المستحب.
- فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع وبانتفاء المنازع من المؤمنين؛ فإنها مما بين الله فيه الهدى، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر كما يكفر مخالف النص البين. وأما إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به فهنا قد لا يقطع أيضا بأنها مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول، ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر؛ بل قد يكون ظن الإجماع خطأ. والصواب في خلاف هذا القول، وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الإجماع وما لا يكفر.

والإجماع هل هو قطعي الدلالة، أو ظني الدلالة؟

فإن من الناس من يطلق الإثبات بهذا أو هذا، ومنهم من يطلق النفي لهذا ولهذا. والصواب التفصيل بين ما يقطع به من الإجماع، ويعلم يقينا أنه ليس فيه منازعٌ من المؤمنين أصلا؛ فهذا يجب القطع بأنه حق؛ وهذا لا بد أن يكون مما بين فيه الرسول الهدى.

---

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ١٥- ٣٥٧.

إذا وصف الواجب بصفات متلازمة؛ دل على أن كل صفة من تلك الصفات متى ظهرت وجب اتباعها.

قاعدة: وكذلك من لم يكن في قلبه بغض ما أبغضه الله ورسوله من المنكر والكفر والفسوق والعصيان؛ لم يكن في قلبه الإيمان الذي يوجبه الله عليه، فإن لم يكن مبغضا لشيء من المحرمات أصلا؛ لم يكن معه إيمانٌ أصلا.

قاعدة: ترك الطاعات معصية؛ لأنه لا يترك المعاصي كلها إن لم يكن متلبسا بضدها؛ فيكون محبًّا لضدها وهو الطاعة؛ إذ القلب لا بد له من إرادة، فإذا كان يكره الشر كله؛ فلا بد أن يريد الخير.

والمباح بالنية الحسنة يكون خيرا، وبالنية السيئة يكون شرًّا.

وإذا فعل المؤمن ما أبيح له قاصدا للعدول عن الحرام إلى الحلال لحاجته إليه؛ فإنه يكون مثابا على ذلك. فالمسلمون - سنيهم وبدعيهم - متفقون على وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومتفقون على وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج، ومتفقون على أن من أطاع الله ورسوله؛ فإنه يدخل الجنة ولا يعذب، وعلى أن من لم يؤمن بأن محمدا ﷺ رسول الله إليه فهو كافرٌ.

وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الإيمان التي اتفق عليها المنتسبون إلى الإسلام والإيمان، فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد، أو بعض معاني بعض الأسماء أمرٌ خفيفٌ بالنسبة إلى ما اتفقوا عليه، مع أن المخالفين للحق البين من الكتاب والسنة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة، مشهودٌ عليهم بالضلالة؛ ليس لهم في الأمة لسان صدق، ولا قبولٌ عام كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم، وإنما يتنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تخفى على أكثر الناس، ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله.

وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا - حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله،

وتحريم ما أحل الله - يكونون على وجهين:

أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل؛ فيعتقدون تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله اتباعا لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفرٌ، وقد جعله الله ورسوله شركا - وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم - فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف الدين واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله؛ مشركا مثل هؤلاء.

الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال، وتحليل الحرام ثابتا، لكنهم أطاعوهم في معصية الله كما يفعل المسلم فيما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب.

ثم ذلك المحرم للحلال والمحلل للحرام إن كان مجتهدا قصده اتباع الرسول، لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما استطاع؛ فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع فيه ربه.

ولكن من علم أن هذا خطأٌ فيما جاء به الرسول، ثم اتبعه على خطئه، وعدل عن قول الرسول؛ فهذا له نصيبٌ من هذا الشرك الذي ذمه الله، لا سيما إن اتبع في ذلك هواه، ونصره باللسان واليد، مع علمه أنه مخالفٌ للرسول؛ فهذا شركٌ يستحق صاحبه العقوبة عليه.

ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال، وإن كان عاجزا عن إظهار الحق الذي يعلمه؛ فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق وهو بين النصارى، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق؛ لا يؤاخذ بما عجز عنه وهذا كالنجاشي وغيره.

قال الشيخ في تفسير سورة النور[1]:

وما جاءت به الشريعة من المأمورات والعقوبات والكفارات وغير ذلك، يفعل بحسب الاستطاعة، فإذا لم يقدر المسلم على جهاد جميع المشركين، جاهد من يقدر على جهاده، وإذا لم يقدر على عقوبة بعض المعتدين، عاقب من يقدر على عقوبته، فالقليل من الخير خير من تركه، ودفع بعض الشر خير من تركه كله.

وقال[2] في كتاب الإيمان[3]:

لكن المقصود هنا أنه لا يجعل أحدٌ بمجرد ذنب أذنبه، ولا ببدعة ابتدعها - ولو دعا الناس إليها - كافرا في الباطن إلا إذا كان منافقا، فأما من [كان][4] في قلبه الإيمان بالرسول، وما جاء به، وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع؛ فهذا ليس بكافر أصلا، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالا للأمة، وتكفيرا لها، ولم يكن في الصحابة من يكفرهم، لا علي بن أبي طالب ولا غيره بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين؛ كما ذكرت الآثار عنهم بذلك.

وكذلك سائر الثنتين والسبعين فرقة من كان منهم منافقا؛ فهو كافرٌ [في الباطن][5]، ومن لم يكن منافقا، بل مؤمنا بالله ورسوله في الباطن؛ لم يكن كافرا في الباطن، وإن أخطأ في التأويل كائنا ما كان خطؤه، وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق، ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٥/ ٣١٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٧/ ٢١٧، ٢١٨.

(٣) ص١١٥.

(٤) غير موجودة بالأصل، وأثبتناها من مجموع الفتاوى.

(٥) في الأصل: (بالباطن)، والمثبت من مجموع الفتاوى.

ومن قال: إن الثنتين والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرا ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم بعضا ببعض المقالات؛ كما قد بسط.

***وقال[1] فيه أيضا[2]:**

وزيادة الإيمان الذي أمر الله به، والذي يكون من عباده المؤمنين من وجوه:

- **الأول**: الإجمال والتفصيل فيما أمروا به.
- **الثاني**: والإجمال والتفصيل فيما وقع منهم.
- **الثالث**: أن العلم والتصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض، وأثبت وأبعد عن الشك والريب.
- **الرابع**: أن التصديق المستلزم لعمل القلب أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله.
- **الخامس والسادس**: أن أعمال القلوب وأعمال الجوارح هي من الإيمان، ويتفاضلون فيها.
- **السابع**: ذكر الإنسان ما أمر به واستحضاره أكمل من التصديق مع الغفلة.
- **الثامن**: قد يكون الإنسان مكذبا، ومنكرا لأمور لا يعلم أن الرسول أخبر بها، وأمر بها، ولو علم ذلك لم يكذب ولم ينكر، بل قلبه جازم أنه لا يخبر إلا بصدق، ولا يأمر إلا بحق، ثم يسمع الآية أو الحديث، أو يتدبر ذلك، أو يفسر له معناه

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ٢٣٢- ٢٣٧.

(٢) كتاب الإيمان ١٢١.

أو يظهر له ذلك بوجه من الوجوه؛ فيصدق بما كان مكذبا به، ويعرف ما كان منكرا، وهذا تصديق جديد، وإيمان جديد ازداد به إيمانه، ولم يكن قبل ذلك كافرا بل جاهلا. انتهى ملخصا.

وقال الشيخ في الفتاوى المصرية[1]:

- من أصر على فعل شيء من البدع وتحسينها، فإنه ينبغي أن يعزر تعزيرا يردعه، وأمثاله عن مثل ذلك.
- ومن نسب إلى رسول الله ﷺ الباطل خطأ، فإنه يعرَّف، فإن لم ينته عوقب.
- ولا يحل لأحد أن يتكلم في الدين بلا علم، ولا يعين من تكلم في الدين بلا علم، أو أدخل فيه ما ليس منه.
- الاختلاف إنما يورث شبهة إذا لم تتبين سنة رسول الله ﷺ، يعني: فإذا تبينت لم يستحب مراعاة الخلاف، بل يعمل بمقتضى المشروع.
- من انتهى إلى ما علم فقد أحسن.
- من ادعى أصلا بلا نص، ولا إجماع فقد أبطل.
- من جعل شيئا من المحرمات التي يعلم تحريمها من دين الإسلام عبادة، يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.
- الأصل أنه كل ما كان سببا للفتنة فإنه لا يجوز.
- ومن أطاع الله فقد والاه فيما أطاعه فيه، ومن عصاه ففيه قسط من فعل من عاداه بمعاصيه.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٢/ ٢٤٠.

- شهود المنكر من غير حاجة، ولا إكراه لا يجوز[1].

- ومن تمام السنة في مثل هذا - يعني العبادات الواردة على أوجه متنوعة - أن يفعل هذا تارة، وهذا تارة، وهذا في مكان، وهذا في مكان؛ لأن هجر ما وردت به السنة، وملازمة غيره، قد يفضي إلى أن يجعل السنة بدعة، والمستحب واجبا، ويفضي ذلك إلى التفرق والاختلاف إذا فعل الآخرون الوجه الآخر. فيجب على المسلم أن يراعي القواعد الكلية، التي فيها الاعتصام بالسنة والجماعة، لا سيما في مثل صلاة الجماعة.

- الذي تتوفر الهمم والدواعي على نقله في العادة هو الأمور الوجودية، فأما الأمور العدمية فلا خبر لها، ولا ينقل منها إلا [ما][2] ظن وجوده، أو احتيج إلى معرفته؛ فينقل للحاجة.

- بل نحن نعلم بالضرورة أن خلفاء المسلمين وملوكهم لا يبدلون سنة لا تتعلق بأمر ملكهم، وما يتعلق بذلك من الأهواء.

- من شروط الحديث الثابت ألا يكون شاذا، ولا معللا[3].

من المنهاج لشيخ الإسلام[4]:

- وجملة ذلك أن ما يورده القادح (أي علم ما علم يقينا قطعيًّا) فلا يخلو عن أمرين: إما نقل لا نعلم صحته، أو لا نعلم دلالته على مطلوب القادح.

وأي المقدمتين لم يكن معلوما لم يصلح لمعارضته ما علم قطعا، وإذا قام الدليل القطعي لم يكن علينا أن نجيب عن الشبه المفصلة.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢١/ ٦٢-٣٣٤.

(٢) ساقطة من الأصل، والمثبت من مجموع الفتاوى.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٢/ ٦٧-٤٣٢.

(٤) منهاج السنة النبوية ٨/ ١٩٠ - ٢٥٣.

ومن الطرق الحسنة في مناظرة هذا (أي الذي يثبت حقًّا وينفي ما هو أولى منه) أن يورد عليه من جنس ما يورده على أهل الحق، أو ما هو أغلظ منه، فإن المعارضة نافعة؛ وحينئذ فإن فهم الجواب الصحيح علم الجواب عما يورده على الحق، وإن وقع في الحيرة والعجز عن الجواب اندفع شره بذلك، وقيل له: جوابك عن هذا هو جوابنا عن هذا.

القدح لا يقبل؛ حتى يثبت اللفظ القادح، ويكون دالًّا دلالة ظاهرة على القدح. فإذا انتفت إحداهما انتفى القدح، فكيف إذا انتفى كل منهما؟

- ومن المعلوم أن إيجاب ما أوجبه الله، وتحريم ما حرمه، هو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل هو نفسه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- فأما العدد الكثير فلا يتصور فيهم الغلط، ونعلم أن المسلمين إذا اجتمعوا وكثروا؛ يكون داعيهم إلى الفواحش والظلم أقل من داعيهم إذا كانوا قليلا، فإنهم في حال الاجتماع لا يجتمعون على مخالفة شرائع الإسلام؛ كما يفعله الواحد والاثنان، فإن الاجتماع والتمدن لا يمكن إلا مع قانون عدلي... إلخ.

- والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله، يدور على ذلك ويتبعه حيث وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة؛ فلا ينتصر لشخص انتصارا عامًّا مطلقا إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصارا عامًّا إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين، فإن الهدى يدور مع الرسول حيثما دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء، فإنهم قد يجتمعون على خطأ.... إلخ[1].

(١) منهاج السنة النبوية ٥/ ١٨٢.

- فإن الشارع نصوصه كلمات جوامع كلية، وقواعد عامة يمتنع أن ينص على كل فرد من جزئيات العالم إلى يوم القيامة، فلا بد من الاجتهاد في المعينات هل تدخل في كلماته الجامعة أم لا؟

وهذا الاجتهاد يسمى تحقيق المناط، وهو مما اتفق عليه الناس كلهم: نفاة القياس، ومثبتته.

فإن الله إذا أمر أن يستشهد ذوا عدل، فكون الشخص المعين من ذوي العدل لا يعلم بالنص، بل باجتهاد خاص، وكذلك إذا أمر أن تؤدى الأمانات إلى أهلها، وأن يولى الأمور من يصلح لها، فكون هذا الشخص المعين صالحا، أو راجحا على غيره لا يمكن أن تدل عليه النصوص، بل لا يعلم إلا باجتهاد خاص.

ومما ينبغي أن يعلم أن الله بعث الرسل، وأنزل الكتب؛ ليكون الناس على غاية ما يمكن من الصلاح، لا لرفع الفساد بالكلية، فإن هذا ممتنع في الطبيعة الإنسانية، إذ لا بد فيها من الفساد، إلى أن قال: فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا على [العقير][1]، ولا يقع على الصحيح، والعاقل يزن الأمور جميعا هذا وهذا.

كما يقع مثل ذلك في عامة المسائل المتنازع فيها بين الأمة، يكون الصواب مع أحد القولين، ولكن الآخرون معهم منقولات ظنوها كذلك، ولم يكن لهم خبرة بأنها كذب، ومعهم من الآيات والأحاديث الصحيحة تأويلات ظنوها مرادة من النص، ولم تكن كذلك، ومعهم نوع من القياس والرأي ظنوه حقًّا وهو باطل.

فهذا مجموع ما يورث الشبه في ذلك إذا خلت النفوس عن الهوى، وقل أن يخلو أكثر الناس عن الهوى ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣][2].

---

(١) في الأصل: (العقر)، والمثبت من المنهاج.

(٢) منهاج السنة النبوية ٦/ ٨٢- ٢١٦.

ومن الفتاوى المصرية للشيخ رحمه الله[1]:

- من الأفعال ما يكون واجبا، ولكن تأويل المتأول يسقط عنه الحد.
- قاعدة الشريعة أن من كان عازما على الفعل عزما جازما، وفعل ما يقدر عليه؛ كان بمنزلة الفاعل.

من إقامة الدليل على إبطال التحليل لشيخ الإسلام[2]:

- المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعادات، كما هي معتبرة في التقربات والعبادات.
- لو قضى عن غيره دينا، أو أنفق عليه نفقة واجبة ونحو ذلك، ينوي التبرع والهبة، لم يملك الرجوع بالبدل. وإن لم ينو فله الرجوع إن كان قد علم بإذنه وفاقا، وبغير إذنه على خلاف فيه.
- ثم الأسماء تتبع المقاصد، ولا يجوز لأحد أن يظن أن الأحكام اختلفت بمجرد اختلاف ألفاظ لم تختلف معانيها ومقاصدها، وإنما المقاصد حقائق الأفعال وقوامها.
- عقود المكره وأقواله ملغاة مهدرة.
- وحاصل ذلك أن اللعب والهزل والمزاح في حقوق الله غير جائز؛ فيكون جد القول وهزله في حقوقه سواء، بخلاف جانب العباد.
- فأما اعتقاد الحكم بأن يعتقد أن الفعل حلال أو حرام، فتأثير هذا في الحكم في الجملة مجمع عليه.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٢٣١- ٢٣٦.

(٢) إقامة الدليل على إبطال التحليل ٤/ ٤٤٠- ٤٩١.

- صيغ العقود قد قيل: هي إنشاءات. وقيل: إخبارات. وهي في الحقيقة إخبار عن المعاني التي في القلب، وتلك المعاني أنشئت، فاللفظ خبر والمعنى إنشاء.

- ولا يتوهم الإنسان أن في الإمساك عن المحرم ضيقا أو ضررا، أو فعل الواجب فإنه ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ﴾ الآية [الطلاق: ٢].

- ولا بد أن يبتلى المرء في أمر الله ونهيه تارة بترك ما يهوى، وتارة بفعل ما يكره؛ كما يبتلى في الحوادث المقدرة بمثل ذلك.

فالذي يجب أن تتلقى أحكام الله بطيب نفس وانشراح صدر، وأن يتيقن العبد أن الله لم يأمره إلا بما في فعله صلاح، ولم ينهه إلا عما في فعله فساد، سواء كان ذلك من نفس العبد بالأمر والنهي، أو من نفس الفعل، أو منهما جميعا، وأن المأمور به بمنزلة القوت الذي هو قوام العبد، والمنهي عنه بمنزلة السموم التي هي هلاك البدن وسقمه.

- الحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة، علق الحكم بمظنتها[1].

- الواجب على كل مؤمن طاعة الله ورسوله فيما ظهر له حسنه، وما لم يظهر، وتحكيم علم الله وحكمه على علمه وحكمه، فإن خير الدنيا والآخرة وصلاح المعاد والمعاش في طاعة الله ورسوله.

- يسعى الإنسان في مصلحة أخيه فيما أحله الله وأباحه، وأما مساعدته على أغراضه بما كرهه الله، فهو إضرار به في دينه ودنياه[2].

- **المعاريض**: هي أن يتكلم الإنسان بكلام جائز يقصد به معنى صحيحا، ويتوهم غيره أنه قصد به معنى آخر.

---

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل ١/ ١١٧- ١١٨

(٢) إقامة الدليل على إبطال التحليل ٤/ ٤٩٧- ٤٩٩.

إلى أن قال: والضابط أن كل ما وجب بيانه فالتعريض فيه حرام؛ لأنه كتمان وتدليس، ويدخل في هذا الإقرار بالحق والتعريض بالحلف عليه والشهادة على الإنسان والعقود بأسرها، ووصف المعقود عليه والفتيا والتحديث والقضاء إلى غير ذلك، وكل ما حرم بيانه فالتعريض فيه جائز بل واجب إن اضطر إلى الخطاب وأمكن التعريض فيه - كالتعريض لسائل عن معصوم يريد قتله - وإن كان بيانه جائزا وكتمانه جائزا، وكانت المصلحة الدينية في كتمانه؛ كالوجه الذي يراد عزوه فالتعريض أيضا مستحب هنا. وإن كانت المصلحة الدنيوية في كتمانه، فإن كان عليه ضرر في الإظهار - والتقدير أنه مظلوم بذلك الضرر - جاز له التعريض في اليمين وغيرها، وإن كان له غرض مباح في الكتمان ولا ضرر عليه في الإظهار فقيل: له التعريض أيضا. وقيل: ليس له ذلك. وقيل: له التعريض في الكلام دون اليمين، وقد نص عليه أحمد.

وهذا إذا احتاج إلى الخطاب، فأما الابتداء بذلك فهو أشد، ومن رخص في الجواب قد لا يرخص في ابتداء الجواب.

وجماع هذا أنه إذا اشترى منه ربويًّا، وهو يريد أن يشتري بثمنه منه من جنسه، فإما أن يواطئه على الشراء منه لفظا، أو يكون العرف قد جرى بذلك، وإما ألا يكون كذلك، فإن كان كذلك فهو عقد باطل؛ لأن ملك الثمن غير مقصود، وإن لم تجر مواطأة، لكن علم المشتري أن البائع يريد أن يشتري منه فهو كذلك؛ لأن علمه بذلك يمنع كلًّا منهما أن يقصد الثمن في العقدين، بل علمه به ضرب من المواطأة العرفية، وإن كان قصد البائع الشراء منه ولم يعلم المشتري، فهنا قال أحمد: لو باع من رجل دنانير بدراهم، لم يجز أن يشتري بالدراهم منه ذهبا، إلا أن يمضي ليبتاع بالورق من غيره ذهبا؛ فلا يستقيم، فيجوز أن يرجع إلى الذي ابتاع منه الدنانير فيشتري منه ذهبا[1].

---

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل ١/ ١٤٥- ١٧١.

قال في أثناء كلام له من هذا الكتاب[1]:

- منها أن تحليل الشيء إذا كان مشهورا؛ فحرمه بغير تأويل. أو كان التحريم مشهورا فحلله بغير تأويل؛ كان ذلك كفرا وعنادا، ومثل هذا لا تتخذه الأمة رأسا قط إلا أن تكون قد كفرت، والأمة لا تكفر قط.
- أن الله سبحانه أوجب في المعاملات خاصة، وفي الدين عامة النصيحة والبيان، وحرم الخلابة والغش والكتمان.

ولما ذكر حديث ابن اللتبية الذي قال فيه النبي ﷺ: «**هلا جلس في بيت أبيه وأمه؛ حتى تأتيه هديته إن كان صادقا**»[2]. وهذا الكلام الحكيم الذي ذكره النبي ﷺ أصل في كل من أخذ شيئا أو أعطاه تبرعا لشخص، أو معاوضة لشيء في الظاهر، وهو في القصد والحقيقة لغيره، فإنه يقال: هلا ترك ذلك الشيء الذي هو المقصود، ثم ينظر هل يكون ذلك الأمر إن كان صادقا فيقال في جميع العقود الربوية: إذا كانت خداعا مثل ذلك كما ذكرناه، وهذا أصل لكل من بذل لجهة، لولا هي لم يبذله؛ فإنه يجعل تلك الجهة هي المقصودة بذلك البذل؛ فيكون المال لرب تلك الجهة، إن حلالا فحلال، وإلا كانت حراما، وسائر الحقوق قياس على المال.

ومن تأمل حديث ابن اللتبية وحديث عبد الله بن عمرو وحديث ابن عباس، وما في معناهما من آثار الصحابة التي لم يختلفوا فيها؛ علم ضرورة أن السنة وإجماع التابعين دليل على أن التبرعات من الهبات والمحابيات ونحوهما، إذا كانت بسبب قرض أو ولاية أو نحوهما؛ كان القرض بسبب المحاباة في بيع أو إجارة أو مساقاة أو مضاربة أو نحو ذلك عوضا في ذلك القرض، والولاية

---

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل ١/ ١٨٦-٢١٧.

(٢) البخاري (٦٩٧٩)، مسلم (١٨٣٢).

بمنزلة المشروط فيه. وهذا يجتث قاعدة الحيل الربوية والرشوية، ويدل على حيل السفاح وغيره من الأمور، فإذا كان إنما يفعل الشيء لأجل كذا؛ كان المقصود بمنزلة المنطوق الظاهر، فإذا كان حلالا كان حلالا، وإلا فهو حرام.

- ثم إن محافظة الشارع على قاعدة الاعتصام بالجماعة، وصلاح ذات البين وزجره عما قد يفضي إلى ضد ذلك في جميع التصرفات لا يكاد ينضبط، وكل ذلك يشرع لوسائل الألفة وهي من الأفعال، وزجره عن ذرائع الفرقة، وهي من الأفعال أيضا[١].

- الأفعال المحرمة لحق الله تعالى لا تفيد الحل؛ كذبح الصيد وتخليل الخمر والتذكية في غير المحل، أما المحرم لحق الآدمي كذبح المغصوب فإنه يفيد الحل[٢].

- الواجب بالنذر يحتذى به حذو الواجب بالشرع.

- المطلق من كلام الآدميين محمول على ما فسر به المطلق من كلام الشارع، خصوصا في الأيمان، فإن الرجوع فيها إلى عرف الخطاب شرعا أو عادة أولى من الرجوع فيها إلى موجب اللفظ في أصل اللغة[٣].

- وخطأ الدليل لا يلزم المستدل إذا كان الشارع قد أذن له في اتباعه. والتحقيق أن يقال: هذا مما عفا الله عنه فلم يؤاخذ فيه؛ لأنه من الخطأ الذي عفا الله عنه. وهكذا يقال في كل من استحل شيئا لم يعلم أن الله حرمه؛ وذلك لأن هذا لما لم يعلم السبب الموجب للتحريم كان بمنزلة من لم يبلغه خطاب الشارع. كلاهما

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل ٣/ ٤٨٠.

(٢) إقامة الدليل على إبطال التحليل ٥/ ٣٧٦.

(٣) إقامة الدليل على إبطال التحليل ١/ ٢٣٣- ٢٣٤.

عادم للعلم بما يدل له على التحريم، ومثل هذا قد عفا الله عنه[١].

وإذا كان العلم لا بد له من سببين: سبب منفصل وهو الدليل، وسبب متصل وهو العلم بالدليل، والقوة التي يفهم بها الدليل، والنظر الموصل إلى الفهم، ثم هذه الأمور قد تحصل لبعض الناس في أقل من لحظ الطرف، وقد يقع في قلب المؤمن الشيء ثم يطلب دليلا يوافق ما في قلبه ليتبعه، ومبادئ هذه العلوم أمور إلهية خارجة عن قدرة العبد ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥].

من الأصول المقررة: أن الحاكم لو حكم بنص عام؛ كان عاجزا عن درك مخصصه، ثم ظهر المخصص بعد ذلك نقض حكمه، وكذلك لو فرض الإدراك مبعدا[٢].

وقال[٣] في صفحة ٨٢:

إذا ثبتت هذه الأصول فهذا المشتري والمستنكح معفو له عما فعله من وطء وانتفاع، وهذا الوطء والانتفاع عفو في حقه، لا حلال حلًّا شرعيًّا ولا حرام تحريما شرعيًّا، وهكذا كل مخطئ، ولكن هو في عدم الذم والعقاب يجري مجرى المباح الشرعي، وإن كان يختلف في بعض الأحكام.

- وإذا تأملت حق التأمل وجدت الشريعة جاءت بأن لا ضرر على المغرور البتة.
- الحكم إذا علق باسم مشتق من معنى كان ما منه الاشتقاق علة.
- ما هو محظور في الأصل لا يباح منه إلا ما فيه منفعة، كذبح الحيوان للأكل والانتفاع، فإن كان لغيره كان محرما[٤].

---

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل ٥/ ٢٧٥.
(٢) إقامة الدليل على إبطال التحليل ١/ ٢٥٧- ٢٦٠.
(٣) إقامة الدليل على إبطال التحليل ١/ ٢٦١- ٢٩٠.
(٤) إقامة الدليل على إبطال التحليل ٥/ ٣٠.

- من مهد قاعدة بين بها مراده، فإنه يطلق الكلام ويرسله، وإنما يريد به ذلك المقيد الذي تقدم... إلخ.
- الشرط المشروط قبل العقد كالمشروط فيه الشرط العرفي كاللفظي[١].
- كل عقد أمكن رفعه من بيع أو إجارة أو هبة أو نكاح أو وكالة أو شركة، أظهر عقده ومقصوده رفعه بعد العقد، وليس غرضه العقد ولا شيئا من أحكامه، وإنما غرضه رفعه بعد وقوعه فهذا يشبه التحليل[٢].

ومن الفتاوى المصرية للشيخ رحمه الله[٣]:

- تنعقد العقود بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل، فكل ما عده الناس بيعا وإجارة فهو بيع وإجارة، وإن اختلف اصطلاح الناس في الألفاظ والأفعال انعقد العقد عند كل قوم بما يفهمونه بينهم من الصيغ والأفعال وليس لذلك حد مستمر، لا في شرع ولا في لغة. بل يتنوع بتنوع اصطلاح الناس كما تتنوع لغاتهم.
- تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان:

عبادات يصلح بها دينهم، وعادات يحتاجون إليها في دنياهم، فاستقراء أصول الشريعة أن العبادات التي أوجبها الله أو أباحها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع.

وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه، والأصل فيه عدم الحظر؛ فلا يحظر منه إلا ما حظره الله ورسوله... إلخ.

القاعدة الثانية: في العقود حلالها وحرامها:

---

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل ٤/ ١٤- ١٥.

(٢) إقامة الدليل على إبطال التحليل ١/ ٣١٥، ٣١٦.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٩/ ٧- ١٦٨.

الأصل في ذلك: أن الله حرم في كتابه أكل أموالنا بيننا بالباطل، وذم الأحبار والرهبان الذين يأكلون أموال الناس بالباطل، وذم اليهود على [أخذهم][1] الربا وقد نهوا عنه، وأكلهم أموال الناس بالباطل. وهذا يعم كل ما يؤكل بالباطل في المعاوضات والتبرعات، وما يؤخذ بغير رضا المستحق والاستحقاق.

فأكل المال بالباطل في المعاوضة نوعان ذكرهما الله في كتابه هما: الربا والميسر... إلى آخر ما قال.

وأصل هذا: أن الله سبحانه إنما حرم علينا المحرمات من الأعيان؛ كالدم والميتة ولحم الخنزير، أو من التصرفات؛ كالميسر والربا الذي يدخل فيه بيوع الغرر؛ لما في ذلك من المفاسد التي نبه الله عليها ورسوله بقوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ الآية [المائدة: ٩١]. فظهر بهذه النصوص أن العوض عما ليس بمال - كالصدقة والكتابة والفدية في الخلع، والصلح عن القصاص، والجزية، والصلح مع أهل الحرب - ليس يجب أن يعلم كما يعلم الثمن والأجرة.

فكل ما احتاج الناس إليه في معاشهم، ولم يكن سببه معصية - هي ترك واجب أو فعل محرم - لم يحرم عليهم؛ لأنهم في معنى المضطر الذي ليس بباغ ولا عاد، وإن كان سببه معصية؛ فإنه يؤمر بالتوبة ويباح له ما يزيل ضرورته.

- فكل ما ثبتت إباحته بنص أو إجماع وجب إباحة لوازمه، إذا لم يكن في تحريمها نص ولا إجماع، وإن قام دليل يقتضي تحريم لوازمه، وما لا يتم اجتناب المحرم إلا باجتنابه فهو حرام، فهنا يتعارض الدليلان.
- الفوائد التي تستخلف مع بقاء أصولها تجري مجرى المنافع، وإن كانت أعيانا، وهي: ثمر الشجر وألبان البهائم والصوف والماء العذب.

---

(١) في الأصل: (أخذ).

- الأصل في العقود والشروط: الجواز والصحة، ولا يحرم ويبطل منها إلا ما دل على تحريمه وإبطاله نص أو قياس عند من يقول به، وأصول أحمد المنصوصة[1] عنه أكثرها تجري على هذا القول. ومالك قريب منه؛ لكن أحمد أكثر تصحيحا للشروط منه.

- يجوز لكل من أخرج عينا عن ملكه بمعاوضة كالبيع والخلع، أو تبرع كالوقف والعتق - أن يستثني بعض منافعها، فإن كان مما لا يصح فيه الغرر كالبيع فلا بد أن يكون المستثنى معلوما؛ لما روى جابر، وإن لم يكن كذلك كالعتق والوقف فله أن يستثني خدمة العبد ما عاش عبده أو عاش فلان، أويستثني غلة الوقف ما عاش الواقف.

(من النقل عن كتاب التحليل إلى هنا كله من المجلد الثالث، ثم رجعنا إلى المجلد الأول من الفتاوى)

- ما تنازع العلماء في جوازه فلا يكفر فاعله باتفاق[2].

- الإكراه عند أكثرهم يبيح الفعل المحرم كشرب الخمر؛ ولكن عليه مع ذلك أن يكرهه بقلبه ويحرص على الامتناع منه بحسب الإمكان، ومن علم الله منه الصدق أعانه الله، وقد يعافى ببركة صدقه من الأمر به[3].

- ومن شأن الشارع، إذا اجتمع عبادتان من جنس أدخل إحداهما بالأخرى؛ كما يدخل الوضوء في الغسل، وأحد الغسلين بالآخر[4].

---

(١) في الأصل (المنصوص) والمثبت من مجموع الفتاوى.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣/ ١٧٧.

(٣) مجموع الفتاوى ١/ ٣٧٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٤/ ٢١١.

- ومن شأن أهل العرف: إذا كان الاسم عامًّا لنوعين، فإنهم يفردون أحد نوعيه باسم، ويبقى الاسم العام مختصا بالنوع الآخر.

- يجب الفرق بين الأمر اليسير وذوي الحاجات، وبين ما يصير عادة ويكثر، وما يكون لغير ذوي الحاجات(١).

ولذلك استحب الأئمة: أحمد وغيره أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل، إذا كان فيه تأليف للمأمومين. كذلك لو فعل خلاف الأفضل؛ لأجل بيان السنة، وتعليمها لمن [لم](٢) يعلمها كان حسنا، وقد يعرض للمفضول ما يصيره فاضلًا، والواجب أن يعطي كل ذي حق حقه، ويوسع ما وسع الله ورسوله، ويؤلف ما ألف الله بينه ورسوله، ويراعي في ذلك ما يحبه الله ورسوله من المصالح الشرعية، والمقاصد الشرعية، ويعلم أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وأن الله بعثه رحمة للعالمين، بعثه بسعادة الدنيا والآخرة في كل أمر من الأمور، وأن يكون مع الإنسان من التفصيل ما يحفظ به هذا الإجمال، وإلا فكثير من الناس يعتقد هذا مجملا ويدعه عند التفصيل إما جهلا، وإما ظلمًا، وإما اتباعا للهوى.

- التمييز بين الفرض والنفل من المقاصد الشرعية.

- ترتيب الذم على مجموع خصال يقتضي أن كل واحد له تأثير في الذم(٣).

- ينهى عن أنواع الاستقسام بالأزلام، وإنما يسن له الاستخارة للخالق، واستشارة المخلوق، والاستدلال بالأدلة الشرعية التي تبين ما يحبه الله ورسوله، وما يكرهه

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٢/ ١٩٦- ٢٦٠.

(٢) ساقطة من الأصل، وأثبتناها من مجموع الفتاوى.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٤/ ١٩٥- ٣١٠.

وينهى عنه[١].

- الاجتماع على العبادات التي لم يشرع لها الاجتماع حسن، إذا لم يتخذ عادة راتبة، ولا اقترن به بدعة منكرة[٢].

- والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه والعمل به، فإن لم تكن هذه همة حافظه لم يكن من أهل العلم والدين[٣].

- التخصيص بالذكر قد يكون للحاجة إلى معرفته، وقد يكون المسكوت عنه أولى بالحكم[٤].

- إنما خلق القلب ليعلم الحق، وإنما يحول بينه وبين الحق في غالب الحال شغله بغيره من فتن الدنيا ومطالب الجسد وشهوات النفس، فهو في هذه الحال كالعين الناظرة إلى وجه الأرض لا يمكنها أن ترى - مع ذلك - الهلال، أو هوى يميل إليه فيصده عن اتباع الحق؛ فيكون كالعين التي فيها قذى لا يمكنها رؤية الأشياء.

ثم الهوى قد يعرض له قبل معرفة الحق فيصده عن النظر فيه؛ فلا يتبين له الحق، وقد يعرض بعد أن عرف الحق؛ فيجحده ويعرض عنه.

ثم القلب للعلم كالإناء للماء، والوعاء للعسل، والوادي للسيل.

- ثم الباطل على منزلتين:

إحداهما: تشغل عن الحق ولا تعانده؛ مثل الأفكار والهموم التي من علائق الدنيا وشهوات النفس.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٦٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢/ ٥٢٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٥٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٢١/ ٢٠٩.

والثانية: تعاند الحق وتصد عنه؛ مثل الآراء الباطلة والأهواء المردية من الكفر والنفاق والبدع وشبه ذلك(١).

- لا ينبغي للعبد أن يقترح على الله شيئا معينا، بل تكون همته فعل المأمور وترك المحظور والصبر على المقدور. فمتى أعين على هذه الثلاثة [جاء](٢) بعد ذلك من المطالب ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر(٣).

- من ظهر كذبه لم يقبل قوله، ويلزم بما أمر الله به ورسوله(٤).

- فهذه السنة في أسباب الخير والشر: أن يفعل العبد عند أسباب الخير الظاهرة من الأعمال الصالحة ما يجلب الله به الخير، وعند أسباب الشر الظاهرة من العبادات ما يدفع الله به عنه الشر، فأما ما يخفى من الأسباب فليس العبد مأمورا بأن يتكلف معرفته؛ بل إذا فعل ما أمر به وترك ما حظر؛ كفاه الله مؤنة الشر ويسر له أسباب الخير(٥).

- الخوض في المسائل بغير علم تام يوجب الخطأ والضلال(٦).

- الحقوق التي لا يعلم مقدارها إلا بالمعروف، متى تنازع فيها الخصمان قدرها ولي الأمر(٧).

- الإنسان لا يزال يطلب العلم والإيمان، فإذا تبين له من العلم ما كان خافيا عليه اتبعه، وليس هذا مذبذبا؛ بل هذا مهتد زاده الله هدى(٨).

---

(١) مجموع الفتاوى ٩/ ٣١٤- ٣١٧.

(٢) في الأصل: (جاءت)، والمثبت من مجموع الفتاوى.

(٣) مجموع الفتاوى ١١/ ٣٨٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٢٥٤.

(٥) مجموع الفتاوى ٣٥/ ١٧٠.

(٦) مجموع الفتاوى ١٨/ ١٣٧.

(٧) مجموع الفتاوى ٣٤/ ٨٣.

(٨) مجموع الفتاوى ٢٢/ ٢٥٣.

- أمر العالم مبني على العدل في الدماء والأموال والأبضاع والأنساب والأعراض.
- القدر سبق بالأمور على ما هي عليه، فمن قدره الله من أهل السعادة كان مما قدره الله تيسيره لعمل أهل السعادة، ومن قدره من أهل الشقاوة كان مما قدره أنه ييسره لعمل أهل الشقاء.
- قد علم يقينا أن كل ذنب فيه وعيد، فإن لحوق الوعيد مشروط بعدم التوبة؛ إذ نصوص التوبة مبينة لتلك النصوص[1].
- أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولا، أو قولا وعملا؛ كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوات والمعاد، أو دلائل هذه المسائل.
- مراد السلف والأئمة بذم الكلام وأهله يتناول من استدل بالأدلة الفاسدة، أو استدل على المقالات الباطلة، فأما من قال الحق الذي أذن الله فيه حكما ودليلا فهو من أهل العلم والإيمان، وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم، ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة.
- الذي جاء به الكتاب والسنة النهي عن أمور:
  - القول على الله بلا علم.
  - وأن يقال عليه غير الحق.
  - والجدل بغير علم.
  - والجدل في الحق بعد ظهوره.
  - والجدل بالباطل.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ١٦٧- ١٨٧.

- والجدل بآياته والتفرق والاختلاف.

- يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانا مجملا، فلا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض كفاية، فأما ما يجب على أعيانهم، فهذا يتنوع بتنوع قُدَرهم ومعرفتهم وحاجتهم.

- ما أوجب الله فيه العلم واليقين، أي من أصول الدين، وجب فيه ما أوجبه الله من ذلك. وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد.

- فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلا؛ أو لتعديه حدود الله لسلوك السبل التي نهى عنها، أو لاتباع هواه بغير هدى من الله- فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله ظاهرا وباطنا، الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله؛ فهذا مغفور له خطؤه[1].

- لكن إن كان الرجل مقلدا فليكن مقلدا لمن يترجح عنده أنه أولى بالحق، وإن كان مجتهدا اجتهد واتبع ما يترجح عنده أنه الحق، و﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا ﴾[البقرة: ٢٨٦][2].

- القياس الصحيح نوعان:

أحدهما: أن يعلم أنه لا فارق بين الأصل والفرع إلا فرق غير مؤثر في الشرع.

الثاني: أن ينص على حكم لمعنى من المعاني، ويكون ذلك المعنى موجودا في غيره، فإذا قام دليل على أن الحكم متعلق بالمعنى المشترك بين الأصل والفرع سوَّي بينهما، وكان هذا قياسا صحيحا.

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٩٥-٣١٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٩٣.

فهذان النوعان كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان يستعملونهما، وهما من باب فهم مراد الشارع، فإن الاستدلال بكلام الشارع يتوقف على أن يعرف ثبوت اللفظ عنه، وإلى أن يعرف مراده باللفظ، وإذا عرفنا مراده، فإن علمنا أنه حكم للمعنى المشترك لا لمعنى يخص الأصل أثبتنا الحكم حيث وجد المعنى المشترك، وإن علمنا أنه قصد تخصيص الحكم بمورد النص منعنا القياس.

إلى أن قال: وكل قياس دل النص على فساده فهو فاسد، وكل من ألحق منصوصا بمنصوص يخالف حكمه فقياسه فاسد، وكل من سوَّى بين شيئين أو فرق بين شيئين بغير الأوصاف المعتبرة في حكم الله ورسوله فقياسه فاسد، لكن من القياس ما يعلم صحته، ومنه ما يعلم فساده، ومنه ما لم يتبين أمره.

فمن أبطل القياس مطلقا فقوله باطل، ومن استدل بالقياس المخالف للشرع فقوله باطل، ومن استدل بقياس لم يقم الدليل على صحته فقد استدل بما لا يعلم صحته[1].

من المجلد الثاني من الفتاوى المصرية[2]:

- **المغالبات ثلاثة أنواع:** فما كان منها معينا على ما أمر الله به؛ كما في قوله: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ ﴾ الآية [الأنفال: ٦٠]. جاز بجعل وبغير جعل.

  وما كان مفضيا إلى ما نهى الله عنه؛ كالنرد والشطرنج؛ فمنهي عنه بجعل وبغير جعل.

  وما قد يكون فيه منفعة بلا مضرة راجحة؛ كالمسابقة والمصارعة؛ جاز بلا جعل.

- كل فعل أفضى إلى المحرم كثيرا؛ كان سببا للشر والفساد، فإذا لم يكن فيه مصلحة راجحة شرعية، وكانت مفسدته راجحة؛ نهي عنه، بل كل سبب يفضي إلى الفساد

(١) مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٨٥- ٢٨٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٢/ ٢٢٧- ٢٣٩.

نهي عنه، إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة، فكيف بما كثر إفضاؤه إلى الفساد.

- فما كان ملهيا وشاغلا عما أمر الله به من ذكره، والصلاة له؛ فهو منهي عنه؛ وإن لم يكن جنسه محرما.
- وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء، كما أنه ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل، فإن الله عفا للمؤمنين عما أخطئوا كما قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. قال الله: قد فعلت[١].
- والذي يعين على حضور القلب في الصلاة نوعان: قوة المقتضي وضعف الشاغل.

أما الأول: فاجتهاد العبد في أن يعقل ما يقوله ويفعله.

وأما زوال المعارض؛ فهو الاجتهاد في دفع ما يشغل القلب عن مقصود الصلاة[٢].

- والبدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم والسنة مخالفتها للكتاب والسنة؛ كبدعة الخوارج والروافض... إلخ[٣].
- فإن الله تعالى لم يأمر العبد أن يصلي الفرض مرتين، إلا إذا لم يفعل الواجب الذي يقدر عليه في المرة الأولى[٤].
- وكل قول ينفرد به المتأخر عن المتقدمين، ولم يسبقه إليه أحد منهم، فإنه يكون خطأ؛ كما قال الإمام أحمد: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام.

---

(١) مسلم (١٢٦).

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢/ ٦٠٥.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٥/ ٤١٤.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٢/ ٣٤.

- من فعل ما يعتقده قربة بحسب اجتهاده، إن كان مخطئا في ذلك أنه يثاب على ذلك، وإن كان له علم أنه ليس بقربة يحرم عليه فعله[1].

من اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام[2]:

- مخالفة الكفار مشروعة، والمشابهة الظاهرة تدل على المشابهة الباطنة.
- إن أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب، لا في الإثبات؛ لأن إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر من إحاطته فيما ينفيه.
- الفعل المأمور به إذا عبر عنه بلفظ مشتق من معنى أعم من ذلك الفعل؛ فلا بد أن يكون ما منه الاشتقاق أمرا مطلوبا، لا سيما إذا ظهر لنا أن المعنى المشتق منه معنى مناسب للحكمة.
- العبادات يرجع في صفاتها ومقاديرها إلى الشارع، كما يرجع في أصلها إلى الشارع.
- والتشدد تارة يكون باتخاذ ما ليس بواجب ولا مستحب، بمنزلة الواجب والمستحب في العبادات، وتارة باتخاذ ما ليس بمحرم ولا مكروه، بمنزلة المحرم والمكروه في الطيبات.
- الفضل الحقيقي هو اتباع ما بعث الله به محمدا ﷺ من الإيمان والعلم ظاهرا وباطنا، وكل من كان فيه أمكن كان أفضل. والفضل إنما هو في الأشياء المحمودة في الكتاب والسنة؛ مثل الإسلام والإيمان والبر والتقوى والعلم والعمل الصالح والإحسان ونحو ذلك.
- العادات لها تأثير عظيم فيما يحبه الله، أو فيما يكرهه.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢١/ ٢٩١- ٢٩٢.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٣٥-٢٦٩.

- الفعل مع وجود مقتضيه وعدم منافيه واقع لا محالة.
- الأصل في العادات الإباحة، فلا يحرم منها إلا ما حرمه الله ورسوله. والأصل في العبادات الحظر، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله ورسوله.

عدنا إلى النقل من المجلد الثاني من الفتاوى المصرية[1]:

- والأقسام ثلاثة: فما له حد في الشرع أو اللغة رجع في ذلك إليهما. وما ليس له حد فيهما رجع فيه إلى العرف.
- الأصل في جميع الأعيان الموجودة على اختلاف أوصافها أن تكون حلالا مطلقا للآدميين، وأن تكون طاهرة لا يحرم عليهم ملابستها ومماستها، وهذه كلمة جامعة، ومقالة عامة، وقضية فاضلة عظيمة المنفعة واسعة البركة، يفزع إليها حملة الشريعة فيما لا يحصى من الأعمال وحوادث الناس.
- كل ما حرم ملابسته ومباشرته حرم مخالطته وممازجته ولا ينعكس. فكل نجس محرم الأكل، وليس كل محرم الأكل نجسا.
- المنفي ضربان:
  - نفي نحصره ونحيط به. فهذا نفي مستيقن.
  - الثاني: ما لا يستيقن نفيه ولاعدمه.

ثم منه ما يغلب على القلب ويقوى في الرأي. ومنه ما لا يكون كذلك. فإذا رأينا حكما منوطا بنفي من الصنف الثاني فالمطلوب أن نرى النفي ويغلب على قلوبنا.

(١) مجموع الفتاوى ٣٥/ ٣٥١.

- المحرم من الطعام لا يباح إلا للضرورة التي هي المسغبة والمخمصة، والمحرم من اللباس يباح للضرورة وللحاجة أيضا[1].

لما ذكر مضرة الخمر للقلب قال[2]:

وكذلك جميع الأموال المغصوبة والمسروقة، فإنه ربما صلح عليها البدن ونبت وسمن، لكن يفسد عليها القلب؛ فيفسد البدن لفساده ﴿ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ [البقرة: ٢١٩]. فهذا لعمري شأن جميع المحرمات، فإن فيها من القوة الخبيثة التي تؤثر في القلب، ثم في البدن في الدنيا والآخرة ما يربي على ما فيها من منفعة قليلة تكون في البدن وحده في الدنيا خاصة، على أننا وإن لم نعلم جهة المفسدة في المحرمات فإنا نقطع أن فيها من المفاسد ما يربي على ما نظنه من المصالح.

- ما في النفوس إليه داع من المحرمات رتب عليه الحد، وما لا فلا.

- جنس المشقة في الاحتراز مؤثر في جنس التخفيف. فإن كان الاحتراز من جميع الجنس مشقا عفي عن جميعه فحكم بالطهارة، وإن كان من بعضه عفي عن القدر المشق.

- إذا كان سبب السكر محذورا لم يكن السكران معذورا.

- كل من بطلت عبادته لعدم عقله؛ فبطلان عقوده أولى وأحرى.

- جميع الأقوال والعقود مشروطة بوجود التمييز والعقل. فمن لا تمييز له ولا عقل ليس لكلامه في الشرع اعتبار أصلا.

- كل لفظ بغير قصد من المتكلم لسهو وسبق لسان، أوعدم عقل، فإنه لا يترتب عليه

(١) مجموع الفتاوى ٢١/ ٥٣٥- ٥٦٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٢١/ ٥٦٩- ٥٩٩.

حكم، وأما إذا قصد اللفظ ولم يقصد معناه؛ كالهازل، فهذا فيه تفصيل[1].

- تعليل الأحكام بالخلاف علة باطلة في نفس الأمر، فإن الخلاف ليس من الصفات التي يعلق الشارع بها الأحكام في نفس الأمر، فإن ذلك وصف حادث بعد النبي ﷺ، وليس يسلكه إلا من لم يكن عالما بالأدلة الشرعية في نفس الأمر لطلب الاحتياط[2].

- مسائل الاجتهاد لا يسوغ فيها الإنكار إلا ببيان الحجة وإيضاح المحجة، لا الإنكار المجرد المستند إلى محض التقليد، فإن هذا فعل أهل الجهل والأهواء.

- وكل حكم علق بأسماء الدين من إسلام وإيمان وكفر ونفاق وردة وتهود وتنصر، إنما يثبت لمن اتصف بالصفات الموجبة لذلك[3].

- المال المجهول صاحبه يعطى أولى الناس به إن أمكن، وإلا صرف في المصالح صدقة عن صاحبه[4].

- يقبل قول من شهد له العرف والعادة.

- إذا كان مؤتمنا على شيء، أو له عليه ولاية، فالقول قوله فيما اؤتمن عليه وولي عليه.

- الحقوق التي لا يعلم مقدارها إلا بالمعروف متى تنازع فيها الخصمان قدرها ولي الأمر[5].

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٣/ ١٠٦- ١٠٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٢/ ٢٨١.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٥/ ٢١٢- ٢٢٧.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٩/ ٢٦٧.

(٥) مجموع الفتاوى ٣٤/ ٧٧-٨٣.

- واجب على كل أحد إذا تبين له حكم الله ورسوله في أمر ألا يعدل [عنه][1] ولا يتبع أحدا في مخالفة حكم الله ورسوله، فإن الله فرض طاعة رسوله في كل حال، لكن لما كان من الأحكام ما لا يعرفه كثير من الناس رجع الناس في ذلك إلى من يعلمهم ذلك؛ لأنه أعلم بما قاله الرسول، وأعلم بمراده، فأئمة المسلمين الذين اتبعوهم وسائل وطرق وأدلة بين الناس وبين الرسول، يبلغونهم ما قاله ويفهمونهم مراده بحسب اجتهادهم واستطاعتهم، وقد يخص الله هذا العالم من العلم والفهم ما ليس عند الآخر، وقد يكون عند ذلك في مسألة أخرى ما ليس عند هذا[2].
- ما ثبت من الأحكام بالكتاب والسنة لا يجوز دعوى نسخه بأمور محتملة للنسخ، وعدم النسخ[3].
- وإذا كانت المسألة من مسائل الاجتهاد التي شاع فيها النزاع؛ لم يكن لأحد أن ينكر على الإمام، ولا على نائبه من حاكم وغيره، ولا ينقض ما فعل الإمام ونوابه من ذلك.
- الانتفاع الذي لا يضر بملك الغير لا يحتاج إلى إذن[4].
- من لم يبلغه أمر الرسول في شيء معين؛ لم يثبت حكم وجوبه عليه[5].
- إنما يجوز أن يستحل الحلال من يحرم الحرام، وليس لأحد أن يعتقد الشيء حلالا حراما[6].

(١) ساقطة من الأصل، والمثبت من مجموع الفتاوى.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٢٣- ٢٢٤.
(٣) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٣٨٧.
(٤) مجموع الفتاوى ٣٠/ ٤٠٧- ٤١٠.
(٥) مجموع الفتاوى ٢٢/ ١٠٢.
(٦) مجموع الفتاوى ٣٢/ ١٠٠.

- وكلما حقق العبد الإخلاص في قول: لا إله إلا الله؛ خرج من قلبه تأله ما يهواه، ويصرف عنه الذنوب والمعاصي، فإن الإخلاص ينفي أسباب دخول النار.

- الوعيد المطلق في الكتاب والسنة مشروط بثبوت شروط، وانتفاء موانع[١].

- ما كان مقصوده اجتناب المحظور إذا فعله العبد ناسيا أو مخطئا، فلا إثم عليه، ولا يبطل العبادة.

- تحريم الشيء مطلقا يقتضي تحريم كل جزء منه، فإذا نهي عن شيء نهي عن بعضه، وإذا أمر بشيء كان أمرا بجميعه[٢].

- الواجبات كلها تسقط بالعجز[٣].

- والفقه في الدين: معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية. فمن لم يعرف ذلك لم يكن متفقها في الدين، لكن من الناس من قد يعجز عن معرفة الأدلة التفصيلية في جميع أموره؛ فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته، لا كل ما يعجز عنه من التفقه، ويلزم ما يقدر عليه، وأما القادر على الاستدلال، فقيل: يحرم عليه التقليد مطلقا، وقيل: يجوز مطلقا[٤].

- وقيل: يجوز عند الحاجة، كما إذا ضاق الوقت عن الاستدلال، وهذا القول أعدل. والاجتهاد ليس أمرا واحدا، لا يقبل التجزيء والانقسام، بل قد يكون الرجل مجتهدا في فن، أو باب أو مسألة دون فن وباب ومسألة، وكل أحد فاجتهاده

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ٢٦٠ – ٣٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٢١/ ٨٥– ٤٧٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٦/ ٢٠٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢١٢.

بحسب وسعه[(١)].

- ما كان منهيًّا عنه للذريعة؛ فإنه يفعل للمصلحة الراجحة.

- وأفضل الجهاد والعمل الصالح ما كان أطوع للرب، وأنفع للعبد.

- **البدع نوعان:** نوع في الأقوال والاعتقادات، ونوع في الأفعال والعبادات. والمتنسبون للعلم يخاف عليهم من الأول، والمتنسبون للعبادة يخاف عليهم من الثاني. إذا لم يعتصم الجميع بالكتاب والسنة.

- طاعة الرسول ﷺ فيما أمرنا به هو الأصل الذي على كل مسلم أن يعتمده، وهو السعادة، كما أن ترك ذلك سبب الشقاوة، وطاعته في أمره أولى بنا من موافقته في فعل لم يأمرنا بموافقته فيه باتفاق المسلمين، ولم يتنازع المسلمون أن أمره أوكد من فعله.

- وإذا أمره الله بأمر، أو نهاه عن شيء، كانت أمته أسوة له[(٢)] في ذلك، ما لم يقم دليل على اختصاصه بذلك. فالاقتداء به تارة يكون في نوع الفعل، وتارة في جنسه، فإنه قد يفعل الفعل لمعنى يعم ذلك النوع وغيره، لا لمعنى يخصه؛ فيكون المشروع هو الأمر العام.

- وأحق الناس بالحق من علق الأحكام بالمعاني، التي علقها [بها][(٣)] الشارع[(٤)].

فعلى المسلم أن يكون ناصحا للمسلمين، يقصد لكل إنسان ما هو أصلح له[(٥)].

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢١٢.

(٢) كذا في الأصل ومصدر التخريج، ولعل الصواب: (به).

(٣) في الأصل: (به)، والمثبت من مجموع الفتاوى.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٢/ ٢٩٨- ٣٣١.

(٥) مجموع الفتاوى ١٠/ ٤٢٨.

- إطلاق النبي ﷺ الجواب من غير تفصيل يوجب العموم، إذ السؤال كالمعاد في الجواب، وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال[١].

من المجلد الثالث من الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام[٢]:

- كل عقد يباح تارة ويحرم تارة - كالبيع والنكاح - إذا فعل على الوجه المحرم لم يكن نافذا؛ كما يلزم الحلال الذي أباحه الله ورسوله.

- **الحقوق ثلاثة:** حق لله وحده كالعبادة، وحق للرسول وحده كالنصرة والتعزير، وحق مشترك وهو الطاعة.

إلى أن قال[٣]:

والمؤمنون وولاة الأمور من العلماء والأمراء، ومن يدخل في ذلك من المشايخ والملوك، فلهم حقوق بحسب ما يقومون به من الدين؛ فيطاعون في طاعة الله، ويجب لهم من النصيحة والتعاون على البر والتقوى، وغير ذلك ما هو من حقوقهم.

ولعموم المؤمنين أيضا من المناصحة والموالاة، وغيرهما من الحقوق ما دل عليه الكتاب والسنة، وليس هنا موضع تفصيل ذلك.

- ومما يوضح ذلك: أن وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر الله به من صفاته ليس موقوفا على أن يقوم على ذلك دليل عقلي على تلك الصفة بعينها، فإنه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول ﷺ إذا أخبرنا بشيء من صفات الله وجب علينا التصديق، وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا، ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى

(١) مجموع الفتاوى ٢١/ ٥٢٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣/ ١٨.

(٣) بغية المرتاد ١/ ٥٠٧.

يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله فيهم: ﴿ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمنا بالرسول، ولا متلقيا عنه الأخبار بشأن الربوبية، ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول بشيء من ذلك، أو لم يخبر به، فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدقه، بل يتأوله أو يفوضه، وما لم يخبر به إن علمه بعقله آمن به، وإلا فلا فرق عند من سلك هذا... إلى آخر ما قال رحمه الله[١].

من الصارم المسلول في تحتم قتل شاتم الرسول لشيخ الإسلام[٢]:

- فاسم اليمين جامع للعقد الذي بين العبد وبين ربه، وإن كان نذرا، وللعهد الذي بينه وبين المخلوقين.
- العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.
- أصل الإيمان والنفاق في القلب، وإنما القول والفعل فرعان لهما.
- حق الله وحق رسوله متلازمان، وجهة حرمة الله ورسوله جهة واحدة، فمن آذى الرسول فقد آذى الله، ومن أطاعه فقد أطاع الله.
- الأعمال إنما يحبطها ما ينافيها.
- وإذا علم الرجل من حال صديقه أنه يطيب نفسه بما يأخذ من ماله؛ فله أن يأخذ، وإن لم يستأذنه نطقا.
- الكلمة التي تصدر عن محبة وتعظيم تغفر لصاحبها بل يحمد عليها، وإن كان مثلها لو صدر بدون ذلك استحق صاحبها النكال، وكذلك الفعل.

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ١/ ٢٧، ٢٨.
(٢) الصارم المسلول ١/ ٢١- ٢٠١.

- الحكم المعلق بشرط لا يثبت بعينه عند عدمه باتفاق العقلاء[1].

لما ذكر آيات الصبر وآيات القتال قال[2]:

فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف، أو في وقت هو فيه مستضعف، فليعمل بآية الصبر والصفح والعفو عمن يؤذي الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين، وأما أهل القوة فيعملون بآية قتال أئمة الكفر الذين يطعنون في الدين، وبآية قتال ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

- سب غير الرسول مع كونه معصية يوجب الجلد، وسب الرسول مع كونه كفرا يوجب القتل.
- لأن الظاهر إنما يكون دليلا صحيحا معتمدا إذا لم يثبت أن الباطن بخلافه، فإذا قام الدليل على الباطن لم يلتفت إلى ظاهر قد علم أن الباطن بخلافه.
- الحكم إذا لم يثبت بأصل ولا نظير كان تحكما.

من المنهاج لشيخ الإسلام: لما ذكر الولاة الذين فيهم ظلم[3]:

ومذهب أهل السنة والجماعة، أن هؤلاء يشاركون فيما يحتاج إليهم فيه من طاعة الله، فنصلي خلفهم الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات التي يقيمونها هم؛ لأنها لو لم تصل خلفهم أفضي إلى تعطيلها، ونجاهد معهم الكفار، ونحج معهم البيت العتيق، ويستعان بهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود، فإن الإنسان لو قدر أن يحج في رفقة لهم ذنوب، وقد جاءوا يحجون لم يضره ذلك شيئا، وكذلك الغزو وغيره من الأعمال الصالحة إذا فعلها البر وشاركه فيها الفاجر لم يضره ذلك شيئا، فكيف إذا لم يمكن فعلها

(١) الصارم المسلول ١/ ٢٠٤- ٢٢٠. (٢) الصارم المسلول ١/ ٢٢٩- ٤٠٤.

(٣) منهاج السنة النبوية ٤/ ٣١١- ٣١٣.

إلا على هذا الوجه، فكيف إذا كان الوالي الذي يفعلها فيه معصية، ويستعان بهم أيضا في العدل في الحكم والقسم، فإنه لا يمكن عاقلا أن ينازع في أنهم كثيرا ما يعدلون في حكمهم وقسمهم، ويعاونون على البر والتقوى، ولا يعاونون على الإثم والعدوان. وللناس نزاع في تفاصيل تتعلق بهذه الجملة ليس هذا موضعها؛ مثل إنفاذ حكم الحاكم الفاسق، إذا كان الحكم عدلا، ومثل الصلاة خلف الفاسق هل تعاد أم لا؟

والصواب الجامع في هذا الباب أن من حكم بعدل أو قسم بعدل نفذ حكمه وقسمته، ومن أمر بمعروف أو نهى عن منكر أعين على ذلك إذا لم يكن في ذلك مفسدة راجحة، وأنه لا بد من إقامة الجمعة والجماعة، فإن أمكن تولية إمام بر لم يجز تولية فاجر ولا مبتدع يظهر بدعته، فإن هؤلاء يجب الإنكار عليهم بحسب الإمكان، ولا يجوز توليتهم.

فإن لم يمكن إلا تولية أحد رجلين كلاهما فيه بدعة وفجور كانت تولية أصلحهما ولاية هو الواجب، وإذا لم يمكن في الغزو إلا تأمير أحد رجلين أحدهما: فيه دين وضعف عن الجهاد، والآخر: فيه منفعة في الجهاد مع ذنوب له؛ كان تولية هذا الذي ولايته أنفع للمسلمين خيرا من ولاية من ولايته أضر على المسلمين.

وإذا لم يمكن صلاة الجمعة والجماعة وغيرهما إلا خلف الفاجر والمبتدع؛ صليت خلفه ولم تعد، وإن أمكن الصلاة خلف غيره، وكان في ترك الصلاة خلفه هجر له ليرتدع هو وأمثاله عن البدعة والفجور؛ فعل ذلك، وإن لم يكن في ترك الصلاة خلفه مصلحة دينية؛ صلى خلفه، وليس على أحد أن يصلي الصلاة مرتين، ففي الجملة أهل السنة والجماعة يجتهدون في طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان.

من المجلد الثاني من المنهاج: لما تكلم على صدور الخطأ أو غيره من الناسي، قال[1]:

ونحن نذكر قاعدة جامعة في هذا الباب لهم (أي الصحابة)، ولسائر الأمة فنقول: لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات؛ فيتولد فساد عظيم، فنقول: الناس قد تكلموا في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم وعدم تأثيمهم، في مسائل الفروع والأصول، فنذكر أصولا جامعة نافعة:

الأصل الأول: أنه هل يمكن كل أحد أن يعرف باجتهاده الحق في كل مسألة فيها نزاع، وإذا لم يمكنه فاجتهد واستفرغ وسعه، فلم يصل إلى الحق، بل قال ما اعتقد أنه الحق في نفس الأمر، ولم يكن هو الحق في نفس الأمر هل يستحق أن يعاقب أم لا؟ هذا أصل هذه المسائل.

وللناس في هذا الأصل ثلاثة أقوال، كل قول عليه طائفة من النظار... إلى أن قال: القول الثالث في هذا الأصل: وهو أنه ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق، ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأمورا، أو فعل محظورا، وهذا هو قول الفقهاء والأئمة، وهو القول المعروف عن سلف الأمة، وقول جمهور المسلمين، وهذا القول يجمع الصواب من القولين.... إلى أن قال في صفحة ٢٧: فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفتٍ وغير ذلك إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع؛ كان هذا هو الذي كلفه الله، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه البتة.

ولا يلزم إذا كان القول كفرا أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه، وذلك له شروط وموانع؛ كما

(١) منهاج السنة النبوية ٥/ ٤٤- ٢٩٨.

قد بسطناه في موضعه، وإذا لم يكونوا في نفس الأمر كفارا لم يكونوا منافقين، فيكونون من المؤمنين؛ فيستغفر لهم ويترحم عليهم، وإذا قال المسلم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]. يقصد كل من سبقه من قرون الأمة إلى الإيمان، وإن كان قد أخطأ في تأويل تأوله؛ فخالف السنة أو أذنب ذنبا؛ فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان، [فيدخل في العموم وإن كان من الثنتين][1] والسبعين فرقة، فإنه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفارا، بل مؤمنين فيهم ضلال [وذنب][2] يستحقون به الوعيد، كما يستحقه عصاة المؤمنين، والنبي ﷺ لم يخرجهم من الإسلام، بل جعلهم من أمته ولم يقل: إنهم يخلدون في النار. فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته، فإن كثيرا من المنتسبين إلى السنة فيهم بدعة من جنس بدع الخوارج والروافض، وأصحاب رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب وغيره لم يكفروا الخوارج الذين قاتلوه.... إلى أن قال: فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضا، ومن ممادح أهل السنة أنهم يخطئون ولا يكفرون، وسبب ذلك: أن أحدهم قد يظن ما ليس بكفر كفرا، والآخر لم يتبين له ذلك؛ فلا يلزم إذا كان هذا العالم بحاله يكفر إذا قاله أن يكفر من لم يعلم بحاله.

ولا ريب أن الكفر متعلق بالرسالة، فتكذيب الرسول كفر، وبغضه وسبه وعداوته مع العلم بصدقه في الباطن كفر عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة العلم وسائر الطوائف، إلا الجهم ومن وافقه.

والناس لهم في طلب العلم والدين طريقان مبتدعان، وطريق شرعي.

فالطريق الشرعي: هو النظر فيما جاء به الرسول والاستدلال بأدلته، والعمل بموجبها، فلا بد من علم بما جاء به وعمل به، لا يكفي أحدهما.

---

(١) ساقطة من الأصل، والمثبت من مصدر التخريج.

(٢) في الأصل: (ودين)، والمثبت من مصدر التخريج.

وهذا الطريق متضمن للأدلة العقلية والبراهين اليقينية، فإن الرسول بين بالبراهين العقلية ما يتوقف السمع عليه، والرسل بينوا للناس العقليات التي يحتاجون إليها؛ كما ضرب الله في القرآن من كل مثل، وهذا هو الصراط المستقيم الذي أمر الله عباده أن يسألوه هدايته.

وأما الطريقان المبتدعان:

فأحدهما: طريق أهل الكلام البدعي، والرأي البدعي، فإن هذا فيه باطل كثير، وكثير من أهله يفرطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال؛ فيبقى هؤلاء في فساد علم وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة.

والثاني: طريقة أهل الرياضة والتصوف والعبادة البدعية، وهؤلاء منحرفون إلى النصرانية الباطلة... إلخ.

والمقصود أن كتب أهل الكلام يستفاد منها رد بعضهم على بعض، وهذا لا يحتاج إليه من لا يحتاج إلى رد المقالة الباطلة؛ لكونها لم تخطر على قلبه، ولا هناك من يخاطبه بها، ولا يطالع كتابا هي فيه، ولا ينتفع به من لا يفهم الرد، بل قد يستضر به من عرف الشبهة، ولم يعرف فسادها.

- فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا على [العقير][(١)]، ولا يقع على الصحيح، والعاقل يزن الأمور جميعا هذا وهذا.
- والقاعدة الكلية في هذا ألا نعتقد أحدا معصوما بعد النبي ﷺ، بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ، والذنوب التي تقع منهم قد يتوبون منها، وقد تكفر عنهم بحسناتهم الكثيرة، وقد يبتلون أيضا بمصائب يكفر الله عنهم بها، وقد يكفر عنهم بغير ذلك.

---

(١) في الأصل: (العقر)، والمثبت من المنهاج.

- والناس المنحرفون في هذا الباب صنفان: القادحون الذين يقدحون في الشخص بما يغفره الله له، والمادحون الذين يجعلون الأمور المغفورة من باب السعي المشكور، فهذا يغلو في الشخص الواحد؛ حتى يجعل سيئاته حسنات، وذلك يجفو فيه؛ حتى يجعل السيئة الواحدة [منه][1] محبطة للحسنات[2].

قال في أثناء كلام له[3]: كما يقع مثل ذلك في عامة المسائل المتنازع فيها بين الأمة، يكون الصواب مع أحد القولين، ولكن الآخرون معهم منقولات ظنوها صدقا، ولم يكن لهم خبرة بأنها كذب، ومعهم من الآيات والأحاديث الصحيحة تأويلات ظنوها مرادة من النص، ولم تكن كذلك، ومعهم نوع من القياس والرأي ظنوه حقًّا، وهو باطل.

فهذا مجموع ما يورث الشبه في ذلك؛ إذا خلت النفوس عن الهوى وقل أن يخلو أكثر الناس... [عن الهوي][4].

وقال الشيخ في شرح الأصبهانية ص ١٢٦ لما ذكر تبعض الإيمان[5]:

وعلى هذا فالمتأول الذي أخطأ في تأويله في المسائل الخبرية والأمرية، وإن كان في قوله بدعة يخالف بها نصًّا أو إجماعا قديما، وهو لا يعلم أنه يخالف ذلك، بل قد أخطأ فيه؛ كما يخطئ المفتي والقاضي في كثير من مسائل الفتيا والقضاء باجتهاده؛ يكون أيضا مثابا من جهة اجتهاده الموافق لطاعة الله، غير مثاب من جهة ما أخطأ فيه، وإن كان معفوًّا عنه، ثم قد يحصل فيه تفريط في الواجب أو اتباع لهوى؛ يكون ذنبا منه، وقد يقوى فيكون كبيرة، وقد تقوم عليه الحجة التي بعث الله بها رسله، ويعاندها مشاقًّا للرسول من بعد ما تبين له الهدى، متبعا غير سبيل المؤمنين؛ فيكون منافقا أو مرتدا ردة ظاهرة.

---

(١) ساقطة من الأصل، وأثبتناه من المنهاج. (٢) منهاج السنة النبوية ٦/ ٨٨- ١٢٢.

(٣) منهاج السنة النبوية ٦/ ٢١٥.

(٤) سقطت من الأصل صفحة كاملة، وأثبتنا من مصدر التخريج هاتين الكلمتين، وانظر ص٦٠.

(٥) شرح العقيدة الأصفهانية ١/ ١٨٣- ١٨٤.

فالفلاح في الأشخاص لا بد فيه من هذا التفصيل، وأما الكلام في أنواع الأقوال والأعمال باطنا وظاهرا من الاعتقادات والإرادات وغير ذلك، فالواجب فيما تنوزع فيه ذلك أن يرد إلى الله والرسول، فما وافق الكتاب والسنة فهو حق، وما خالفه فهو باطل، وما وافقه من وجه دون وجه؛ فهو ما اشتمل على حق وباطل؛ فهذا هو.... إلى أن قال[1] صفحة ١٢٧: وكان آخر ما حدث بدعة الجهمية حتى قال ابن المبارك ويوسف بن أسباط وطائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم: إن الجهمية ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة، بل هم زنادقة، وهذا مع أن كثيرا من بدعهم دخل فيها قوم ليسوا زنادقة، بل قبلوا كلام الزنادقة جهلا وخطأ، قال تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]. فأخبر سبحانه أن في المؤمنين من هو مستجيب للمنافقين، فما يقع فيه بعض أهل الإيمان من أمور بعض المنافقين هو من هذا الباب.

وقال في العقل والنقل صفحة ١٦٦ من المجلد الأول بعد كلام[2]:

وأما من كان قصده متابعته من المؤمنين، وأخطأ بعد اجتهاده الذي استفرغ فيه وسعه؛ غفر الله له خطأه، سواء كان خطؤه في المسائل العلمية الخبرية، أو المسائل العملية.

وقال في المجلد الثاني من المنهاج ص ٦٢ من الجزء الثالث بعدما ذكر عدم تكفير المتأولين من أهل البدع عموما... إلى أن قال في الخوارج[3]:

ومع هذا فالصحابة والتابعون لهم بإحسان لم يكفروهم، ولا جعلوهم مرتدين ولا اعتدوا عليهم بقول ولا فعل؛ بل اتقوا الله فيهم، وساروا فيهم السيرة العادلة، وهكذا سائر فرق أهل البدع والأهواء من الشيعة والمعتزلة وغيرهم.

فمن كفر الثنتين وسبعين فرقة كلهم؛ فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان.... إلى أن قال: بل المؤمن بالله ورسوله باطنا وظاهرا الذي قصد

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٤٩.

(٣) منهاج السنة النبوية ٥/ ١٦٩، ١٧١.

اتباع الحق، وما جاء به الرسول إذا أخطأ ولم يعرف الحق كان أولى أن يعذره في الآخرة من المتعمد العالم بالذنب، فإن هذا عاص مستحق للعذاب بلا ريب، وأما ذلك فليس متعمدا للذنب، بل هو مخطئ، والله قد تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان.... إلى أن قال: فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضا، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون.

[........][١].

وناقضه فهو علم باطل، فهذا طريقهم في العلم، وأما طريقهم في العمل، فإنهم يتقربون إلى الله تعالى بالتصديق والاعتراف التام بعقائد الإيمان، التي هي أصل العبادات وأساسها، ثم يتقربون إليه بأداء فرائض الله المتعلقة بحقه وحقوق عباده، مع الإكثار من النوافل، وبترك المحرمات والمنهيات تعبدا لله تعالى، ويعلمون أن الله لا يقبل إلا كل عمل خالص لوجهه الكريم، مسلوكا فيه طريق النبي الكريم، ويستعينون بالله في سلوك هذه الطرق النافعة، التي هي العلم النافع، والعمل الصالح الموصل إلى كل خير وفلاح، وسعادة عاجلة وآجلة.

والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

رمضان ١٣٥٧هـ.



(١) هنا سقط صفحة سابقة أشرنا إليها في هامش (٤) صفحة ٥٨، حيث الصفحات متصلة بعضها ببعض بلا رابط، فرجحنا وجود سقط لصفحة كاملة وأثبتنا هذه الفقرة في نهاية المخطوط؛ لأن هذا هو موضعها الصحيح.

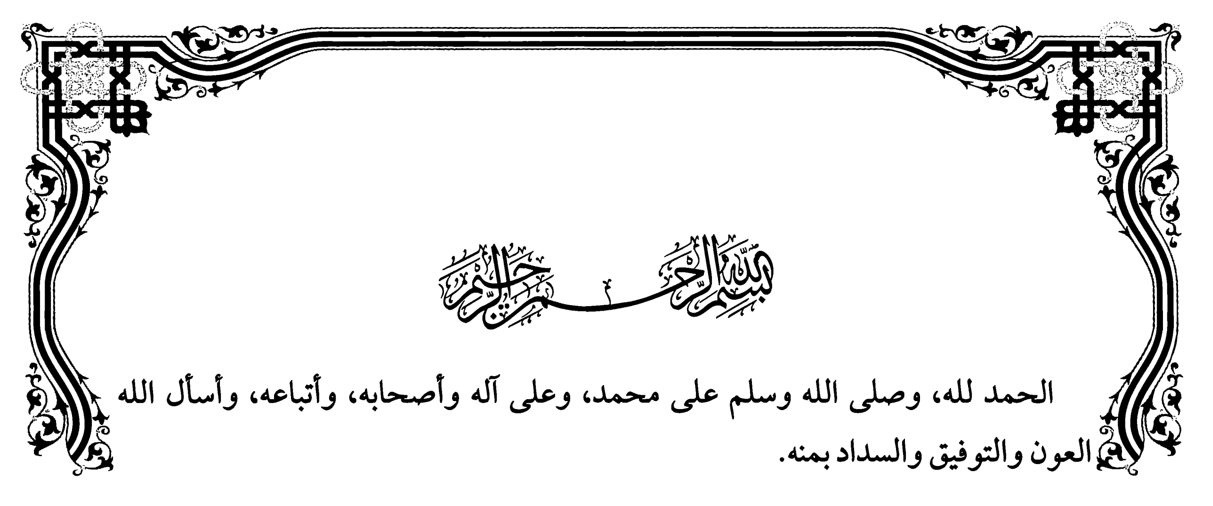


الرياض الناضرة

والحدائق النيرة الزاهرة

في العقائد والفنون المتنوعة الفاخرة

تأليف
الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن ناصر السعدي
رحمه الله



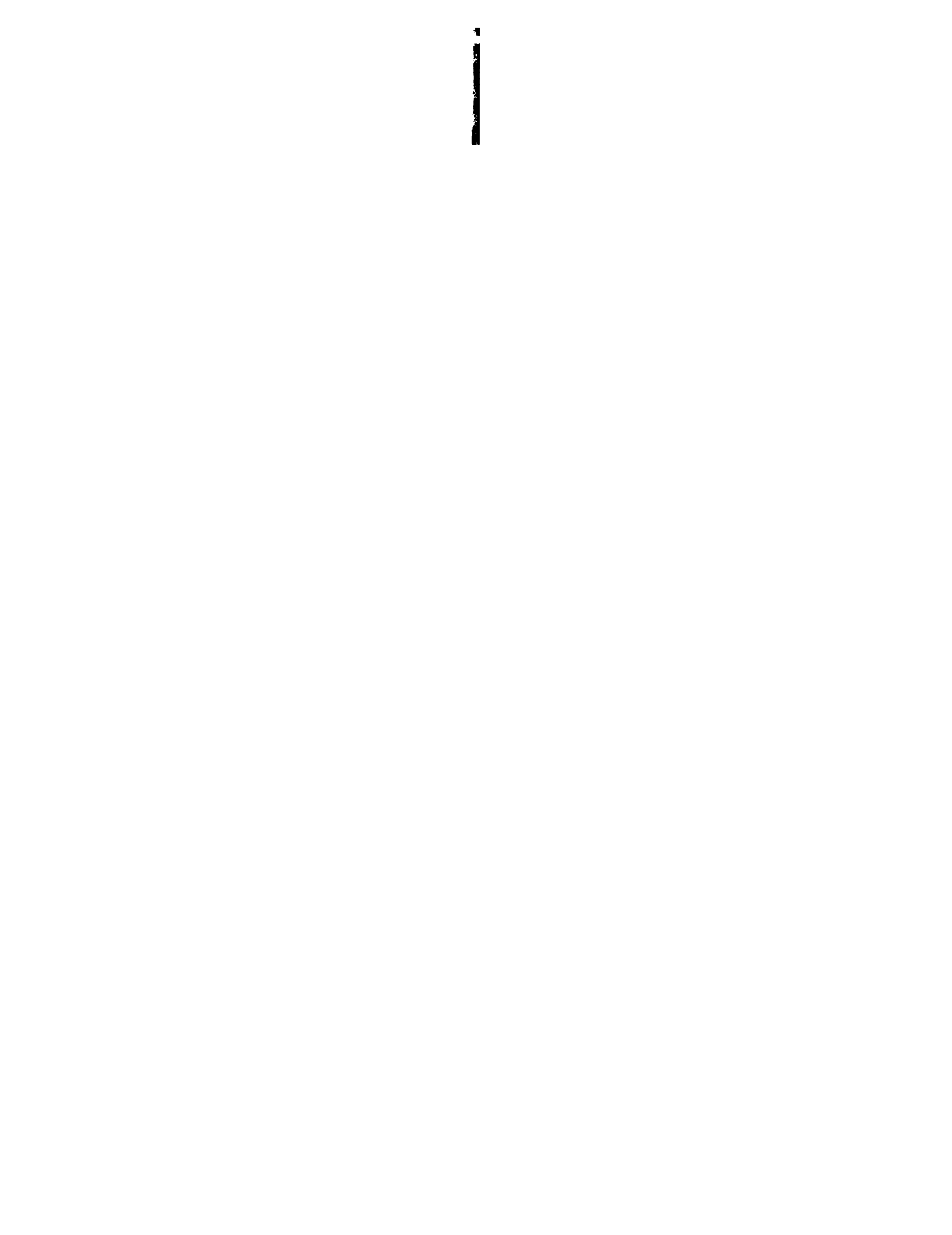
الحمد لله، وصلى الله وسلم على محمد، وعلى آله وأصحابه، وأتباعه، وأسأل الله العون والتوفيق والسداد بمنه.

أما بعد:

فهذه كلمات طيبات نافعات، ومقالات متنوعة في المهم من أصول الدين وأخلاقه وآدابه.

وهاك فصولًا منثورة في مواضيع متعددة نافعة.





الفصل الأول
في عقائد الدين الكلية

قال تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾[البقرة: ١٣٦].

وفي القرآن آيات كثيرة تشرح هذه الأصول الكلية وتفصلها، وتبين أسماء الله وصفاته، وأفعاله وآلاءه، وتفصل أحوال اليوم الآخر وما فيه من الحساب والعدل والفضل، والثواب والعقاب، وتبين أحوال الرسل عليهم الصلاة والسلام وأوصافهم وهداهم، وما دعوا إليه، والكتب المنزلة عليهم وما فيها من الحقائق النافعة والهداية المتنوعة.

وقد جمع الله في هذه الآية بين الأمر الموجه إلى الظاهر والباطن قول اللسان والاعتراف والتحقق بالقلب بجميع هذه الأصول، وبين الخضوع والانقياد في الباطن والظاهر والإخلاص التام لله بجميع حقوق الدين.

فهذه العقائد الصحيحة النافعة تملأ القلوب أمنا وإيمانا ويقينا ونورا وهداية، وتعبدا لله وتألها له، وإنابة إليه في كل الأحوال، ولجوءا إليه في كل النوازل والمهمات، وطمأنينة بمعرفته، وسكونا إلى ذكره والثناء عليه.

وتوجب للعبد قوة التوكل على الله والاعتماد الكامل والاستعانة به في مزاولة الأعمال الدينية والدنيوية.

وكلما ضعفت إرادة العبد ووهت قوته في محاولة المهمات، أمده هذا الإيمان الصادق بقوة قلبية تتبعها الأعمال البدنية.

وكلما أحاطت به المخاوف كان هذا الإيمان حصنا حصينا يلجأ إليه المؤمن فيطمئن قلبه وتسكن نفسه.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٧٣، ١٧٤].

وهذا الإيمان الصادق واليقين الصحيح يحمل صاحبه على العزة والقوة، والشجاعة القولية والفعلية؛ فإنه متى يتيقن العبد أن الله هو النافع الضار المعطي المانع؛ وأن من اعتز به فهو عزيز، ومن التجأ لغيره فهو الذليل؛ وأن الخلق كلهم فقراء إلى الله لا ينفعون ولا يضرون، أوجب له ذلك القوة بالله والالتجاء إليه، وأن لا يخاف ولا يرجو أحدا غير الله؛ ولا يطمع إلا في فضله.

وبهذا يتم له التحرر من رق المخلوقين، وأن لا يعلق قلبه بأحد منهم في نفع ولا دفع ضر، بل يكون الله وحده مولاه وناصره يتولاه في طلب المنافع، ويستنصره في دفع المضار، فيتم له من كفاية المولى وتيسير أموره ما لا يتم لمن لم يكن معه هذا الإيمان، ويحصل له من قوة القلب وشجاعته ما لا يصل إليه من لم يبلغ درجته، وهذا كله من ثمرات الإيمان الصحيح.

ومن ثمراته أيضا أن يسلي العبد عند المصائب؛ ويهون عليه الشدائد والنوائب؛ ومن يؤمن بالله يهد قلبه، وهو العبد الذي تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، فيرضى ويسلم للأقدار المؤلمة، وتهون عليه المصائب المزعجة لصدورها من عند الله وإيصالها إلى ثوابه.

قال تعالي: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٠٤].

ولهذا يوجد عند المؤمنين الصادقين – حين تصيبهم النوازل والقلاقل والابتلاء – من

الصبر والثبات والطمأنينة والسكون والقيام بحق الله ما لا يوجد عشر معشاره عند من ليس كذلك، وذلك لقوة الإيمان واليقين.

ومن ثمرات الإيمان الصادق: أنه يقوي الرغبة في فعل الخيرات، والتزود من الأعمال الصالحات، ويدعو إلى الرحمة والشفقة على المخلوقات وذلك بسبب داعي الإيمان وبما يحتسبه العبد عند الله من الثواب الجزيل.

ومن ثمراته أيضا: أنه ينهى عن الشرور والفواحش كلها ما ظهر منها وما بطن، ويحذر من كل خلق رذيل.

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾[الأنفال: ٢-٤].

فذكر في هذه الآية ما يثمره الإيمان من أعمال القلوب والجوارح والقيام بحق الله وحق الخلق.

فهذه الأخلاق الحميدة: هل يتوصل إليها بغير الإيمان؟

وهل يعصم العبد من انحلال الأخلاق المؤدية إلى الهلاك إلا الإيمان؟

وهل أودت بكثير من الخلق الأمور المادية والشهوات البهيمية والأخلاق السبعية، وهبطت بهم إلى الهلاك إلا حين فقدت روح الإيمان؟

وهل تؤدى الأمانات والحقوق الواجبة بغير وازع الإيمان؟ وهل تثبت القلوب عند المزعجات وتطمئن النفوس عند الكريهات إلا بعدة الإيمان؟

وهل تقنع النفوس برزق الله وتتم لها الراحة والحياة الطيبة في هذه الدار، إلا بقوة الإيمان؟

وهل يتحقق العبد بالصدق في أقواله وأفعاله ومعاملاته ويكون أمينا شريفا معتبرا عند الله وعند خلقه إلا بالإيمان؟

فكل أس تنبني عليه هذه الأمور الجليلة سوى الإيمان فهو منهار، وكل رقي مادي لا يصحبه الإيمان فهو هبوط ودمار.

ألا وإن الإيمان يحمل العبد على الصبر على قضاء الله والشكر لنعم الله، والشفقة على عباد الله والتخلق بكل خلق جميل، والتخلي من كل خلق رذيل، ومصداق ذلك ما هو موجود في كل متصف بالإيمان ومفقود ممن لم يكن كذلك.

فإن وجدت موصوفا ببعض هذه الصفات وهو غير ملتزم للإسلام، فعن الدين الإسلامي قد أخذها، وقد يصبغها بغير صبغة الدين، فليأت المعترض بمثال واحد يخرج عن هذا الأصل إن كان صادقا، فإن الدين يهدي للتي هي أقوم، ويدعو إلى كل خير.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْۤ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧].

﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ومن ثمرات الإيمان: أنه يأمر بالعدل والقسط في جميع المعاملات وأداء الحقوق المتنوعة الواقعة بين الناس؛ وينهى عن الظلم في الدماء والأموال والأعراض والحقوق كلها، وهل يمكن صلاح هذه الأمور إلا بالعدل والقسط الذي هو روح الدين وقوامه؟

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِ﴾ [النحل: ٩٠].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ

ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء: ١٣٥].

وإذا اعتبرت تفاصيل العدل في الأحكام الشرعية المتعلقة بالعقود والمعاملات، من معاوضات وشركات وحقوق المواريث والزوجية والأقارب والمعاملين، وجدتها في غاية العدل والانتظام المصلح للأحوال الجالب للمنافع، الدافع للمضار والمفاسد.

فصل تابع لما قبله

وهذا الإيمان الصحيح الشامل لأصول الإيمان وحقائقه يتضمن الخضوع الكامل لله والإنابة إليه في كل الأحوال.

وذلك هو غاية صلاح القلوب والأرواح، فيدخل فيه: الإخلاص لله في عبوديته والإحسان المتنوع بكل وجه لله الخالق، ويدخل فيه الإيمان بكل كتاب أنزله الله وبكل رسول أرسله الله، وبكل حق نزلت به الكتب وجاءت به الرسل واتفقت عليه الفطر السليمة. والعقول المستقيمة.

وهو الدين المزكي للقلوب المطهر للنفوس المنمي للأخلاق.

دين الحكمة والفطرة، دين العقل الصحيح والنقل الصريح.

دين يبرأ من الوثنيات والإلحاد وانحلال الأخلاق.

دين قد جاء بإباحة جميع الطيبات والمنافع، وتحريم الخبائث والمضار، يأمر بكل معروف شرعا وعقلا، وينهى عن كل منكر وبغي وعدوان.

دين فيه صلاح القلوب والأجساد، والسعي لكل منفعة دينية ودنيوية معينة على الدين.

دين نزل من عند العزيز الحميد، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، لا يتمكن مبطل من نقض أصل من أصوله، ولا يخبر بما تحيله العقول، بل بما تشهد به العقول الصحيحة، أو لا تهتدي إلى تفصيله وبيانه.

دين جميع الأنبياء والمرسلين، وعليه جميع الأصفياء والعلماء الربانيين، أئمة الهدى ومصابيح الدجى، ونبذه كل مشرك وجاحد ممن مرضت عقولهم، وانحلت أخلاقهم وطغت

عليهم المادة فدمرت أديانهم تدميرا.

المؤمن بالله حقا قد تنعم بعبادة الله راجيا ثوابه، وتنعم بنصيبه من الدنيا على الوجه الأكمل، فإنه تناول من حله ووضعه في محله، قاصدا به قيام ما عليه من الواجبات مستعينا به على عبادة ربه.

المؤمن: وصفه التواضع للخلق وللحق، يتبع الحق أين كان، ويدين بالنصيحة لعباد الله على اختلاف مراتبهم.

والجاحد: وصفه التكبر على الحق وعلى الخلق والإعجاب بالنفس، لا يدين بنصيحة أحد من الخلق.

المؤمن: سليم القلب من الغش والغل والحقد، صدوق اللسان، حسن المعاملة، وصفه الحلم والوقار والسكينة والصبر والرحمة والوفاء والثبات، لا يذل إلا لله، قد صان قلبه ووجهه على بذله وتذلُّله لغير ربه، قد جمع بين السعي في فعل الأسباب النافعة، والتوكل على الله والثقة به وطلب العون منه في كل الأمور، وبقوة توكله وثقته وطمعه بربه قد يسره الله لليسرى وجنبه العسرى.

إذا أتته الدنيا والنعم والمحاب تلقاها بالشكر وصرفها فيما ينفعه ويعود عليه بالخير، وإذا أصابته المكاره تلقاها بالصبر والاحتساب وارتقاب الأجر والثواب والرجاء لفرج الله بزوالها، فيكون ما عوض من الخير والإيمان والطمأنينة أعظم مما فاته من محبوب، أو حصل له من مكروه.

فهذه الخصال الجميلة من عقائد صادقة وأخلاق راقية وآداب سامية هل يمكن أن يتصف بها إلا المؤمن حقا؟

وهي من أكبر البراهين على أن الدين بعقائده وأخلاقه هو الدين الحق الذي يئول إليه أولو الألباب والحجا وأرباب البصائر والنهى، ولا يزهد فيه إلا الأرذال الذين اختاروا الضلالة على الهدى، والشقاوة بالسعادة.

لهفي على المؤمنين الأخيار، وحنيني المتتابع على الصادقين الأبرار الذين عمرت قلوبهم بمعرفة الله ومحبته، ولهجت ألسنتهم بذكر الله والثناء عليه، وعمرت أوقاتهم بطاعته وخدمته، وحنوا بهذا الإيمان الحقيقي على الخلق بالرأفة والرحمة والنصح، ومنعهم هذا الإيمان من كل خلق رذيل كما حثهم على كل خلق جميل.

أين الإيمان الصحيح من أهل الرياء والتملق والنفاق؟

وأين الإيمان ممن دأبهم الفسوق والعصيان والشقاق؟

أين الإيمان من المعرضين عن معرفة الله ومحبته، الناكبين عن طاعته وخدمته؟

وأين الإيمان ممن ملئت قلوبهم بالتعلق بالحب والتعظيم، والخوف والرجاء للمخلوقين، وخلت من تعلقها برب العالمين؟

أين الإيمان من الطعانين اللعانين؟

وأين الإيمان من الكذابين والنمامين؟

وأين الإيمان من المعاملين بالربا والغشاشين؟

فليس الإيمان بالتحلي والتمني، وإنما الإيمان ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال عند التمحيص والتحقيق، والامتحان يظهر الكاذب وصادق الإيمان.

الفصل الثاني
في فوائد الصلاة

فرض الله على الأمة خمس صلوات كل يوم وليلة، ومن النوافل والرواتب والوتر وغيرها ما هو تبع لها، لما في ذلك من الفوائد الضرورية والكمالية الدينية والدنيوية.

قال تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ﴾ [الإسراء: ٧٨].

فهذه الآية تدخل فيها الصلوات الخمس، وقد تواترت الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ في الصلوات الخمس وتفصيل أوقاتها وشروطها ومكملاتها، وفي فضلها وكثرة ثوابها.

فمن فضائلها: أنها أعظم عبادة يحصل فيها الخضوع والذل لله وامتلاء القلب من الإيمان به وتعظيمه، وذلك مادة سعادة القلب الأبدية ونعيمه ولا يمكن تغذيته بمثل الصلاة.

والصلاة أعظم غذاء وسقي لشجرة الإيمان، فالصلاة تثبت الإيمان وتنميه، وتنمي ما يثمره الإيمان من فعل الخير والرغبة فيه، وكذلك تنهى عن الشر، قال تعالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

فأخبر أن فيها الغذاء بذكر الله والشفاء بنهيها عن الفحشاء والمنكر، وأي شيء أعظم من هذا وأجل وأكمل!

ومن فضائلها أنها أكبر عون للعبد على مصالح دينه ودنياه، قال تعالى: ﴿ وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [البقرة: ٤٥] أي على كل الأمور.

أما عونها على المصالح الدينية: فإن العبد إذا داوم على الصلاة وحافظ عليها قويت رغبته

في فعل الخيرات وسهلت عليه الطاعات وبذل الإحسان بطمأنينة نفس واحتساب ورجاء للثواب، وتذهب أو تضعف داعيته للمعاصي، وهذا أمر محسوس مشاهد، فإنك لا تجد محافظا على الصلاة، فروضها ونوافلها، إلا وجدت تأثير ذلك في بقية أعماله، ولهذا كانت الصلاة عنوانا على الفلاح، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٨]. والمراد عمارتها بالصلاة والقربات.

وقال ﷺ: «**إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان، فإن الله يقول:** ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٨]»[١].

وأما عونها على المصالح الدنيوية: فإنها تهون المشاق وتسلي عن المصائب ويجازي الله صاحبها بتيسير أموره، ويبارك له في ماله وأعماله وجميع ما يتصل به ويباشره.

ومن فضائلها: أن من أكملها وأتقنها فقد فاز وسعد.

وفي حديث أبي هريره مرفوعا: «**أول ما يحاسب عنه العبد صلاته، فإن كان قد أتمها فقد أفلح وأنجح**»[٢]. الحديث في السنن.

وللصلاة خمس فوائد، كل واحدة خير من الدنيا وما عليها: تكميل الإسلام الذي هي أكبر أركانه، وتكفير السيئات، وزيادة الحسنات، ورفعة الدرجات، وزيادة القرب من رب السماوات، وزيادة الإيمان في القلب ونوره.

وقد شرع الشارع الاجتماع للصلوات الخمس والجمعة والعيد لما في الاجتماع من حصول التنافس في الخيرات والتنشيط عليها، والتعلم والتعليم لأحكامها، فإن العالم ينبه الجاهل؛ والجاهل يتعلم بالقول والفعل من العالم، ويقتدي الناس بعضهم ببعض.

---

(١) الترمذي (٣٠٩٣)، ابن ماجه (٨٠٢)، أحمد (٢٧٣٠٨).

(٢) الترمذي (٤١٣)، النسائي (٤٦٥)، ابن ماجه (١٤٢٥).

وكذلك ما في الاجتماع من التواد والتواصل بين المسلمين وعدم التقاطع، وما في ذلك من معرفة حال المصلين والمحافظين على الصلاة والمتهاونين، ومضاعفة الأجر بالاجتماع، وكثرة الخطى إلى المساجد وما يتبع ذلك من قراءة وذكر وعبادات تفعل في المساجد بأسباب الصلوات.

ومن فوائدها الطبية البدنية - وهي مصلحة تابعة لغيرها -: ما فيها من الرياضة المتنوعة النافعة للبدن المقوية للأعضاء والحركة المذيبة للأخلاط الغليظة وذلك من وجهين:

أحدهما: ما في الصلوات ووسائلها وتوابعها من المشي والذهاب والمجيء والقيام والقعود والركوع والسجود المتكرر، وكذلك الطهارة المتكررة، كل هذه الحركات نفعها محسوس مشاهد لا يماري فيه إلا جاهل.

الوجه الثاني: أن روح الصلاة ومقصودها الأعظم حضور القلب بين يدي الله ومناجاته بكلامه وذكره والثناء عليه ودعائه والتضرع إليه وطلب القربة عنده ورجاء ثوابه، وذلك بلا ريب ينير القلب ويشرح الصدر ويفرح النفس والروح.

ومعلوم عند جميع الأطباء أن السعي في راحة القلب وسكونه وفرحه وزوال غمه وهمه من أكبر الأسباب الجالبة للصحة الدافعة للأمراض المخففة للآلام.

وذلك مجرب مشاهد وخصوصا صلاة الليل أوقات الأسحار فإن النبي ﷺ ذكر في الحديث الصحيح أن العبد إذا قام من الليل فذكر الله وتوضأ ثم صلى ما كتب له، انحلت عنه عقد الشيطان كلها فأصبح طيب النفس نشيطا، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان[1].

ومصالح الصلاة الدينية والاجتماعية والبدنية لا تعد ولا تحصى.



(١) البخاري (١١٤٢)، مسلم (٧٧٦).

الفصل الثالث
في فوائد الزكاة والصدقة

قد فرض الله على المؤمنين ذوي الأموال الزكوية زكاة تدفع للمحتاجين منهم، وللمصالح العامة النفع كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [التوبة: ٦٠].

وفي القرآن آيات كثيرة في الأمر بإيتاء الزكاة والنفقة مما رزق الله والثناء على المنفقين والمتصدقين وذكر ثوابهم.

وتواترت بذلك كله الأحاديث عن النبي ﷺ، وبين ما تجب فيه الزكاة من المواشي والحبوب والثمار والنقود والأموال المعدة للتجارة، وذكر نصابها، ومقدار الواجب منها، وذكر الوعيد الشديد على مانعها.

واتفق المسلمون على نقصان إيمان تاركها ودينه وإسلامه، وإنما اختلفوا هل يكفر تاركها أم لا، وذلك لما في الزكاة والصدقة والإحسان من الفوائد الضرورية والكمالية والدينية والدنيوية.

فمنها: أنها من أعظم شعائر الدين وأكبر براهين الإيمان، فإنه ﷺ قال: «**والصدقة برهان**»[١].

أي: على إيمان صاحبها ودينه ومحبته لله إذ سخى لله بماله المحبوب للنفوس.

ومنها: أنها تزكي وتنمي المعطي والمعطى والمال الذي أخرجت منه.

---

(١) مسلم (٢٢٣).

أما تزكيتها للمعطي: فإنها تزكي أخلاقه وتطهره من الشح والبخل والأخلاق الرذيلة.

وتنمي أخلاقه فيتصف بأوصاف الكرماء المحسنين الشاكرين، فإنها من أعظم الشكر لله، والشكر معه المزيد دائما.

وتنمي أيضا أجره وثوابه، فإن الزكاة والنفقة تضاعف أضعافا كثيرة بحسب إيمان صاحبها وإخلاصه ونفعها ووقوعها موقعها، وهي تشرح الصدر وتفرح النفس وتدفع عن العبد من البلايا والأسقام شيئا كثيرا.

فكم جلبت من نعمة دينية ودنيوية!

وكم دفعت من نقم ومكاره وأسقام، وكم خففت الآلام!

وكم أزالت من عداوات وجلبت مودة وصداقات!

وكم تسببت لأدعية مستجابة من قلوب صادقات!

وهي أيضا تنمي المال المخرج منه: فإنها تقيه الآفات وتحل فيه البركة الإلهية، قال ﷺ: **«ما نقصت صدقة من مال، بل تزيده»**[1].

وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَهُوَ يُخۡلِفُهُۥۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ [سبأ: ٣٩].

وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: **«ما من صباح يوم إلا وينزل ملكان يقول أحدهما: اللهم أعط منفقا خلفا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكا تلفا»**[2].

والتجربة تشهد بذلك، فلا تكاد تجد مؤمنا يخرج الزكاة وينفق النفقات في محلها إلا وقد صب الله عليه الرزق صبًّا، وأنزل له البركة ويسر له أسباب الرزق.

---

(١) مسلم (٢٥٨٨).

(٢) البخاري (١٤٤٢)، مسلم (١٠١٠).

وأما نفعها للمعطى: فإن الله قد أمر بدفعها للمحتاجين من الفقراء والمساكين والغارمين وفي الرقاب، وللمصالح التي يحتاج المسلمون إليها، فمتى وضعت في محلها اندفعت الحاجات والضرورات واستغنى الفقراء، أو خف فقرهم وقامت المصالح النافعة العمومية.

فأي فائدة أعظم من ذلك وأجل؟

فلو أن الأغنياء أخرجوا زكاة أموالهم ووضعت في محلها لقامت المصالح الدينية والدنيوية وزالت الضرورات واندفعت شرور الفقراء، وكان ذلك أعظم حاجز وسد يمنع عبث المفسدين.

ولهذا كانت الزكاة من أعظم محاسن الإسلام لما اشتملت عليه من جلب المصالح والمنافع ودفع المضار.



الفصل الرابع
في فوائد الصوم

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾[البقرة: ١٨٣].

فذكر تعالى للصوم هذه الفائدة العظمى المحتوية على فوائد كثيرة وهي قوله: ﴿ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾.

أي: ليكون الصيام وسيلة لكم إلى حصول التقوى، ولتكونوا بالصيام من المتقين، وذلك أن التقوى اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من فعل المحبوبات لله ورسوله، وترك ما يكرهها الله ورسوله.

فالصيام: هو الطريق الأعظم لحصول هذه الغاية الجليلة التي توصل العبد إلى السعادة والفلاح، فإن الصائم يتقرب إلى الله بترك ما تشتهيه نفسه من طعام وشراب وتوابعها؛ تقديما لمحبة الله على محبة النفس.

وكذلك اختصه الله من بين الأعمال، فقال: «**الصوم لي وأنا أجزي به**»[1].

وبالصيام: يزداد الإيمان ويتمرن العبد على الصبر النفسي الدافع لاندفاع النفس البهيمية في شهواتها الضارة.

وبالصيام: يستعين العبد على كثير من العبادات من صلاة وقراءة وذكر وصدقة، ويردع النفس عن الوقوع في الأمور المحرمة من أقوال وأفعال، وذلك من أصول التقوى.

---

(١) البخاري (١٩٠٤)، مسلم (١١٥١).

وبالصيام: يعرف العبد نعمة الله عليه في أقداره على ما يتمتع به من مأكل ومشرب ومنكح وتوابعها، فبالامتناع منها في وقت وحصول المشقة بذلك، وإباحته في بقية أوقاته؛ يذوق طعم الجوع والظمأ ويعرف مقدار النعمة، ويحنو على إخوانه المعدمين الذين لا يكادون يجدون القوت دائما.

وبالصيام: يكون العبد صابرا على الطاعات، وعن المخالفات، وعلى أقدار الله المؤلمة بصبره عن المفطرات التي يؤلم النفس تركها؛ ويكون من الشاكرين لله بمعرفة مقدار نعمة الله عليه بالسعة والغنى، وبنعمته الكبرى بتوفيقه للصيام، فإن نعم الله الدينية أكبر من نعمه الدنيوية.

وقد أخبر ﷺ أن الصيام أحد مباني الإسلام الخمسة[١]، وأنه يكفر الذنوب المتقدمة كلها[٢]، وأن الله يحبه ويرضى عن صاحبه، ويعطيه أجرا عظيما، وأن من صام رمضان، ثم أتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر[٣]، ومن صام من كل شهر ثلاثة أيام فكذلك[٤].

فإن الحسنة بعشر أمثالها، وذلك يعدل صيام الدهر، فضلا من الله ومنة.

ومن تيسير الله للصيام وتسهيله: أن الله شرعه في وقت واحد وشهر واحد ليتفق المسلمون كلهم على صيامه وتهون المشقة باشتراكهم في الصيام، فإن الاشتراك في العبادة له نفع عظيم ومساعدة جسيمة.

ولله في العبادات حكم وأسرار ولطف كبير.

وأما منافع الصيام البدنية، فقد ذكر الأطباء أنه يحفظ الصحة ويذيب الفضلات المؤذية،

---

(١) البخاري (٨)، مسلم (١٦).

(٢) البخاري (٣٨)، مسلم (٧٦٠).

(٣) مسلم (١١٦٤).

(٤) مسلم (١١٦٢).

ويريح القوى ويرد إليها قوتها، وهو من أفضل أنواع الحمية عن تناول ما يؤذي البدن.

فهو جامع لمصالح الدين والدنيا والآخرة. والله أعلم.

الفصل الخامس
في فوائد الحج

قال تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وأخبر ﷺ أنه أحد أركان الإسلام، ومبانيه العظام[1]، وأن من حج البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه[2]، وأن الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة[3]. وكل هذا في **الصحيحين**. وأخبر أن الحج والعمرة ينفيان الذنوب والفقر كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة[4].

وورد في فرضه وفضله وثوابه أحاديث كثيرة، وذلك لما فيه من المنافع العامة والخاصة، وقد بين تعالى مجمل حكمه ومنافعه في قوله: ﴿ لِّيَشۡهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمۡ ﴾ [الحج: ٢٨] أي: منافع دينية، واجتماعية ودنيوية. وقال: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَ ﴾ [المائدة: ٩٧]. فإن به تقوم أحوال المسلمين ويقوم دينهم ودنياهم، فلولا وجود بيته في الأرض وعمارته بالحج والعمرة والتعبدات الأخر لآذن هذا العالم بالخراب.

---

(١) تقدم تخريجه ص٨٠.

(٢) البخاري (١٥٢١)، مسلم (١٣٥٠).

(٣) البخاري (١٧٧٣)، مسلم (١٣٤٩).

(٤) الترمذي (٨١٠)، النسائي (٢٦٣١)، أحمد (٣٦٦٠).

ولهذا، من أمارات الساعة واقترابها هدمه بعد عمارته، وتركه بعد زيارته، فإن الحج مبني على المحبة والتوحيد الذي هو أصل الأصول كلها، فإن حقيقته استزارة المحبوب لأحبابه وإيفادهم إليه؛ ليحظوا بالوصول إلى بيته ويتمتعوا بالتذلل له والانكسار له في مواضع النسك، ويسألوه جميع ما يحتاجونه من أمور دينهم ودنياهم، فيجزل لهم من قراه ما لا يصفه الواصفون.

وبذلك تتحقق محبتهم لله ويظهر صدقهم بإنفاق نفائس أموالهم، وبذل مهجهم في الوصول إليه، فإن أفضل ما بذلت فيه الأموال وأتعبت فيه الأبدان، وأعظمه فائدة وعائدة ما كان في هذا السبيل وما توسل به إلى هذا العمل الجليل. ومع ذلك فقد وعدهم بإخلاف النفقات والحصول على الثواب الجزيل والعواقب الحميدة.

ومن فوائد الحج: أن فيه تذكرة لحال الأنبياء والمرسلين ومقامات الأصفياء المخلصين كما قال تعالى: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة: ١٢٥]. والصحيح في تفسيرها أن هذا عام في جميع مقاماته في الحج: من الطواف وركعتيه والسعي والوقوف بالمشاعر ورمي الجمار والهدي وتوابع ذلك، ولهذا كان ﷺ يقول في كل مشعر من مشاعر الحج: «**خذوا عني مناسككم**»[1]. فهو تذكرة بحال إبراهيم الخليل والمصطفين من أهل بيته، وتذكير بحال سيد المرسلين وإمامهم ومقاماته في الحج التي هي أجلّ المقامات.

وهذا التذكير أعلى أنواع التذكيرات، فإنه تذكير بأحوال عظماء الرسل: إبراهيم ومحمد ﷺ ومآثرهم الجليلة وتعبداتهم الجميلة. والمتذكر - بذلك - مؤمن بالرسل معظم لهم، متأثر بمقاماتهم السامية مقتد بآثارهم الحميدة، ذاكر لمناقبهم وفضائلهم فيزداد به العبد إيمانا ويقينا.

---

(١) البيهقي في السنن الكبرى (٩٥٢٤).

وشرع أيضا لما فيه من ذكر الله الذي تطمئن به القلوب ويصل به العبد إلى أكمل مطلوب كما قال ﷺ: «**إنما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله**»[1].

ومن فوائد الحج: أن المسلمين يجتمعون في وقت واحد وموضع واحد على عمل واحد ويتصل بعضهم ببعض ويتم التعاون والتعارف، ويكون وسيلة للسعي في تعرف المصالح المشتركة بين المسلمين، والسعي في تحصيلها بحسب القدرة والإمكان.

وبذلك تتحقق الوحدة الدينية والأخوة الإيمانية، ويرتبط أقصى المسلمين بأدناهم فيتفاهمون ويتعارفون ويتشاورون في كل ما يعود بنفعهم؛ وبذلك يكتسب العبد من الأصدقاء والأحباء ما هو أعظم المكاسب ويستفيد بعضهم من بعض.

وأما توابع ذلك من المصالح الدنيوية بالتجارات والمكاسب الحاصلة في مواسم الحج ومواضع النسك فإنها تفوت العد. وكل هذا داخل في قوله: ﴿ لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٨].

موسم عظيم، لا يشبهه شيء من مواسم الأقطار!

كم أنفقت فيه نفائس الأموال!

وكم أتعبت في السعي إليه الأبدان!

وكم حصل فيه شيء كثير من أصناف التعبدات!

وكم أريقت في تلك المواضع العبرات!

وكم أقيلت فيه العثرات، وغفرت الذنوب والسيئات!

وكم فرجت فيه الكربات وقضيت الحاجات!

(١) أبو داود (١٨٨٨)، الترمذي (٩٠٢).

وكم ضج المسلمون فيه بالدعوات المستجابات!

وكم تمتع فيه المحبون بالافتقار إلى رب السماوات!

وكم أسبغ الباري فيه عليهم من ألطاف ومواهب وكرامات!

وكم عاد المسرفون على أنفسهم كيوم ولدتهم الأمهات!

وكم حصل فيه من تعارف نافع واستفاد به العبد من صديق صادق!

وكم تبودلت فيه الآراء والمنافع المتنوعة!

وكم تم للعبد فيه من مآرب ومطالب متعددة!

ولله الحمد على ذلك.

فصل تابع
لكل ما تقدم

هذه الشرائع المتقدم ذكرها قد تبين أنها من أعظم الضرورات، وأنه لا غنى للخلق عنها للفوائد الجليلة المترتبة عليها والأضرار الكثيرة الناشئة عن فقدها، وأنها أعظم منن الله على عباده، وأعظم محاسن الدين الإسلامي، وأن كل دين خلا منها وكل طريق فقدت منه فإنه شر محض وضرر صرف، وأنه إذا وجد خير في شخص أو طائفة من الناس فانظر وتأمل تجد بلا شك أصله ومنبعه مأخوذا من الدين الإسلامي وإن غيرت صبغته وسمي بغير اسمه!

كما أنك لا تجد شرا ولا ضررا إلا وجدت منبعه من مخالفة الدين الإسلامي لا يشذ عن هذا شيء؛ فالخير حيث كان الدين؛ والشر حيث فقد الدين الصحيح!

فليأت المرتاب بمثال واحد يخالف هذا الأصل إن كان صادقا، وإلا فليذعن إلى هذا الدين الذي أذعن له صفوة الخلق وأولو الألباب من الأنبياء وأتباعهم وأهل العقول الوافية والأخلاق العالية.



الفصل السادس
في الصدق والأمانة

قد أمر الله بالصدق وأداء الأمانات في عدة آيات، وأثنى على الصادقين الذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].

﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [المائدة: ١١٩].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وهذا شامل لجميع الأمانات: من الولايات الصغار والكبار، وأمانات الأموال والحقوق والأسرار وغيرها.

وفي الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «**عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا، وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا**»[1].

وإنما حث الشارع على الصدق وأداء الأمانة ورعايتها، لأنها مقدمة الأخلاق الجميلة، وهي الداعية إليها كما نص عليه في الحديث في قوله: «**فإن الصدق يهدي إلى البر**».

والبر: اسم جامع لكل خير وطاعة لله وإحسان إلى الخلق.

---

(١) البخاري (٦٠٩٤)، مسلم (٢٦٠٧).

والصدق: عنوان الإسلام وميزان الإيمان وأس الدين وعلامة على كمال المتصف به، وأن له المقام الأعلى في الدين والدنيا، وهو صريح الإخلاص، فإن المخلص قد استوى ظاهره وباطنه، والصادق كذلك.

وبالصدق يصل العبد إلى منازل الأبرار، وبه تحصل النجاة من جميع الشرور، وبالصدق وأداء الأمانة تحصل البركة والطمأنينة، ويكون صاحبها معتبرا عند الله وعند الخلق.

قال ﷺ: «**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما**». متفق عليه[1].

فأخبر - وهو الصادق المصدوق - أن البركة مقرونة بالصدق والبيان، وأن المحق والتلف مقرونان بالكذب والكتمان، والمشاهدة أكبر شاهد على ذلك، فإنك لا تجد صادقا في معاملته مؤتمنا في أماناته، وقد استوى ظاهره وباطنه إلا وجدت رزقه رغدا، وأسبابه جارية على السداد ومعاملاته مستقيمة.

وقد حاز مع ذلك الشرف وحسن السمعة والاعتبار وتسابق الناس إلى معاملته، وبذلك تتم له سعادة الدنيا والآخرة؛ كما أنك لا تجد كذابا غشاشا سيئ المعاملة إلا وجدته بعكس حال الصادق.

لا ترى صادقا إلا مرموقا بين الناس بالمحبة والثناء والتعظيم، ولا كاذبا إلا ممقوتا بهذا الخلق الأثيم.

الصادق يطمئن إلى قوله العدو والصديق، والكاذب لا يثق به الصديق والقريب. ما أحلى أحاديث الصادقين، وما أقبح أقوال الكاذبين!

الصادق الأمين مؤتمن على الأموال والحقوق والأسرار، ومتى حصل منه كبوة أو عثرة فصدقه شفيع مقبول.

---

(١) البخاري (٢٠٧٩)، مسلم (١٥٣٢).

والكاذب لا يؤمن على مثقال ذرة ولو قدر صدقه أحيانا لم يكن لذلك موقع ولا حصل به ثقة ولا طمأنينة.

بالصدق تبرم العهود الوثيقة، وتطمئن لها القلوب على الحقيقة.

ما كان الصدق في شيء إلا زانه، ولا الكذب في شيء إلا شانه .

الصدق: طريق الإيمان.

والكذب: بريد النفاق.

اللهم تفضل علينا بالصدق في أقوالنا وأفعالنا وجميع أحوالنا، يا جواد يا كريم!

الفصل السابع
في العدل وفوائده وتوقف الصلاح عليه

قد أمر الله بالعدل في مواضع كثيرة من كتابه، وأمر بالعدل بين الناس في المقالات والمذاهب والدماء والأموال والأعراض وسائر الحقوق، ونهى عن الظلم في كل شيء وذم الظالمين وذكر عقوباتهم الدنيوية والأخروية في آيات متعددة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩].

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٧].

﴿إِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وفي الحديث الصحيح يقول الله تعالى: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا**»[(١)].

والشريعة المحمدية كلها عدل وقسط ورحمة لا جور فيها بوجه من الوجوه، لا في أصولها ولا في فروعها.

---

(١) مسلم (٢٥٧٧).

فالتوحيد: أصل العدل، والشرك ضده: أصل الظلم.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

فالعدل: وضع الشيء موضعه وأداء الحقوق كاملة، فأعظم الحقوق على الإطلاق حقه تعالى على عباده - أن يعبدوه وحده ويخلصوا له الدين.

﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وفي حديث معاذ المتفق عليه: «حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا»[(١)].

فمن قام بهذا الحق فعبد الله وحده وأدى هذا الحق، وقام بحقوقه مخلصا له فقد قام بأعظم العدل. ومن جعل هذا الحق لغير مستحقه، بأن عبد غير الله وتعلق بغيره رغبة ورهبة وتألها فقد ظلم وعدل عن العدل. قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]. **أي: يعدلون به غيره ويسوونه بسواه ممن ليس فيه من أوصاف الألوهية شيء، ولا يملك لنفسه ولا لغيره مثقال ذرة من النفع أو الدفع.**

فمن أظلم ممن سوى المخلوقات الفقيرة الناقصة من كل وجه بالرب الغني الكامل من جميع الوجوه!

وقال ﷺ: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله»[(٢)].

فذكر أولهم: الإمام العادل.

---

(١) البخاري (٧٣٧٣)، مسلم (٣٠).
(٢) البخاري (٦٦٠)، مسلم (١٠٣١).

وقال: «**المقسطون على منابر من نور، الذين يعدلون في أهلهم وحكمهم وما ولوا**»[1].

فعلى الإمام الأعظم أن يقيم العدل في جميع رعيته، قريبهم وبعيدهم، غنيهم وفقيرهم؛ وأن يكونوا عنده في هذا سواء.

وعليه أن يستنيب لكل عمل الكفء الأمين ويوصيهم على إقامة العدل، ويحذرهم الجور وظلم العباد في الدماء والأموال والأعراض، ويتفقدهم في ذلك الأمر الذي هو أساس الصلاح الديني والدنيوي.

فلا يصلح الدين إلا بالعدل، ولا تصلح الدنيا وتستقيم الأمور على السداد إلا بالعدل، ويوم واحد من إمام عادل خير للعباد من أن يمطروا أربعين صباحا، لأن العدل يسعد به الراعي والرعية.

وبالعدل تعمر الأسباب الدنيوية ويحصل التعاون على المصالح الكلية والجزئية، وبالظلم خراب الديار وفساد الأحوال وفتح أبواب الفتن وحصول العداوات والبغضاء.

وعلى القضاة والحكام بين الناس أن يحكموا بينهم بالعدل؛ قال تعالى: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [ص: ٢٦].

وأكثر الأحكام والخصومات ترد على القضاة، فإذا عرفوا الحق وحكموا بالعدل استحقوا الثواب وسلموا من العقاب ووصلت الحقوق إلى أهلها واستقامت الأمور، وإذا حكموا بالجهل أو بالهوى فقد باءوا بالخسران وضاعت الحقوق وانتصر الظلمة على المظلومين وانحلت الأمور وتفاقم الشر والفساد واختلت أحوال العباد.

والعدل أيضا واجب في جميع المعاملات بين الناس، وهو أن تؤدي ما عليك كاملا كما تطلب حقك كاملا، فمتى بنيت المعاملات على هذا الأصل تحسنت المعاملات وتمت الثقة

---

(١) مسلم (١٨٢٧).

والتبادل العادل بين المتعاملين، فاتسعت دائرة الأسباب والتجارات والصناعات والحرف النافعة، ووثق المتعاملون بعضهم ببعض، وقلت الخصومات والمشاجرات وانحسم النزاع كله أو معظمه، وكل ذلك بسبب العدل.

ومتى كان الأمر بعكس هذه الحال، ورفع من المعاملات روح العدل وحل محله البخس والتطفيف، واستقصى الإنسان على حقه وإن أمكنه الزيادة فعل، وبخس الحق الذي عليه، وغش وطفف، فمنع ما عليه وأخذ ما له.

﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (١) ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣) أَلَا يَظُنُّ أُو۟لَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ (٤) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [المطففين: ١ - ٥].

وويل لهم مما يترتب على البخس والتطفيف من العقوبات الدنيوية التي أولها: نزع البركة ومحق الرزق وسوء المعاملة وتوقف كثير من المعاملات والأسباب النافعة.

كل معاملة فقدت روحها - وهو العدل - فهي معاملة ضارة غير نافعة، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [هود: ٨٥]. وقال ﷺ: «**من غشنا فليس منا**»[(١)].

فالغش والمعاملات الجائرة الظالمة ليست من الدين، وصاحبها متعرض لعقوبة الله العاجلة والآجلة، قد سقط بين الناس شرفه واعتباره واتضحت سفالة أخلاقه وتبين خساره.

والعدل يكون في الحقوق الزوجية، فعلى كل واحد من الزوجين من الحقوق الشرعية العادلة للآخر ما يناسبه، فمتى قام كل منهما بما عليه التأمت الزوجية وتم للزوجين حياة سعيدة طيبة وحصلت الراحة والبركة ونشأت العائلة نشأة حميدة.

---

(١) مسلم (١٠١).

ومتى لم يقم كل منهما بالحق الذي عليه تكدرت الحياة وتنغصت اللذات، وطال الخصام، وتعذر أو تعسر الالتئام، واختلت التربية النافعة وتضرر كل منهما في دينه ودنياه.

كما قال تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء: ١٩].

وقال: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقال: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ۚ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٣٤].

فمدح الله الحافظة لنفسها؛ الحافظة لمال زوجها وما عليها من حقوق الله وحقوق الزوج، وذم من عكست القضية. وأباح لزوجها القائم بحقها تقويمها بالأسهل فالأسهل؛ بالوعظ النافع، ثم بالهجر إن لم ينفع الوعظ، ثم بالضرب الخفيف إن كان فيه نفع. وذلك كله بشرط أن يكون قائما بحقها، فمتى أراد منها القيام بحقه وهو مانع لحقها فإنه مطفف لا يمكن من تقويمها بالهجر والضرب حتى يستقيم.

والمقصود: أن العدل بين الزوجين وقيام كل منهما بواجب الآخر فيه الخير العاجل والآجل، وفقد العدل فيه الضرر الحاضر والمستقبل. وكذلك العدل في القيام بحقوق الأولاد والأقارب على اختلاف مراتبهم والقيام بصلتهم الواجبة والمستحبة به تتم الصلة بين الأقارب والمنافع الدينية والدنيوية المتبادلة بينهم.

وبذلك يكتسبون الشرف عند الله وعند الخلق.

وبه تنظر هذه البيوت التي قامت على هذه الروح الطيبة بعين التعظيم، وبه يتساعدون على مصالح الدين والدنيا.

والقطيعة بعكس ذلك كله وذلك راجع إلى العدل وجودا وعدما قال ﷺ: «**كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع على الناس وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيتها، والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عن رعيته، فكلكم راع ومسئول عن رعيته**»[1].

فذكر ﷺ الولايات كلها كبارها وصغارها؛ وأن كل من تولى أي ولاية يكون مسئولا عن رعيته، وعليه سلوك العدل المتعلق بتلك الولاية بحسبها، فإن كان قائما بالعدل مؤديا للحقوق فليبشر بثواب الله، وإن كان مقصرا مفرطا أو متعديا فلا بد أن يجازى على عمله الذي أضاع.

العدل به تقوم الولايات وتصلح الأفراد والجماعات وتمشي الأمور على الاستقامة في كل الحالات.



(١) البخاري (٢٥٥٤)، مسلم (١٨٢٩).

الفصل الثامن
في وجوب النصيحة وفوائدها

ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**الدين النصيحة**» - ثلاثا -، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله ولكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم**»[1].

أخبر ﷺ خبرا متضمنا للحث على النصيحة والترغيب فيها، أن الدين كله منحصر في النصيحة.

يعني: ومن قام بالنصيحة فقد قام بالدين وفسره تفسيرا يزيل الإشكال ويعم جميع الأحوال؛ وأن موضوع النصيحة خمسة أمور باستكمالها يكمل العبد.

أما النصيحة لله: فهي القيام بحقه وعبوديته التامة.

وعبوديته تعم ما يجب اعتقاده من أصول الإيمان كلها وأعمال القلوب والجوارح وأقوال اللسان من الفروض، والنوافل فعل المقدور منها ونية القيام بما يعجز عنه.

قال تعالى في حق المعذورين: ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ [النور: ٦١].

وذلك ﴿ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [التوبة: ٩١].

فاشترط في نفي الحرج عن هؤلاء أن يكونوا ناصحين لله ورسوله، وذلك بالنيات الصادقة والقيام بالمقدور لهم.

---

(١) مسلم (٥٥).

ومن أعظم النصيحة لله: الذب عن الدين وتفنيد شبه المبطلين، وشرح محاسن الدين الظاهرة والباطنة، فإن شرح محاسن الدين، وخصوصا في هذه الأوقات التي طغت فيها الماديات وجرفت بزخارفها وبهرجتها أكثر البشر، وظنوا بعقولهم الفاسدة أنها هي الغاية ومنتهى الحسن والكمال، واستكبروا عن آيات الله وبيناته ودينه.

ولم يخطر بقلوب أكثرهم أن محاسن الدين الإسلامي فاقت بكمالها وجمالها وجلالها كل شيء، وأن محاسن غيرها - إن فرض فيه محاسن - فإنه يتلاشى ويضمحل إذا قيس بنور الدين وعظمته وبهائه، وإنه الطريق الوحيد إلى صلاح البشر وسعادتهم، ومحال أن تحصل السعادة بدونه.

أما سعادة الدين فواضح لكل أحد منصف، وأما سعادة الدنيا فإن الأمور المادية المحضة إذا خلت من روح الدين فإنها شقاء على أهلها ودمار.

والمشاهدة أكبر شاهد على هذا، فإن أمور المادة قد ارتقت في هذه الأوقات ارتقاء هائلا يعجز الفصيح عن التعبير عنه، ومع ذلك فهل عاش هؤلاء مع أنفسهم ومع غيرهم ومع بقية الأمم عيشة سعيدة هنيئة طيبة؟ أم الأمر بالعكس؟

وما يخرجون من طامة إلا تلقتهم طامة أكبر منها، ولا خلصوا من كوارث وعذاب إلا دخلوا في عذاب أفظع منه!

ولا - والله - ينجيهم من هذا غير الدين الصحيح، وسيعلمون ويعلم غيرهم عواقبهم الوخيمة.

وأما النصيحة لكتاب الله: فهي الإقبال بالكلية على تلاوته وتدبره وتعلم معانيه وتعليمها، والتخلق بأخلاقه وآدابه والعمل بأحكامه واجتناب نواهيه والدعوة إلى ذلك.

وأما النصيحة للرسول محمد ﷺ: فهو الإيمان الكامل به وتعظيمه وتوقيره وتقديم محبته واتباعه على الخلق كلهم.

وتحقيق ذلك وتصديقه: باتباعه ظاهرا وباطنا في العقائد والأخلاق والأعمال، قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١].

والحرص على تعلم سنته وتعليمها واستخراج معانيها وفوائدها الجليلة، وهي شقيقة الكتاب، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [النساء: ١١٣].

وجملة ما تقدم أن النصيحة لله ورسوله هي الإيمان بالله ورسوله، وطاعة الله ورسوله، وهذا يعم كل ما تقدم.

وأما النصيحة لأئمة المسلمين: وهم ولاتهم من السلطان الأعظم إلى الأمير إلى القاضي إلى جميع من لهم ولاية صغيرة أو كبيرة.

فهؤلاء لما كانت مهماتهم وواجباتهم أعظم من غيرهم؛ وجب لهم من النصيحة بحسب مراتبهم ومقاماتهم، وذلك باعتقاد إمامتهم والاعتراف بولايتهم ووجوب طاعتهم بالمعروف وعدم الخروج عليهم، وحث الرعية على طاعتهم ولزوم أمرهم الذي لا يخالف أمر الله ورسوله، وبذل ما يستطيع الإنسان من نصيحتهم، وتوضيح ما خفي عليهم مما يحتاجون إليه في رعايتهم، كل أحد بحسب حاله، والدعاء لهم بالصلاح والتوفيق، فإن صلاحهم صلاح لرعيتهم واجتناب سبهم والقدح فيهم وإشاعة مثالبهم، فإن في ذلك شرًّا وضررا وفسادا كبيرا.

فمن نصيحتهم: الحذر والتحذير من ذلك، وعلى من رأى منهم ما لا يحل أن ينبههم سرًّا لا علنا بلطف وعبارة تليق بالمقام ويحصل بها المقصود، فإن هذا مطلوب في حق كل أحد، وبالأخص ولاة الأمور فإن تنبيههم على هذا الوجه فيه خير كثير، وذلك علامة الصدق والإخلاص.

واحذر أيها الناصح لهم على هذا الوجه المحمود أن تفسد نصيحتك بالتمدح عند الناس

فتقول لهم: إني نصحتهم وقلت وقلت، فإن هذا عنوان الرياء وعلامة ضعف الإخلاص، وفيه أضرار أخر معروفة.

وأما النصيحة لعامة المسلمين: فقد وضحها النبي ﷺ بقوله: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»[1].

وذلك بمحبة الخير لهم والسعي في إيصاله إليهم بحسب الإمكان، وكراهة الشر والمكروه لهم، والسعي في دفع ذلك ودفع أسبابه، وتعليم جاهلهم ووعظ غافلهم ونصحهم في أمور دينهم ودنياهم، وكل ما تحب أن يفعلوه معك من الإحسان فافعله معهم، ومعاونتهم على البر والتقوى، ومساعدتهم على كل ما يحتاجونه.

فمن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته.

والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه المسلم.

وهذه الأمور كلها بحسب القدرة، قال تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦].

فعلمت مما تقدم أن الأمر كما ذكره ﷺ: أن النصيحة تشمل الدين كله أصوله وفروعه، حقوق الله وحقوق رسوله، وحقوق الخلق كلهم، أهل الحقوق العامة والخاصة.

فمن قام بالنصيحة على هذا الوجه فقد قام بالدين، ومن أخلّ بشيء مما تقدم، فقد ضيع من دينه بقدر ما ترك.

فأين النصيحة ممن تهاون بحقوق ربه فضيعها، وعلى محارمه فتجرأ عليها؟

وأين النصيحة ممن قدم قول غير الرسول على قوله، وآثر طاعة المخلوق على طاعة الله ورسوله؟

---

(١) البخاري (١٣)، مسلم (٤٥).

وأين النصيحة من أهل الخيانات والغش في المعاملات؟

وأين النصيحة ممن يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، وممن يتبعون عورات المسلمين وعثراتهم؟

أين النصيحة من أهل المكر والخداع؟

وأين النصيحة فيمن يسعى في تفريق المسلمين وإلقاء العداوة والبغضاء بينهم؟ وأين النصيحة ممن يتعلقون عند اللقاء بالمدح والثناء، ويقولون خلاف ذلك في الغيبة عند الأعداء وعند الأصدقاء؟

وأين النصيحة ممن لا يحترم أعراض المسلمين ولا يرقب فيهم إلًّا ولا ذمة.

وأين النصيحة من المتكبرين على الحق والمستكبرين على الخلق المعجبين بأنفسهم المحتقرين لغيرهم؟

فهؤلاء كلهم عن النصيحة بمعزل، ومنزلهم فيها أبعد منزل، وكل هؤلاء قد اختل إيمانهم واستحقوا العقوبات المتنوعة وحرموا من الخير الذي رتب على النصح، حرموا من الأخلاق الفاضلة وابتلوا بالأخلاق السافلة. أولئك هم الخاسرون.

طوبى للناصحين! حقيقة ما أعظم توفيقهم وما أهدى طريقهم!

لا تجد الناصح إلا مشتغلا بفرض يؤديه، وفي جهاد نفسه عن محارم ربه ونواهيه، وفي دعوة غيره إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة، وفي التخلق بالأخلاق الجميلة والآداب المستحسنة!

إن رأى من أخيه خيرا أذاعه ونشره، وإن اطلع منه على عيب كتمه وستره، إن عاملته وجدته ناصحا صدوقا، وإن صاحبته رأيته قائما بحقوق الصحبة على التمام، مأمونا في السر والعلانية، مباركا على الجليس كحامل المسك، إما أن يحذيك أو تجد منه رائحة طيبة.

إذا وجدت الناصح فاغتنم صحبته، وإذا تشابهت عليك المسالك فاستعن بمشاورته، جاهد نفسك على التخلق بخلق النصح تجد حلاوة الإيمان وتكون من أولياء الرحمن أهل البر والإحسان، لو اطلعت على ضمير الناصح لوجدته ممتلئا نورا وأمنا ورحمة وشفقة، ولو شاهدت أفكاره لرأيتها تدور حول مصالح المسلمين مجملة ومفصلة، ولو تأملت أعماله وأقواله لرأيتها كلها صريحة متفقة.

أولئك السادة الأخيار وأولئك الصفوة الأبرار.

لقد نالوا الخير الكثير بالنيات الصالحة والعمل اليسير!



الفصل التاسع
في فوائد الشجاعة وذم الجبن والتهور

حقيقة الشجاعة: هي الصبر والثبات والإقدام على الأمور النافع تحصيلها أو دفعها، وتكون في الأقوال وفي الأفعال، فأصلها في القلب، وهو ثباته وقوته وسكونه عند المهمات والمخاوف.

وثمرته: الإقدام في الأقوال والأفعال وعند القلق والاضطراب.

وكماله وزينته: أن يكون موافقا للحكمة، فإنه إذا زاد عن حد الحكمة خشي أن يكون تهورا وسفها وإلقاء باليد إلى التهلكة، وذلك مذموم؛ كما يذم الجبن.

فالشجاعة: خلق فاضل متوسط بين خلقين رذيلين، وهما: الجبن والتهور.

والشجاعة: خلق نفسي، ولكن له مواد تمده، فأعظم ما يمده وينميه الإيمان وقوة التوكل على الله وكمال الثقة بالله، وعلم العبد أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، ويمده أيضا الإكثار من ذكر الله والثناء عليه.

قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأنفال: ٤٥].

فمتى قوي إيمان العبد بالله وبقضائه وقدره، وقوي يقينه بالثواب والعقاب، وتم توكله على الله وثقته بكفاية الله، وعلم أن الخلق لا يضرون ولا ينفعون، وأن نواصيهم بيد الله، وعلم الآثار الجليلة الناشئة عن الشجاعة، متى تمكنت هذه المعارف من قلبه قوي قلبه واطمأن فؤاده وأقدم على كل قول وفعل ينفع الإقدام عليه.

ولا بد لمن كانت هذه حاله أن يمده الله بمدد من عنده لا يدركه العبد بحوله ولا قوته.

فإن من كان الله معه فلا خوف عليه؛ ومن كان الله معه هانت عليه المصاعب، ودفع الله عنه المكاره، قال الله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

انظر إلى حالة نبينا صلوات الله وسلامه عليه وقد أحاطت به المخاوف المزعجة وهو في الغار، والأعداء منتشرون في طلبه، ويقول له أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله لو نظر أحدهم موضع قدميه لأبصرنا؛ فقال: «**ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما**»[(١)]. مطمئنا ثابتا غير مبال ولا قلق، يقول الله عنه في تلك الحال: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠].

وانظر إلى جميع مقاماته في الدعوة وجهاد الأعداء، وهو صادع بأمر الله معلن بدعوته للقريب والبعيد والعدو والصديق، لا تصده معارضة الأعداء ولا قلة الأنصار والأولياء، لم يفتر ولم يضعف، ولم ين ولم يخف مخلوقا، ولم يثنه خذلان الخاذلين، ولا لوم اللائمين، بل ثبت على الدعوة والجهاد المستمر، أعظم من ثبوت الرواسي، وهو مع ذلك مطمئن الضمير ثابت الجأش، واثقا بوعد الله؛ مستبشرا بنصر الله؛ حتى أنجز الله له ما وعده، وأكمل دينه وأعز جنده، وهزم أعداءه وجعل له العاقبة الحميدة.

وتبعه على ذلك خلفاؤه وأصحابه، فمضوا على ما مضى عليه نبيهم بإيمان ويقين، وثبات كامل وقوة في الدين، حتى فتحوا الأمصار ودانت لهم الأقطار، وأظهر الله بهم الدين، وأتم نعمته على المؤمنين.

---

(١) البخاري (٣٦٥٣)، مسلم (٢٣٨١).

والله ما أدركوا ذلك بكثرة عدد ولا قوة عُدد؛ كيف وأقل دولة في ذلك الوقت وأضعفها تلتهم العرب كلهم التهاما!

إنما أدركوا ذلك بقوة الإيمان واليقين، وبعدة الشجاعة الإيمانية المؤيدة بالثقة بنصر رب العالمين، وبإعداد المستطاع من القوة المعنوية والمادية للأعداء، وبالصبر العظيم في مواطن اللقاء، وبالنصر الرباني.

ويمد هذا الخلق الفاضل أيضا التمرين، فإن الشجاعة وإن كانت في القلب فإنها تحتاج إلى تدريب النفس على الإقدام، وعلى التكلم بما في النفس وإلقاء المقالات والخطب في المحافل.

فمن مرن نفسه على ذلك لم يزل به الأمر حتى يكون ملكة له، وزالت هيبة الخلق من قلبه؛ فلا يبالي بإلقاء الخطب والمقالات في المحافل الصغار والكبار على العظماء وغيرهم.

وكذلك تمرين النفس على مقارعة الأعداء ولقائهم، والجسارة في ميادين القتال، تقوى به النفس والقلب، فلا يزال به الأمر حتى لا يبالي بلقاء الأعداء، ولا تزعجه المخاوف.

وقد حث الله على هذا الدواء النافع بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

﴿ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٤٦].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ ﴾ [الأنفال: ٤٥].

وأثنى على المتصفين بهذا الوصف الجليل في قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

فهكذا يكون حال الرجال، لا كمن خلع الرعب قلوبهم، وصار خوف الخلق عندهم أعظم من خوف الخالق!

قال تعالى في وصف هؤلاء: ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [المنافقون: ٤].

﴿ يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا۟ ۖ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ۖ وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم مَّا قَـٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٢٠].

﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ ﴾ [الأحزاب: ١٩].

واعلم أن الشجاعة المحمودة: إذا كان المقصود بها نصر الحق ورد الباطل وتحصيل المنافع العامة والمصالح المشتركة.

فأما إذا كانت في حظوظ النفس الدنيئة، لا في حقوق الله وحقوق الخلق فإنها ذميمة.

ولهذا نجد هذا الصنف من الناس، يقاتل أشد القتال في الخصام على أقل قليل من أمور الدنيا، فأما في الأمور النافعة فإنه في غاية الجبن عنها والاهتمام بشأنها، وسبب ذلك ضعف الوازع الديني وقوة وازع الشهوة البهيمية والسبعية فهؤلاء هم الأرذلون.

ومما يمد هذا الخلق الجليل الإخلاص لله وعدم مراعاة الخلق، فإن المخلص الذي لا يريد إلا وجه الله وثوابه لا يبالي بلوم اللائمين إذا كان في ذلك رضا لرب العالمين.

فيقدم على قول الحق غير مبال بانتقاد من انتقده في موضوعه أو لفظه أو فصاحته أو عدمها، لا يعد المدح من الناس شيئا في جانب قيامه بالحق.

أما المرائي المتزين للناس، الواقف في همته على مدحهم وذمهم، فما أسرع خوره في المقامات الرهيبة، وما أعظم هلعه وهيبته إذا رماه الناس بأبصارهم، وما أقل ثبوته عند اعتراض المعترضين وذم الذامين!

والسبب في هذا: أنه جعل تعظيم الخلق ومدحهم وثناءهم نصب عينيه وقبلة قلبه، وهو غايته التي يطلب.

ومعلوم أن من كانت هذه حاله أن أقواله وأفعاله تقع على هذا النحو الذي ينحو، والطريقة التي إليها يصبو.

ومع ذلك لو قام في مقام من مقاماته الوضيعة، لكانت أقواله وأفعاله قليلة البركة، غير مأمون من ثبوته عليها.

ولو تأملت الغاية التي يسعى إليها، وهي إرادة تعظيم الخلق لوجدت هذا التعظيم أو الثناء إذا فرض وجوده نفاقا وتزينا واتباعا للأغراض المتنوعة، فما أسرع ما ينقطع ويتبدل بضده.

أما المخلص لله القاصد لوجهه الذي غرضه نفع عباد الله، فإن الله يجعل في أعماله وكلامه الخير والبركة.

ولو قدِّر أن يعترض في هذا الطريق لوم اللائمين وطعنهم، فيا سرعان ما يزول!

﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الرعد: ١٧].

كل عمل لغير الله فهو مضمحل باطل، وكل سعي لله ولنفع الخلق فإنه باق ونفعه متواصل.

ما أخسر المرائين! وما أسوأ حظ المتشبعين بالبهرج المتزينين! وما أعظم حظ المخلصين، وما أعظم درجاتهم عند رب العالمين.

الإخلاص والتوكل والشجاعة أخلاق متلازمة يمد بعضها بعضا، ويستعين بعضها ببعض، وصاحبها في علو مطرد، وأضدادها بالعكس.

كم بين من همته الكبرى دائرة حول مراضي الله، والسعي في نفع عباد الله، واستحلاء المشاق في هذا السبيل، وبين من همته الدنيئة حول الأمور الدنيئة، وغايته التقرب إلى الخلق والتزين لهم، قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦].

الفصل العاشر
في فوائد الرحمة والشفقة على الخلق

كم في كتاب الله من الآيات، وكم في السنة من النصوص المحكمات التي فيها الحث على الرحمة والشفقة على الخلق، صغيرهم وكبيرهم، وغنيهم وفقيرهم، قريبهم وبعيدهم، برهم وفاجرهم، بل وعلى جميع أجناس الحيوان، وكم فيها من الترغيب في الإحسان، وأن الراحمين يرحمهم الرحمن والمحسنين يحسن إليهم الديان، وأن الله كتب الإحسان على كل شيء حتى في إزهاق النفس من الإنسان والحيوان، وشرع الله كل رحمة وحكمة وبر وفضل وامتنان، لقد وسعت رحمة الله كل شيء، وأمر بإيصال المنافع إلى كل حي.

أما أمر بإعطاء المحتاجين وحث على إزالة الضرر عن المضطرين، وعلى الحنو على الصغار والكبار وجميع العالمين؟

أما قال ﷺ مرغبا غاية الترغيب في الإحسان: «**ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء**»[1]؟

وقال: «**إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته**»[2]؟

أما ندبك أن تعفو عمن ظلمك، وتعطي من حرمك، وتحسن إلى من أساء إليك؟ وقال: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ

(١) أبو داود (٤٩٤١)، الترمذي (١٩٢٤).
(٢) مسلم (١٩٥٥).

حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّاهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّاهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [فصلت: ٣٤، ٣٥].

أما أباح للمظلوم أن يأخذ حقه بالعدل، وندبه إلى طريق الإحسان والفضل فقال تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴾ [النحل: ١٢٦].

﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الشورى: ٤٠].

أما أمر الله بشكر نعمه المتنوعة، وجعل من أجل شكره الإحسان إلى الخلق؟

قال تعالى - بعدما ذكر منته على نبيه بشرح صدره ووضع وزره ورفع ذكره -: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى: ٩ - ١١].

أما حث المتعاملين على أعلى المناهج فقال: ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وهو البذل والسماح في المعاملة؟

أما شرع عقوبة العاصين، وقمع المجرمين المفسدين بالعقوبات المناسبة لجرائمهم رحمة بهم وبغيرهم ليطهرهم، ولئلا يعودوا إلى ما يضرهم وردعا لغيرهم؟

ولهذا قال تعالى في عقوبة القتل الذي هو أكبر الجرائم: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩].

وقال بعدما شرع قطع أيدي السارقين صيانة للأموال: ﴿ جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٣٨].

فالشريعة كلها مبنية على الرحمة في أصولها وفروعها، وفي الأمر بأداء حقوق الله وحقوق الخلق، فإن الله لم يكلف نفسا إلا وسعها، وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ولما ذكر أحوال الطهارة وتفاصيلها قال: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة: ٦].

وإذا تدبرت ما شرعه في المعاملات والحقوق الزوجية وحقوق الوالدين والقرابة، وجدت ذلك كله خيرا وبركة، لتقوم مصالح العباد وتتم الحياة الطيبة، وتزول شرور كبيرة، لولا القيام بهذه الحقوق لم يكن عنها محيص.

ثم من رحمة الله بالجميع: أن من أخلص عمله منهم ونوى القيام بما عليه من واجبات ومستحبات كان قربة له إلى الله، وزيادة خير وأجر، وكان له ثواب ما كسب وأنفق وقام به من تلك الحقوق، قال ﷺ: «**إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتى ما تجعله في في امرأتك**»[١].

فإذا كان هذا في القيام بمؤونة الجسد وتربيته، فما ظنك بثواب القيام بالتربية القلبية بتعليم العلوم النافعة والأخلاق العالية، فهذا أعظم أجر وثواب؟!

قال ﷺ: «**لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم**»[٢].

وأفضل ما نحل والد ولده أدب حسن، وكذلك رحم الله المعلمين والمتعلمين للعلوم النافعة الدينية وما أعان عليها.

فالمعلمون جعل نفس تعليمهم أجل الطاعات وأفضلها، ثم ما يترتب على تعليمهم من انتفاع المتعلمين بعلمهم، ثم تسلسل هذا النفع فيمن يعلمونه ويتعلم ممن علموه مباشرة أو بواسطة.

فكل هذا خير وحسنات جارية للمعلمين، ونفع مستمر في الحياة وبعد الممات، قال ﷺ: «**فإذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به من بعده، أو ولد صالح يدعو له**»[٣].

(١) البخاري (١٢٩٥)، مسلم (١٦٢٨).

(٢) البخاري (٢٩٤٢)، مسلم (٢٤٠٦).

(٣) مسلم (١٦٣١).

وكذلك رحم الله المتعلمين، حيث قيض لهم من يعلمهم ما يحتاجونه في أمور دنياهم ودينهم، ويصبر على مشقة ذلك، ولهذا وجب عليهم أن يكافئوا المعلمين بالقيام بحقوقهم ومحبتهم واحترامهم وكثرة الدعاء لهم، وعلى الجميع أن يشكروا الله بما قيض لهم ويسر من الأسباب النافعة التي توصلهم إلى السعادة.

ومن رحمة هذه الشريعة: توصيتها وحثها على الإحسان إلى اليتامى والمضطرين والبائسين والعاجزين والحنو عليهم والقيام بمهامهم وإعانتهم بحسب الإمكان؛ وأوصى الله ورسوله بالمماليك من الآدميين والحيوانات أن يقام بكفايتهم ومصالحهم، وألا يكلفوا من العمل ما لا يطيقون.

ففي هذا رحمة للمماليك والبهائم، ورحمة أيضا للملاك والسادة من وجهين:

أحدهما: أن قيامهم بما يملكون هو عين مصلحتهم ونفعه عائد عليهم فإنهم إذا قصروا عاد النقص والضرر الدنيوي على الملاك، ولهذا كثير من الملاك لولا هذا الوازع الطبعي النفعي لأهملوا مماليكهم وبهائمهم.

ولكن المصلحة الدنيوية وخوف الضرر على أنفسهم ألجأتهم إلى ذلك رحمة من الله وجودا وكرما.

الوجه الثاني: أن الملاك إذا احتسبوا في نفقاتهم على ما يملكون ونووا القيام بالواجب ورحمة المملوك والبهيمة، أثابهم الله وكفَّر به من سيئاتهم وزاد في حسناتهم، وأنزل لهم البركة في هذه المماليك، فإن كل شيء دخلته النية الصالحة والتقرب إلى الله لا بد أن تحل فيه البركة، كما أن من أهمل مماليكه وبهائمه، وترك القيام بحقهم استحق العقاب.

ومن جملة ما يعاقب به أن نزع البركة منها، فكما حبس وقطع رزق من يملكه، قطع الله عنه من الرزق جزاء على عمله، وهذا مشاهد بالتجربة، وكل هذا من آثار الرحمة التي اشتملت عليها الشريعة الكاملة، ولهذا من أوى إلى ظلها الظليل فهو المرحوم، ومن خرج عنها فهو الشقي المحروم.

لقد وسعت هذه الشريعة برحمتها وعدلها العدو والصديق، ولقد لجأ إلى حصنها الحصين كل موفق رشيد، ولقد قامت البراهين أنها من أكبر الأدلة على أنها من عند العزيز الحميد.

كيف لا يكون ذلك وأكبر من ذلك وقد شرعها البر الرحيم، العليم الكريم، الرءوف الجواد ذو الفضل العظيم!

شرعها الذي هو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، بل رحمة جميع الوالدين وحنانهم جزء يسير جدا جدا من رحمة الله الذي أنزل بين عباده رحمة واحدة، وأمسك عنده تسعة وتسعين رحمة؛ فبها تتراحم الخليقة كلها، حتى إن البهائم والسباع الضارية لتعطف على أولادها وتحنو عليهم حنوا لا يمكن وصفه، فلا يمكن الواصفين أن يعبروا عن جزء يسير جدا من رحمة الله التي بثها ونشرها على العباد، فتبا لمن خرج عن رحمة الله التي وسعت كل شيء، وزهد بشريعته، واستبدل بهذا المورد السلسبيل المُر الزعاف والعذاب الوبيل!

طوبى لمن كان له حظ وافر من رحمة الله!

ويا سعادة من اغتبط بكرم الله وسلك كل سبيل ووسيلة توصله إلى الله علما وعملا، وإرشادا ونصحا، ودعوة وإحسانا إلى عباد الله، فإنه تعالى لما ذكر أن رحمته وسعت كل شيء؛ ذكر أهل الرحمة الخاصة المتصلة بالسعادة الأبدية والنعيم السرمدي فقال: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ (١٥٦) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ [الأعراف: ١٥٦، ١٥٧].

وقال: ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٢].

فذكر تعالى الطرق العظيمة الكلية التي تنال بها رحمة الله، والفوز بثوابه ورضوانه، وهي الإيمان والتقوى، واتباع الرسول، وطاعة الله ورسوله.

وتفاصيل هذه الأمور هي القيام بجميع الدين، أصوله وفروعه، وأعمال القلوب والجوارح وقول اللسان.

فمن لم يقم بهذه الأصول لن يكون له نصيب من هذه الرحمة الخاصة المتصلة بسعادة الأبد.

وعلى قدر اتصافه وقيامه بهذه الأمور يكون له نصيب من هذه الرحمة، فكما أنه تعالى واسع الرحمة فإنه شامل الحكمة، ومن حكمته أن الأمور متعلقة بأسبابها وطرقها، والأسباب ومسبباتها كلها من رحمة الله.

قال ﷺ: «**لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله**» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»[1]. متفق عليه.

وقال ﷺ: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»[2].

ولهذا على العبد أن يشكر الله على الخير والثواب، ويشكره على التوفيق لمعرفة الأسباب وسلوكها التي رتب عليها الثواب.

قال تعالى عن أهل الجنة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وفي الحديث الصحيح يقول الله: «**يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم**»[3].

وهذا يشمل الهداية العلمية والهداية العملية.

وقد أمرنا الله أن ندعو في كل ركعة من ركعات الصلاة بحصول هاتين الهدايتين في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

---

(١) البخاري (٥٦٧٣)، مسلم (٢٨١٦). (٢) البخاري (٦٦٠٥)، مسلم (٢٦٤٧).
(٣) مسلم (٢٥٧٧).

الفصل الحادي عشر
في حث الشارع على الائتلاف والاتفاق
ونهيه عن التعادي والافتراق

قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال ﷺ: **«لا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»**. متفق عليه[1].

وفي الكتاب والسنة من الحث على هذا الأصل نصوص كثيرة. يأمر بكل ما يقوي الألفة ويزيد في المحبة، ويدفع العداوة والبغضاء، وما ذاك إلا لما في الاجتماع والاتفاق من الخير الكثير والثمرات الجليلة والبركة والقوة، ولما في ضده من ضد ذلك.

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٦].

يعني: تخيب وتذهب روحكم الحقيقية ومعنويتكم النافعة.

وقد جمع الله في هذه الآية الأمر بالسعي لتحصيل القوة المعنوية بالإيمان والثبات، والصبر والاجتماع وعدم التنازع والتفرق، وبالقوة المعنوية أيضا والمادية في قوله: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠].

---

(١) البخاري (٦٠٦٦)، مسلم (٢٥٦٤).

فمتى امتثل المسلمون أمر الله فسعوا في حصول الاتفاق وإزالة العداوات وأسبابها، وكانوا يدا واحدة في السعي في مصالحهم المشتركة ومقاومة الأعداء، وبتحصيل القوة المادية بكل مقدور ومستطاع، وكان أمرهم شورى بينهم، متى عملوا على ذلك كله حصل لهم قوة عظيمة يستدفعون بها الأعداء ويستجلبون بها المصالح والمنافع، وعاد صلاح ذلك إلى دينهم وجماعاتهم وأفرادهم، ولم يزالوا في رقي مطرد في دينهم ودنياهم.

ومتى أخلوا بما أمرهم به دينهم عاد الضرر العظيم عليهم فلا يلوموا إلا أنفسهم، وقد وعد الله العز والنصر لمن قاموا بالتقوى واعتصموا بحبله وتمسكوا بدينه.

وأخبر أن هذا دين جميع المرسلين قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾ [الشورى: ١٣].

وقال: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[آل عمران: ١٠٥].

أيها المسلمون، عليكم بلزوم ما حثكم عليه دينكم من المحبة والائتلاف، وإياكم والتفرق والاختلاف، عليكم بعمل جميع الأسباب المقربة للقلوب، وإياكم والعداوات والضغائن التي لا تكسب إلا شرا، احذروا سماسرة الأعداء الذين يلقون بين المسلمين بذور العداوة والشقاق ويدَّعون أنهم مسلمون، وإنما هو غل ونفاق.

المسلم هو الذي يسعى في جمع المسلمين واتفاقهم، ويحذر غاية التحذير من تدابرهم وافتراقهم، ما طمع الأعداء وتسلطوا إلا بسلاح الفرقة الفتاك، ولا استعمروا أقطاركم وسيطروا على مصالحكم إلا بعدما انحلت معنويتكم التي هي الحصن الحصين، الواقية من الوقوع في الأشراك.

يا أيها المسلمون، قوا أنفسكم وقومكم مصارع الهلاك، وتسابقوا إلى استنقاذهم من هوة الدمار.

أما علمتم أن الأعداء إذ كنتم يدا واحدة ينظرون إليكم نظر التعظيم والرهبة والإكبار، فما زالوا يلقون بينكم الشقاق والفرقة، ويضربون بعضكم ببعض حتى قضوا على معظم مقوماتكم وما بقي إلا رمق حياة، إن أنتم عالجتموها وسعيتم في تنميتها وتقويتها رجيت لكم السلامة والأمن على مستقبلكم.

وقد آن الأوان للجد وشد المئزر والتعاضد بين المسلمين وبين حكوماتهم وجماعاتهم على وجه الحكمة ورعاية المصلحة، فقد وقفوا على الداء، وعرفوا كيفية الطرق إلى العلاج والدواء.

وقد تقارب ما بين حكومات المسلمين، واضطرتهم الأحوال إلى انضمام بعضهم إلى بعض، وعرفوا أن هذا هو الطريق الوحيد لعزهم ونرجو الله أن يوفقهم للعمل الناجح والسعي النافع.

أيها المسلمون، أنتم الآن في مفترق الطرق بين الأمم، فإما تمسك بدينكم واجتماع به يحصل الفلاح، وإما إعراض وتفكك لا يرجى بعده عز ولا نجاح.

أيها المسلمون، قوموا لله، واعتصموا بحبل الله، واطمعوا واثقين بنصر الله؛ فالله مع الصابرين المتقين، وهو المولى فنعم المولى ونعم النصير.

طوبى للرجال المخلصين، ووا شوقا إلى الألباء الصادقين، الذين ينهضون همم المسلمين في أقوالهم وأفعالهم، ويحذرون مسالك الشر في كل أحوالهم يسعون في تقريب القلوب، ويجاهدون أحق الجهاد في هذا السبيل.

دأبهم القيام بدين الله، والنصيحة لعباد الله، كل امرئ منهم بحسب مقدوره، هذا بتعليمه وكلامه، وهذا بوعظه وإرشاده، وهذا بقوته وماله. وهذا بجاهه وتوجيهه إلى السبيل النافع، قد تعددت طرقهم، واتفقت مقاصدهم. أولئك هم المفلحون.



الفصل الثاني عشر
في الحث على المشاورة في كل الأمور

قال تعالى مخبرا عن المؤمنين مثنيا عليهم: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[الشورى:٣٨]. وهذا يشمل جميع أمورهم الدينية والدنيوية، الداخلية والخارجية، العامة والخاصة، وأمر رسول الله ﷺ مع كمال عقله وسداد رأيه وعلو مكانته فقال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾[آل عمران: ١٥٩].

وكان ﷺ يشاور أصحابه في كل ما يحتاج إلى المشاورة من دقيق وجليل، ويأخذ برأيهم المصيب، وربما ابتدءوه بالرأي الذي يرونه فيرجع إليه إذا اتضح له صوابه.

وإنما كانت المشاورة لها هذا المقام الجليل لما يترتب عليها من المصالح الكلية العامة في الشئون الدينية والشئون الدنيوية وأمور السياسة وتوابعها.

فمن فوائد المشاورة: امتثال أمر الله ورسوله، فإن طاعة الله ورسوله خير وسعادة، ولو فرض أننا [لا][1] نشعر بفائدتها، بل هذه الفائدة أعظم الفوائد وأساسها.

ومن فوائدها: أنها تقوي الألفة بين المسلمين، وتوثق الروابط بين المتشاورين، جماعات أو أفرادا.

فإن المتشاورين يشعرون أن مصلحتهم واحدة وطريقهم إلى تحصيلها واحد، فيفكرون في هذا الطريق وعلى أي وجه يسلكونه لتحقيق مصلحتهم، ومتى شعروا بارتباط المصالح قويت المحبة وتوثقت الصداقة.

وهذا من الفوائد المحسوسة، فكم كان أناس متباينين متباعدين، فلما جمعتهم بعض

(١) ليست في الأصل، وإثباتها أنسب للسياق.

الشئون وشعروا بوحدة مصلحتهم تقاربوا بعد التباعد وتصادقوا بعد التعادي.

ومن فوائدها: أن مصلحة المشاورة محسوسة في العلوم والآراء والأعمال وإصابة الصواب، فالرأي الواحد والعمل الواحد يعتريه النقص كثيرا، فإذا كثرت الآراء واتفقت، وحصل التعاون على الأعمال النافعة أصابوا الصواب وأدركوا النجاح.

ومنها: أن الآراء والأفكار تحتاج إلى رياضة وتمرين، فإن تمرين الذهن على التدبر والتفكر وتقليب الأمور على كل وجه ممكن مما يرقي الذهن وينميه ويوسع دائرة المعارف.

وعدم ذلك أو قلته مما يضعف القريحة ويخمد الفكر ويحدث البلادة، فكثرة المشاورات هي التمرين الوحيد والرياضة للأفكار، فإن تبادل المناظرات واحتكاك الأفكار بعضها ببعض واستعانة بعضها ببعض، وتعديل بعضها بعضا له فائدته العظيمة الملموسة.

فكما أن الأعمال العظيمة لا تدرك إلا باجتماع قوى متعددة بحسب تلك الأعمال، فكذلك الأمور المشكلة والأحوال المشتبهة لا يقوم بها فكر واحد ونظر واحد، بل لا بد من عدة أفكار تتراود عليها، فإن العمل تابع للعلم، والله أعلم.

ومنها: أن الأعمال المشتركة التي لا يمكن قيام واحد بها من المشتركين فيها، سواء كانت أمورا دينية أو دنيوية إذا بنيت على المشاورة ثم وزعت بينهم بما يناسب أحوالهم، كان أرجى لحصول النجاح، فإن كلا منهم يمد الآخر برأيه ومساعدته وعمله، ونفع هذا معروف.

ومنها: أن الإنسان إذا شاور في أموره وتأنى فوقعت على خلاف مراده لم يندم، لأنه أبدى المجهود ولم يدخر من أسباب النجاح شيئا يقدر عليه، فيوجب له الطمأنينة والسكون والرضا والتسليم، ويستدرك ما يمكن استدراكه، ويعرف الأسباب الناجحة والمحققة.

وإذا لم يشاور فوقعت على خلاف ما يحب ندم ندامة شديدة وجعل يقول: لولا ولوما.

ومنها: أن المشاورة تنفي عن العبد العجب والغرور بالنفس، فإن المعظم لنفسه المعجب

برأيه لا يكاد يشاور أحدا ولا يلين لمن ينصحه.

وهذا الخلق رذيل جدا وضرره كبير.

فالمعجب برأيه لا بد أن يضل ويظنه على هدى لأن خيالات الغرور لا تدع الإنسان ينظر إلى عيوبه فيصلحها، ولا إلى نقصه فيكمله، فعنوان العقل والتواضع كثرة المشاورة وقبول قول الناصحين وعنوان الجهل والغرور الاستبداد ورفض نصح الناصحين.

واعلم: أن المشاورة تختلف باختلاف مواضيعها، فأمور السياسة يشاور فيها أهل الحل والعقد والرجال المتميزون في عقولهم وآرائهم وكمال نصحهم.

وأمور العلم والدين يشاور فيها أهل العلم والدين، الجامعون بين العلم والحلم والعقل والدين.

والأمور الدنيوية يشاور فيها أهل الخبرة فيها والرأي بحسب أحوالها ولا بد في ذلك كله من قصد النصح.

ومن ألطف أنواع المشاورات الخاصة وأنفعها للإنسان الأمور المتعلقة بالعائلة وأمور البيت، فينبغي للوالد أن يشاور أولاده في الأمور المتعلقة بهم ويستخرج آراءهم ويعودهم على تربية أفكارهم وتنمية عقولهم، فإن هذا فيه نفع وتعليم وتوسيع لدائرة معارفهم، وحمل لهم على النصيحة لوالدهم.

وكذلك يشاور زوجته في أحوال البيت وكيفية تدبيره.

وإذا رأى منها الأمانة والأهلية جعل لها الاستقلال في تدبير مصارف البيت لتهتم وتشعر بمسئوليتها وتجتهد في الأعمال الاقتصادية، ويستفيد رب البيت الراحة والطمأنينة.

فمتى كانت الأنثى أصيلة أمينة ورأت من زوجها هذه الثقة بذلت النصح التام وعز عليها أن يذهب شيء في غير محله.

ومتى أخذ على يدها وحفظ عليها وقتر قوتها وحوائجها الأصلية والعالية لم يستفد بهذا العمل إلا العناء والتعب وكثرة النزاع وتكدر العيش!

وكم رأينا ورأى غيرنا من هذا شيئا كثيرا!

فالهناء والسعادة والخير العاجل والآجل تبع للدين وأخلاقه، والشقاء والشر حيث فقد الدين وفقدت آدابه.

المشاورة: تنور الأفكار وتحل الاشتباه والإشكال وتبلغ العبد الآمال.

المشاورة: عنوان العقل.

والاستبداد: من نتائج الجهل.

ما ندم من استعان بالله واستخاره وشاور الناصحين.

الفصل الثالث عشر
في الحث على القيام بحق الأولاد والوالدين

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا ﴾ [التحريم: ٦].

وذلك بالقيام التام في تربيتهم في دينهم وأخلاقهم ودنياهم.

وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨].

الأولاد أمانات عند الوالدين، عليهم القيام بحفظ هذه الأمانات وكفهم عن جميع المضار والمفاسد، وتعليمهم العلوم النافعة وأخذهم بالأخلاق الفاضلة.

بشر الذين يربون أولادهم تربية صالحة بالخير والثواب والانتفاع، وحذر الذين يهملونهم بالضرر العاجل والآجل والضياع.

لو كان لك بستان فيه غراس وأشجار فلاحظته وحفظته ونميته لجاء منه ما تؤمله وترجوه، ولو أهملته وضيعته فلا تلومن إلا نفسك يوم يحصد الزارعون ما زرعوه.

كذلك الأولاد وهم غراسك الذي تؤمل نفعه، فقم عليهم بما تستطيعه من التربية الصالحة والملاحظة، وإياك أن تهملهم وتضيعهم فتبوء بسوء العاقبة.

كم اغتبط الوالدون بصلاح الأولاد، وكم ندم المفرطون حين تعذر الإصلاح وحاق الفساد!

ذلك بما قدمت أيديهم وما الله يريد ظلما للعباد.

أيها الأولاد: احمدوا ربكم الذي قيض لكم الوالدين فحنوا عليكم حنوًّا عظيما، أسهروا

في مصالحكم ليلهم، وأتعبوا نهارهم، وكنتم همهم الأكبر في سرهم وجهارهم، غذوكم بأطيب الطعام وأهنأ الشراب ووالوا عليكم الكسوة وتوابعها في جميع الأوقات وعلموكم الكتابة والقرآن ولاحظوكم بالعناية التامة والشفقة والبر والإحسان.

فقوموا ببرهم أحياء وأمواتا، وتضرعوا إلى الله أن يغدق عليهم الرحمة والكرم، رحم الله الآباء المشفقين، وأحسن الله جزاء الأولاد البارين.

وقد أمر الله بالتعاون على البر والتقوى؛ فعلى الوالدين أن يعينوا أولادهم على برهم بأن يوطنوا أنفسهم على شكر ما جاء منهم من البر اليسير، ويغضوا النظر عن التقصير والتفريط الكثير، فما استجلب البر والصلاح بمثل هذه الحال، ولا صفت حياة عن الخلل الواقع من أولادهم والإخلال، إلا بالتساهل معهم وتمشية الأحوال.

وعلى الأولاد أن يتحملوا من والديهم ما قصروا به من حقوقهم، وأن يحتسبوا ببرهم وجه الله وثوابه؛ ليهون عليهم ما يلقونه من شراسة أخلاقهم، فهذه الطريقة أقوم الحالات لصلاح الأمور - فمن لم يقنع إلا بحقه كله فاته كله - ومن اكتسب البر القليل وغض النظر عن النقص الكثير فقد أراح واستراح، واغتبط في كل أحواله.



الفصل الرابع عشر
في العلم وفوائده

قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وقال: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

وفي الصحيحين عنه ﷺ قال: «**من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين**»[١].

وقال: «**إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له**»[٢].

حد العلم: ما قامت عليه الأدلة والبراهين، والنافع منه ما تعلق بالدين، وكان من العلوم المعينة على الدين.

وقد تواترت نصوص الكتاب والسنة على فضل العلم وشرفه وفضل أهله، وأن كل شيء يفتقر إليه، وأن الناس كلهم في الظلمات إلا من استنار بنور العلم.

وجعل الله طريق الجنة والصراط المستقيم مركبا من العلوم النافعة ومن الأعمال الصالحة.

العلم خير من المال، العلم يحرسك، وأنت تحرس المال.

العلم يصحبك في دورك الثلاث: في الدنيا، وفي البرزخ، ويوم يقوم الأشهاد.

---

(١) البخاري (٧١)، مسلم (١٠٧٣).

(٢) تقدم تخريجه ص١٠٩.

والمال إن فرض وجوده صحبك صحبة منكدة في حال الحياة الدنيا.

العلم نور يهتدى به في ظلمات الشكوك والجهالات، وحياة تقيم العبد وتوصله إلى الجنات.

ما زال علم العالم يعلم أو يعمل به أو يستفاد منه، فصحيفة حسناته في ازدياد في حال الحياة وبعد الممات.

بأي شيء يعرف الله ويهتدي إلى صراط الله، وبأي شيء يهتدي إلى الفرق بين الأحكام الخمسة التابعة لجميع الحركات والسكنات، وبأي شيء يهتدي إلى الفرقان بين الهدى والضلال والغي والرشاد، وبأي شيء تعرف الأعمال النافعة؟

والله لا يتمكن من شيء من ذلك إلا بالعلم!

العلم هو الأساس الأعظم لجميع المعاملات، وهو الشرط لصحة الأقوال والأعمال.

الجهل داء قاتل، والعلم حياة ودواء نافع.

حاجة الناس إلى العلم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب.

الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات وأجلّ القربات.

مذاكرة العلم تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعلمه وتعليمه ودراسته توجب رضا رب العباد.

قال ﷺ: «**من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة**»[١].

وقال ﷺ: «**إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا**». قالوا: وما رياض الجنة؟ قال: «**حِلَق الذكر**»[٢].

---

(١) مسلم (٢٦٩٩).

(٢) الترمذي (٣٥١٠).

فرياض العلوم النافعة فيها من المعارف من كل زوج بهيج.

فيها: أجل المعارف وأفضلها، وهو العلم بأسماء الله وصفاته وأفعاله وآلائه.

وفيها: علم الحلال والحرام، والنافع والضار.

وفيها: علم الأخلاق التي ترقي صاحبها إلى أعلى المقامات، وعلم الآداب التي تجعل العبد من أكبر البريات.

وفيها: تشخيص ما في النفوس من الخير والشر والرغبات والرهبات.

وفيها: كيفية توجيهها إلى فعل الخيرات وترك المنكرات، وإلى ما يناسبها من الأمور النافعات.

فيها: علوم العربية الجليلة على اختلاف منافعها وفوائدها وثمرتها، تقيم لك اللسان وتهديك إلى أوضح العبارات وحسن البيان، وتستعين بها على معرفة معاني كلام الله وكلام رسوله، وتكون آلة لك في كل علم وعمل تسلكه.

وفي هذه الرياض علم أحوال التواريخ والدول وأصناف الأمم، تتمكن فيها من اجتلاء القرون السالفين ومعاصرة الأمم الغابرين، ثم هكذا تنتقل من قرن إلى قرن حتى تتصل بأحوال الأمم الموجودين، وتعتبر فيها حكمة الله وسنته في السالفين واللاحقين، فترى الخير والفضل عنوان شرف وسعادة وذكرى جميلة حيث كان، والشر والظلم عنوان شقاء وفضيحة وخزي في جميع الأزمان.

ثم تتجلى فيها عقول الأولين والآخرين، وكيف كان التفاوت الذي لا ينضبط ولا يدرك منتهاه بين أفراد البشر: فهذا لا يتميز عن البهائم إلا بالشكل والنطق من خسته ودناءته، وهذا يفوق أمة عظيمة في عقله ومعارفه وأخلاقه العالية، وهذا قد سيطرت عليه الشهوات البهيمية فانقاد لها عقله وهواه، وهذا قد ارتفعت همته فوق الثريا فلم تملكه العادات ولم يقدم شيئا على رضا مولاه.

وهكذا تجد في رياض العلوم كثيرا من نصوص الكتاب والسنة بنصها أو فحواها أو لازمها، مما يدل على اعتبار جميع العلوم النافعة للدنيا والدين.

وفيها: الحث على تعليم الصناعات والمخترعات، وامتنان الله علينا بتسخير ما على الأرض وما في باطنها لنستخرج منه جميع ما نقدر عليه من المنافع، التي لا يزال الله يعلمها الإنسان شيئا بعد شيء.

وتجد أن الله أمرنا أن نعلم الجهال والسفهاء كيفية حفظ الأموال، وكيفية التكسب فيها واستحصال منافعها. قال تعالى: ﴿ وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ [النساء: ٦]. فأمرنا أن نعلمهم ونختبرهم فيما يليق بأحوالهم، فإذا مهروا في هذا العلم وأبصرنا رشدهم دفعنا إليهم أموالهم؛ وما داموا في جهلهم يعمهون وفي سفههم يتيهون لا نمكنهم من أموالهم حذر الضياع والنقص.

ففي هذا دليل على أن العلم نافع حتى العلوم الدنيوية، وأنه حافظ للمنافع ودافع للمضار.

لولا العلم لكان الناس كالبهائم في ظلمات الجهالة.

ولولا العلم لما عرفت المقاصد والوسائل.

ولولا العلم ما عرفت البراهين على المطالب كلها ولا الدلائل.

العلم هو النور في الظلمات، وهو الدليل في المتاهات والشبهات، وهو المميز بين الحقائق، وهو الهادي لأكمل الطرائق.

بالعلم يرفع الله العبد درجات، وبالجهل يهوي إلى أسفل الدركات.



الفصل الخامس عشر
في فضائل حسن الخلق

وهو: خلق فاضل عظيم النفع.

أساسه: الصبر والحلم والرغبة في مكارم الأخلاق.

وآثاره: العفو والصفح عن المسيئين، وإيصال المنافع إلى الخلق أجمعين.

فهو: احتمال الجنايات والعفو عن الزلات، ومقابلة السيئات بالحسنات.

وقد جمع الله ذلك في آية واحدة وهي قوله: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾[الأعراف: ١٩٩].

أي: خذ ما عفا وصفا لك من أخلاق الناس، واغتنم ما حصل منها، وغض النظر عما تعذر تحصيله منهم وعن نقصها وكدرها، ومعنى ذلك أن تشكر الناس على ما جاء منهم من الخير والإحسان، وما سمحت به طباعهم من الخلق الطيب، ولا تطلب منهم ولا تطالبهم بما زاد عما حصل، ولو كان لازما لهم، فإنك بذلك تستريح وتريحهم.

أما من كان يريد من الناس أن يكونوا كاملين مكملين لكل ما يجب ويستحب، وإذا أخلوا بشيء من ذلك عاتبهم وأهدر ما جاء منهم من الخير والإحسان، فهو عن حسن الخلق بمعزل، ولا يزال معهم في نزاع ولجاج وعتاب.

وإنما الحازم من يوطن نفسه على تقصير المقصرين ونقصان الناقصين، وقد أرشد النبي ﷺ إلى هذا الخلق الفاضل في معاملة الزوج لزوجته فقال: «**لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن**

كره منها خلقا رضي منها خلقا آخر»[1].

فأمر بالإغضاء عما فيها من العيوب، وأن يكون نظره إلى ما فيها من المحاسن والمنافع، ويجعل هذا شفيعا لهذا؛ لأنه بذلك تدوم الزوجية وتتم الصحبة الطيبة والصفاء، ويقل النزاع والخصام.

وقس على هذا الذي ذكره ﷺ جميع المعاملات والحقوق، فالمعاملة بين الوالدين وأولادهم إذا كانت على هذا الوصف حصل البر وأديت الحقوق، إذا وطن الوالد نفسه على شكر ما حصل من ولده من البر ولو قليلا، وعفا عن تقصيره ازداد البر وحصل للوالدين راحة. فرحم الله من أعان أولاده على بره.

وكذلك الأولاد عليهم القيام ببر والديهم، وأن يوطنوا أنفسهم على ما ينالهم من الوالدين من سوء الخلق وشراسته، وسيئ الأقوال والأفعال التي تصدر منهم؛ ليوطنوا أنفسهم على احتمالها، وأن يشكروهم على ما نالهم منهم من الإحسان مهما كان. فهذا من البر والصلة التي لا يوفق لها إلا ذو حظ عظيم.

وكذلك حقوق الأصحاب والجيران والمعاملين ينبغي أن يسلك معهم هذا المسلك، القناعة بما جاء منهم، وتحمل ما لا يوافق الإنسان من قول أو فعل أو معاملة، فبذلك تدوم الصحبة وتقوى.

أما من كان إذا جاءه من أصحابه أو معامليه ونحوهم سيئة واحدة أهدر بها ما سبقها من المحاسن، فهذا من أعظم الحمق وقلة الوفاء وعدم الإنصاف.

ومن كان بهذا الوصف فهو أبعد الناس من حسن الخلق.

والمقصود: أن المعاملة بين المختلطين والمرتبطين بحق من الحقوق إذا بنيت على قوله

---

(١) مسلم (١٤٦٩).

تعالى: ﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ ﴾ فوطن العبد نفسه على أخذ المنافع والصفح عن ضدها؛ أوصلت صاحبها إلى كل خير، وسلم بها من شرور كثيرة.

وإذا بنيت على الاستقصاء وطلب جميع الحق المستوفى؛ حصل النقص والخلل.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾. أي: إذا جهل أحد عليك بقول أو فعل فأعرض عن مقابلته بجهله، وقابله بما تقابله به إذا كان محسنا فتكسب السلامة والأجر وحسن الذكر والاتصاف بمكارم الأخلاق وأعاليها.

وكل من عصى الله أو قصر في حقه أو تعدى على أحد فهو جاهل؛ سواء كان متعمدا أو غير متعمد. وذلك أن العلم الذي يعمل الإنسان به هو العلم النافع، والذي لا يعمل به جهل وضلال. وقد تعوذ ﷺ من علم لا ينفع.

وأما قوله تعالى في هذه الآية: ﴿ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ ﴾ أي: ليكن أمرك لغيرك موصوفا بوصفين:

أحدهما: أن يكون برفق وحكمة وأقرب طريق يوصل إلى هذا المقصود، وذلك يختلف باختلاف العرف.

والثاني: ليكن مأمورك الذي تأمر به من الأمور المحبوبة شرعا وعرفا، وهو الأمر بالواجبات والمستحبات من العقائد والأخلاق والأعمال المتعلقة بحقوق الله وحقوق خلقه.

فمن قام بهذه الأمور فقد اتصف بحسن الخلق الذي قال فيه النبي ﷺ: «**إن العبد ليبلغ بحسن خلقه درجة الصائم القائم**»[1].

وأعظم ما يدخل الناس الجنة تقوى الله وحسن الخلق. وقد فسره ﷺ بما يوافق هذه الآية في قوله لمعاذ وغيره: «**اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق**

(١) أبو داود (٤٧٩٨)، أحمد (٢٤٤٩٢).

حسن»[1].

حسن الخلق ومكارم الأخلاق تحبب العبد إلى أعدائه، وسوء الخلق ينفر عنه أولاده وأصدقاءه.

ومن مزايا حسن الخلق: أن صاحبه يتمكن من إرضاء الناس على اختلاف طبقاتهم. كل من جالسه وخالطه أحبه، لا يمله الجليس. قال ﷺ: «**إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم، ولكن ليسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق**»[2].

صاحب الخلق الحسن يسهل عليه إدراك المطالب، وتلين له برفقه وتحببه إلى الخلق المصاعب. كم فات سيئ الأخلاق من مطلوب، وكم جلب عليه الحمق من شر مرهوب!

كل أحد يود الاتصاف بحسن الخلق لما يشاهده من ثمراته الجليلة، ولكن لا يدركه إلا أهل الهمم العالية النبيلة.

اللهم اهدنا لأحسن الأخلاق وجنبنا مساوئها.

(١) الترمذي (١٩٨٧)، أحمد (٢٠٨٤٧).

(٢) البيهقي في شعب الإيمان (٧٦٩٥).

الفصل السادس عشر
في فضل الصبر على المكاره والشكر على المحاب

العبد لا يخلو في تنقلاته في الحياة وأطواره فيها من حالتين لا ثالث لهما: إما أن يحصل له ما يحب ويندفع عنه ما يكره.

وهذا حبيب للنفوس، ملائم للقلوب، مطلوب لكل عاقل، وهو من أعظم نعم الله على العبد، فوظيفته في هذه الحال الشكر والاعتراف أن ذلك من نعم الله عليه، فيعترف بها، متحدثا بها مستعينا بها على طاعة المنعم.

وهذا هو: الشاكر، فإن ألهته النعمة وأبطرته وأوصلته إلى الأشر والبطر وغفل عن الشكر، فهذا الذي كفر نعمة الله واستعمل منن الله في غير واجبها وطريقها.

الحالة الثانية: أن يحصل للعبد المكروه أو يفقد المحبوب، فيحدث له هما وحزنا وقلقا.

فوظيفته: الصبر لله فلا يتسخط ولا يضجر ولا يشكو للمخلوق ما نزل به، بل تكون شكواه لخالقه.

ومن كان في الضراء صبورا وفي السراء شكورا لم يزل يغنم على ربه الثواب الجزيل، ويكتسب الذكر الجميل.

قال ﷺ: **«عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله خير: إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له؛ وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له، وليس ذلك إلا للمؤمن»**[1].

---

(١) مسلم (٢٩٩٩).

النعم والنقم، والمحاب والمكاره، أضياف.

فأكرم قراها بالقيام بوظيفتها، ليستريح قلبك وترضي ربك، وينقلب ضيفك شاكرا ولمعروفك ذاكرا.

متى حصل لك محبوب من رياسة أو مال أو زوجة أو ولد أو صحة أو رزق، أو توابع ذلك، أو اندفع عنك مكروه: فاعلم أن هذه نعم من الله فاعترف بها بقلبك، واخضع لربك الذي أوصلها إليك، وازدد له حبا وثناء؛ فإن النفوس مجبولة على محبة من أحسن إليها، فكيف بمن منه جميع الإحسان؟!

وأكثر من الثناء على الله بها جملة وتفصيلا:

أما الإجمال فأن تقول: اللهم ما أصبح - أو ما أمسى - بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك، لا شريك لك؛ فلك الحمد ولك الشكر.

وأما تفصيلا فقل: أنعم الله علي بالنعمة الفلانية - دينية أو دنيوية - وصرف عني كذا وكذا، وتوسل بها إلى طاعة المنعم، وسله أن يجعلها معونة على الخير؛ وأن يعيذك من صرفها في غير ما يحبه الله ويرضاه، واحمد الذي وفقك لشكرها، فالتوفيق للشكر نعمة أخرى.

ومتى أصابك مكروه في بدنك أو مالك أو حبيبك فاعلم أنه الذي قدره حكيم لا يفعل شيئا عبثا، ولا يقدر شيئا سدى، وأنه رحيم، قد تنوعت رحمته على عبده: يرحمه فيعطيه ثم يرحمه فيوفقه للشكر، ويرحمه فيبتليه ثم يرحمه فيوفقه للصبر.

فرحمة الله عليك، متقدمة على التدابير السارة والضارة، ومتأخرة عنها.

ويرحمه أيضا بأن يجعل ذلك البلاء لذنوبه كفارات، ولمقامه خيرا ورفعة ودرجات.

ويرحمه بأن يجعل ذلك المكروه منميا لأخلاقه الجميلة، مربيا على الأعمال والأقوال الزكية.

فإذا فهم العبد في التقدير هذه الرحمات، ولحظ هذه الألطاف المتنوعات، لم تتأخر نفسه - إن كانت نفسا حرة - عن الصبر على المكاره والاحتساب ورجاء الأجر والارتقاب، ثم رجاء السلامة والفرج من الملك والوهاب.

من استكمل مراتب الصبر والشكر فهو الكامل في كل أحواله، فإن الصبر آلة عظيمة تعين العبد على جميع الأمور الصعبة.

قال تعالى: ﴿ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [البقرة: ٤٥].

أي: على جميع أموركم.

فمن شرع في عمل من الأعمال وصبر عليه وثابر رجي له النجاح، ومن ضعف صبره وثباته لم يتم له فلاح.

إذا أصيب العبد بمصيبة فلجأ إلى الصبر والاحتساب خفت وطأتها وهانت مشقتها، وتم له أجرها وكان من الفضلاء الكرام. ومن ضعف صبره وحضر جزعه اشتدت مصيبته، وتضاعفت آلامه القلبية والبدنية وفاته الثواب، واستحق العقاب. ولا بد أن يعود في آخر أمره فيسلو سلو البهائم، وذلك من أخلاق اللئام.

بشر الصابرين، على مشقة الطاعات وترك المخالفات وآلام المصيبات، بتوفية أجرهم بغير حساب.

وأنذر الجازعين المتسخطين لأقدار الله بتضاعف المكاره وفوات الأجر، وحلول الوزر والعقاب. إن الجزع لا يرد الفائت، ولكنه يحزن الصديق ويسر الشامت.

الصبر: مؤذن بالقوة والشجاعة والثبات والإيمان.

والجزع: عنوان الجبن والضعف والهلع والخسران.

ما نال من نال من خير الدنيا والآخرة إلا بالصبر، ولا حرم من حرم إلا بفقده. قال تعالى:

﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤].

بالصبر يرتقي العبد إلى أعلى المقامات، وهو مقام الشاكرين الذين يشكرون الله على السراء والضراء واليسر والعسر.

يشكرون الله في كل أحوالهم.

يشكرونه على نعمة العافية والصحة، وسلامة الأبدان، ويشكرونه على نعمة الأسماع والأبصار والعقول والبيان، ويشكرونه على تيسير الرزق، والأسباب المتنوعة التي بها تكتسب الأرزاق، وخصوصا إذا يسر الله للعبد سببا مريحا لقلبه معينا على الخير، فإن هذا من بركة الرزق وكماله. ويحمدون الله على دفع المكاره والملمات.

وكذلك يحمدون الله أبلغ حمد على نعمة الإسلام والإيمان، والهداية إلى الخير والتوفيق للإحسان.

نعمة الله بالتوفيق للتقوى أجل النعم وأعلاها.

﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

من حصلت له نعمة العلم والإيمان فقد تمت عليه النعمة من جميع الوجوه، وقد نال من ربه كل ما يؤمله ويرجوه.

فيا من توالت عليه النعم وصرفت عنه النقم، اشكر الله على ذلك، لتبقى وتكمل. فالشكر مقرون بالمزيد، وكفران النعم مقرون بالمحق والعذاب الشديد.

وشكرانك للنعم نعم أخرى تحتاج إلى شكر آخر وتجديد. ولكن الله تعالى رضي منا بالاعتراف بالعجز عن شكره، وأن نفعل ما نستطيعه من الثناء والتمجيد.

الشاكرون أطيب الناس نفوسا، وأشرحهم صدورا، وأقرهم عيونا، فإن قلوبهم ملآنة من

حمده والاعتراف بنعمه والاغتباط بكرمه والابتهاج بإحسانه، وألسنتهم رطبة في كل وقت بشكره وذكره، وذلك أساس الحياة الطيبة ونعيم الأرواح، وحصول جميع اللذائذ والأفراح، وقلوبهم في كل وقت متطلعة للمزيد، وطمعهم ورجاؤهم في كل وقت بفضل ربهم يقوى ويزيد.

لو علم العباد: ماذا أعد للشاكرين من الخيرات لاستبقوا إلى هذه الفضيلة العليا، ولو شاهدوا أحوالهم في السرور والابتهاج لعلموا أنهم في جنة الدنيا.

إذا قضيت المصائب والمكاره على الخلق انقسموا فيها أربعة أقسام:

أحدها: الظالمون وهم أهل الجزع والسخط.

والثاني: الصابرون وهم الذين حبسوا قلوبهم عن التسخط على المقدور وألسنتهم عن الشكوى، وجوارحهم عن أفعال الساخطين، فهؤلاء لهم أجرهم بغير حساب.

والثالث: الراضون عن الله الذين كمَّلوا مراتب الصبر، واطمأنت قلوبهم لأقدار الله المؤلمة، ورضوا بها، ولم يودوا أنهم لم يصابوا بها، بل رضوا بما رضي الله به لهم، فرضوا عن الله ورضي الله عنهم.

والرابع: الشاكرون وهم من ارتفعت على هؤلاء كلهم درجاتهم، فصبروا لله ورضوا بقضاء الله ولكنهم شكروا الله على الضراء كما شكروه على السراء، وحمدوه على المصائب والمضار كما حمدوه على المحاب والمسار، فهؤلاء الشاكرون الأصفياء الأبرار، وهم الأقلون عددا، الأعظمون عند الله قدرا.

قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

وقد ورد عن النبي ﷺ حديثان صحيحان فيهما بشارة وخير عظيم للصابرين والشاكرين.

أحدهما: قوله: «**ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله به: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم آجرني في مصيبتي واخلف لي خيرا منها - إلا آجره الله في مصيبته وأخلف له خيرا منها**»[1].

فهذا يشمل أي مصيبة كانت، وأن من قال هذا القول بصدق جمع الله [له] بين الخلف العاجل، والثواب العاجل والآجل.

والثاني: «**إن الله ليرضى عن العبد يأكل الأكلة فيحمده عليها؛ ويشرب الشربة فيحمده عليها**»[2].

فهذا وعد بأن من حمد الله بعد الأكل والشرب حصل له من الله الرضا الذي هو أكبر من نعيم الجنات.

وعموم العلة يقتضي أن جميع النعم إذا حصلت للعبد فحمد الله عليها حصل له هذا الثواب، فاجتمع له نعمة الدنيا والدين.

ومن لطفه: أن العبد إذا استغنى بما أحله الله له عما حرمه، وتناول الحلال الملائم للنفوس بهذه النية كان له حسنات كما قال ﷺ حين ذكر أنواعا من الصدقات حتى قال: «**وفي بضع أحدكم صدقة**» قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له أجر؟ قال: «**أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر**»[3]. فتبارك الكريم الوهاب.



---

(١) مسلم (٩١٨).

(٢) مسلم (٢٧٣٤) .

(٣) مسلم (١٠٠٦).

الفصل السابع عشر
في الحث على سلوك طريق الحكمة والرفق في كل الأمور

قال تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

والشريعة كلها حكمة.

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣].

وأثنى على لقمان بالحكمة.

ولما ذكر أصول الشرائع ومهماتها قال: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩].

فما جاء به الرسول من الكتاب والسنة كله حكمة، بل هو أعلى أنواع الحكمة على الإطلاق؛ لأن الحكمة معرفة الحق والصواب والعمل بذلك والشريعة تدور على ذلك، لا تخرج عنه.

فمن عرف الحق فاتبعه، والباطل فاجتنبه، فهو حكيم.

والغرض هنا أخص من هذا: وهو حث الإنسان أن تكون أقواله وأفعاله وتدبيراته تابعة للحكمة؛ موافقة للصواب، غير متقدمة على أوانها ولا متأخرة، ولا فيها زيادة عما ينبغي، ولا نقص. وأن يكون في كل فرد من أفراد حركاته المذكورة مجتهدا في معرفة نفعه وصلاحه، سالكا أقرب طريق موصل له إلى ذلك.

وبتحقيق هذا يعرف كمال عقل الإنسان ورزانته ولبه، وبه تدرك الأمور وتنجح المقاصد.

قال تعالى: ﴿ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ﴾ [البقرة: ١٨٩].

أي: ائتوا كل أمر من طريقه الموصل إليه، المسهل لحصوله.

وضد ذلك أمران:

إما ترك للمنافع وإهمال لها، وإما سلوك طرق ضارة في تحصيلها. إما تقصير عن بلوغ الغاية أو التواء في الطريق أو سلوك طرق وعرة ومسالك صعبة مع التمكن من سلوك ما هو أسهل منها.

واعلم أن طريق كل أمر ما يناسبه. قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥].

فالدعوة إلى الله وإلى سبيله تشمل تعليم الجاهلين ووعظ الغافلين، وتشمل النصيحة الخاصة لآحاد الناس وأفرادهم، في الأمور الدينية والدنيوية، فإذا سلك الداعي فيها طريق الحكمة كان أقرب وأرجى لحصول مقصوده، ولهذا ينبغي تعليم كل أحد ما هو أنفع له، وبعبارة أو دلالة أقرب إلى ذهنه وفهمه، ولهذا قيل في تفسير «الربانيين» هم الذين يعلمون الناس صغار العلم قبل كباره.

ومن **الحكمة**: ألا تلقي على المتعلم العلوم المتنوعة التي لا يتحملها ذهنه أو يضيع بعضها بعضا، واتفق أهل المعرفة بطرق التعليم أن هذا ضار ومفوت للعلم، وأن الطريق الأقرب أن يجعل للمتعلم من الدروس ما يسهل عليه حفظها وفهمها وعقلها، والتفكر التام فيها، فإن هذا من الدعوة إلى الله بالحكمة التي هي الطريق الوحيد للنجاح.

ومن **الحكمة**: أن ترمق المتعلم وتقوي رغبته في التعلم بكل طريق، فإن قوة الرغبة تزيد في الحفظ والفهم، وكلما كانت رغبة طالب العلم فيه أقوى كان محصوله أكثر وأتم.

ومن الحكمة في تعليم العوام وإرشادهم: أن يعلموا ما يحتاجونه بألفاظ وعبارات مناسبة لأذهانهم، قريبة من أفهامهم، فهذا فيه نفع كبير.

وكذلك ينبغي لأهل العلم في مجالسهم مع الناس العامة والخاصة أن يبحثوا بما يناسب الحال عند المناسبات من المسائل العلمية، فكم حصل فيها من منافع كثيرة من غير تشويش ولا قطع عن مقصودها. وهذا من الحكمة.

ومن الحكمة في حق الناصح: أن يكون رفيقا متأنيا متوخيا للحالة المناسبة للمنصوح بلين، قال تعالى: ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٤٣، ٤٤]. ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الأعلى: ٩].

ومما يعين المعلم والمذكر: معرفة طبائع الناس وأخلاقهم والوسائل التي يؤتون من جهتها.

والرفق أصل كبير في هذا وغيره، قال ﷺ: «ما كان الرفق في شيء إلا زانه، ولا كان العنف في شيء إلا شانه»[1].

وكذلك تسلك الحكمة في تقوية الصداقات وتخفيف العداوات وما سلكت في شيء أبلغ ولا أنفع من قوله تعالى: ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴾ [فصلت: ٣٤].

فإذا كان العفو والإحسان إلى العدو يصيره صديقا حميما، فما ظنك بعمله مع الصديق والقريب والخليط الذين لهم الحق الأوكد، وعندهم من أسباب الروابط الودية ما هو أوثق؟

وكذلك تسلك الحكمة في معاملة الأولاد ومعاشرة الزوجات، فإنه يراد منهم أمران عظيمان مهمان:

---

(١) مسلم (٢٥٩٤).

أحدهما: إصلاحهم وتقويمهم وتهذيبهم لتقوية دينهم وتربية أخلاقهم فهؤلاء يسلك معهم كل طريق يسلك مع غيرهم، وطرق خاصة تناسب لأحوالهم، ويوجههم وليهم فيه إلى كل خير بترغيب ولين وحسن معاملة، وكل أحد يعرف من أحوال أولاده وأهله ما لا يعرفه غيره.

الأمر الثاني: أنه يراد منهم القيام بحق الوالدين وبالعشرة الواجبة والمستحبة بين الزوجين، وذلك أيضا بدعوتهم إليه بالحال والمقال وبالحكمة والرفق.

ومن أنجح ذلك: أن يكون الوالدان قائمين بحق الأولاد، والزوج قائما بحق زوجته، فإذا طلب منهم القيام بما عليهم في هذه الحال سهل عليهم بخلاف ما إذا لم يقم الوالدان والزوج بحقوقهم، فإن تقويمهم يصعب جدا، وكيف تطلب ما لك وأنت مانع الحق الذي عليك؟

وكذلك تسلك الحكمة في النفقات والتدبيرات البيتية التي روحها وقوامها قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾ [الفرقان: ٦٧].

فالاقتصاد في النفقات وسلوك طرقه له نفعه المعروف ومحله الأكبر.

وألطف من ذلك كله: أن تسلك الحكمة مع نفسك، وتراقبها في أعمالها، وتجتهد في تنمية وازع الرغبة إلى الخير وإضعاف الدواعي إلى الشر، وتلاطفها ملاطفة الطفل في تحصيل الأمور المطلوبة منها، وفي تنمية أخلاقها، وتعطيها من الراحات والطيبات ما يسهل عليها معه القيام بالطاعات، وتغتنم أوقات نشاطها وتريحها في فترات الكسل.

وإياك أن تجمح بك في الانهماك في اللذات التي تشغل عن الأمور النافعة، ولكن جاهدها وحاسبها واعرض عليها الموازنة بين الإخلاد إلى الكسل وبين المطالب العالية التي تفوت بالكسل ولا تدرك إلا بالعمل، وعرفها ما أمامها من النعيم لمن آمن وعمل صالحا وسلك الصراط المستقيم، وقل لها: ﴿ لِمِثۡلِ هَٰذَا فَلۡيَعۡمَلِ ٱلۡعَٰمِلُونَ ﴾ [الصافات: ٦١]. ﴿ وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ ﴾ [المطففين: ٢٦].

قل لها: يا نفس أيما أولى: تقديم لذة قليلة حشوها الأكدار وطيها الغموم والهموم والخسار، على لذات متواصلات كاملات بلا كدر ولا منغص في دار القرار؟

وأيما أولى: تحصيل لذة الإيمان أو اللذات البهيمية التي مآلها الخيبة والحرمان؟

يا نفس ابذلي اليسير من القوة فيما يعود عليك بالخير والبركات ولك مني أن أرضيك بما تحبين من اللذات المباحات.

قومي بما عندك من الحقوق الواجبات والمستحبات، أقم لك بما تحبين من الراحات وتناول الطيبات.

يا نفس قد أرشدك معلم الخير ﷺ إلى أعمال نافعة عظيمة النفع يسيرة على النفس فقال: **«استعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبلغوا»**[1].

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: يا رسول الله، أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني عن النار؟ قال: **«لقد سألت عن عظيم وإنه ليسير على من يسره الله عليه: تعبد الله ولا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت»**.

ثم قال: **«ألا أدلك على أبواب الخير: الصوم جنة، والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، وصلاة الرجل في جوف الليل»**. ثم تلا قوله تعالى: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ - إلى قوله - ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٦-١٩].

ثم قال: **«ألا أخبرك برأس الأمر وعموده وذروة سنامه؟ رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد»**.

ثم قال: **«ألا أخبرك بملاك ذلك كله»**، قلت: بلى يا رسول الله. فأخذ بلسان نفسه وقال: **«كف عليك هذا»**. قلت: وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ قال: **«ثكلتك أمك يا معاذ، وهل**

---

(١) البخاري (٦٤٦٣).

يكب الناس على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم»[1].

انظري إلى هذه الأعمال الموصلة إلى غاية الغايات وفوائدها الجليلة مع سهولتها على النفس. ثم اعلمي أن من قام بما عليه من حقوق الله وحقوق عباده لم يفت عليه نصيبه من الدنيا.

قال ﷺ: **«من كانت الآخرة همه جمع الله شمله وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت الدنيا همه شتت الله عليه شمله، وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلا ما كتب له»**[2].

يـا نفس مـا هي إلا صبـر أيام — كأن مدتهـا أضغـاث أحلام

يا نفس جوزي عن الدنيا مبادرة — وخل عنهـا فإن العيـش قدامي

فلا يزال الحكيم مع نفسه في ملاطفة وتدريب وترغيب وترهيب وإنذار وتبشير؛ حتى يلين صعبها ويستقيم سيرها وتتبدل صفاتها الرديئة بالصفات الطيبة.

ولا يتمكن من هذا إلا بسلوك الحكمة.

الحكمة: جمال العلم وآلة العمل وأقرب الوسائل لحصول المقاصد؛ الحكمة تهون الصعاب، وبها تندفع العوائق؛ كم ندم عجول طائش، وكم أدرك المطلوب متأن رفيق، لا تساس الولايات الكبار ولا الصغار بمثل الحكمة، ولا تختل إلا باختلال طريقها.

الحكيم إذا لم يدرك جميع المطلوب تنازل إلى بعضه، وإذا لم يحصل ما قصده من الخير قنع باندفاع الشر، وإذا لم يندفع كل الشر دفع بعضه وخففه.

وإذا لم يمكن دفع الصعب الشديد وأمكنه تلطيفه لطفه، يساير الأمور والأحوال فينتهز

---

(١) الترمذي (٢٦١٦)، ابن ماجه (٣٩٧٣)، أحمد (٢١٥١١).

(٢) ابن ماجه (٤١٠٥)، أحمد (٢١٠٨٠).

فرصها ويأتي الأمور مع كل باب ووسيلة، لا يمل السعي ولا يدركه الضجر والسآمة.

قد تلقى الأمور بصدر منشرح وقلب ثابت يقلبها بفكره على كل وجه، ويستعين برأي أهل الخبرة من الناصحين على ما يريده، لا تستفزه البدوات وأوائل الأمور، حتى ينفذ فكره إلى باطنها، ولا تغره الظواهر حتى يتغلغل في مطاويها وعواقبها.

ومع كثرة تفكيره وتقليبه الأمور من جميع وجوهها ومشاورته عند التوقف والاشتباه، لا بد أن ينكشف له ما كان خافيا ويتضح له ما كان مشتبها.

واعلم أن من عوّد نفسه هذه الأمور ولازمها في أغلب أحواله فلا بد أن يحصل له من التمرين والاختبار والتجارب أصول يترقى بها عقله وتتسع دائرة معارفه وينمو ذكاؤه وفطنته، وربما وصل إلى حالة يصير بها علما يؤتم به في متاهات العقول مرجوعا إليه في ذلك، والله أعلم.



الفصل الثامن عشر
في واجبات أهل العلم فيما بينهم وفيما يتعلق بالناس

أما الواجب على أهل العلم من العلماء الكبار ومن دونهم، والطلبة فيما بينهم. فعلى كل منهم أن يحب للآخر ما يحب لنفسه. وهذا واجب عمومي على جميع المسلمين.

لكن أهل العلم عليهم من هذا الحق أعظم مما على غيرهم لما تميزوا به، ولما خصهم الله به. وعلى كل منهم أن يدين لله ويتقرب إليه بمحبته جميع أهل العلم والدين؛ فإن هذا الحب من أعظم ما يقرب إلى الله، ومن أكبر الطاعات.

وهذا الحب يتبع ما اتصف به الإنسان من الأمور التي يحبها الله ورسوله من العلم والاشتغال به، والعمل، فإن نفس الاشتغال بالعلوم الشرعية وتوابعها من أجل الطاعات. ثم حصول العلم للشخص هو من الأوصاف التي يحب لأجلها، ثم تعليمه للناس وعمله مما يجب أن يحب عليه.

فكل هذه الأمور موجودة في أهل العلم، فلهم من الحق على أهل العلم وعلى غيرهم، وأن يميزوا بهذا عن غيرهم لما لهم من المميزات، وإذا عثر أحدهم وغلط في مسألة علمية تعين ستر ما صدر منه ونصيحته بالتي هي أحسن.

ومن أعظم المحرمات وأشنع المفاسد إشاعة عثراتهم والقدح فيهم في غلطاتهم، وأقبح من هذا وأقبح إهدار محاسنهم عند وجود شيء من ذلك.

وربما يكون - وهو الواقع كثيرا - أن الغلطات التي صدرت منهم لهم فيها تأويل سائغ، ولهم اجتهادهم فيه.

معذورون، والقادح فيهم غير معذور.

وبهذا وأشباهه يظهر لك الفرق بين أهل العلم الناصحين، والمنتسبين للعلم من أهل البغي والحسد والمعتدين.

فإن أهل العلم الحقيقي قصدهم التعاون على البر والتقوى؛ والسعي في إعانة بعضهم بعضا في كل ما عاد إلى هذا الأمر، وستر عورات المسلمين، وعدم إشاعة غلطاتهم والحرص على تنبيههم بكل ممكن من الوسائل النافعة، والذب عن أعراض أهل العلم والدين. ولا ريب أن هذا من أفضل القربات.

ثم لو فرض أن ما أخطئوا فيه أو عثروا ليس لهم فيه تأويل ولا عذر، لم يكن من الحق والإنصاف أن تهدر المحاسن وتمحى حقوقهم الواجبة بهذا الشيء اليسير، كما هو دأب أهل البغي والعدوان، فإن هذا ضرره كبير وفساده مستطير.

أي عالم لم يخطئ، وأي حكيم لم يعثر؟

وقد علمت نصوص الكتاب والسنة التي فيها الحث على المحبة والائتلاف والتحذير من التفرق والاختلاف، وأعظم من يوجه إليهم هذا الأمر أهل العلم والدين، فمتى لزموا هذه الأوامر الشرعية الحكيمة تبعهم الناس واستقامت الأحوال، ومتى أخلّوا بذلك وحل محله البغي والحسد والتباغض والتدابر تبعهم الناس وصاروا أحزابا وشيعا، وصارت الأمور في أطوار التغالب وطلب الانتصار ولو بالباطل، ولم يقفوا على حد محدود، فتفاقم الشر وعظم الخطر وصار المتولي لكبرها: من كان يرجى منهم قبل ذلك أن يكونوا أول قامع للشر!

وإذا تأملت الواقع رأيت أكثر الأمور على هذا الوجه المحزن. ولكنه مع ذلك يوجد أفراد من أهل العلم والدين ثابتين على الحق، قائمين بالحقوق الواجبة والمستحبة، صابرين على ما نالهم في هذا السبيل من قدح القادح واعتراض المعترض وعدوان المعتدين.

فتجدهم متقربين إلى الله بمحبة أهل العلم والدين جاعلين محاسنهم وآثارهم وتعليمهم ونفعهم نصب أعينهم، قد أحبوهم لما اتصفوا به وقاموا به من هذه المنافع العظيمة، غير مبالين بما جاء منهم إليهم من القدح والاعتراض؛ حاملين ذلك على التأويلات المتنوعة، ومقيمين لهم الأعذار الممكنة.

وما لم يمكنهم مما نالهم منهم أن يجدوا له محملا عاملوا الله فيهم، فعفوا عنهم لله، راجين أن يكون أجرهم على الله، وعفوا عنهم لما لهم من الحق الذي هو أكبر شفيع لهم.

فإن عجزوا عن هذه الدرجة العالية التي لا يكاد يصل إليها إلا الواحد بعد الواحد؛ نزلوا إلى درجة الإنصاف، وهو اعتبار ما لهم من المحاسن ومقابلتها بالإساءة الصادرة منهم إليهم، ووازنوا بين هذه وهذه.

فلا بد أن يجدوا جانب الإحسان أرجح من جانب الإساءة، أو متساويين، أو ترجح الإساءة، وعلى كل حال من هذه الاحتمالات فيعتبرون ما لهم وما عليهم.

وأما من نزل عن درجة الإنصاف فهو بلا شك ظالم ضار لنفسه تارك من الواجبات عليه بمقدار ما تعدى من الظلم.

فهذه المراتب الثلاث: مرتبة الكمال، ومرتبة الإنصاف، ومرتبة الظلم تميز كل أحوال أهل العلم ومقاديرهم ودرجاتهم، ومن هو القائم بالحقوق ومن هو التارك، والله تعالى هو المعين الموفق.

وأما واجب أهل العلم المتعلق بالخلق فإن مهمتهم أعظم المهمات، وعليهم من القيام بالحقوق أضعاف ما على غيرهم، فإن الله أوجب على أهل العلم أن يبينوه للناس ولا يكتموه، فيعلموا الجاهلين وينصحوا، ويعظوا ويذكروا، ويصدعوا بأمر الله، ويظهروا دين الله.

فكما أمر الله الجهال أن يتعلموا فقد أمر أهل العلم أن يعلموا الناس على اختلاف طبقاتهم، وأن يحنوا عليهم ويعلموهم مما علمهم الله. قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟

ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. وقال تعالى: ﴿ وَلَـٰكِن كُونُوا۟ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٩]. وأمر بالتبليغ والتذكير في عدة آيات. وقال ﷺ: «**بلغوا عني ولو آية**»[1]. وذم الله الكاتمين للحق في عدة آيات.

وأكثر الشرائع الظاهرة والباطنة لا يمكن قيامها ولا العمل بها إلا بتعليم أهل العلم، وتذكيرهم بكل وسيلة وبكل طريق ومناسبة.

ما أمر الله الجهال والمسترشدين أن يتعلموا حتى أمر أهل العلم أن يرشدوا ويعلموا.

التعليم له طرق كثيرة سوى طرق التعليم في المدارس على اختلاف أنواعها، وسوى طرق تعليم الطلبة المستعدين للتعلم في أوقات مرتبة وعلى طرائق مختلفة.

وهؤلاء المتعلمون هم المستعدون للترقي في العلم بحسب ما يسر الله لهم من طرق التعليم النافعة بحسب قرائحهم وأذهانهم، وهم الذين يرجى أن يبلغوا مبلغا يكونون المرجوع إليهم، وأن يكونوا معلمين بعدما كانوا متعلمين.

وليس المقصود هنا شرح حالة التعليم في المدارس وتعليم الطلبة المستعدين وكيفية ذلك، فإن لها محلا غير هذا، وإنما المقصود الوسائل والطرق الأخرى التي يجب على أهل العلم أن يسلكوها في إيصال العلم إلى الناس على اختلاف طبقاتهم ورفع الجهل بحسب الإمكان.

فمنها: إلقاء العلوم في المساجد، وينبغي أن يلقى إليهم من العلوم ما يكون فهمه أقرب إلى أذهانهم، وأن يكون أهم الأشياء وأنفعها، وتكون بعبارات مناسبة لأذهان السامعين، وأن يلقى في كل موسم ومناسبة ما يليق وما يتعلق بهما؛ فإن فهم الأشياء الحاضرة أقرب وأشوق للأذهان من أن تكون بغير وقتها.

---

(١) البخاري (٣٤٦١).

وكذلك ينبغي أن يفهموا تدخيل الصور والتفاصيل الموجودة التي يعرفونها ويعرفون وقوعها، يبين لهم موضعها ومحلها من العلم. وهل هي محبوبة للشارع أو مكروهة، وما الطريق إلى تحصيل المحبوب وإلى دفع المكروه أو تخفيفه؟ وأن تطبق الأمور الواقعية على القواعد الشرعية حتى يتم فهمها. فإن أكثر السامعين إذا ألقيت عليهم المسائل الشرعية مجردة عن بيان الأمور الواقعة لا يدرون عن دخولها أو خروجها.

وكذلك ينبغي إلقاء العلوم النافعة في النوادي الكبار والصغار، وفي المجامع التي يجتمع فيها أهل العلم بالعوام؛ إما بإلقاء أمور تخف عليهم ولا يستثقلونها إذا رأى أذهانهم قابلة وقلوبهم مصغية.

وأما إذا حصل مناسبة عند المخاطبات بين الناس فإنهم يخوضون في كل حديث وكل موضوع دنيوي، وقل موضوع منها إلا ويجد العالم البصير موضعا ومحلا لإلقاء ولو بعض المسائل، فبيان القليل خير من الترك بالكلية، والعالم الحاذق يتمكن أن يجري مع العوام في أحاديثهم العادية، ويلقي ما شاء الله من المسائل التي تنفعهم في أثناء تلك الأحاديث.

والناصح لنفسه ولغيره يحصّل في هذا خيرا كثيرا.

ومن ذلك أيضا: النصائح الخاصة بالأشخاص باختلاف رتبهم، من رآه مقصرا في واجب من واجبات الله وحقوق الخلق، نصحه سرا وعلمه الواجب وكيفية سلوكه والفوائد والثمرات المترتبة على فعله.

ومن رآه متجرئا على محرم متعمدا أو جاهلا نصحه ووعظه وبين له الوجهة التي يجب عليه سلوكها في ترك ذلك المحرم وما لتاركه من الخير والثواب، وما على فاعله من الوزر والعقاب.

ولا يحقر صغيرا ولا كبيرا، ولا شريفا ولا وضيعا، فكم حصل بهذه الطريقة من تعليم للجاهلين وإرشاد للغافلين، وتوجيه للخير للمعرضين أو المعارضين.

وأولى من على العالم تعليمه ونصحه وإرشاده بكل وسيلة مناسبة وطريقة ناجحة: الأهل والأولاد والأقارب والأصحاب والمعاملون والخلطاء؛ فكما أن حقوق هؤلاء مقدمة على غيرهم، فأحق الحقوق وأولاها التعليم والنصح، والإرشاد والتوجيه للأمور النافعة والتحذير من الأمور الضارة ولا حول ولا قوة إلا بالله.

إذا وفق من عنده علم لهذه الأمور التي ذكرناها بحسب اقتداره لم يزل يغنم من الخيرات والثواب من الله كلما تسلسل نفعه وعمل بإرشاده، ثم ما ترتب على هذه الأعمال من الدعوات المستجابات ممن انتفعوا بإرشاده ونصائحه.

فكم شاهدنا وشاهد غيرنا ممن وفقوا للقيام بشكر من أحسن إليهم ببعض هذه الأمور من التشكرات والدعوات المتكررة كلما تذكروا نصائحه القيمة وإرشاده النافع، وهذه أمور لا يستهان بها.

وإني أذكر وأتذكر كثيرا من الإرشادات التي وصلتني وأتحفني بها بعض إخواني ومشايخي الموجودين والمفقودين، بعضها من أعوام لا تقل عن خمس وأربعين سنة، كلما ذكرتها واستحضرت نفعها لي ولغيري، عرفت سعة فضل الله على أولئك المرشدين؛ وأن نفس إرشادهم من أجلّ العبادات ثم ما ترتب على آثارها عبادات متسلسلة.

فجزى الله من وصل إلينا إحسانه، القليل والكثير، أفضل الجزاء، وتقبل الله سعيهم وضاعف لهم الأجور، ونحمد الذي أوصل إلينا على أيديهم من الخير والفضل حمدا كثيرا طيبا مباركا، لا يعد ولا يحصى؛ فإنه تعالى المنعم المطلق على الجميع، أنعم بالأسباب ومسبباتها، ونسأله أن يتم نعمه على الجميع، ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ

ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأحقاف: ١٥]. وأوزعني أن أشكر المحسنين والمرشدين ومن انتفعت بهم مشافهة أو مكاتبة، أو استفدت من كتبهم؛ فإن شكرهم من شكره، فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله.

الفصل التاسع عشر
في الثناء على التواضع وذم الكبر

تكاثرت نصوص الكتاب والسنة في الأمر بالتواضع للحق والخلق والثناء على المتواضعين وذكر ثوابهم العاجل والآجل؛ كما تكاثرت بالنهي عن الكبر والتكبر والتعاظم وبيان عقوبات المتكبرين، قال تعالى: ﴿ فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِ ﴾ [هود: ١٢٣]. ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة: ٢١]. ﴿ فَٱسۡتَقِيمُوٓاْ إِلَيۡهِ وَٱسۡتَغۡفِرُوهُ ﴾ [فصلت: ٦].

فالعبودية لله وحده، وطاعته في أمره ونهيه، كل ذلك خضوع للحق؛ فإن أعظم الحقوق حق الله على عباده، أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، فمن خضع لهذا الحق في أصول الدين وفروعه، فهو المتواضع الخاضع لله، ومن أعرض عنه أو عارضه، فهو متكبر، ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا، والنار قد أعدها الله مثوى للمتكبرين عليه المستكبرين عن العبودية لله.

فالتواضع هو أصل الدين وروحه، والتكبر مناف للدين.

وبهذا نستطيع أن نفهم حق الفهم قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «**لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال حبة خردل من كبر**»(١). وقوله عن الله تعالى أنه قال: «**العظمة إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني واحدا منهما عذبته**»(٢).

فكل من لم يخضع لله ولعبوديته وطاعته وطاعة رسوله فهو مستكبر؛ وقد فسر النبي ﷺ التواضع والكبر تفسيرا عاما شاملا واضحا يزيل كل إشكال ولا يحتاج بعده إلى مقال، فقال

---

(١) مسلم (٩١). (٢) مسلم (٢٦٢٠).

حين سئل عن الكبر: «**الكبر بطر الحق وغمط الناس**»[1].

ومفهومه: أن التواضع ضده وهو قبول الحق والانقياد له وعدم احتقار الناس، فمن قبل الحق وانقاد له ولم يحقر أحدا وتواضع لعباد الله، فهذا هو المتواضع للحق وللخلق، وهو القائم بحقوق الله وحقوق الخلق.

ومن بطر الحق فرده ولم ينقَد له وغمط الناس فاحتقرهم وازدراهم بقلبه وقوله وفعله، فهذا هو المتكبر.

فعليك بهذا الحد الجامع المانع وطابق بينه وبين أحوال الخلق عموما أو أخلاقك خصوصا. وعليك أن تجتهد وتجاهد نفسك على التحقق والاتصاف بخلق التواضع لله ولعباد الله لتكون من المفلحين، وإلا كنت من الخاسرين.

أصل التواضع: هو الالتزام الذي التزمه المؤمنون في قولهم: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]. أي: سمعنا يا ربنا ما قلته في كتابك وقاله نبيك، سمع قبول وإذعان، وأطعنا أمرك وأمر رسولك المنادي للإيمان، وهو الذي توسل به أولو الألباب عند ربهم في حصول ما يحبون وفي دفع ما يكرهون في قولهم: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا﴾ [آل عمران: ١٩٣]. أي: إيمانا قلبيا بالتصديق واليقين والرغبة في العبودية، مستلزما لأعمال الجوارح بالقيام بحقوق الله وحقوق الخلق، فهذا هو الإيمان الذي توسلوا به إلى مغفرة ذنوبهم وحصول مطلوبهم، وبهذا التواضع الكامل كملت أخلاقهم وأحوالهم كلها، وبترك هذا التواضع والاتصاف بضده استحق المتكبرون العقاب، وحرموا من الثواب، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]. أي: ذليلين، فكما استهانوا بعبادة الله أذلهم الله بالعذاب جزاء من جنس عملهم.

---

(١) مسلم (٩١).

والتواضع أعظم نعمة أنعم الله بها على العبد، قال تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤]. وهو قيامه ﷺ بعبودية الله المتنوعة وبالإحسان الكامل للخلق، فكان خلقه ﷺ التواضع التام الذي روحه الإخلاص لله، والحنو على عباد الله ضد أوصاف المتكبرين من كل وجه.

فعلى كل عبد أن يلتزم التزاما عاما بلا استثناء تصديق الله ورسوله في كل أمر ونهي، بامتثال الأمر بحسب القدرة واجتناب النهي، قال ﷺ: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فائتوا منه ما استطعتم**»[1]. وما كان كذلك فقد سلك طريق الاستقامة والصراط المستقيم، ولكن لا بد للعبد من تفريط في بعض الواجبات أو تجرؤ على بعض المحرمات، ولكن عليه المبادرة عند ذلك للتوبة والاستغفار كما قال تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ﴾ [فصلت: ٦].

وعلى العبد أن يتواضع لعباد الله ويلين لهم، ويحب لجميعهم الخير، وينصح لهم في كل حالة من أحوالهم، ويحترم الكبير ويحنو على الصغير ويوقر النظير ولا يحتقر الناقص في عقله وشرفه ولا الفقير. طوبى للمتواضعين! وويل للمتكبرين المتجبرين!

للمتواضع والمتكبر علامات لا تخفى على المتأملين.

المتواضع: ينقاد للحق مع من كان، ولا يبالي بترك قول كان يقوله وينصره إذا اتضح له الصواب.

والمتكبر: يتعصب لأقواله وأفعاله ويعجب بقوله ومقاله؛ يبين له الحق فيشمخ بأنفه متكبرا عنه عجبا بنفسه وتيها، وبهذا الخلق نزل إلى أسفل الدركات.

المتواضع: يسلم على الصغير والكبير، والشريف والوضيع، ويقبل بوجهه وقوله على

---

(١) البخاري (٧٢٨٨)، مسلم (١٣٣٧).

من تصدى له حتى يقضي حاجته، ويعاشر كل أحد أكمل معاشرة.

والمتكبر: لا يسلم ولا يقبل بوجهه على الفقير والحقير وينأى بجانبه عن مجالستهم، ولا يهتم بشأنهما؛ وإنما يتصدى ويعظم الرؤساء والكبراء خاضعا لهم بقلبه، معظما لهم بلسانه، وهذا أكبر برهان معبر عن رذيلته.

ما أقل حظ المتكبرين! وما أعظم خسرانهم المبين! خسروا بتكبرهم الإيمان والأخلاق الجميلة، وخسروا ما أعده الله للمتواضعين من الثواب وحصلوا على الوبال والعقاب، خسروا محبة الخلق على اختلاف طبقاتهم، فالناس جبلوا على محبة المتواضعين ومقت المتكبرين؛ ومن أظهر من الناس تعظيمهم ومحبتهم، فذلك زور ونفاق يذهب سريعا.

ويح للمتكبرين! ما أعظم حمقهم! وما أضلهم وأجهلهم! بأي وصف يتكبرون؟ وبأي عمل يتجبرون؟ من علم أنه مخلوق فقير ناقص من كل وجه، فبأي شيء يتكبر؟ ومن فهم أن أوله نطفة مذرة وآخره جيفة قذرة، وهو بين ذلك يحمل العذرة، فبأي شيء يعجب ويفتخر؟

تالله إن الفخر كل الفخر بالتواضع لله ولعباد الله. ما وصل للمنازل العلية إلا بالتواضع، ولا أدركت الأخلاق الجميلة إلا بالانقياد للحق وتعظيم حقوق الخلق.

المتواضع: حبيب إلى الله، حبيب إلى عباد الله، قريب من الخيرات بعيد من الشرور والمنكرات.

والمتكبر: بغيض إلى الله، بغيض إلى عباد الله، بعيد من الإحسان والخيرات، قريب من الشرور والمنكرات.

كم حصل للمتواضع من مودة وصداقات! وكم تم له من ثناء وأدعية من الناس مستجابات! كم جبر بتواضعه من فقير! وكم حصل له بالتواضع من خير كثير! ما تواضع أحد لله إلا رفعه، ولا تكبر أحد إلا وضعه.

التواضع: خلُق الأنبياء والمرسلين، ونعت المتقين والمهتدين.

والتكبر: خلق الجبابرة الظالمين.

التواضع: يزيد الشريف شرفا، ويرفع الوضيع حتى يصل إلى مقامات الأولياء والأصفياء.

ما أحلى خلق التواضع، وخصوصا من الأغنياء والأشراف والرؤساء! وما أقبح الكبر من كل أحد، وبالأخص من الضعفاء والفقراء!

لقد سعد المتواضعون في الدنيا والآخرة، ولقد رجع المتكبرون بالذل والصفقة الخاسرة، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾ وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾ [لقمان: ١٨، ١٩]. وقال تعالى: ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾ [الكهف: ٢٨].

فأمر في هذه الآيات بالتواضع، وذكر صفات المتواضعين وهم الذين يريدون وجه الله، المخلصون لله المتضرعون لربهم في الغداة والعشي، الذين يمشون على الأرض هونا ويُخالقون الناس بخلق حسن، ولا يأنفون من أحد ولا يتعاظمون على أحد.

ونهى عن التكبر وذكر من صفات المتكبرين أنهم الذين غفلت قلوبهم عن الله واتبعوا أهواءهم، وانفرطت عليهم أمورهم وخسروا دينهم ودنياهم، وأنهم من تكبرهم يمشون في الأرض مرحا وبطرا ويصعرون خدودهم على عباد الله ويختالون في قلوبهم وأفعالهم ويفتخرون بأقوالهم.

فما أبعد الفرق بين الفريقين! وما أشد التفاوت بين الطائفتين في مقاصدهم وأقوالهم وأفعالهم وصفاتهم!

من تواضع لله ولعباد الله كانت جميع اجتماعاته بالناس على اختلاف درجاتهم مغنما يكسب بها الخيرات والمثوبة من الله، فإنه يلاقي الناس ويخاطبهم ويجتمع بهم ويعاشرهم بهذه النية الصالحة الفاضلة، وبالكلام اللين الطيب للغني والفقير، والشريف والوضيع، لا يرى لنفسه عليهم فضلا، ويوطن نفسه على ما استطاع من نفع من اجتمع به.

فهذه النية وهذا العمل وهذه المعاشرة من هذا المتواضع جميعه قربة يتقرب بها إلى الله، ثم يترتب على ذلك محبة الناس وكثرة ثنائهم وأدعيتهم له، وهذا أفضل ما اكتسبه المكتسبون ونافس فيه المنافسون.

وكل من سمع بأخلاقه ولو لم يجالسه أحبه ودعا له، فمن أعظم الغبن والخسران الاستهوان بهذه الأمور الجليلة والخصال الجميلة التي لا تدرك وتنال إلا بخلق التواضع والإخلاص.



الفصل العشرون
في ذكر بعض الأسباب التي أعان الله بها المؤمنين على أداء الفرائض وعلى اجتناب المحرمات على وجه الإجمال والاختصار

هذا الدين كله رحمة وفضل من الله، وكله تسهيل وتيسير، وكله يشتمل على أشرف الوسائل وأعلى المقاصد.

فأول رحمته وتسهيله أنه جعل عقائده وأخلاقه غذاء القلوب والأرواح، وبها صلاحها واستقامتها، وأعماله أكمل الأعمال وأهداها وأعدلها وأسهلها، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. وقال: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: ١ - ٣]. فأخبر أنه لم ينزل القرآن ليشقى العباد ويتكلفوا ويشق عليهم ويحرجوا، وإنما أنزله للتذكير بكل خير وصلاح كما قال: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]. وقال: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨] . فأمر بالفرح بفضله وبرحمته، وهي العلوم والمعارف الدينية والشرائع والأعمال التي أمر العباد بسلوكها، والفرح لا يكون إلا بمحبوب [النفوس]، بل هي أعظم من فرح أهل الدنيا واللذات والرياسات، وسائر ما يتمتع به الخلق مما يجمعون.

ولما ذكر شرائع الطهارة من الأحداث والأخباث والتيمم والماء بيَّن حكمته، وأنها خير ورحمة عاجلة وآجلة لا مشقة فيها، فقال تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة: ٦].

فعلى العباد شكر الله على ما شرعه لهم من الشرائع الظاهرة والباطنة التي يحصل بها لهم مقصودان عظيمان: التطهر من الذنوب والسيئات، وتمام نعمته بالثواب والأجر والخير والدرجات.

وكم ذكر الله من الآيات التي شرح فيها ما في شريعته وأوامره من الخير والبركة والثواب العاجل والآجل، وما فيها من دفع البلايا والشرور والمكاره الحاضرة والمستقبلة، وكل هذا أعظم عون منه لعباده على التزام شريعته والانقياد الكامل لها بطمأنينة وفرح وسرور.

وكلما كانت معرفة العبد أكمل وإيمانه أتم ظهر له من بركة هذه الشريعة وخيرها ما يوجب له أن يعلم أنها أكمل منة وأفضل نعمة أنعم الله بها على العباد، وأنها أعظم ما يتنافس فيه المتنافسون ويغتبط به المغتبطون.

ومما يعين على امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه ما رتب على ذلك من الثواب واندفاع العقاب العاجل والآجل، الديني والدنيوي والأخروي؛ ولهذا يذكر الله هذا المعنى في طاعته وطاعة رسوله عموما، وفي بعض الشرائع المهمة خصوصا.

فمن الأول: قوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٢]. فأخبر أن الرحمة والخير والمنافع العاجلة والآجلة ناشئة عن طاعته وطاعة رسوله، ونظيرها قوله تعالى: ﴿ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ﴾ [الأعراف: ١٥٦، ١٥٧].

فبين أن هذه الأمور التي تحتوي على الشريعة كلها سيكتب الله لأهلها رحمته المتصلة بالسعادة الأبدية؛ ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦]. أي: في عبادة الله وإلى عباد الله.

وأخبر أنه يحب المؤمنين والصابرين والمتقين.

وحين ذكر أوصاف المسلمين عامة في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾. ثم عددها، ثم قال في ثوابهم: ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وقال: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ۝٣ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ۝٤ ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا ﴾ [الطلاق: ٢ - ٥].

فهذا صريح أن القيام بفرائض الله وترك محارمه الذي هو التقوى سبب لتفريج الكربات والمخارج من كل ضيق وشدة، وسبب لتيسير الأمور كلها وتيسير الأرزاق المتنوعة، وتكفير السيئات وتعظيم الأجور.

فخيرات الدنيا والآخرة سببها الوحيد الذي لا سبب لها سواه، القيام بالتقوى والشريعة الدينية.

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على هذا المعنى العام.

ومن الثاني: ما تقدم من ذكر ما يترتب على الطهارة من التطهير وتمام النعمة من الله، وقوله بعد أن حث على الجهاد مع المشاق فقال: ﴿ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ [النساء: ١٠٤].

وقال في الحث على النفقات: ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٧٠]. ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ [سبأ: ٣٩].

ومثل نفقات المجاهدين ومضاعفة أجرهم في قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ﴾ [البقرة: ٢٦١]. إلى آخر الآيات.

ولما ذكر فرض الصيام بيّن حكمته وفضله فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٣]. فبين أن بالصيام تنال التقوى، والتقوى سبب خيرات الدنيا والآخرة.

ومن الأمرين قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الحج: ٧٧]. فرتب حصول الفلاح، الذي هو الفوز بكل مطلوب والنجاة من كل مرهوب، على الصلاة خصوصا؛ وعلى العبادة وفعل الخير عموما، ومن ذلك ما رتبه على الحج في قوله: ﴿ لِّيَشْهَدُوا۟ مَنَٰفِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٨].

وهذا يشمل المنافع الدينية والدنيوية، الحاضرة والمستقبلة، والآيات في هذه المعاني كثيرة جدًّا يرغب الله العباد في العبادات عموما وخصوصا، وفي ترك المحرمات بما يحصل بها من الخيرات المتنوعة.

ومن ذلك قوله ﷺ: «من أحب أن ينسأ له في أثره ويبسط له في رزقه فليصل رحمه». متفق عليه[١].

وقوله ﷺ: «ينزل كل صباح ملكان يقول أحدهما: اللهم أعط منفقا خلفا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكا تلفا». متفق عليه[٢].

---

(١) البخاري (٢٠٦٧)، مسلم (٢٥٥٧).

(٢) تقدم تخريجه ص٧٧.

وقوله ﷺ: «**ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزًّا، وما تواضع أحد لله إلا رفعه**». الحديث في الصحيح[1].

وكذلك نصوص لا تحصى فيها ترتيب الثواب الحاضر والمؤجل على القيام بطاعة الله امتثالا للأمر واجتنابا للنهي والإخبار بأنه من يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره. ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

فكلها إعانة من الله لعباده على أعمال الخير كلها، فإنه متى آمن المؤمن ووثق بوعد الله، وقوي طمعه في فضله، هانت عليه الطاعات، وهان عليه ترك المحرمات، وكثير من المؤمنين يستحلي طاعة الله لإيمانه بالله وقوة محبته له، وطمعه في فضله وثوابه واعتياده للطاعة.

ومن الأمور المعينة على ذلك: ما شرعه الله من المشاركة في أداء الفرائض، كما شرع الاجتماع في الجمعة والجماعة والأعياد، وكما شرع المشاركة في صيام رمضان؛ وفي حج بيته الحرام، وكل أحد يفهم أن هذه المشاركات تخفف الفرائض على العاملين، وتهون مشقتها مع ما يحصل في الاجتماع من التنافس في الخيرات وقوة الرغبة التي هي أكبر الأسباب لسهولة العبادة.

ومن المسهلات: ما شرعه الله من العقوبات والتعزيرات الشرعية على من ترك الواجبات؛ أو تجرأ على المحرمات، وذلك بحسب الجرائم، فالحدود رحمة من الله وزجر ومنع عن وقوع المحرمات وكثرتها.

فالحدود والعقوبات الشرعية، وكذلك الموانع القدرية معونة كبيرة من الله لعباده على اجتناب الجرائم؛ قال تعالى في الموانع القدرية: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الشورى: ٢٧]. فأخبر أن توفر اللذات وحصول الأرزاق الرغيدة لكل أحد سبب للبغي في الأرض، ولكن من لطفه ينزل بقدر ما يشاء.

(١) مسلم (٢٥٨٨).

ومن لطفه بعبده: أن محبوباته النفسية المحرمة، لا يكاد يقدر عليها حفظا له وحماية.

ومن لطفه: أنه ما من محبوب محرم إلا ويوجد نظيره، أو ما هو أعلى منه من المباح ليكتفي العباد بحلاله عن حرامه.

ومن لطفه: أنه يدفع عن عبده من أسباب الفتن أمورا يشعر بها وأمورا لا يشعر بها؛ إعانة منه وكرما وحفظا، فكم صرف عن العبد أمورا يسعى لتحصيلها ويرى حظه في حصولها، والله تعالى قد صرف عنه ما يضره؛ قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

ومن أنواع الإعانات: أن الله يوقع العبد في الحاجات والضرورات لتضطره الأحوال للالتجاء إلى الله والإقبال على طاعته وكثرة ذكره ودعائه، فقد بورك لك في أمر وحاجة وضرورة كانت سببا لصلاح دينك.

ومن إعانته لعبده في القيام بواجباته: الحياء الذي اختص به الآدمي، فإن الحياء خلق جعله الله في العبد يمنعه من كثير من الجرائم ويحمله على أداء الحقوق التي لله والتي للعباد؛ ولهذا كان الحياء شعبة من شعب الإيمان(١) وكان الحياء لا يأتي إلا بخير(٢)؛ وفي الحديث الصحيح عنه ﷺ: **«إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فافعل ما شئت»**(٣).

فأخبر ﷺ أن هذا مما اتفق عليه الرسل، وأن الله وضعه في العباد رحمة بهم، ليزعهم عن المنكرات والفواحش، وأن من نزع منه الحياء لم يبال بما صنع.

وهو نوعان: حياء من الله وحياء من الخلق، ومن تم له الأمران تمت أموره، ومن فقد الأمرين انحلت أخلاقه بالكلية. وكما أن منعه للعبد محبوباته قد يكون سببا باعثا له على

---

(١) البخاري (٩)، مسلم (٣٥).
(٢) أبو داود (٤٧٩٧).
(٣) البخاري (٣٤٨٣).

الخير حاجزا له عن الشر، كذلك إعطاؤه لعبده ما يحبه من صحة وعافية وسعة رزق وولد، وتوابع ذلك قد يكون أكبر باعث له على الخير والقيام بالواجبات؛ وخصوصا أصحاب النفوس الأبية والهمم العلية، فإنهم كلما توفرت عليهم النعم ازداد شكرهم ورأوها من أكبر الفرص وأعظم الغنائم لاغتنام الخيرات بهذه النعم التي من بركتها أن تكون زادا للعبد إلى السعادة الأبدية.

ولهذا قال ﷺ: «**نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، الصحة والفراغ**»[1]. فأكثر الناس فوتوا هذه النعم فيما لا يجدي عليهم إلا الندم والخسارة، والقليل منهم وهم الأعظمون عند الله قدرا لم يغبنوا فيها، بل صرفوها فيما يعود عليهم بالنفع والسعادة والفلاح.

فتبارك من ينعم بالعطاء والمنع والوجود والفقد «**عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله خير، إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن**»[2].

ومن أعظم عنايته للعبد: أن يوفقه لقوة التوكل عليه، فإن من توكل عليه كفاه وسهل عليه أمور دينه ودنياه، فمتى أيد العبد بقوة التوكل، ورزق صبرا أعانه الله على كل مطلوب، والله الموفق.

ومن أعظم الرحمة والإعانة: ترجيح جانب الفضل والمجازاة على الحسنات على جانب العدل، والمجازاة على السيئات ترجيحا عظيما؛ ففي **الصحيحين** عنه ﷺ أنه قال: «**إن الله كتب الحسنات والسيئات، فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة واحدة، فإن عملها كتبها الله عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، ومن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، فإن عملها كتبها سيئة واحدة**»[3].

(١) البخاري (٦٤١٢).
(٢) تقدم تخريجه ص١٣٠.
(٣) البخاري (٦٤٩١)، مسلم (١٣١).

وقال ﷺ: **«من مرض أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحا مقيما»**[1]. ونزّل من نوى الخير وعمل ما يقدر عليه منه بمنزلة الفاعل له؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠].

وجعل آثار الأعمال التي تعمل بسبب دعاية العبد، أو بداعي الاقتداء به جعلها من الأعمال التي تكتب للعبد في حياته وبعد مماته، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]. وقال ﷺ: **«إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية؛ أو علم ينتفع به من بعده؛ أو ولد صالح يدعو له»**[2].

فهذه النعم والمضاعفات من المولى الكريم التي لا يدركها العبد بعمله ومباشرته من أكبر العون منه لعباده على التزود من الخيرات واغتنام الفرص فيها وخفتها على العاملين.

وكذلك من لطفه: أن من ترك شيئا لله عوضه الله خيرا منه في الدنيا والآخرة، ومن ترك شيئا لله لم يجد فقده، وجعل تعالى كثيرا من الطيبات النافعة المباحة يستغني بها المؤمن عن الأمور المحرمة، فيسهل عليه جدًّا ترك المحرمات لدواعٍ كثيرة:

داعي الإيمان، وداعي الخوف من الله، وخوف العقوبات المتنوعة، وداعي الرغبة في حصول الخيرات، والثواب المترتب على ترك المعاصي، وداعي الحياء من الله ومن خلقه، وداعي المحبة والإنابة إلى الله، وداعي صرف الشهوات والهوى والغضب إلى الأمور التي أباحها الله وأمر بها.

ثم الإعانة الربانية والتسهيلات والتيسير منه على عبده وحفظه الخاص، وألطافه المتنوعة لها أعظم الوقع وأعظم النفع في التوجيه إلى فعل الخيرات وترك المنكرات، فلا يهلك بعد ذلك على الله إلا الفاسقون الذين دعوا إلى الرحمة فشردوا، ونهجت لهم الطرق الواضحة

(١) البخاري (٢٩٩٦).

(٢) تقدم تخريجه ص١٠٩.

فنكبوا عنها وتمردوا!! كم لله تعالى على العباد من نعم وألطاف! وكم له من التخفيفات المتنوعة على الأقوياء والضعاف! وكم أقام الموانع والحواجز القوية عن اقتحام المحرمات! وكم سهل التسهيلات الداخلية والخارجية في نيل الخيرات والوصول إلى الكرامات!

فسحقا وبعدا للمعرضين والمعارضين! ويا ويح الغافلين والمتجرئين والظالمين! ويا سعادة المقبلين على محبوبهم! ويا نجاحهم وفلاحهم بنيل مرادهم ومطلوبهم!

لقد فازوا بالغنائم الرابحة، ولقد اغتبطوا في الحياة الطيبة في الدنيا والآخرة. تبارك الله! ما أعظم التفاوت بين العباد! وما أشد التباين بينهم في هذه الدنيا ويوم يقوم الأشهاد!

هذا قلبه ملآن من الإخلاص والصدق واليقين، وسعيه كله فيما يقربه إلى رب العالمين، قد عرف الحق فاتبعه، وعرف الباطل فاجتنبه.

وهذا قلبه متعلق بالشهوات البهيمية ولم يكن له في الخير رغبة بالكلية، أعرض عن النافع وأقبل على الضار، ولم يبال بالعواقب الوخيمة والخزي والخسار، وعند الغاية يتبين الفرق بين الفريقين: ﴿ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الشورى: ٧].

﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ ﴿١٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمْ فِى رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآئِ ٱلْءَاخِرَةِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴾ [الروم: ١٤ - ١٦].

الفصل الحادي والعشرون
في دلالة الكتاب والسنة على الفنون والمخترعات العصرية

قال تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقال تعالى: ﴿ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩].

وقال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦].

وقال تعالى: ﴿ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ٥].

وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الجاثية: ١٣].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وقال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ [الحديد: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٨].

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على هذا الأصل.

اعلم أن علوم البشر السابقة واللاحقة وما يترتب عليها من المعارف والأعمال والنتائج والثمرات نوعان: علوم دينية وعلوم دنيوية.

وكل رقي ديني ودنيوي وأخلاقي وجسدي فإنه من ثمرات العلوم؛ ولكن الرقي يتفاوت تفاوتا عظيما.

فأعظم أنواع الرقي وأعلاها وأصلحها وأكملها: إذا اتفق العلمان المذكوران واتفقت آثارهما وتعاونا على الخيرات كلها وعلى زوال الشرور كلها، وكلها متفاوتات متساعدات يؤازر بعضها بعضا، ويهذب بعضها بعضا.

فمن تأمل هذا القرآن العظيم وهدي النبي الكريم وخلفائه وأصحابه عرف أنه بيَّن النوعين، وحث عليهما ودعا إليهما، وأخبر أن النجاح والفلاح والسعادة والهناء متوقف عليهما، وأنه يساير الأوقات والعصور والأحوال كلها، ويطبق تعاليمه العالية على جميع ما حدث ويحدث ويستجد مهما كان.

وأن كل علم ومعرفة وآثار ونتائج مهما عظمت وترقت، إذا لم تكن مبنية على الدين، فإنها ناقصة نقصا عظيما، وأن شرها أعظم من خيرها، بل تكون خيراتها سببا لشرور عظيمة كما هو معروف للناظرين.

وقد أخبر في هذه الآيات أنه خلق لنا جميع ما في الأرض، وسخره لنا نستمتع به وننتفع، وأنه خلقنا وخلق أعمالنا، بما يسر وسخر لنا من الأسباب، وأنه علم الإنسان ما لم يعلم، وأن الإنسان جعله الله قابلا لتعلم العلوم التي جاءت بها الكتب السماوية ودعت إليها الرسل، وللعلوم الكونية التي نبه عليها القرآن في عدة آيات.

وأنه امتن على الإنسان بهذا التعليم وظهور آثاره ونتائجه، وأمره بسلوك كل طريق لتحصيل هذه المنافع.

وهذا العموم والشمول في هذه الآيات يأتي على جميع الفنون والعلوم العصرية، وما ينشأ من هذه الفنون من المخترعات الهائلة وما يترتب عليها من المنافع الحاصلة، وكلها من نعم الله.

فإن الله تعالى هو الذي علم الإنسان بالأسباب التي حصل له فيها العلم، كما أنه هو الذي رزقه بالأسباب التي جعل الله رزقه فيها؛ وهو الذي جعل في الأرض المنافع المتنوعة،

وهو الذي يسر الأسباب التي تدرك بها هذه المنافع، وأمرهم بالتفكر والتدبر والتأمل الذي يوصلهم إليها ويهديهم إلى كيفية استخراجها.

وربط البشر بعضهم ببعض في علومهم ومعارفهم، وفي آثارها ونتائجها، وجعل تعالى هذا الارتباط المتنوع من أقوى الأسباب التي يدركون فيها كل مقدور للبشر وكل ما هو في إمكانهم.

وهم في هذه الحالة بين أمرين: إما أن يستعينوا بهذه النعم على شكر المنعم وعلى القيام بحقوقه وحقوق سائر النوع الإنساني، بل على القيام بحقوق جميع المخلوقات، وعلى العدل والرحمة والحكمة والصلاح والسعادة الحاضرة والمستقبلة.

إن فعلوا ذلك لم يزالوا في صعود إلى الخيرات وسلامة من جميع الشرور والمهلكات، وتمت عليهم النعمة وأمكنهم أن يحيوا حياة طيبة سعيدة هنيئة، وبهذا أمر القرآن ولهذا دعا القرآن وأرشد العباد. وحذرهم من ضده: وهو أنهم إن اشتغلوا بالنعم عن المنعم، وجعلوا هذه النعم غاية مطلوبهم ونهاية مرادهم، ولم يقوموا بحقوق المنعم، ولا حنوا بها على الخلق بالرحمة والعدل، كانت وبالا عليهم وضررا لازما، وصارت آلات ووسائل للهلاك والدمار والشقاء، ولم يمكنهم أن يعيشوا في هذه الدنيا عيشة هنيئة، بل عيشة شقاء وتنقل من شرور إلى شرور، كما هو مشاهد لكل أحد.

أخبر تعالى في هذه الآيات أنه سخر لنا جميع الأحوال الكونية لننتفع بها في ديننا ودنيانا، ولنعتبر بها على ما أخبر به من أمور الغيب.

ومن لوازم هذا التسخير: أنه لا بد أن ييسر للبشر علوما وأعمالا وآلات يدركون بها منافعهم، وهذه الآيات فيها أكبر شاهد ودلالة على أن في الأرض قوى ومنافع وخزائن ما زال البشر يدركونها ويحصلونها شيئا بعد شيء؛ فكل ما تم للبشر من المخترعات والمستخرجات فإنه داخل في هذه الآيات، فإنه أخبر أن جميع منافعها مسخرة مستعدة

للإنتاج إذا سلكوا طرقها، وأن منها ما كان موجودا في الأزمنة الغابرة ومنها شيء سيحدث ويستخرج بعد ذلك وهو في قوله تعالى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨].

فإنه جاء بهذه الصيغة الدالة على الاستقبال، وإنه سيخلق في مستقبل الزمان بتعليم الخلق وإقدارهم وتمكينهم من الأسباب المتنوعة ما لا يعلمه العباد في ذلك الوقت. ولم يعين هذه الأشياء بأعيانها وأوصافها، بل أخبر باللوازم الدالة على الملزوم لحكمة يفهمها كل متدبر متأمل.

فإنه لو أخبرهم في ذلك الوقت بأوصافها وقال لهم: إنها ستكون الطيارات والمراكب البخارية بأنواعها، وإن الناس سيتخاطبون في مشارق الأرض ومغاربها في أسرع من لمح البصر، وإنه سيكون كذا وكذا مما هو واقع ولا يزال يقع.

لو أخبرهم ببعض ذلك لارتاب الناس من خبره، ولكان ذلك داعيا إلى التكذيب لأن الناس لا يصدقون بأمر لم يشاهدوا له نظيرا.

انظر لما أخبرهم بالإسراء والمعراج والشجرة الملعونة في القرآن؛ كيف كان ذلك فتنة للمكذبين، مع أن معجزات الأنبياء قد عرف الناس أنها من خوارق العادات، وأنها تقع على خلاف المعهود.

فكيف لو أخبرهم بما حدث ويحدث في هذه الأوقات؟!

ولكن - ولله الحمد - أخبر تعالى بنصوص متعددة بإخبارات عامة وبلوازم تدل على جميع ما حدث ويحدث. وكل المخترعات، وإن عظمت، يسهل جدا تطبيق النصوص عليها، وإذا وجدت ظهر بها معجزة القرآن حيث أخبر بأمور ولوازم لها ملزومات من أبعد الأشياء في عقول الخلق ثم وقعت طبق ما أخبر، فازداد المؤمنون بها إيمانا بالله ورسوله، وازداد المكذبون إعراضا ونفورا وتمردا.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ

حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧].

﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

وكما أن الأرض محتوية على منافع عظيمة سخرها الله للآدميين، كذلك أخبر أن الحديد فيه منافع للناس، ولم يقل المنفعة الفلانية والفلانية ليشمل جميع المنافع التي تستخدم بالحديد سابقا أو لاحقا.

فكل منفعة استخرجت من الأرض أو من الحديد منفردة أو مقرونة بغيرها أو مساعدة لغيرها من الأسباب، فإنها داخلة في هذه الآيات، وكل تعليم حصل للبشر في العلوم الدينية والدنيوية والكونية، فإنه داخل في قوله تعالى: ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ٥].

فلا يمكن أن يشذ عن هذه المعلومات شيء من العلوم والفنون والمنافع والمخترعات والمستخرجات والنتائج والثمرات؛ وكلها من الله بما يسر للعباد من الوسائل التي يدركونها بها!

فمن الذي علمهم؟ ومن الذي أقدرهم عليها؟

ومن الذي جعل فيها القوى والمنافع الكامنة وهداهم إلى استخراجها إلا الله تعالى؟

كما أنه هو الذي يحيي ويميت ويرزق الخلائق ويدبر أنواع التدابير بما خلق ويسر من الأسباب الموصلة إلى هذه الأمور!

ولكن الجاحد قاصر النظر يقف عند الأسباب ولا يتجاوزها إلى مسببها ومقدرها والمنعم بها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت: ٥٣].

فهذا خبره تعالى عن أمور مستقبلة: أنه يري عباده من الآيات والبراهين في الآفاق وفي

الأنفس ما يدلهم على أن القرآن حق والرسول حق وما جاء به هو الحق.

وقد أراهم من آثار تعليم الله لهم وإقداره لهم وتيسيره للأسباب المتنوعة في الآفاق وفي أنفسهم ما يتبين به لكل منصف أن خبر الله وخبر رسله حق، فإن المكذبين يستبعدون خبر الله وخبر رسله عن الغيوب التي لا تدركها عقولهم وأفهامهم القاصرة فأراهم في هذه الأوقات أمورا فيها الدلالة الواضحة على ذلك، فإنه الذي أقدر الآدمي الذي خرج من بطن أمه لا يعلم شيئا، فعلمه وأقدره ويسر له الأسباب التي تنتج له الأعمال الباهرة بعدما كانت هذه الأمور من المحالات عندهم.

ذلك برهان على صدقه وصدق رسله؛ فقد كان المكذبون يستبعدون إحياءه الموتى وجمعهم ليوم لا ريب فيه، ولا يصدقون بالإسراء ومعراج الرسول، ولا بأنه تعالى ينادي الخلق بصوت يسمعه القريب والبعيد، وينكرون التخاطب بين أهل الجنة والنار مع البعد المفرط، مع أن أمور الغيب مخالفة لأمور الشهادة، فأراهم الله في الآفاق وفي أنفسهم من مخترعاتهم وعلومهم وفنونهم، من المراكب الهوائية والبحرية والبرية بأصنافها ومن المخترعات الجهنمية ومن المخاطبات المتنوعة بين أهل الأقطار ما يدلهم على أن الله هو الحق ورسوله ودينه ووعده ووعيده، ولكن أبى الظالمون إلا نفورا واستكبارا.

والحديث الثابت في الصحيح صريح في هذا فإنه أخبر ﷺ أنه يتقارب الزمان[١]، فظهر مصداقه في هذه الأوقات بقرب المواصلات واتصال الأخبار بجميع أهل الأقطار، حتى كأن الدنيا كلها بلد واحد من تقارب ما بينها، وتقارب الزمان يلزم منه تقارب المكان.

وقد كان هذا الحديث مشكلا معناه على أهل العلم قبل هذا الوقت، فلما تم للبشر ما تم لهم من هذا التقارب الباهر لم يشك أحد في أن هذا مراد الحديث، وأن من لوازم إخباره ﷺ الإخبار بوجود الأسباب المتنوعة التي يحصل بها التقريب، لأن إخبار الشارع بالشيء إخبار

(١) البخاري (٧٠٦١)، مسلم (١٥٧).

به وبما لا يتم إلا به، كما أن أمره بالشيء أمر به وبما لا يتم إلا به، والوسائل لها أحكام المقاصد.

وكذلك إخباره بأنها لا تقوم الساعة حتى تعود جزيرة العرب مروجا وأنهارا، والحديث في **صحيح مسلم**[1].

من ذا الذي يخطر بباله قبل هذه الأوقات أن هذه الجزيرة القاحلة تكون على هذا الوصف، حتى ظهر مصداق ذلك ومباديه بتيسير أمور الحراثة واستخراج المياه بالآلات الحديثة.

فخبره بذلك خبر عن الأمرين: عما يقع وعما به يقع عن الجزيرة أنها ستكون مروجا وأنهارا، وعن الآلات التي تستخرج بها المياه وتحرث بها الأراضي وتتيسر الأعمال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وقوله: ﴿ وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ ﴾ [النساء: ١٠٢].

فهذا الأمر في كل زمان ومكان، وفي كل حال بما يليق بها، وهو أمر بتعلم العلوم والفنون العصرية التي فيها التحصن من الأعداء والحذر منهم وإعداد القوة بحسب الاستطاعة.

والأمر بالشيء أمر به وبما لا يتم إلا به، فلا ريب أن هذا أمر بتعلم الصناعات والمخترعات ولكل ما يحصل به إعداد القوة المرهبة للأعداء، من القوة المادية والمعنوية.

فمن ظن أنها لا تدخل فيها فلقصور علمه وعقله. ولهذا أطلق الله في الآيتين إعداد القوة والأخذ بالحذر ليشمل كل ما حصل به هذا الأمر الضروري النافع، بل جميع الأوامر التي يأمر الله فيها بدفع عدوان الأعداء ومقاوماتهم بكل طريق تدل على وجوب تعليم الفنون الحربية والصناعية وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وذلك داخل في الجهاد، جهاد المقاومة وجهاد المدافعة.

---

(١) مسلم (١٥٧).

ومن ذلك: إخباره بأنهم ﴿مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦]. **الحدب: الموضع المرتفع، والنسلان: الإسراع،** فإذا أخبر أنهم من كل حدب: أي: مكان مرتفع ومنخفض؛ لأن الإخبار بالمرتفعات الصعبة المتعسرة يدل من باب أولى وأحرى أن السهول كذلك.

وهذا دليل على أمرين عظيمين:

أحدهما: الإخبار بقرب المواصلات، فإن كل حدب من أدوات العموم، وإن هذا الحديث سيشمل جميع الأقطار في غاية ما يكون من السرعة.

والثاني: الإخبار بحدوث ما به يحصل هذا الإسراع الشامل لكل حدب، وهو هذه المخترعات الحديثة؛ فإن الإخبار باللازم إخبار بالملزوم وبالعكس، والإخبار بالشيء إخبار بالوسائل والأسباب التي توصل إليه وهذا واضح، فالوسائل تدل على المقاصد، والمقاصد يعرف بها حصول الوسائل.

ومن ذلك: امتنانه على العباد بما يسره لهم من الفلك البحرية، وأنها من أكبر نعمه التي تحملهم وتحمل أثقالهم وأمتعتهم؛ ويحصل فيها تبادل المنافع المتعددة، وذلك يدل دلالة واضحة أن الصناعات التي يحصل بها هذا الجنس النافع - بل الضروري - الذي نفع العباد في أمور دينهم ودنياهم أن تعلمها مما يحبه الله ومما يأمر به. وهنا آيات كثيرة في هذا.

ولكن هنا آية تشاركها في هذا المقصد وتمتاز عنها بشمولها لجميع أصناف الفلك البحرية والبرية والهوائية، وهي قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١]. أي: وآية للعباد على كمال قدرة الله وتفرده بالوحدانية وسعة رحمته وصدق رسله: ﴿أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾.

فإنه لما كان القرآن خطابا لأول هذه الأمة وآخرها، والقرآن أوسع المعاني وأشملها، وقد علم الباري جل جلاله بعلمه المحيط أن الفلك المتنوعة، من سفن بحرية ومن قطارات وسيارات برية، ومن طائرات هوائية بجميع أنواعها علم تعالى أنها تتسع جدا في آخر الزمان،

وأنه لا يدركها هؤلاء المخاطبون أولا، وإنما تدركها ذرياتهم، قال: ﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾.

فإنه لما كان جنس الفلك موجودا وهي السفن التي يعرفونها صرح به كما صرح بما كان أصله موجودا في ذلك الوقت، ولكن الصناعة رقته ونوعته وفرعته.

وهذا التفسير في هذه الآية نظير التفسير الذي أشرنا إليه في قوله ﷺ: «**يتقارب الزمان**»[1] وأن أهل العلم قبل وقوعه تضاربت أقوالهم فيه بمحتملات بعيدة.

كذلك هذه الآية الكريمة، فسروا الذرية بوجوه بعيدة عن اللفظ والمعنى، حتى حملها كثير من المفسرين على أن المراد بالذرية الآباء والأجداد، وأنه من الأضداد، وهذا لا يعرف في اللغة.

ولكن - ولله الحمد - القرآن عربي اللفظ والمعنى صريح فيما ذكرنا، وأن الله إذا ذكر المعاني الجليلة ذكر أوسعها وأعلاها وأشملها.

وقد يذكر الله قصة خاصة، فإذا أراد أن يحكم عليها ذكر حكما عاما يشملها ويشمل ما هو نظيرها كما ذكرنا هذا في القواعد القرآنية وذكرنا أمثلته هناك.

والمقصود: أن الآية الكريمة تشمل النعمة بجميع الفلك على اختلاف أنواعه البري والبحري والهوائي، وهذا متضمن للحث على الوسائل التي تدرك بها هذه الأشياء وذلك بالتعلم للفنون والصناعات العصرية، فإنه لا وسيلة لها سوى ذلك كما هو معروف لكل أحد.

---

(١) تقدم تخريجه ص١٧٠.

فصل

ومن ذلك: أمره تعالى بفعل الأسباب التي تحصل فيها الأرزاق من تجارات وصناعات وحراثات وحرف وغيرها، وامتنانه على العباد بتيسيرها والاستعانة بها على طاعة الله والقيام بالواجبات المتعددة كقوله تعالى حين أمر بالسعي إلى الجمعة وتقديمها على المكاسب التي هي وسائل لها ولغيرها من الفروض:

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ [الجمعة: ١٠].

أي: ببيع وشراء وصناعة وحراثة وغيرها من أسباب الرزق.

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [الملك: ١٥].

أي: جعلها مذللة لأسفاركم، مذللة لحروثكم، مذللة لاستخراج معادنكم المتنوعة، مهيأة لكل ما تحتاجونه منها، فامشوا في مناكبها، أي في طلب الرزق والسعي في تحصيله.

وذلك يشمل جميع الطرق التي ينال بها الرزق من جميع الاقتصاديات التي أباحها الله ورسوله التي كانت موجودة في ذلك الزمان، والتي لا تزال تحدث أسبابها شيئا بعد شيء، وينفتح للعباد من أسباب الرزق وطرقه أمور لم تكن موجودة قبل ذلك.

فعلمها وتعلمها وسلوك طرقها مما أمر الله به ورسوله، حتى إنه تعالى أمر الناس أن يحجروا على سفهائهم في أموالهم الخاصة عن التصرفات الضارة لقصر عقولهم ومعارفهم وتجاربهم حتى يعلموهم ويختبروهم بالتجربة التي هي الطريق لمعرفة أحوالهم.

وهذا يدل على أن الله يحب من عباده هذا الأمر ويأمرهم به، ولهذا علل ذلك بقوله

تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾ [النساء: ٥].

فأخبر تعالى أنه جعلها قياما تقوم بها الأمور الدينية والأمور الدنيوية، تقوم بها الضروريات والحاجيات والكماليات.

فقد علمنا ربنا العناية التامة بحفظ الأموال والاقتصاد في إنفاقها، وعلمنا كيف نسلك الطرق المتنوعة لتحصيلها، ولم يحرم علينا منها طريقا واحدا إلا الطرق المحرمة التي تضرنا وتكون سببا لهلاكنا.

فمن هذه نعمته الكبرى على العباد ورحمته بهم، أليس يدل سبحانه على أن تعلم الفنون الاقتصادية الخاصة بالأفراد والعامة للحكومات والأقطار، التي تنال بها الأرزاق مما يحبه الله ويرضاه، ويأمر به ويوجبه؟

فهل شذ عن هذا الأصل فن وطريق، أو وسيلة من وسائل الرزق؟

فتبارك الرزاق الحكيم، الذي من حكمته جعل الأرزاق وغيرها تنال بأسبابها.

ومن حكمته: أن جعل لكل نوع منها أناسا فيه يرغبون، وله يعملون، لتقوم المصالح كلها ويرتبط الناس بعضهم ببعض؛ فأهل التجارات وأهل الصناعات وأهل المهن والحرف وأهل الحراثات وغيرهم، كل منهم محتاج إلى الآخر لا يستغني أحد منهم عن أحد؛ بل أهل الأقطار النائية لما توسعت أسباب المكاسب اضطر بعضهم إلى بعض وانفتحت طرق كثيرة لتحصيل الرزق، والكل من فضل الله وتيسيره ورزقه وإحسانه.

وثبت عنه ﷺ أنه قال: «**إن أطيب ما أكلتم من كسبكم**»[1].

وهذا يشمل المكاسب كلها.

---

(١) أبو داود (٣٥٣٠)، الترمذي (١٣٥٨)، ابن ماجه (٢٢٩٠).

وسُئل: أي الكسب أطيب؟ فقال ﷺ: **«عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور»**[1].

وقال ﷺ: **«ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيصيب منه إنسان أو طير أو دابة إلا كان له به حسنات»**[2].

وقد حث ﷺ في عدة أحاديث على التكسب والاستغناء به عن مسألة الناس وسؤالهم.

والواجبات الدينية من الزكوات والكفارات ودفع الحاجات، والضرورات لا تقوم إلا بالأموال.

وكذلك الجهاد والمصالح الكلية والنفقات على النفس والعائلة والمماليك والصدقات المتنوعة كلها، لا تقوم إلا بالأموال، والأموال لا تحصل إلا بالكسب.

فعلم أن السعي في تحصيل هذه الأمور تبع لها.

ما كان منها واجب فوسيلته واجبة، وما كان منها مندوب فوسيلته مندوبة.

---

(١) أحمد (١٧٢٦٥).

(٢) البخاري (٢٣٢٠)، مسلم (١٥٥٣).

الفصل الثاني والعشرون
في أن النظم الإسلامية فيها صلاح الأحوال كلها

من أكبر الأغلاط وأعظم الأخطاء: استمداد الحكومات الإسلامية والجماعات والأفراد نظمهم وقوانينهم المتنوعة من النظم الأجنبية، وهي في غاية الخلل والنقص وتركهم الاستمداد من دينهم، وفيه الكمال والتكميل ودفع الشر والفساد!

ما بقي من الإسلام إلا اسمه ورسمه، نتسمى بأننا مسلمون ونترك مقومات ديننا وأسسه وأعماله ونذهب نستمدها من الأجانب، وسبب ذلك الجهل الكبير بالدين وإحسان الظن بالأجانب.

ومشاهدة ما عليه المسلمون الآن من الاختلال والضعف في جميع مواد الحياة الروحية والمادية نشأ عن ذلك كله توجيه الوجوه إلى الاستمداد من الأجانب، فلم نزد بذلك إلا ضعفا وخللا وفسادا وضررا.

وإلا فلو علمنا حق العلم أن في ديننا ما تشتهيه الأنفس وتمتد إليه الأعناق من المبادئ الراقية والأخلاق العالية والنظم العادلة والأسس الكاملة، لعلمنا أن البشر كلهم مفتقرون غاية الافتقار أن يأووا إلى ظله الظليل الواقي من الشر الطويل.

فأي مبدأ واصل وعمل نافع للبشر إلا ودين الإسلام قد تكفل به كفالة المليء القادر على تيسير الحياة التامة على قواعده وأسسه، وفيه حل المشكلات الحربية والاقتصادية وجميع مشاكل الحياة التي لا تعيش الأمم عيشة سعيدة بدون حلها؛ أليست عقائده أصح العقائد وأصلحها للقلوب، ولا تصلح القلوب إلا بها؟

فهل أصح وأنفع وأعظم براهين من الاعتقاد اليقيني الصحيح وأن نعلم علما يقينيًّا أن لنا ربًّا عظيما تتضاءل عظمة المخلوقات كلها في عظمته وكبريائه؟

له الأسماء الحسنى والصفات العليا، قدير على كل شيء، عليم بكل شيء، لا يعجزه شيء، ولا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء.

رحيم وسعت رحمته كل شيء، وملأ جوده أقطار العالم العلوي والسفلي؛ حكيم في كل ما خلقه وفي كل ما شرعه. قد أحسن ما خلق، وأحكم ما شرعه.

يجيب الداعين، ويفرج كرب المكروبين، ويكشف هم المهمومين، ومن توكل عليه كفاه، ومن أناب إليه وتقرب إليه قربه وأدناه، ومن أوى إليه آواه، لا يأتي بالخير والحسنات إلا هو، ولا يكشف السوء والضر إلا هو، يتودد إلى عباده بكل طريق، ويهديهم إليه كل سبيل، لا يخرج عن خيره وكرامته وجوده إلا المتمردون.

فهل تصح القلوب والأرواح إلا بالتأله والتعبد لمن هذا شأنه، فمن يشارك الله في شيء من هذه الشئون التي يختص بها؟

وكذلك الأخلاق: لا يهدي هذا الدين إلا لأحسنها، فهل ترى من خلة كمال إلا أمر بها؟ ولا خصلة نفع وانتفاع إلا حث عليها، ولا خير إلا دل عليه، ولا شر إلا حذر منه. أما حث على الصدق والعدل في الأقوال والأفعال؟ أما أمر بالإخلاص لله في كل الأحوال؟ أما حث على الإحسان المتنوع لأصناف المخلوقات؟

أما أمر بنصر المظلومين وإغاثة الملهوفين وإزالة الضر عن المضطرين؟ أما رغب في حسن الخلق في كل طريق، مع القريب والبعيد، والعدو والصديق؟

فقال: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ﴾ [فصلت: ٣٤].

أما نهى عن الكذب والفحش والخيانات، وحث على رعاية الشهادات والأمانات؟ أما حذر من ظلم الناس في الدماء والأموال والأعراض؟

فما من خلق فاضل إلا أمر به ولا خلق رذيل ساقط إلا نهى عنه، ولذلك كانت القاعدة الكبرى لهذا الدين رعاية المصالح كلها ودفع المفاسد.

ثم إذا نظرنا مسايرته للحياة ومجاراة الأمم، فإذا فيه جميع النظم النافعة والنظم الواقية، أليس فيه الأمر بطلب الأرزاق من جميع طرقها النافعة المباحة من تجارات وصناعات وزراعات وأعمال متنوعة؟ فلم يمنع سببا من الأسباب النافعة بوجه من الوجوه، وإنما منع المعاملات الضارة، وهي التي تحتوي على ظلم أو ضرر أو قمار.

ومن محاسنه: تحريمه هذه الأنواع التي لا تخفى مفاسدها وأضرارها؛ أليس فيه الأمر بأخذ الحذر من الأعداء وتوقي شرورهم بكل وسيلة؟

أليس فيه الأمر بإعداد العدة للأعداء بحسب الزمان والمكان والاستطاعة؟

أليس يحث على الاجتماع والائتلاف الذي هو الركن الأصيل للتعاون والتكافل على المصالح ومنافع الدين والدنيا والنهي عما يضاده من الافتراق؟

أليس فيه تعيين القيام بما بانت مصلحته وظهرت منفعته، والأمر بالمشاورة فيما تشابهت فيه المسالك؟

أليس فيه الإرشاد إلى جميع طرق العدل والرحمة المتنوعة، والحث على تنفيذها في حق جميع الخلق؟

أليس فيه الحث على وفاء العقود والعهود والمعاملات الكبيرة والصغيرة التي بها قوام العباد؟ أليس فيه الأخذ على أيدي السفهاء والمجرمين بحسب ما يناسب جرائمهم وردعهم بالعقوبات والحدود المانعة والمخففة للجرائم؟ فأي مصلحة تخرج عن إرشادات هذا الدين؟

وهل من أصل وأساس فيه الخير والصلاح إلا وقد أرشد إليه الدين، لا فرق بين ديني ودنيوي؟

وجملة ذلك: أن هذا الدين بين الله فيه للعباد أنه خلقهم لعبادته الجامعة لمعرفته، والتقرب إليه بكل قول أو عمل أو مال أو منفعة، وخلق لهم ما في الكون ممهدا مسخرا لجميع مصالحهم، وأمرهم أن يستحصلوا هذه النعم بكل طريق ووسيلة تمكنهم منها، وأن يستعينوا بها على طاعة المنعم.

فهل أوضع وأظلم وأجهل ممن أعرض عن هذا الدين الذي هو الغاية والنهاية في الكمال، وهو المطلب الأعلى لأولي العقول والألباب، ثم ذهب يستمد الهدى والنفع من غيره وهو يدعي أنه مسلم؟ لقد زاده هذا الاستمداد غيا وضلالا.

ومن احتج بما يرى من حالة المسلمين وتأخرهم عن مجاراة الأمم في مرافق الحياة فقد ظلم باحتجاجه، فإن المسلمين لم يقوموا بما دعا إليه الدين، ولم يحكموه في أمورهم الدينية والدنيوية، ونبذوا مقومات دينهم وروحه واكتفوا بالاسم عن المسمى وباللفظ عن المعنى، وبالرسوم عن الحقائق!

والواجب أن ينظر إلى تعاليم الدين وتوجيهاته وأصوله ومقاصده ودعوته لجميع البشر إلى ما فيه خيرهم المتنوع؛ ولهذا كان المنصفون من الأجانب، على ما هم عليه، يعترفون بكماله، وأنه لا سبيل إلى زوال الشرور عن العالم إلا بالأخذ بتعاليمه وأخلاقه وإرشاده.

وكما أن الدين هو الصلة الحقيقية بين العباد وبين ربهم، به إليه يتقربون ويتحببون، وبه يغدق عليهم خير الدنيا والآخرة، فإنه الصلة بين العباد بعضهم لبعض، تقوم به حياتهم، وتنحل به مشكلاتهم السياسية والاقتصادية والمالية؛ فكل حل بغيره فإن ضرره أكثر من نفعه، وشره أعظم من خيره، فإن فرض إصلاح بعض المشكلات ببعض النظم إصلاحا حقيقيًّا فتأمل ذلك الحل، فلا بد أن تجده مستندا إلى الدين؛ لأن الدين يهدي للتي هي أقوم؛ كلمة عامة جامعة لا تبقي شيئا، والواقع يشهد بذلك.

وبالدين يتم النشاط الحيوي، ويستمد كل واحد من الآخر مادة الدين ومادة الحياة،

لا كما يزعمه المنكرون والمغرورون والمأجورون أنه مخدر مؤخر لمواد الحياة؛ لقد- واللهِ- كذبوا أشنع الكذب وأوقحه!

فأي مادة من مواد الحياة أخرها أو وقفها أو لم يبلغ فيها نهاية ما يدركه البشر؟ فليأتوا بمثال واحد من الدين لا بالتمثيل بأحوال من ينتسب للدين وهو منه خلي إن كانوا صادقين.

فإن قيل: أليست الأديان الصحيحة كلها من رب العالمين؟ فما بال دين المسيح روحه وحقيقته هو الصلة فقط بين العبد وبين ربه، وليس فيه التعرض إلى أمور مواد الحياة الحاضرة ونظمها، مع أن الله واسع الرحمة؟

فالجواب عن هذا سهل لمن عرف كيف نشأ الدين المسيحي في ظروف طغت فيها المادة اليهودية، وبنو إسرائيل طائفة قليلة وجزء يسير بالنسبة إلى دولة الرومان ذات النظم الأرضية. فالأمة الإسرائيلية قليلة والمدة يسيرة؛ لأن دين المسيح مؤقت إلى مجيء الدين الكامل الشامل لعموم الخلق وعموم المصالح.

فكما أن محمدا ﷺ بعث إلى الخلق كلهم، إنسهم وجنهم، فكذلك قد تكفل دينه بإصلاح الخلق إصلاحا روحيًّا وماديًّا، واستعان بكل واحد على الآخر، وبه تم الكمال وحصل.

فكما تولى تهذيب القلوب والأرواح فقد تولى تهذيب الحياة، وضمن لمن قام به الحياة الطيبة من كل وجه، لا من وجه واحد أو وجوه محصورة، وهذا من كمال حكمة الله، ومن شمول رحمة الله وهو الحكيم الرحيم.

ومن الأدلة على هذا: أن الله قد يجمع في موضع واحد من كتابه بين العبادات المحضة وبين أمور المعاش والنظم الاجتماعية؛ كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝٤٥ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٤٥، ٤٦].

ثم قال تعالى بعد آيات: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٩ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ٩، ١٠].

ألا ترى كيف جمع بين الأمر بذكر الله وبالصبر والثبات، وبالقوة المعنوية بالاجتماع وعدم التنازع، وبالقوة المادية بقوله: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾.

فإنه يشمل الأمرين، كما أمر في آية الجمعة بالإقبال على الصلاة والذكر في وجوب السعي إلى الجمعة، ثم بعدها بالانتشار لطلب الرزق.

وقال ﷺ: «**إن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]»[1].

والآيات في هذا المعنى كثيرة وشرائع الدين ومعاملاته التفصيلية شاهدة بذلك، وهي أحسن الشرائع وأحسن الأحكام والمعاملات التي بها تستقيم الأحوال وتزكو الخصال. واعلم أن العبادات ليست مجرد الصلاة والصيام والصدقة؛ بل جميع الأعمال التي يتوسل بها إلى القيام بواجبات النفس والعوائل والمجتمع الإنساني؛ كل عمل يقوم بشيء من ذلك ويعين عليه فهو عبادة.

فالكسب للعيال عبادة عظيمة، وكذلك الاكتساب الذي يراد به القيام بالزكوات، والكفارات، والنفقات العامة والخاصة، كله عبادة، وكذلك الصناعات التي تعين على قيام الدين وردع المعتدين: من أفضل العبادات. وكذلك التعلم للسياسات الداخلية والخارجية،

---

(١) مسلم (١٠١٥).

والتعقل والتفكر في كل أمر فيه نفع للعباد وكل ذلك من العبادات.

ولم يرغب الله في أمر الشورى في الأمور كلها إلا لتحقيق أمثال هذه المقاصد العالية النافعة، وشواهد هذه الجمل من الكتاب والسنة كثيرة جدًّا.

واعلم أن التطورات التي لا تزال تتجدد في الحياة والمجتمع قد وضع لها هذا الدين الكامل قواعد وأصولا يتمكن العارف بالدين وبالواقع من تطبيقها مهما كثرت وعظمت وتغيرت بها الأحوال.

وهذا من كمال هذا الدين ومن البراهين على إحاطة علم الباري تعالى بالجزئيات والكليات وشمول رحمته وحكمته.

أما غيره من النظم والأسس وإن عظمت واستحسنت فإنها لا تبقى زمنا طويلا على كثرة التغيرات، واختلاف التطورات؛ لأنها من صنع المخلوقين الناقصين في علمهم وحكمتهم، وجميع صفاتهم، لا من صنع رب العالمين.

أرأيت هذه المدنيات الضخمة الزاخرة بعلوم المادة وأعمالها لو جمعوا بينها وبين روح الدين، وحكموا تعاليمه الراقية الواقية الحافظة؟ أرأيت لو فعلوا ذلك أما تكون هذه المدنية الزاهرة التي يصبو إليها أولو الألباب وتتم بها الحياة الهنيئة الطيبة السعيدة؟ وتحصل فيها الوقاية من النكبات المزعجة والقلاقل المفظعة؟

فحين فقدت الدين، واعتمدت على ماديتها الجوفاء الخرقاء جعلوا يتخبطون ويطلبون حياة سعيدة، ولم يصلوا إلا إلى حياة الأشقياء: الحياة المهددة في كل وقت بالحروب، وأصناف الكروب.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



الفصل الثالث والعشرون
في الجمع بين إثبات عموم القدر وإثبات الأسباب

قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ [الرعد: ٢].

﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر: ٤٩].

﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ﴾ [الروم: ٢٥].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾ [فاطر: ٤١].

﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ﴾ [هود: ٦].

والآيات في هذه المعاني كثيرة تدل دلالة يشهد بها الكون والواقع أن جميع الكائنات مفتقرات إلى ربها في خلقها ورزقها وتدبيرها، وأنه لا واسطة بينه وبين الخلق، فبإرادته وقدرته العامتين الشاملتين خلق الموجودات كلها، وبإرادته وقدرته حفظها، وبإرادته وقدرته وحكمته سيّرها ودبّرها، وبعنايته ورحمته وسعة علمه أعطى كل شيء خلقه وهداه لمصالحه المتنوعة. واعتنى بتدبيره الخاص وسوق الأرزاق والمنافع والمصالح كلها إلى مفرداته وكلياته.

والكون كله بانتظامه واتساقه واحتياج بعضه إلى بعض، وارتباط بعضه ببعض، وتعاونه المتنوع: جميعه يشهد شهادة واضحة بالقدرة والإرادة التي لا يشذ عنها شيء، والحكمة التي شملت جميع الكائنات والعلم المحيط.

ويظن كثير من الناس أن إثبات الأسباب ينافي الإيمان بالقضاء والقدر، وهذا غلط فاحش جدًّا، وهو عائد على القدر بالإبطال، وهو إبطال أيضا للحكمة.

وكأن هذا الظان يقول ويعتقد أن الإيمان بالقدر هو اعتقاد وقوع الأشياء بدون أسبابها الشرعية والقدرية.

وهذا نفي للوجود لها، فإنها كما ذكرنا أن الله ربط الكون بعضه ببعض، ونظم بعضه ببعض، وأوجد بعضه ببعض.

فهل تقول أيها الظان جهلا: إن الأولى إيجاد البناء من دون بنيان، وإيجاد الحبوب والثمار والزروع من دون حرث وسقي، وإيجاد الأولاد والنسل من دون نكاح، وإدخال الجنة من دون إيمان وعمل صالح، وإدخال النار من دون كفر ومعصية.

بهذا الظن والتقرير أبطلت القدر وأبطلت معه الحكمة.

أما علمت: أن الله بحكمته وكمال قدرته جعل للمسببات أسبابا، وللمقاصد طرقا ووسائل تحصل بها؟ وقرر هذا في الفطر والعقول؛ كما قرره في الشرع؛ وكما نفذه في الواقع، فإنه أعطى كل شيء خلقه اللائق به، ثم هدى كل مخلوق إلى ما خلق له من أصناف السعي والحركة والتصرفات المتنوعة، وبنى أمور الدنيا والآخرة على ذلك النظام البديع العجيب، الذي شهد أولا لله بكمال القدرة وكمال الحكمة، وأشهد العباد ثانيا أن بهذا التنظيم والتيسير والتصريف وجه العاملين إلى أعمالهم ونشطهم على أشغالهم.

فطالب الآخرة إذا علم أنها لا تنال إلا بالإيمان والعمل الصالح، وترك ضدها، جد واجتهد في تحقيق الإيمان وكثرت تفاصيله النافعة، واجتهد في كل علم صالح يوصله إلى الآخرة، واجتنب - في مقابلة ذلك - الكفر والفسوق والعصيان، وبادر للتوبة من كل ما وقع منه من ذلك.

وصاحب الحرث إذا علم أنه لا ينال إلا بحرث وسقي وملاحظة تامة جد واجتهد في كل وسيلة تنمي حراثته وتكملها، وتدفع عنها الآفات.

وصاحب الصناعة: إذا علم أن المصنوعات على اختلاف أنواعها ومنافعها، لا تحصل إلا بتعلم الصناعة وإتقانها، ثم العمل بها جد في ذلك.

ومن أراد حصول الأولاد أو تنمية مواشيه عمل وسعى في ذلك، وهكذا جميع الأمور.

ولهذا قال بعض المسلمين للنبي ﷺ حين أخبرهم أن الأمور كلها قد علمها الله وكتبها وقدرها: أفلا نتكل على كتابنا الأول وندع العمل؟ فقال ﷺ: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له: أما أهل الجنة فييسرون لعمل أهل الجنة، وأما أهل النار فييسرون لعمل أهل النار**»[1]. وتلا قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ (٦) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ (٧) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ (٩) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ - ١٠].

وفي خلقه تعالى الأشياء بأسبابها من الحكم والمنافع والأسرار ما لا يدركه الوصف.

وهذا من الأمور الجلية والحقائق الواضحة التي فطرت الخليقة كلها- حتى الحيوان البهيم- عليها.

---

(١) البخاري (٦٦٠٥)، مسلم (٢٦٤٧).

الفصل الرابع والعشرون
فيما جاء به الإسلام من المساواة بين الناس في الحقوق

جاء الإسلام بالمساواة الصحيحة المستقيمة التي روحها العدل والرحمة والتكافل في الحقوق: ساوى بين طبقات الخلق في العدل في كل شيء. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥].

وقال ﷺ: «**إن الله كتب الإحسان في كل شيء: فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة**» رواه مسلم[١].

وأوجب النصح لكل أحد، قال ﷺ: «**الدين النصيحة**». - ثلاثا - رواه مسلم[٢].

وساوى بين طبقات العباد في الحقوق الواجبة عليهم تبعا لقدرتهم واستطاعتهم. قال تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وقال تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق: ٧].

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وساوى بينهم في وجوب إيتاء الحق الذي عليهم، وفي إيجاب إيصال الحق إليهم: فكل من عليه حق - عليه أن يؤتيه كاملا بلا نقص ولا بخس ولا تطفيف. وكل من له حق على أحد أعانه على استخراجه بكل طريق ممن هو عليه.

---

(١) تقدم تخريجه ص١٠٧.

(٢) تقدم تخريجه ص٩٦.

كما ساوى بين المكلفين في إيجاب العبادات وتحريم المحرمات، وكما ساوى بينهم في الفضل والثواب بحسب أعمالهم.

قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧].

﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾... إلى قوله: ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وساوى بينهم بالتملكات المالية بجميع طرقها ووجوهها، وبصحة التصرفات كلها وإطلاقها حيث اشتركوا في العقل والرشد.

وساوى بينهم بأن الرضا في المعاملات العوضية، والتبرعات والإحسان، شرط لصحتها ونفوذها، وأن من أكره منهم لا ينفذ له معاملة، ولا يستقيم له تبرع.

وساوى بينهم في كل حق ديني ودنيوي، ولم يجعل لأحد منهم ميزة في نسب أو حسب أو مال أو حسن صورة، إنما الميزة والتفضيل بالمعاني العالية في التقوى وتوابعها.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣].

وإنما التفاوت والتفاضل والتفضيل يكون بأسباب، من كمال الدين التفضيل بها.

كما فضل الذكر على الأنثى في الميراث؛ وجعل الرجال قوامين على النساء بما فضل الله به بعضهم على بعض، فإن الرجل عنده من الاستعدادات والتهيؤ للكمال والقوة على الأعمال ما ليس عند المرأة، وعليه من الواجبات النفسية والعائلية ما حسن تفضيله على المرأة.

ولهذا علل ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ﴾ [النساء: ٣٤].

فشكرهم على إنفاقهم على غيرهم وأعانهم على تلك النفقات بالتفضيلات المناسبة لهم.

وهذا كما أوجب العبادات كالزكوات والكفارات وغيرها على أرباب الأموال دون من ليس عنده مال، تعليقا للحكم بعلته وسببه، وكما فرق بين الناس في مقدار الواجبات وأجناسها بحسب قدرتهم واستعدادهم.

وبهذا يعرف كمال حكمة الله وشمول رحمته وحسن أحكامه.

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠].

وما خالف هذه المساواة التي يتشدق بها المنحرفون بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء، فإنها مادية ضارة لا يستقيم عليها دين ولا دنيا لخلوها من الدين والروح الإنسانية الشريفة ومخالفتها لسنة الله التي لا تبديل لها ولا صلاح إلا بها، التي تكفل للآدميين كرامتهم وشرفهم وحقوقهم الدينية والمادية.

وإذا أردت معرفة فساد ما خالفها، فانظر إلى آثارها:

كيف انحلت منهم الأخلاق الجميلة وتبدلوا بها الأخلاق الرذيلة، وذهبت معها الرحمة والشفقة والنصح؟

وكيف كانت تسير بهم إلى الهلاك وهم يشعرون أو لا يشعرون؟!

ساروا مستصحبين الحرية المطلقة من جميع القيود، وهي عبارة عن حرية الشهوات البهيمية والسبعية؛ فلم يوقفهم عنها دين ولا أخلاق ولا مصلحة عمومية بل ولا فردية، فوقعوا في الفوضى وتصادمت الإرادات ومرجت العقول، فارتكسوا في غيهم يعمهون، وفي ضلالهم يترددون.

فإن الله بحكمته ورحمته خلق الإنسان ووضع فيه الشهوة التي تدعوه إلى جميع ما تشتهيه النفس.

وعند الاسترسال مع هذه القوة لا يقف عند حد الاعتدال الواجب، بل توقعه في فساد عريض.

ولكن من رحمته وضع فيه العقل الذي يميز به بين الأمور النافعة التي ينبغي إيثارها والأمور الضارة التي عليه اجتنابها، فوقف العقل الصحيح معدلا للشهوة ومانعا لها من الاسترسال المهلك بما يشاهده من أضرار وأخطار، ورغب في خير الدنيا والآخرة لمن آثر ما يدعو إليه العقل والشرع من الخير والاحتماء من الشر وتقديم الوازع الديني العقلي على الوازع البهيمي بما له من الآثار الجميلة عاجلا وآجلا؛ قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٣٧ - ٣٩].

فهذا جزاء الطاغي المسترسل مع الشهوات البهيمية الداعية إلى الطغيان.

ثم قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤٠، ٤١].

فهذا جزاء من قدم خوف الله على رغباته المطلقة الضارة، وراقب نفسه عن جماحها في الهوى المردي، فإن الهوى يدعو صاحبه إلى ترك الواجبات والمستحبات طلبا للراحة الحاضرة وإيثار الكسل، وإلى التجرؤ على المحرمات التي في النفس داع قوي إليها.

فإذا لم يكبحه بخوف الله وخشية العقوبة استرسل به إلى الطغيان فلم يتورع عن محرم ولم يقم بواجب. وهذا هو الهلاك الأبدي.

فإذا خاف ربه وراقبه وعلم ما عليه من الواجبات وما هو محتم عليه من ترك المحرمات، وجاهد نفسه وهواه على القيام بذلك فقد أفلح وأنجح. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

الفصل الخامس والعشرون
في أن القرآن شفاء لما في الصدور من الأمراض
ورحمة جالبة للخير

قد أخبر الله في عدة آيات من كتابه أن القرآن شفاء من الأمراض؛ وخصوصا الأمراض القلبية، وأنه رحمة تحصل به الخيرات والكرامات: فبه تزول المكاره، وبه تحصل المحاب. أخبر بذلك في عدة مواضع، وشرح الواقع المفصل لهذا الأمر العام في مواضع عند كلامه على التشريع وتفصيل الأوامر والنواهي؛ فصل الأمراض القلبية وشخصها وبين أضرارها ومفاسدها الكثيرة، وذكر العباد كيف يسعون في إزالتها واقتلاعها وتوجيهها إلى ما ينفع ولا يضر.

ولنذكر لهذا الأصل أمثلة يتضح بها الأمر؛ فمنها أن الشح طبيعة نفسية ومرض داخلي في قوله تعالى: ﴿ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ﴾ [النساء: ١٢٨].

وأن الإنسان مجبول على محبة المال، وأنه لحب الخير لشديد، وذلك يقتضي إمساكه من كل وجه. فهذا المرض موجود في كل النفوس البشرية متغلغل في الضمائر.

ولكنه تعالى عالجه بعلاجات قوية نافعة؛ عالجه بقوة تقهر جميع القوى النفسية إذا تمت، وهي قوة الإيمان، وبين أن الإيمان يدعو المؤمنين إلى القيام بجميع حقوق الإيمان، وخصوصا الواجبات الكبار والحقوق الضرورية، كالنفقة في الزكاة، والجهاد وعلى المحتاجين وعلى من لهم حق على الإنسان.

وأخبر في عدة آيات أن الإنفاق من حقوق الإيمان الكلية الكبار، وأنه لا يتم إيمان عبد

حتى يؤدي الزكاة، وحتى ينفق النفقات المأمور بها، وأن من قوي إيمانه لا يتمادى معه خلق البخل والشح، بل يأتي إنفاقه تبعا منقادا لداعي الإيمان، وهذا أقوى علاج لهذا الداء؛ ولهذا قال ﷺ في الحديث الصحيح: «**والصدقة برهان**»[1].

أي برهان ودليل على صحة إيمان صاحبها، فإن الإيمان محبوب، ويجب تقديم هذا المحبوب على جميع محاب النفوس، فمتى تعارض الداعي الطبيعي - وهو الشح - وداعي الإيمان فعند هذا التعارض يتضح من هو المؤمن حقًّا الذي يوفي كل ما عليه، لا يلتفت إلى شح وبخل ومحبة للمال، ممن لم يصل الإيمان إلى قلبه، وهو الذي يعبد الله على حرف، إن سلم من المعارضات ثبت على دينه، وإن عارضه أي هوى يكون انحاز مع الهوى وترك الدين، فهذا قد خسر الدنيا والآخرة.

وعالج هذا الخلق أيضا بالترغيب المتنوع في النفقات، في الثواب العاجل والآجل، وما فيه من الخلف وتنمية خلق الكرم والجود في العبد والأجر المتضاعف الذي لا يدع المؤمن يتجارى مع بخله وشحه، ويفوت المغانم الجليلة والآثار الجميلة.

وأيضا يرهب من عقوبات المُمْسِكين وعواقب البخلاء المانعين، فكم حدا هذا الترغيب والترهيب إلى البذل في الواجبات والمستحبات بنفوس مطمئنة وقلوب واثقة بوعد الله، خائفة من وعيده، وقرر ذلك بذكر مآل المحسنين وما نالوا من الخير العاجل والآجل، ومآل الممسكين وكيف كانت عواقبهم أسوأ العواقب، كيف زالت نعمهم ومحابهم وحلت بهم النقم والمكاره؟ ولم يزل يرغبهم في الإنفاق بكل وسيلة، ويخبرهم أن من أطاع الشح فقد أطاع الشيطان الذي يعد بالفقر، ويخرج من القلب الثقة بالله، والرحمة بعباد الله، وأن من أنفق فقد أطاع الله وحصلت له المغفرة الشاملة، والرحمة العامة، والفضل والخلف العاجل، والبركة في الرزق.

---

(١) مسلم (٢٢٣).

لم يزل يعالجهم بهذه الأدوية النافعة حتى انقادت نفوس المؤمنين راغبة طائعة مختارة، مؤثرة ما عند الله، مطمئنة بفضله، وربما وصلت الحال بكثير منهم إلى أن ما يعطون أحب إليهم مما يأخذون!

لأهل الكرم هنا حكايات جميلة في بذلهم وإيثارهم، وكيف انقلب ذلك الطبع الجبلي بالعلاجات الشرعية والأدوية الربانية إلى ضده.

ومن ذلك: أنه أبدى وأعاد في ذم الرياء ومصانعة الخلق، وأنه خلق رذيل ساقط دنيء جدًّا، من أخلاق المنافقين الأرذلين، المنقطعين عن رب العالمين، في تعلقهم به وبما يحبه ويرضاه.

فلم يزل يبين لهم رذالة هذا الخلق وأنه لا يتصف به إلا الأراذل من المنافقين، وأنهم في الدرك الأسفل من النار، كما كانوا في الدرك الأسفل من الأخلاق، ويبين أن المرائي مع ضعف دينه قد ضعف عقله، فإنه راءى المخلوقين الفقراء العاجزين الذين لا يملكون لأنفسهم- فضلا عن غيرهم- نفعا، ولا ضرًّا، ولا موتا، ولا حياة، ولا نشورا.

وأن من عمل لأجلهم فقد اعتمد على غير معتمد، واتكأ على شفا جرف هار، وأن المخلصين هم أهل الهمم العالية والأجور الفاضلة، وأن الجزاء بحسب الإخلاص، والأعمال بالنيات، وأن العمل القليل من المخلص يزن الأعمال الكثيرة ممن لم يكن كذلك.

وأن المخلصين هم الذين يخلصهم في الدنيا من الفتن والآثام، ومن العقوبات والآلام، وأنه بإخلاصهم يحلهم المقامات العالية في دار السلام.

لم يزل يعالجهم بهذه العلاجات العالية حتى علموا علم اليقين أنه لا عمل إلا بالإخلاص، وأن الإخلاص هو السبب الوحيد المنجي من المكاره المحصل للمحاب كلها.

وأن الله لم يخلقهم إلا ليخلصوا له الدين ويقوموا بعبوديته وحده لا شريك له، وأن من راءى الناس بعمله فقد خسر دينه وعقله وعلمه، وتعلق بغير متعلق.

فأي مرض يبقى مع هذه العلاجات الناجحة الراقية التي هي علاج العزيز الحكيم الرب الرحيم الذي هو أرحم بعباده من الوالدة بولدها؟ فتبارك الله رب العالمين!

ومن ذلك: داء الكبر الذي هو أشر الأدواء وأخسها وأسقطها، وهو رد الحق، واحتقار الخلق والتعاظم عليهم.

أخبر تعالى في عدة آيات أن هذا ليس من صفات الأزكياء، ولا الأخيار من العباد، وأنه من صفات الجبابرة الذين لم يعرفوا ربهم ولم يعرفوا حقيقة أنفسهم، وأن قلوبهم امتلأت من هذا الخيال الباطل، وهو التعاظم على الحق الذي يجب على جميع الخلق الدخول تحت رقه. وهو غاية شرفهم، فعبودية الله والافتقار له والخضوع له: أكمل خلعة خلعت على العبد، وأفضل عطية يعطاها.

فالمتكبر خلع هذه الخلعة العالية، واستبدل بها الخلعة الخسيسة: الكبر الذي هو خيال لا يبلغه العبد بالكلية.

ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٦].

وكذلك الكبر على الخلق واحتقارهم وازدراؤهم؛ لا ريب أنه أشر الأخلاق كما قال ﷺ: «**بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم**»[1].

ولو علم المسكين ماذا فاته من الخير وماذا حصل له من الشر والمقت لناح على نفسه وندبها، وعلم أنه وضعها في أسقط المواضع، وعرضها للعقوبات المتنوعة.

حذرهم تعالى من هذا الخلق الرذيل بأنه لا يحب المتكبرين، بل يمقتهم أشد المقت ويوقع عليهم اللعنة منه، ومن عباده، وأن النار مثوى المتكبرين؛ وأن من تكبر أهانه الله

(١) البخاري (٦٠٦٦)، مسلم (٢٥٦٤).

وخذله، ومن تواضع أكرمه ورفعه، بما في خلق التواضع من الخير والبشارة والثواب العاجل والآجل.

وأن المتواضع قريب من الله، قريب من الناس، قريب من الرحمة، قريب من الجنة، بعيد من النار، والمتكبر بضده.

فما زال الله يشرح لهم عن هذا الخلق ويصوره بأشنع صورة ويذكر آثاره القبيحة حتى اقتلعه من قلوب المؤمنين، واستبدلوا به خلق التواضع الجميل، خلق الأنبياء والأصفياء والأولياء.

ومن ذلك: داء الحسد، والغل، والحقد، والغش للعباد، أخبرهم أنه خلق الأراذل وأنه موجب لسخط الله وعقابه ونقص الإيمان وخلو القلوب من النصح الذي هو أساس الخير.

وأنه خلق الجبابرة الذين أوقع بهم العقوبات كقوم شعيب وغيرهم، وأنه من البغي الذي يعود ضرره على الباغي، وأن القلوب المتصفة به قلوب منحرفة عن الخير مقبلة على الشر، وكفى بهذا شرا وضررا.

وبمقابلة ذلك أخبرهم تعالى بأن النصح وسلامة الصدور من أخلاق الأنبياء وأوصاف الأصفياء، وأن الدين هو النصيحة بأكملها، وأن من خلا من النصيحة فقد فَقَدَ دينه وفقد أخلاقه، وأن خواص المؤمنين هم الذين يدعون ربهم ويجتهدون في زوال هذا الخلق عنهم فيقولون: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وأن من جمع الله له بين محبة الله والنصح لعباد الله فقد جمع كل خير. ما زال الله في كتابه وعلى لسان رسوله يعالج العباد عن هذا الخلق بهذه العلاجات العالية الناجحة المضمون لها الشفاء، حتى ظهرت آثارها على المؤمنين وبدت أنوارها وخيراتها على المستجيبين.

ومن ذلك: داء الغفلة والإعراض عن الله وعن طاعته.

بين تعالى أنه مناف لما خلق له العباد، فإن الله خلقهم ليعبدوه، وأسدى عليهم النعم ليشكروه، فينقلهم بذلك من نعم إلى أكبر منها.

وأن الغافلين المعرضين نسوا الله فأنساهم أنفسهم: أنساهم مصالحها ومنافعها حتى أهملوها وضروها غاية الضرر، وأن غاية المعرض أنه أعرض عمن كل السعادة والخير والفلاح في الإقبال عليه، إلى من كل الشقاء والخيبة والخسران في الإقبال عليه؛ استبدل الخسيس بالنفيس، والأمور الدنية عن الأمور العلية.

وأن المعرضين ييسرون للعسرى ويجنبون اليسرى، ولا يزالون ينتقلون من شقاء إلى آخر، وأنهم حرموا الخيرات وحصلوا على الشرور والحسرات.

ونعى على المعرضين أحوالهم كلها، وأن أسماعهم وأبصارهم وأفئدتهم ما أغنت عنهم شيئا، ولا استفادوا منها إلا قيام الحجة، فتبا للمعرضين، وما أقبح أحوال الغافلين!

ثم في مقابلة ذلك: يذكر تعالى حالة المنيبين المقبلين عليه الراجين لفضله الطامعين في بره، وأنه تعالى سيجازيهم من خيره وبره العاجل ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وأنهم في حياة طيبة ونعيم عاجل وطمع في نعيم آجل.

وأخبر تعالى أن لهم الفوز المطلق والسعادة الأبدية.

فبهذه الأدوية الجليلة أقبلت القلوب إليه، وصغت إليه الأفئدة وتزودت من طاعته أكمل حظ وأوفر نصيب.

وقوى ذلك أن القلوب الصحيحة مجبولة على محبة الكمال، وعلى محبة من أحسن إليها، والله تعالى له الكمال المطلق التام من جميع الوجوه، لا غاية لكماله ولا منتهى لجلاله، ومنه النعم كلها، ظاهرها وباطنها.

فيا ويح المعرضين الغافلين عنه! ويا سعادة المقبلين عليه!

فهذه أمثلة توضح لك وجه أن هذا القرآن جعله الله شفاء لما في الصدور، ورحمة وهدى، قس عليها كل داء قلبي وبدني، وبالله التوفيق.

الفصل السادس والعشرون
الإسلام مستقل كامل في عباداته ومعاملاته ونظمه كلها

قال الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣].

وهذا يشمل الكمال من كل وجه... وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩].

أي: أكمل وأتم وأصلح من العقائد والأخلاق والأعمال والعبادات والمعاملات والأحكام الشخصية، والأحكام العمومية.

وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠].

وهذا يشمل جميع ما حكم به، وأنه أحسن الأحكام وأكملها وأصلحها للعباد، وأسلمها من الخلل والتناقض، ومن الشر والفساد، إلى غير ذلك من الآيات البينات العامة والخاصة.

أما عقائد هذا الدين وأخلاقه وآدابه ومعاملاته، فقد بلغت من الكمال والحسن والنفع والصلاح - الذي لا سبيل إلى الصلاح بغيره - مبلغا لا يتمكن عاقل من الريب فيه، ومن قال سوى ذلك فقد قدح بعقله، وبين سفهه ومكابرته للضرورات.

وكذلك أحكامه السياسية ونظمه الحكمية والمالية مع أهله ومع غيرهم: فإنها نهاية الكمال والإحكام والسير في صلاح البشر كلهم، بحيث يجزم كل عارف منصف أنه لا وسيلة لإنقاذ البشر من الشرور الواقعة، والتي ستقع، إلا باللجوء إليه والاستظلال بظله الظليل، المحتوي على العدل والرحمة والخير المتنوع للبشر، المانع من الشر، وليس مستمدا من نظم الخلق

وقوانينهم الناقصة الضئيلة، ولا حاجة به إلى موافقة شيء منها؛ بل هي في أشد الضرورات إلى الاستمداد منه، فإنها تنزيل العزيز العليم الحكيم العالم بأحوال العباد، ظاهرها وباطنها، وما يصلحها وينفعها، وما يفسدها ويضرها؛ وهو أرحم بهم من آبائهم وأمهاتهم وأعلم بأمورهم.

فشرع لهم شرعا كاملا مستقلا في أصوله وفروعه، فإذا عرفوه وفهموه وطبقوا أحكامه على الواقع صلحت أمورهم، فإنه كفيل بكل خير.

ومتى أردت معرفة ذلك فانظر إلى أحكامه، حكما حكما، في سياسة الحكم والمال والحقوق والدماء والحدود، وجميع الروابط بين الخلق تجدها هي الغاية، التي لو اجتمعت عقول الخلق على أن يقترحوا أحسن منها أو مثلها تعذر عليهم واستحال.

وبهذا وشبهه نعرف غلط من يريد نصر الإسلام بتقريب نظمه إلى النظم التي جرت عليها الحكومات ذات القوانين والنظم الموضوعة، فإنها هي التي تتقوى وتقوى إذا وافقته في بعض نظمها، وأما الإسلام فإنه غني عنها، مستقل بأحكامه، لا يضطر إلى شيء منها؛ ولو فرض موافقته لها في بعض الأمور، فهذا من المصادفات التي لا بد منها، وهو غني عنها في حال موافقتها أو مخالفتها.

فعلى من أراد أن يشرح الدين ويبين أوصافه أن يبحث فيه بحثا مستقلا لا يربطه بغيره أو يعتز بغيره، فإن هذا نقص في معرفته وفي الطريق التي يبصر بها، وقد ابتلي بهذا كثير من العصريين بنية صالحة، ولكنهم مغرورون مغترون بزخارف المدنية الغربية التي بنيت على تحكيم المادة وفصلها عن الدين، فعادت إلى ضد مقصودها، فذهب الدين ولم تصلح لهم الدنيا، ولم يستطيعوا أن يعيشوا عيشة هنيئة ولا يحيوا حياة طيبة، ولله عواقب الأمور.

أما الإسلام فقد ساوى بين البشر في كل الحقوق، فليس فيه تعصب نسب، ولا عنصر، ولا قطر ولا غيرها، بل جعل أقصاهم وأدناهم في الحق سواء، وأمر الحكام بالعدل التام

على كل أحد في كل شيء، وأمر المحكومين بالطاعة التي يتم بها التعاون والتكافل، وأمر الجميع بالشورى التي تستبين بها الأمور وتتضح فيها الأشياء النافعة فتؤثر، والضارة فتترك.

الفصل السابع والعشرون
في الرياضة

وهي التمرن والتمرين على الأمور التي تنفع في العاجل والآجل، والتدريب على سلوك الوسائل النافعة التي تدرك بها المقاصد الجليلة، وهي ثلاثة أقسام:

رياضة الأبدان، ورياضة الأخلاق، ورياضة الأذهان.

ووجه الحصر: أن كمال الإنسان المقصود منه تقوية بدنه لمزاولة الأعمال المتنوعة؛ وتكميل أخلاقه ليحيا حياة طيبة مع الله ومع خلقه، وتحصيل العلوم النافعة الصادقة.

وبذلك تتم أمور العبد، والنقص إنما يكون بفقد واحد من هذه الثلاثة أو اثنين أو كلها.

والأقسام الثلاثة مما حث عليها الشرع والعقل، ولو لم يكن إلا الاستدلال بالقاعدة الشرعية العقلية الكبيرة، وهي أن الوسائل لها أحكام المقاصد، وأن الأمر الذي يتم به المأمور به مأمور به، أمر إيجاب أو استحباب: لكفى دليلا وبرهانا على العناية بالرياضة بأنواعها.

أما الرياضة البدنية: فبتقوية البدن بالحركات المتنوعة وبالمشي والركوب وأصناف الحركات المتنوعة، ولكل قوم عادة لا مشاحة في الاصطلاحات فيها إذا لم يكن فيها محذور.

وإذا تدبرت العوائد الشرعية في الحركات البدنية عرفت أنها مغنية عن غيرها، فحركات الطهارة والصلاة والمشي إلى العبادات ومباشرتها، وخصوصا إذا انضاف إلى ذلك تلذذ العبد بها، وحركات الحج والعمرة والجهاد المتنوعة، وحركات العلم والتعليم والتمرين على الكلام والنظر والكتابة وأصناف الصناعات والحرف كلها داخلة في الرياضة البدنية.

ويختلف نفع الرياضة البدنية باختلاف الأبدان قوة وضعفا ونشاطا وكسلا، ومتى تمرن على الرياضة البدنية قويت أعضاؤه واشتدت أعصابه وخفت حركاته وزاد نشاطه واستحدث قوة إلى قوته يستعين بها على الأعمال النافعة، لأن الرياضة البدنية من باب الوسائل التي تقصد لغيرها لا لنفسها.

وأيضا إذا قويت الأبدان وحركاتها ازداد العقل وقوي الذهن وقلت الأمراض أو خفت، وأغنت الرياضة عن كثير من الأدوية التي يحتاجها أو يضطر لها من لا رياضة له.

ولا ينبغي للعبد أن يجعل الرياضة البدنية غايته ومقصوده فيضيع عليه وقته، ويفقد المقصود والغاية النافعة الدينية والدنيوية، ويخسر خسرانا كثيرا كما هو دأب كثير من الناس الذين لا غاية لهم شريفة، إنما غايتهم مشاركة البهائم فقط، وهذه غاية ما أحقرها وأرذلها وأقل بقاءها.

وأما رياضة الأخلاق: فإنها عظيمة صعبة على النفوس، ولكنها يسيرة على من يسرها الله عليه، ونفعها عظيم وفوائدها لا تنحصر، وذلك أن كمال العبد بالتخلق بالأخلاق الجميلة مع الله ومع خلقه، لينال محبة الله ومحبة الخلق، ولينال الطمأنينة والسكينة والحياة الطيبة، وشعبها كثيرة جدا.

ولكن نموذج ذلك: أن يمرن العبد نفسه على القيام بما أوجب الله عليه ويكمله بالنوافل على وجه المراقبة والإحسان كما قال ﷺ في تفسير الإحسان في عبادة الله: «**أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**»[1].

فيحاسب العبد نفسه على القيام بها على هذا الوجه الكامل أو ما يقاربه، ويقاطعها على تكميل الفرائض، والجد على إيقاعها على أكمل الوجوه.

وكلما رأى من نفسه قصورا أو تقصيرا في ذلك جاهدها وحاسبها وأعلمها أن هذا مطلوب

---

(١) البخاري (٥٠)، ومسلم (٨).

منها؛ ويجاهدها على تكميل مقام الإخلاص الذي هو روح كل عمل.

فالعمل إذا كان الداعي لفعله وتكميله وجه الله وطلب رضاه والفوز بثوابه، فهذا العمل المقبول الذي قليله كثير، وغايته أشرف الغايات ونفعه مستمر دائم.

فإذا رأى من نفسه إخلالا وتقصيرا بهذا الأمر، لم يزل بها حتى يقيمها على الصراط المستقيم، بحيث تكون الحركات الفعلية والقولية كلها خالصة لله تعالى، مرادا بها ثوابه وفضله.

فلا يزال العبد يمرن نفسه على ذلك، حتى يكون الإخلاص له طبعا، ومراقبة الله له حالا ووصفا؛ وبذلك يكون من المخلصين المحسنين، وبذلك تهون عليه الطاعات، وربما استحلى في هذا السبيل مشاق الطاعات، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وكذلك يمرن نفسه على التخلق بالأخلاق الجميلة مع الخلق على اختلاف طبقاتهم؛ فيحسن خلقه للصغير والكبير، والشريف والوضيع، ويعفو عمن ظلمه، ويعطي من حرمه، ويحسن إلى من أساء إليه، بقول أو فعل، ويمتثل ما أرشده الله إليه بقوله: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [فصلت: ٣٤، ٣٥].

أخبر تعالى أنها من أعظم الحظوظ المطلوبة، وأنه لا يوفق لها إلا الصابرون الذين مرنوا نفوسهم وراضوها على التزام هذه الأخلاق، ووطنوها على الاتصاف بها.

فتوطين النفس على كل أمر ممكن حدوثه من الناس، من أقوال وأفعال، وعلى الصبر عليه عون كبير على التوفيق لهذا الخلق الجليل.

وكذلك يمرن نفسه ويروضها على النصح لجميع الخلق بقوله وفعله وجميع حركاته، فإن النصح هو غاية الإحسان إلى الخلق وهو الدين الحقيقي.

ويمرنها على الصدق والعدل واستواء الظاهر والباطن.

فهذه الرياضة لا يتم القيام بحقوق الله وحقوق عباده إلا بها، وكل أمر من الأمور يحتاج إليها فيه، فإن النفس مجبولة على الكسل وعدم النهوض إلى المكارم، فلا بد من مجاهدتها على ما تصلح به أمورها.

وأما رياضة الأذهان: فهو الاشتغال بالعلوم النافعة وكثرة التفكر فيها والابتداء فيما يسهل على العبد منها؛ ثم يتدرج به إلى ما فوقه، وتعويد الذهن السكون إلى صحيح العلوم وصادقها، وذوده عن فاسدها وكاذبها، وما لا نفع فيه منها، فإن تعود السكون إلى الصدق والصحيح، والنفور من ضده، فقد سلك بفكره وذهنه المسلك النافع، وليداوم على كثرة التفكر والنظر، كما حث الله على ذلك في كتابه، في عدة آيات.

وأنفع ما ينبغي تمرين الذهن عليه كلام الله وكلام رسوله، فإن فيهما الشفاء والهدى: مجملا ومفصلا، وفيهما أعلى العلوم وأنفعها وأصلحها للقلوب والدين والدنيا والآخرة.

فكثرة تدبر كتاب الله وسنة رسوله أفضل الأمور على الإطلاق، ويحصل فيها من تفتيح الأذهان، وتوسع الأفكار والمعارف الصحيحة، والعقول الرجيحة، ما لا يمكن الوصول إليه بدون ذلك، وكذلك التفكر فيما دعا الله عباده إلى التفكر فيه، من السماوات والأرض وما أودع فيهما من المخلوقات والمنافع ليستدل بها على التوحيد والمعاد والنبوة وبراهين ذلك، وليستخرج منها ما فيها من المنافع النافعة للناس في أمور دينهم ودنياهم.

فمن عود نفسه ودربها على كثرة التفكر في هذه الأمور وما يتبعها، فلا بد أن تترقى أفكاره وتتسع دائرة عقله وينشحذ ذهنه؛ ومن ترك التفكر جمدت قريحته وكل ذهنه، واستولت عليه الأفكار التي لا تسمن ولا تغني من جوع، بل ضررها أكثر من نفعها.

ومن الأفكار النافعة: الفكر في نعم الله، الخاصة بالعبد والعامة، فبذلك يعرف العبد أن النعم كلها من الله، وأنه لا يأتي بالخير والحسنات إلا الله، وأنه لا يدفع الشر والسيئات إلا هو.

وبذلك تستجلب محبة الله وبه يوازن العبد بين النعم والمحن، وأن المحن لا نسبة لها إلى النعم بوجه من الوجوه، بل إنها تكون في حق المؤمن القائم بوظيفة الصبر نعمة من الله، فكل ما يتقلب فيه المؤمن فهو خير له، لأنه يسعى بإيمانه ويكتسب به في جميع تنقلاته.

وهذه أفضل حلي الإيمان وثمراته البهيجة.

وكذلك من أنفع الأفكار: الفكر في عيوب الناس وعيوب الأعمال والتوصل إلى الوقوف عليها، ثم السعي في طريق إزالتها، فبذلك تزكو الأعمال وتكمل الأحوال، وبالله التوفيق.



الفصل الثامن والعشرون
في أن الأنبياء - صلى الله عليهم وسلم - بينوا للناس غاية البيان العلوم العقلية والنقلية وأن علومهم هي الصحيحة النافعة في جميع المطالب العالية: العقائد، والأخلاق، والأعمال

*** وبيان ذلك على وجه الإجمال والاختصار أن العلوم قسمان:**

علوم سمعية: تنبني على صدق المتكلم وبيانه.

وعلوم عقلية: تنبني على صحة الفطرة وسلامتها وعدم انحرافها؛ أما الأول فإنه لا أصدق من الله ورسوله قيلًا وحديثًا، ولا أعظم وأوضح من بيان الله ورسوله.

وقد تكفل الكتاب والسنة على وجه التفصيل ببيان جميع ما يحتاجه العباد من العقائد والأخلاق والأعمال والحقوق والمعاملات تفصيلًا وتوضيحًا.

لو اجتمعت العقلاء كلهم من أولهم إلى آخرهم لم يقدروا أن يأتوا بشيء يقاربه في الحسن والتوضيح والإحكام والتفاصيل الصادقة عن أمور الغيب وعن الأحكام الشرعية، والمعاملات بين الخلق على اختلاف مراتبها.

وكلما أمعن العقلاء بمعرفة الكتاب والسنة عرفوا من ذلك ما تخضع له العقول، وتعترف أنه حاوٍ للكمال المطلق من جميع الوجوه.

وأما بيان الله ورسوله للعلوم العقلية، فإن في الكتاب والسنة من البراهين العقلية والأدلة الحسية، وتنبيه العقول على جميع المطالب العالية ما لو جمعت جميع ما عند النظار والمتكلمين من البراهين لكان جزءًا يسيرًا بالنسبة لما في الكتاب والسنة؛ مع وضوح

دلالته وسلامته من الغلط والنقص والاختلال بوجه من الوجوه؛ وهي براهين يفهمها العالم والجاهل والذكي والبليد.

وإذا أردت نموذجا لهذا الأصل فانظر إلى أهم الأصول وهي التوحيد والرسالة وإثبات المعاد، انظر ماذا في الكتاب والسنة على كل واحد من هذه الأصول الثلاثة، من الأدلة العقلية الفطرية الواضحة البينة؟

أما التوحيد: فانظر إلى هذا الحصر العقلي الذي يفهمه كل أحد ويعترف به كل أحد، إلا من كابر الحس والواقع، حيث قال- تبارك وتعالى- للمتكبرين: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٥، ٣٦].

فإن كل أحد يعلم علم يقين أنهم قد خلقوا وأنهم لم يخلقوا أنفسهم، فإن هذه أعظم المحالات، ولا وجدوا من غير موجد، فتعين أن الله هو الذي خلقهم، فاضطر العقول إلى الاعتراف بهذا الأمر البين الواضح.

وكذلك: إخباره بأن له المثل الأعلى.

فكل كمال موجود في المخلوقات لا يتضمن نقصًا، فالذي أعطى الكمال أحق بالكمال، وكل نقص تنزه عنه المخلوق المربوب فالله أحق بالتنزه عنه، وهذا برهان عقلي فطري واضح، فإن معطي الكمال أحق بالكمال من غيره.

وكذلك: تنبيه العباد في عدة مواضع من كتابه على النظر في عظمة السماوات والأرض، وما فيهما من المخلوقات، وحسنها وانتظامها وكثرة ما فيها من المنافع.

أليس هذا من أبلغ الأدلة على عظمة خالقها وكمال قدرته، وشمول حكمته ورحمته، وإحاطة علمه بالكليات والجزئيات؟

وأخص من ذلك: أنه أمرنا أن ننظر ونتفكر في أنفسنا وما فيها من العجائب الدالة على

وحدانية الله وعظمته، وأنه لا يستحق العبادة إلا هو، ولا رب سواه.

وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد

وكذلك دلهم دلالة عقلية على توحيده، وأنه لا يستحق العبادة والتأله إلا هو، بأنه المتفرد بالخلق للمخلوقات وتدبيرها ورزقها وتسخيرها وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

فمن كان هذا وصفه المعترف به بين الخليقة؛ برها وفاجرها، كان من المعلوم بالعقل والفطرة أنه الواحد الذي لا يستحق العبادة إلا هو.

وكذلك دلهم في عدة مواضع بكثرة نعمه وخيراته على العباد؛ وأن جميع النعم منه، وأن رحمته وسعت كل شيء، دلهم بذلك على أن من هذا شأنه فهو الذي يتعين أن يكون هو المحمود المشكور المحبوب المخضوع له المعبود.

وبالجملة: فإن الآثار تدل على المؤثر، والصنعة تدل على صانعها، والمخلوقات تدل على خالقها، فهي أدلة واضحات وبراهين بينات دالات على وحدانيته وانفراده بالألوهية والعبودية؛ كما دلت على انفراده بالخلق والرزق والربوبية.

وأدلة التوحيد الفعلية كثيرة جدًّا، بل جميع الموجودات وحركاتها وصفاتها وتنقلاتها كلها براهين على توحيده.

وأما براهين الرسالة العقلية: فإننا إذا عرفنا أن ربنا عليم حكيم رحيم واسع الرحمة وعظيم الإحسان، وأن جميع الإحسان المتنوع فهو منه تعالى، وهو الدافع للمكاره كلها، عرفنا أن من أعظم إحسانه ورحمته بعثه الرسل صلوات الله عليهم وسلامه ليبينوا للناس ما يحتاجونه ويعرفوهم بربهم وبدينه، ويذكروهم بأيامه.

قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

ولقد أيد الله رسله بالآيات البينات والأدلة القاطعات، جعل تعالى نفس بعثتهم وما بعثوا به من الدين الحق والهدى والخير والرحمة الشاملة من البراهين العقلية على بعثتهم وصدقهم، وجعل أخلاقهم وما هم عليه من الصفات العظيمة التي لا تكون إلا للكمل من الخلق براهين على رسالتهم وجعل معجزاتهم المتنوعة الخارقة للعادة، التي لا تكون إلا بتأييد منه من البراهين على رسالتهم، فما بعث الله نبيًّا إلا جعل على يده من الآيات ما على مثله يؤمن البشر.

وشاركهم محمد ﷺ في جنس براهينهم واختص من بينهم بآيات عظيمة، أعظمها وأكبرها هذا القرآن العظيم الذي من تأمله وعرفه عرف أنه من عند الله، وأن من جاء به أكمل الرسل وأعمهم رسالة، وأن البراهين التي قامت على رسالة محمد ﷺ من حسية وعقلية ونقلية لا يقاربها شيء من الآيات والبراهين، فازداد بها المؤمنون إيمانا ويقينا، وتم بها إيمانهم ويقينهم وعلمهم، وارتفعت بها درجاتهم.

وأما براهين المعاد العقلية: فقد أخبر الله في كتابه بعدة قصص ممن أحياهم الله بعد موتهم، وذلك برهان عقلي حسي على البعث، وذكر خلقه الإنسان، وأن الذي ابتدأ خلقه فإعادته أهون عليه وأسهل.

وذكر من البراهين: خلق السماوات والأرض، وأنها أكبر من خلق الناس، وذكر إحياء الأرض بعد موتها، وذكر كمال حكمته، وأنه لا يليق به أن يترك خلقه سدى لا يؤمرون ولا ينهون ولا يثابون ولا يعاقبون؛ فكمال قدرته وحكمته من أكبر الأدلة على المعاد، وذكر سعة علمه وقدرته في مواضع كثيرة. وأن من جزئيات ذلك بعثة الأموات ومجازاتهم بأعمالهم خيرها وشرها.

وذكر تعالى الاستدلال بالموتة الصغرى وهي النوم، على الموتة الكبرى، ورد الأرواح في الأجساد؛ على رد الأرواح في الأجساد، وأعاد هذه البراهين في الكتاب وأبداها لوضوحها

وقوتها، وأن المنكرين للبعث ليس عندهم إلا مجرد استبعادات من عقول سخيفة مبنية على قياس الرب العظيم وقدرته وعظمته بالمخلوق الناقص الضعيف في كل أوصافه.

وهذه أجناس الأدلة؛ فضلا عن أنواعها، فضلا عن أفرادها التي لو بسطت لبلغت مجلدات، وهي براهين عقلية حسية مشاهدة.

وأما البراهين النقلية: فجميع الكتب السماوية وجميع الرسل عليهم الصلاة والسلام أخبروا بذلك وفصلوه؛ وقرروا توحيد الله وصدق رسله والجزاء والبعث.

والقرآن يكاد يكون كله في تقرير هذه الأصول الثلاثة وتفصيلها؛ والسنة فيها من التفاصيل والتوضيحات لهذه الأصول شيء كثير يشفي ويكفي، وبالله التوفيق.



الفصل التاسع والعشرون
في العفة والغنى

ثبت في **الصحيحين** عنه ﷺ أنه قال: **«ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله»**[1].

هذا خبر منه ﷺ ووعد وترغيب في الاستعفاف والاستغناء عن الخلق.

والفرق بين الأمرين فرق ما بين الوسيلة والمقصود وما بين اللازم والملزوم، فإن من استغنى بالله وبرزقه وما قسم له الله وأعطاه ولم يلتفت إلى غير ربه وغير فضله وإحسانه؛ استعف عن الخلق ولم يعلق بهم قلبه لا خوفا ولا رجاء ولا طمعا ولا رغبة، وهذه المرتبة أعلى المراتب وأشرفها.

ولهذا خلق الله العباد ليعبدوه وحده، ويطلبوا الرزق والنصر منه وحده، ويعلقوا رجاءهم وطمعهم وسؤالهم بالله وحده، ويرضوا بقضائه وقسمه وقدره ولا يعلقوا شيئا من ذلك بالمخلوق، مع بذلهم الأسباب التي يدركون بها هذه الأمور الجليلة؛ ولهذا قال ﷺ: **«ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله»**.

أي: من اجتهد على تحصيل العفة والاستغناء بحسب ما يقتدر عليه ويستطيعه من الأسباب، وبذل جهده وجاهد نفسه على ذلك أعانه الله، ووفقه ويسر له هذا الأمر الذي طلبه ورغب فيه وبذل فيه مقدوره لعلمه بمحبة الله له، ولعلمه أنه بهذا يكسب الرزق الحقيقي والمراتب العالية، فأراح الله قلبه من تعلقه بالخلق وأراحه من تشوش الأسباب وإتيانها على غير مراده، واطمأن قلبه وحيي حياة طيبة سعيدة.

---

(١) البخاري (١٤٦٩)، مسلم (١٠٥٣).

فإنه لا أهنأ حياة ولا ألذ ممن قطع رجاءه عن الخلق واستغنى عما في أيديهم، ولم يتطلع إلى ما عندهم بل قنع برزق الله واستغنى بفضل الله، وعلم أن القليل من الرزق إذا أكسب القناعة- خير من الكثير الذي لا يغني، فليس الغنى عن كثرة العرض، إنما الغنى في الحقيقة غنى القلب: غناه بالله وبرزقه المتيسر عن رجاء الخلق وسؤالهم، والاستعباد لهم في مطالب الدنيا والرضوخ لرقهم.

وهذه المرتبة العالية: كل يحب الوصول إليها والاتصاف بها.

ولكن أكثر الخلق متخلف عنها، غير عامل بالأسباب الموصلة إليها، ولا متجرد من الموانع المانعة من تحصيلها جهلا وتهاونا واشتغالا بما يضر عما ينفع، وبالمراتب الدنيئة عن المراتب العلية.

فإن قلت: فما هي الأسباب التي تنال بها هذه المرتبة الجليلة؟

قلت: قد ذكرها النبي ﷺ في نفس هذا الحديث، وهي قوله: «يستعفف»، و«يستغن»؛ أي: يسعى في ذلك وفي طلبه، ويسلك كل سبب يوصله إليه.

فأول ذلك مجاهدة نفسه على الاتصاف بذلك، ثم سؤال الله والإلحاح عليه أن يعينه على الوصول إلى هذه المرتبة.

فإن من اجتهد واستعان بالله وألح عليه في السؤال؛ لم يخيبه الله، فإنه أمر بالدعاء ووعد عليه الإجابة في جميع الأدعية التي أفضلها وأعلاها أن تدعو الله بالتوفيق لمراضيه، وبالحفظ والوقاية عن مناهيه، فما خاب من سأله ورجاه، ولا من طمع في تحصيل فضله وخيره وهداه.

وإذا علم العبد أن الله تعالى عنده جميع مطالب السائلين، وبيده خزائن الخيرات

والبركات، وأنه ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها، وما يمسك فلا مرسل له.

وأن النعم كلها منه، لا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يدفع السيئات إلا هو، وأنه هو النافع الضار، المعطي المانع، وأن الخلق ليس بيدهم من هذه الأمور شيء، وأنهم جميعا مهما كانت أحوالهم ومراتبهم فإنهم فقراء إلى الله في كل شئونهم.

من عرف هذا حق المعرفة، اضطرته هذه المعرفة الجليلة الواصلة إلى القلب إلى تعليق الأمور كلها على الله، وتعلق القلب به وانقطاعه عن الخلق، وعلم العبد أنه كلما قوي تعلقه وطمعه في فضله؛ أتاه من الخير والبركة وطيب الحياة ما لا يخطر ببال.

ثم إذا علم حق العلم أن تعلق القلب بالمخلوق يهبط بصاحبه إلى أسفل الدركات، ويجعله حقيرا ذليلا مهينا مهانا، وأن ذلك غير نافع ولا مفيد، بل ضره كبير وشره مستطير.

متى علم ذلك حق العلم لم يركن إلى أحد من الخلق، ولم يرجهم ولم يملكوا عليه ضميره، حتى يكون أسيرا لهم، عبدا ذليلا، يأنف من ذلك كله، ومما يعين على الاستعفاف قوله ﷺ لرجل أوصاه بوصايا فقال: «**وأجمع**[1] **اليأس عما في أيدي الناس**»[2].

أي: اعزم عزما مصممًا لا تردد فيه على انقطاع أملك وقلبك ورجائك عما في أيدي الناس، فإن من يئس من شيء استغنى عنه.

فما أنفع هذه الوصية وأحلاها، فإن العزم الجامع المصمم الذي لا تردد فيه خير آلة ووسيلة لإدراك جميع المطالب.

والخلل يأتي إما من عدم العزم أو من ضعفه وتردده، أو من عدم ثبوته واستمراره؛ فمتى

---

(١) أي: أجمع رأيك على اليأس من الناس.

(٢) ابن ماجه (٤١٧١).

عزم على قطع أمله من الناس وقطع استشراف قلبه وسؤاله لهم، حصلت له العفة التامة والغنى التام.

ومتى رأى نفسه مفتقرة إلى ما بين أيديهم ملتفتا إليه المرة بعد المرة، فإنه لا يزال مفتقرا إليهم ذليلا لهم خاضعا لهم، وذلك هو الخسران المبين.

ومن أيس من شيء؛ استغنى عنه.

ومما يوجب للعبد الاستعفاف والاستغناء علمه بأن افتقاره إلى الخلق وتعلقه بهم واستشرافه لما بين أيديهم أو سؤالهم- يجلب الهم والغم والكدر والقلق، وأن استغناءه عنهم وعدم تعلقه بهم يوجب راحة القلب وروحه وطمأنينته.

ثم إنه كلما قوي طمع العبد بالله، وقوي رجاؤه لربه، وقوي توكله، يسر الله له كل عسير، وهون عليه كل صعب، ورزقه من حيث لا يحتسب، وكفاه الهموم كلها وكسب الحرية التي لا أرفع منها ولا أنفع.



الفصل الثلاثون
في الصحيحين مرفوعًا: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا»[1]

ما أجل هذا الحديث وأنفعه وأجمعه لكل خير؛ وهو يجمع جميع الأسباب التي تنشط العاملين وتبعث عزائمهم على الخير؛ وذلك أن الداعي إلى الخير لا تتم له الدعوة ولا تحصل ثمراتها المطلوبة منها إلا بترغيب المدعوين وتذكيرهم بالأسباب المرغبة، الداخلية والخارجية وإبعاد الأسباب المثبطة حسب الإمكان.

وهي كلها مجتمعة في هذا الحديث الجليل، فإن التيسير لأعمال الخير وتهوينها على العاملين والاقتناع بما تيسر وسمحت به هممهم وعزائمهم، وأمر كل عبد ودعوته بما يناسب حاله وتقتضيه نفسه وطبيعته ويهون عليه، لا ريب في نفعه وسهولة الإجابة إليه، وخصوصا إذا ضم إلى التيسير التبشير بخيره وثمراته العاجلة والآجلة، ونفعه اللازم والمتعدي، فسلوك طرق التيسير والسهولة، وتبشير العاملين وترغيبهم لا ريب في نفعه.

وأما سلوك الطريق المضادة لهذا من التعسير وتصعيب الأمور على الناس، وعدم قبول ما جاء منهم حتى يكمل من كل وجه، فإنه أعظم منفر عن الخير، وأعظم مثبط ومكسل عن الخير، والواقع والتجربة خير شاهد لهذا.

ألا ترى أن الصلاة، وهي أعظم شرائع الدين، وهي العمل الذي يشترك فيه جميع المسلمين، قد أمر النبي ﷺ فيها بما يكون سهلا حتى على العاجزين؛ حيث قال: «**أيها الناس،**

(١) البخاري (٦٩)، مسلم (١٧٣٤).

أيكم أم الناس فليخفف، فإن فيهم الصغير والكبير والمريض والضعيف وذا الحاجة»[1].

وقال لإمام أمره بأحكام الصلاة: «**واقتد بأضعفهم**»[2].

وقال أنس: ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم صلاة من النبي ﷺ[3].

فالتخفيف الذي تتم به الصلاة، ولا يحصل منه إخلال بشيء من أمورها، لا شك في نفعه وترغيبه للمصلي ولمن يصلي خلفه ويقتدي به؛ وقال ﷺ في الخطبة: «**إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مَئِنَّة**[4] **من فقهه، فأطيلوا الصلاة وقصروا الخطبة**»[5].

وكان ﷺ يتخول أصحابه بالموعظة مخافة السآمة عليهم[6].

وقال ﷺ منكرا على المتبتلين الذين يريدون استغراق زمانهم بالصلاة والصيام والخشونة: «**أما أنا فأصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**»[7].

وقال ﷺ: «**إن لنفسك عليك حقًّا، ولأهلك عليك حقًّا، ولزوجك عليك حقًّا، فآت كل ذي حق حقه**»[8].

ولما بال الأعرابي الجاهل في المسجد وانتهره الناس، زجرهم ﷺ وتركه حتى قضى بوله ثم دعاه وعلمه بلطف ورفق وقال: «**إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا القذر،**

---

(١) البخاري (٧٠٣)، مسلم (٤٦٧).

(٢) أبو داود (٥٣١)، النسائي (٦٧٢)، ابن ماجه (٩٨٧).

(٣) البخاري (٧٠٨)، ومسلم (٤٦٩).

(٤) المئنة: العلامة.

(٥) مسلم (٨٦٩).

(٦) البخاري (٧٠)، مسلم (٢٨٢١).

(٧) البخاري (٥٠٦٣)، مسلم (١٤٠١).

(٨) البخاري (١٩٧٥)، مسلم (١١٥٩).

إنما بنيت للصلاة والقراءة والذكر والعبادة»[١].

ولما أغلظ له بعض الأعراب الجافين بالقول، وهمّ به الصحابة رضي الله عنهم قال ﷺ: «**دعوه**»[٢]. ثم ألان له القول وبذل له شيئا من المعروف، فانقاد إلى الحق وحصل المقصود منه.

وقال ﷺ للناس: «**إنما مثلي ومثلكم كمثل رجل له راحلة انفلتت منه، فذهب الناس في طلبها سراعا من كل جانب، فلم يزدها ذلك إلا نفورا. فقال صاحبها للناس: دعوني وراحلتي، فلم يزل يناديها ويأخذ من نبات الأرض ليعطيها... فلم يزل كذلك حتى أخذ بزمامها**»[٣].

وكان ﷺ في دعوته للخلق يدعو كل أحد بما يناسب حاله، وبالطريق التي يعلم حصول المقصود منه بها، وأمر أصحابه أن يدعوا الناس بذلك، وقال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «**إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأخبرهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأخبرهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم**»[٤].

وهكذا شريعته كلها مبنية على السهولة واليسر في ذاتها وأحكامها وشرائعها وفي دعوتها للخلق والأمر والنهي.

ومن النصوص الجامعة في هذا النوع قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ﴾[النحل: ١٢٥].

﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[العنكبوت: ٤٦].

---

(١) البخاري (٢١٩)، مسلم (٢٨٥).

(٢) البخاري (٢١٩)، مسلم (٢٨٤).

(٣) ذكره الهيثمي في المجمع (٩/ ١٥، ١٦)، وعزاه للبزار.

(٤) البخاري (٢٤٤٨)، مسلم (١٩).

﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٤٣، ٤٤].

﴿ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة: ٨٣]. **وغيرها من الآيات الدالة على هذا المعنى.**

وعلى هذا: فعلى من أراد التعليم أن يراعي أذهان الطلبة ويعطيهم من الدروس ما يتيسر عليهم فهمه، ويربيهم بصغار العلم قبل كباره، ولا يحمل أذهانهم ما لا يتحملون، وكذلك تعليم الجهال وإلقاء العلوم ينبغي مراعاة الأمور التي يحتاجونها، وأن تشرح لهم شرحا يسهل عليهم فهمه.

وكذلك تمرين الصغار من الأولاد الذكور والإناث على الصلاة وأمور الخير، ينبغي فيه مراعاة قواهم ورغباتهم، وترغيبهم بالقول والفعل والاكتفاء بما تيسر مما سمحت به طبائعهم، وتدريجهم من شيء إلى آخر.

بل وكذلك دعوة المخالفين للدين ينبغي مراعاة هذا الأصل فيها لما يحصل فيه من النفع العظيم، ولهذا أيضا جاءت الترغيبات المتنوعة على أعمال الخير وأقوال الخير، وعلى ترك المحرمات؛ لأنها من أقوى الدواعي إلى توجيه الخلق إلى طاعة الله ورسوله.



الفصل الحادي والثلاثون
أصول الفضائل ثلاثة: العلم، والدين، والجهاد

أما العلم: فهو الذي تقوم عليه الأدلة والبراهين، فكل ما دخل في هذا الحد الجامع قيل له: علم.

فيدخل في ذلك العلوم التي يتوسل بها إلى الدين وإلى الدنيا وإلى كل مقصود وحقيقة؛ ولكن النافع من هذا ما جاء به الرسول من الكتاب والسنة، وما تفرع على ذلك، فلا تخرج العلوم النافعة عن الكتاب والسنة.

وأما الدين الصحيح: فهو طاعة الله وطاعة رسوله بتصديق خبرهما والاعتراف به والتعبد لله بذلك وامتثال أمرهما واجتناب نهيهما، فكل من كان أكمل طاعة لله ورسوله كان أكمل دينا.

والجهاد: وحدّه بذل الجهد القولي والفعلي بتنفيذ أمر الله وأمر رسوله في النفس وفي الغير. وذلك تبع القدرة والاستطاعة؛ فمن كان أكمل في هذه الصفات الثلاث العلم، والدين، والجهاد، كان أكمل وأفضل وأرفع عند الله درجة.

وللصحابة منها النصيب الأوفر والحظ الأكمل؛ والآثار أكبر شاهد على ذلك؛ فإن الصحابة رضي الله عنهم هم الواسطة بين الأمة وبين نبيهم في إيصال جميع العلوم النافعة وفي تنفيذ دينه، فما وصل للأمة من علم ودين إلا على أيديهم وبسببهم، ولا انتشر الدين في مشارق الأرض ومغاربها إلا بعلمهم ودينهم وجهادهم، وهم في ذلك الفضل على مراتبهم، وكذلك من بعدهم من أئمة الدين والهدى الذين كانت لهم الآثار الحميدة، والنفع الكثير، والفضائل الغزيرة.

وإنما ينبوع ذلك ومادته وأصله من هذه الفضائل الثلاث.

ووجه الحصر ورجوع الفضائل كلها إلى هذه الثلاث، أن النقص الحاصل على الإنسان:

إما أن يكون لفقد العلم وحصول الجهل، وذلك ضلال، وفقد للهداية التي تنير للعبد جميع الطرق الدينية والدنيوية، فلا يعرف الوسائل ولا المقاصد، ولا يهتدي إلى كيفية المنافع والمضار.

وإما أن يكون عارفا بذلك ولكن لا يعمل بمعرفته؛ يعرف الخير فيتركه، ويعرف الشر فيفعله، يرى المنافع الدينية والدنيوية فينحرف عنها ويشاهد المضار المحققة فلا تدعه الأغراض الضارة حتى يقتحمها.

فهذا حصل له النقص الكبير، لا لعدم معرفته، بل لعدم دينه، فإن الدين الصحيح هو الذي يسير العبد في مسالك الخيرات والمنافع، ويمنعه من المضار والمهالك.

وإما أن يكون عارفا بالأمور، سالكا مقتضاها، عاملا بعلمه، لكنه مقتصر على نفسه لا يسعى في هداية غيره ولا إصلاح سواه؛ قد ملكه الكسل، واستولى عليه الجبن والخور عن الجد والاجتهاد في إصلاح الغير، والسعي في دفع الصائل.

فهذا نقصه لفقد اتصافه بالجهاد الصحيح.

فمن كملت له هذه الأمور الثلاثة: فهو السابق إلى الخيرات، المستولي على كل الفضائل، حيث عرف الحق فاتبعه والباطل فاجتنبه، وجاهد نفسه وغيره للاستقامة على الصراط المستقيم، فأي فضيلة لم تحصل له، وأي خصلة حميدة لم يدركها؟

من فاته العلم وقع في الجهل والضلالات، وفاتته الخيرات والمنافع التي لا تستقيم أموره إلا بها.

من فاته العلم كيف يهتدي إلى مصلحة، وكيف يتخلص من مضرة؟ من فاته العلم كيف يتعبد وكيف يعامل، وكيف يتمكن من إقامة الحقوق والقيام بها؟

وكما هو محمود في أمور الدين، فهو محمود في أمور الدنيا.

أما المكاسب والتجارات والحراثة والزراعة والصناعات كلها والأعمال مفتقرة إلى العلم، فهل يتوصل إليها وإلى وسائلها ومقاصدها إلا بالعلم؟

بالعلم يرفع العبد درجات، وبالجهل ينزل دركات، ثم العلم روحه وزينته وقوامه وخيره الدين، فلا خير في علم لا دين معه، فأي فضيلة فيمن يعرف الخير والمنافع فيتركها، ويعرف المضار فيتبعها؟

بالدين تحصل السعادة والفلاح، وبالدين تدرك المطالب الطيبة ويتم النجاح. اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه.

من حصل له مقتضى هذا الدعاء وأجيبت دعوته فقد تم علمه ودينه، ولا يتم ذلك ولا يكمل إلا بالجهاد.

أليس التعلم والتعليم والصبر على ذلك من أكبر الجهاد؟

أليس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة للخلق من الجهاد؟

أليس تنفيذ الحق ونصره، ورد الباطل وقمعه من الجهاد؟

أليس تعليم الجاهلين وتنبيه الغافلين وإيقاظ المعرضين وموعظة المعارضين ومجادلتهم من الجهاد؟

هل تتم الأمور بدون الجهاد؟ وهل يستقيم الهدى والاهتداء ويحصل الصعود والارتقاء إلا بالجهاد؟

طوبى لأهل العلم والدين والجهاد!

ويا هناءهم بما نالوا من الخيرات والمصالح والرشاد!

لقد نالوا شرف الدنيا وفوز الآخرة، وتمت عليهم النعمة الباطنة والظاهرة.

وإذا أردت أن تعرف فضلهم العظيم وارتفاع منازلهم، فقس كل واحد بضده، اعرف الفرق بين الجاهل والعالم، وبين المؤمن والجاحد، وبين المجاهد والمخلد إلى الكسل.

﴿ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٩].

﴿ أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦ ﴾ [الزمر: ٩].

أي كمن ليس كذلك؟

كم بين من ملئ قلبه من معرفة الله ومحبته والإنابة إليه وإخلاص الدين له، وعمل بمقتضى ذلك من القيام بحقوق الله وحقوق عباده، وبين من قلبه من التقوى خراب، وأعماله كلها رياء وسمعة، قد خلا قلبه من الإخلاص لله، ومن النصيحة لعباد الله؟

وكم بين من عرف الله وعرف السبيل الموصلة إلى الله؛ وعرف كيف يهدي وينصح عباد الله وجاهد في تحقيق ذلك، وبين الخالي من هذه المعارف التي لا صلاح للعبد ولا للخلق إلا بها؟

إنك بمجرد ما تصور أحوالهم وتعرف صفاتهم، تعرف الفرق العظيم بين من أخذ من هذه الصفات الثلاث بأوفر حظ وأكمل نصيب وبين من ليس له منها حظ ولا نصيب.

فنسأل الله أن يمن علينا بالعلم النافع والإيمان الصحيح والجد والاجتهاد في معرفة الحق والعمل به والقيام بحقه وحق عباده.



الفصل الثاني والثلاثون
في الوسائل إلى أهم المقاصد

قد جعل الله لكل مطلوب طريقا وسببا، متى سلكه العبد أوصله بإذن الله ومشيئته إلى ذلك المطلوب.

وبهذا يعلم افتقار الإنسان إلى معرفة الأسباب والوقوف عليها، ثم يستعين الله على سلوكها ليتم له المطلوب.

فمتى بذل المجهود واستعان بالمعبود وأتى بالأمور من أبوابها أفلح وأنجح.

والخلل والنقص يأتي من فوات هذه الأمور الثلاثة أو أحدها.

الإيمان بالله حقيقة، والتقوى:

جعل الله هذين الأمرين سببين وطريقين تنال بهما خيرات الدنيا والآخرة ويعصمان من شرورهما ومن كل مكروه.

وكم لهذين الأمرين من الثمرات والفوائد والنتائج الطيبة التي لا تعد ولا تحصى!

ومن تدبر الكتاب والسنة رأى الشارع رتب عليهما أمورا كثيرة وخيرات غزيرة ورتب على فقدهما ضد ذلك.

حسن السؤال، وحسن الإصغاء والتفكر، وكثرة التأمل مفاتيح للعلوم كلها.

السعي في طلب الرزق في السبب المناسب لحال العبد مع الاتكال على الله، والثقة به سبب لحصول الرزق وبركته.

الإلحاح في الدعاء كل وقت مع قوة الرجاء سبب لحصول مطالب الدنيا والآخرة.

الجزاء من جنس العمل:

فمن أحسن إلى عباد الله أحسن الله إليه.

ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته.

ومن نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة.

ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة[1].

ومن شاق شاق الله به، ومن ضار ضار الله به.

ومن تفرغ لعيوب الناس تفرغ الناس لعيوبه.

ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله، ومن يتصبر يصبره الله.

ومن قوي توكله على الله كفاه أمر دينه ودنياه.

ومن توكل على نفسه أو على غيره، وكله الله إلى ما توكل عليه وخذله ولم يتم له مطلوبه.

ومن نوى الخير والنصيحة للخلق يسر الله أمره وأثابه بالجزاء الجزيل.

ومن نوى الشر والغش للخلق تعسرت عليه أموره وجوزي بالعقاب الوبيل.

التواضع وحسن الخلق ينالان بالرغبة في مكارم الأخلاق ومعرفة ما لها من الثمرات الجليلة. ومعرفة النفس ومجاهدتها وتمرينها على ذلك يدرك به كل خلق جميل. كما أن إعجاب الإنسان بنفسه وسكر الرياسة والحمق: جالبات لسوء الخلق.

المثابرة على الأعمال والصبر عليها، والثبات وعدم اليأس أسباب لحصول نتائج الأعمال وثمراتها.

---

(١) البخاري (٢٤٤٢)، مسلم (٢٥٨٠).

وضد ذلك سبب للخيبة.

توطين النفس على الواردات الكريهة سبب لسهولتها وعدم الانزعاج لوقوعها، ومن القواعد الأساسية قول الشاعر:

وقــل من جــد فــي أمــر تطلَّبه. واستصحب الصبر إلا فاز بالظفر

تعلق القلب بالله وحده واللهج بذكره والقناعة: أسباب لزوال الهموم والغموم وانشراح الصدر والحياة الطيبة.

والضد بالضد، فلا أضيق صدرا وأكثر هما ممن تعلق قلبه بغير الله، ونسي ذكر الله ولم يقنع بما آتاه الله.

والتجربة أكبر شاهد.

حسن النية والإخلاص لله سبب لتيسير الأمور ونجاح الأعمال وكثرة فوائدها وثمراتها، والضد بالضد.

الدعوة بالحكمة والتربية بالحكمة، والتعلم بالحكمة: سبب للنجاح.

ومعنى الحكمة: وضع الأشياء مواضعها، وتنزيل الأمور منازلها، وإتيان الأمور من أبوابها وطرقها، ودعوة كل أحد بما يليق به ويناسب حاله. وتعليمه ما يستطيع فهمه ويتحمله ذهنه، وتربيته بالتدريج بالأسهل فالأسهل.

والتوفيق بيد الله.

بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين، فإن اليقين يبصر العبد في عقائده وأخلاقه وأعماله، والصبر يحمله على السعي والعمل والجد والاجتهاد في الأمور النافعة، وبهما الكمال.

والنقص من فقد الصنفين أو أحدهما.

الشكر مقرون بالمزيد وسبب بقاء النعم وبركتها ونموها، وهو الاعتراف بنعم المولى

والثناء عليه بها، والاستعانة بها على طاعته، وضد ذلك بضده.

أكبر الأسباب للاهتداء بما جاء به الرسول ﷺ من الكتاب والسنة والوصول إلى الحق في جميع الحقائق والمطالب العالية - العلم اليقيني أن النبي ﷺ هو الغاية في العلم والنصح والبيان؛ فهو أعلم الخلق على الإطلاق وأنصحهم للخلق، وأعظمهم بيانا للحق.

ومتى علم المنصف كمال الرسول في هذه الأمور علم أن كل ما جاء به هو الحق، وأن كل ما خالف ذلك فهو باطل بلا ريب.

يعلم ذلك بهذا الأصل الكبير الذي لا يسع مؤمن إلا الاعتراف به، ثم يعرف بطلانه بتصوره والأدلة الدالة على بطلانه، فإنه محال أن يكون الحق في غير ما جاء به الرسول، وهذا يتضح بتتبع ذلك في أصول الدين وفروعه، وقد بين أهل العلم ذلك غاية البيان.

أقوى الأسباب للسلامة من كيد الشيطان وطرقه قوة الإيمان بالله وقوة التوكل على الله، وكثرة ذكر الله، والاستعاذة بالله منه، والابتعاد عن جميع أسباب المعاصي والمبادرة للتوبة النصوح إذا وقع منه شيء.

أسباب صحة الأبدان: تدبير الأغذية بألا يأكل مضرا، بل يأكل المناسب له بقصد، بغير إسراف وبغير إدخال طعام آخر قبل انهضامه، والحمية عن جميع المؤذيات الداخلية والخارجية، والابتعاد عن أسباب الهم والغم ومعالجة الواقع منها، والابتعاد عن الروائح الخبيثة، وتنظيف البدن من الأوساخ، والمسكن العذي والهواء الطري والرياضة كما تقدم شرحها والسعي في الأسباب الجالبة للحياة الطيبة وسعة الصدر.

واستعمال الأدوية عند الضرورة، وأما دوام استعمالها ولو لأقل سبب، فإنه ينفع من جهة ويضر من جهة أخرى، وقد يكون الضرر أكثر. فينبغي أن يجعل الدواء بمنزلة الأمور الضرورية.

ومن أسباب تحكم الآلام ووقوع الأسقام كثرة الأوهام وضعف القلب؛ كما أن قوة

القلب والطمع في فضل الله والتوكل عليه في رفع النازل من البلاء، ودفع ما لم ينزل سبب قوي جدا في الصحة ودفع المؤذيات.

أعظم الأسباب لنيل مغفرة الله ورحمته - الإيمان والتوبة والأعمال الصالحة والإحسان في عبادة الله، والإحسان إلى الخلق والعفو عن الناس.

وجماع ذلك كله طاعة الله ورسوله، قال تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[آل عمران: ١٣٢].

شفاعة النبي ﷺ تنال بكمال الإخلاص لله وبكثرة الصلاة والسلام عليه، وبحسب اتباعه في أقواله وأفعاله وهديه، وبمحبته وتوقيره ﷺ وتقديم طاعته على طاعة كل أحد من الخلق.

أسباب قبول الأعمال كثيرة، وكلها ترجع إلى شيئين:

الإخلاص لله والاتباع لرسول الله.

فكل من كان أقوى إخلاصا وأحسن اتباعا كان أعظم قبولا وأكثر مضاعفة وأجل ثوابا وأجرا.

الصبر والثبات والمشاورة والتوكل أكبر الأسباب لحصول النصر على الأعداء، لا سيما إذا انضم إلى ذلك القوة المادية والاستعداد بعلوم الحرب وفنونه، كما ذكر الله هذه الأسباب كلها في سورة الأنفال.

الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة، والصدق في المعاملات تقترن به البركة ويقارنه الشرف والاعتبار.

وضد ذلك بضده.

الكسل: مفتاح الحرمان.

والكبر: مفتاح كل شر.

الشح والحرص: مفتاح البخل وقطيعة الرحم.

والسماحة: مفتاح لكل خير وسبب لكثرة الخير والفضائل، وخصوصا إذا انضم إليها الصبر، فالصبر والسماحة آثارهما جليلة وثمراتهما جميلة.

ومن ذلك أن النية أكبر الأسباب وأنفعها وأقربها لحصول المقاصد النافعة، وينبغي أن تفرد بفصل فنقول:

الفصل الثالث والثلاثون
في أن النية أساس الأعمال وبها صلاحها

قال تعالى في وصف النبي ﷺ وأصحابه: ﴿ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَانًا ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**»[(١)].

فأخبر أن صلاح الأعمال وفسادها بالنيات، وأنه يحصل للعبد من الثمرات والنتائج بحسب نيته.

ومعلوم أن جميع العبادات لا تصح إلا بالنية، بأن ينوي ذلك العمل، ويميز بين العادة والعبادات، وبين مراتب العبادات.

ثم لا بد مع ذلك أن يكون القصد منها والغرض وجه الله وثوابه، وينبغي للعبد في العبادات أن يكون له فيها نية مطلقة عامة، ونية خاصة مقيدة.

فأما النية العامة: فإنه يعقد بقلبه عزما جازما لا تردد فيه، أن جميع ما عمله من الأعمال الاعتقادية والبدنية والمالية والقولية، والمركبة من ذلك - مقصوده بها وجه الله، والتقرب إليه وطلب رضاه، واحتساب ثوابه، والقيام بما فرضه، وأحبه الله لعبده.

وأنه عبد مطلق يتصرف تصرف العبد المملوك.

فهذه النية العامة التي تأتي على عقائد الدين وأخلاقه وأعماله الظاهرة والباطنة، ينبغي أن يجددها في قلبه كل وقت وحين، لتقوى وتتم ويكمل الله للعبد ما نقص من عمله، وما أخل

(١) البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧).

به وأغفله من حقوق العبادات، لعل الله تعالى يجزيه على تلك النية الشاملة للدقيق والجليل من عمله أجرا وثوابا.

ثم بعد تحقيق هذا الأصل الكبير الذي هو أساس الأعمال، ينبغي للعبد أن يتعبد لله بإخلاص في كل جزء من أعماله، فيستحضر بقلبه أن يعمله لله متقربا به إليه، راجيا ثوابه من الله وحده، لم يحمله على ذلك العمل غرض من الأغراض سوى قصد وجه الله وثوابه، ويسأل ربه تعالى أن يحقق له الإخلاص في كل ما يأتي وما يذر، وأن يقوي إيمانه ويخلصه من الشوائب المنقصة.

وبهذه النية الصادقة يجعل الله البركة في أعمال العبد ويكون اليسير منها أفضل من الكثير من عمل من خلا قلبه من هذه النية.

ثم إذا عرضت له العوارض المنقصات، كالرياء وإرادة تعظيم الخلق، فليبادر بالتوبة إلى الله ويصرف قلبه عن هذه العوارض المنقصة لحال العبد، التي لا تغني عنه شيئا ولا تنفعه نفعا عاجلا ولا آجلا.

ثم إذا حقق النية في العبادات، فليغتنم النية في المباحات والعادات، فليجعلها بالنية الصالحة عبادة أو قريبة منها.

وذلك بأمرين:

أحدهما: أن ينوي أن كل مباح يشتغل به، من أكل وشرب وكسوة ونوم وراحة وتوابعها يقصد به الاستعانة على طاعة الله، والقيام بواجب النفس والأهل والعائلة والمماليك، ويقول: اللهم ما رزقتني مما أحب من عافية وطعام وشراب ولباس ومسكن وراحة بدن وقلب وسعة رزق، فاجعل ذلك خيرا لي ومعونة لي على ما تحبه وترضاه، واجعل سعيي في تحصيل القوت وتوابعه أداء للأمر وقياما بالواجب واعترافا بفضلك ومنتك علي، فإني أعلم

أن الفضل فضلك، والخير خيرك، وليس لي حول ولا قوة ولا اقتدار على شيء من منافعي ودفع مضاري إلا بك.

فيتقرب إلى ربه بالاستعانة بالله في ذلك وبالاعتراف بنعمه، ويقصد القيام بالواجب وباحتساب الأجر والثواب، حتى يتحقق بمعنى قوله ﷺ: «**إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتى ما تجعله في في امرأتك**»[1]. وقوله ﷺ: «**الساعي على الأرملة والمسكين، كالمجاهد في سبيل الله**»[2].

وأحسبه قال: «**وكالصائم لا يفطر، وكالقائم لا يفتر**»[3].

ثم مع هذه النية العامة التي تحيط بجميع مباحاته وعاداته فليستحضر عند كل جزء من أجزاء عاداته تلك المقاصد الجليلة؛ ليكون قلبه على الدوام ملتفتا إلى ربه منيبا إليه متعبدا، ويكون اشتغاله بذلك الجزء من عاداته مصحوبا بحسن القصد، ليتم له الأجر وتحصل له المعونة من الله وينزل الله له البركة، ويكون مباركا أينما كان.

وليجاهد نفسه على ذلك، فإنه لا يزال يمرنها حتى تألف الخير وترغب، فإذا ذهب إلى دكانه نوى مباشرة البيع والشراء المباح، وقصد الصدق والنصح في بيعه وشرائه، وفعل ما يسهل عليه من محاباة وإحسان إلى من يعامله، وتجنب الغش بكل أنواعه، ونوى بذلك كله قوام نفسه وعائلته ومن له حق عليه، وسأل ربه أن يبارك له في معاملته.

وكذلك إذا باشر حرثه أو صناعته أو مهنته التي يتعاطاها فليستصحب النية الصادقة؛ وليستعن ربه في حركاته كلها ويَرْجُ رزقه وبركته، فإن الرجاء وانتظار الفضل من الله من أجل عبادات القلب.

---

(١) تقدم تخريجه ص١٠٩.

(٢) البخاري (٥٣٥٣)، مسلم (٢٩٨٢).

(٣) التخريج السابق نفسه.

وأكبر الأسباب للبركة هذه النية الصادقة، والصدق والتوكل على الله.

وليعلم العبد أن الله مسبب الأسباب وميسرها، فإياك أن تعجب بنفسك وحذقك وذكائك، فإن هذا هو الهلاك، وإنما الكمال أن تخضع لربك وتكون مفتقرا إليه مضطرًّا إليه على الدوام، ثم إنه لا بد أن تكون الأمور على ما تحب تارة وعلى ما تكره أخرى؛ فإذا جاءتك على ما تحب فأكثر من حمد الله والثناء عليه وشكره، لتبقى لك النعم وتنمو وتزداد، وإذا أتتك على ما تكره فوظيفتك الصبر والتسليم والرضا بقضاء الله وتدبيره لتكون غانما في الحالتين، في يسرك وعسرك، ومن هذا ما ذكرناه بقولنا.



الفصل الرابع والثلاثون
في ذكر مفاتيح الخير ومفاتيح الشر

قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [المائدة: ٢].

وقال تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وورد عنه ﷺ أنه قال: **«إن هذا الخير والشر خزائن، ولتلك الخزائن مفاتيح، فطوبى لمن كان مفتاحًا للخير مغلاقًا للشر، وويل لمن كان مفتاحا للشر مغلاقا للخير»**(١).

لا ريب أن الناس في الخير والشر درجات.

﴿ وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ ﴾ [الأنعام: ١٣٢].

ولا ريب أن أعلاهم درجة من سعى في الخير لنفسه ولغيره، كما أن أسفلهم من هو بالعكس، فينبغي للعبد أن يكون مباركا على نفسه وعلى غيره؛ باذلا مستطاعه في الدعوة إلى الخير والترغيب فيه بالقول والفعل والتحذير من الشر بكل طريق، ولا يحقرن من المعروف شيئًا.

فمن أهم ذلك: تعليم العلوم النافعة وبثها، فإنها مفتاح الخيرات كلها، ومن ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر برفق ولين وحلم وحكمة.

ومن ذلك: أن يسن العبد سنة حسنة، ويشرع مشروعا طيبا نافعا يتبعه الناس عليه؛ فكل

---

(١) ابن ماجه (٢٣٨).

من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، كما أن من سن سنة سيئة فإن عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.

ومن ذلك: بذل النصيحة النافعة في الدين أو في الدنيا، فإن الناصحين مفاتيح للخير مغاليق للشر.

وينبغي للعبد عند اختلاطه ومعاشرته لهم ومعاملتهم أن ينتهز الفرصة في إشغالهم بالخير، وأن تكون مجالسه لا تخلو من فائدة أو من تخفيف شر ودفعه بحسب مقدوره.

فكم حصل للموفق من خيرات وخير وثواب! وكم اندفع به من شرور كثيرة!

وعماد ذلك رغبة العبد في الخير وفي نفع العباد، فمتى كانت الرغبة في الخير نصب عينيه، ونيته مصممة على السعي بحسب إمكانه، واستعان بالله في ذلك، وأتى الأمور من أبوابها ومناسباتها فإنه لا يزال يكسب خيرا ويغنم ثوابا.

وضد ذلك: عدم رغبة العبد في الخير يفوّته خيرا كثيرا.

فإن كان مع ذلك عادمًا للنصح للعباد، لا يقصد نفعهم بوجه من الوجوه، وربما قصد إضرارهم وغشهم لأغراض نفسية، أو عقائد فاسدة، فقد أتى بالسبب الأعظم لحصول المضرات وتفويت الخيرات، وكان هذا الذي يصدق عليه أنه مفتاح للشر، مغلاق للخير، فنعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.

ومن أعظم الأصول فتحا للخيرات وإغلاقا للشرور الإيمان التام بالرسول ﷺ؛ فإذا آمن به إيمانا تامًّا، وفهم كلامه ومراده تحقق ما قاله قطعا، وعلم أن ما ناقض ذلك أو خالفه فإنه باطل؛ ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴾ [يونس: ٣٢].

فهذا يغلق على العبد أبوابا من الشرور فتحها أهل الكلام الباطل عارضوا بها ما جاء به الرسول، ولكن الإيمان التام وفهم مراد الرسول تماما يرد كل ما ناقضه؛ سواء تمكن المؤمن

من حل تلك الشبهة التي عورض بها الحق أو لم يتمكن، فإنه قد علم الحق يقينا بلا تردد، فمحال مع هذا أن يقوم شيء ينقض هذا الدين.

وهذا أصل نافع جدًّا قرره شيخ الإسلام في مواضع من كتبه، ومن ذلك ما ذكرناه بقولنا.

الفصل الخامس والثلاثون
أن الصدق والأمانة في المعاملات سبب لحصول الرزق وبركته

قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]. فرتب على التقوى التي أساسها الصدق وأداء الأمانة في المعاملة التيسير والخروج من كل ما ضاق على الناس، وفتح أبواب الرزق.

وفي **الصحيحين** عنه ﷺ: «**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما**»[١].

وفي السنن مرفوعا: «**يقول الله: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه، خرجت من بينهما**»[٢].

وإنما كان الصدق والبيان وأداء الأمانة في جميع المعاملات سببًا للبركة وتيسير أبواب الرزق لأمرين مهمين:

أحدهما: وعد الله ووعد رسوله- والله لا يخلف الميعاد- أن من سلك الطرق التي أمر بها، وتجنب ما نهى عنه، بارك الله له في سعيه ورزقه من حيث لا يحتسب، وفتح له من خزائن جوده وكرمه ما لا يناله الناس بسعيهم وجدهم وحذقهم، وهذا أمر رباني وجزاء إلهي مشاهد معلوم بالتجربة.

والثاني: أن من عامل الناس وعرفوا منه الصدق والنصح اطمأنوا إليه، وركنوا إلى معاملته،

(١) البخاري (٢٠٧٩)، مسلم (١٥٣٢).

(٢) أبو داود (٣٣٨٣).

ورغبوا في الأخذ منه وإعطائه؛ لأن قلوبهم إليه مطمئنة، ونفوسهم إلى أمانته منقادة واثقة، وحاز الاعتبار والشرف اللذين عليهما أسست المعاملات النزيهة الطيبة، وبذلك مشت أسبابه مع الناس.

وكذلك عقد الشركات بين الشركاء إذا بنيت على الصدق والأمانة أفادت أهلها خيرًا كثيرًا، فإنه من كان الله معه أيده بعونه وتوفيقه وتسديده، وكانت حركاته مقرونة بالنجاح وهذا مع اتفاق الشريكين على مصالحهما واجتماع رأيهما، وحصول التشاور الذي هو مدار الأعمال مع ما يقترن بذلك من التعاون البدني والسعي المشترك من المنافع ودفع ما يخشى ضرره.

كل هذه الأمور أسباب ومفاتيح لحصول الرزق وبركته ونمائه.

وضد ذلك: إذا بنيت المعاملات والشركات على الكذب وعدم النصح وحصول الغش والخيانة، فإن الله ينزع بركته، ويحل المحق بدل ذلك، وتتأخر المعاملة، وتنحط بالخيانة والكذب، وهذا كله مشاهد مجرب.



الفصل السادس والثلاثون
فيما ينبغي سلوكه في معاشرة المؤمنين

أصل ذلك قوله ﷺ: «**أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا**»[1].

وقوله ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»[2].

واعلم أن الناس في معاشرة بعضهم لبعض درجات في الخير والشر لا تنضبط، وأغلب المعاشرات قليلة الجدوى عديمة الفائدة، بل كثير منها مؤدٍّ إلى الخسران والأضرار الدينية والدنيوية.

ونذكر في هذا الموضع أعلى الأقسام وأنفعها وأبقاها ثمرة، فإن أدركها المؤمن بتوفيق الله وجده واجتهاده، فقد أدرك كل خير، وإن لم تقو نفسه على بلوغها فليجاهدها ولو على بعضها، وهي يسيرة على من يسرها الله عليه.

فأصل ذلك: أن تعقد عزما جازما وعقيدة صادقة على محبة جميع المؤمنين، والتقرب إلى الله في هذه المحبة، وتجتهد على تحقيقها على وجه العموم، وعلى وجه الخصوص، وعلى قلع كل ما يضادها أو ينقصها، فتعتقد أن تحقق القلب بمحبة المؤمنين عبادة من أجل العبادات وأفضل الطاعات؛ فتتخذ جميع المؤمنين إخوانا، تحب لهم ما تحب لنفسك من الخير، وتكره لهم ما تكرهه لنفسك من الشر، وتعقد قلبك في تحقيق هذا الأمر الجليل والاتصاف به، والاحتراز من ضده من الغل والحقد والحسد، والبغض لأحد منهم.

---

(١) أبو داود (٤٦٨٢)، الترمذي (١١٦٢).

(٢) البخاري (١٣)، مسلم (٤٥).

ومتى رأيت من قلبك شيئا من ذلك فبادر بقلعه؛ وسل الله ألا يجعل في قلبك غلًّا على أحد من المؤمنين، خاصتهم وعامتهم، وميز من له في الإيمان مقام جليل؛ كعلماء المسلمين وعبادهم بزيادة محبة بحسب مقاماتهم لتكون موافقا لله في محبته.

وتعاهد ذلك بالتحبب إلى المؤمنين بطلاقة الوجه، وحسن الخلق، والمعاملة الجميلة، فإنها في نفسها عبادة، وهي جالبة لتحقق القلوب بينك وبين المؤمنين بالمودة والرحمة، ووطن نفسك على ما ينالك من الناس من أذى قولي، أو أذى فعلي أو معاملة منهم بضد ما عاملتهم به من الإحسان، فإن توطين النفس على ذلك يسهل عليك الأمر وتتلقى أذاهم بضده.

وليكن التقرب إلى الله عند ذلك على بالك، فإن التقرب إلى الله هو الذي يهون عليك هذا الأمر الذي هو شديد على النفس.

واعلم أن هذا الوصف من أوصاف الكمل من أولياء الله وأصفيائه فبادر للاتصاف به، فمن أبغضك وعاداك وهجرك فعامله بضد ذلك لتكسب الثواب، وتكتسب هذا الخلق الفاضل، وتتعجل راحة قلبك، وتخفف عن نفسك هم المعاداة، وربما انقلب العدو صديقا، والمبغض محبًّا؛ كما هو الواقع.

واعف عما صدر منهم؛ لله، فإن من عفا عن عباد الله عفا الله عنه، ومن سامحهم سامحه الله، ومن تفضل عليهم تفضل الله عليه، والجزاء من جنس العمل.

ولينصبغ قلبك كل وقت بالإنابة إلى الله، ومحبة الخير لعباد الله، فإن من كان كذلك فقد تأصلت في قلبه أصول الخير التي تؤتي أكلها وثمراتها كل حين بإذن ربها.

وبهذا يكون العبد أوابًا: ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٥].

وإذا اجتمعت مع الناس فخالقهم على حسب درجاتهم؛ الصغير والكبير والشريف والوضيع والعالم والجاهل.

كل أحد تكلم معه بالكلام الذي يناسبه ويليق بحاله، ويدخل السرور عليه، وبالكلام الذي له به ميدان؛ معلما للجاهل متعلما ممن هو أعرف منك، متشاورا مع نظيرك فيما هو الأحسن والأصلح من الأمور الدينية والدنيوية، آخذا لخواطرهم موافقا لهم على مطالبهم التي لا محذور فيها، حريصا على تأنيسهم وإدخال السرور بكل طريق مضمنا كلامك لكل أحد بما يناسبه من النصائح التي تنفع الدين والدنيا ومن الآداب الجميلة.

وحثهم على قيام كل منهم بما هو بصدده من الحقوق التي لله والتي للخلق، موضحا لهم الطرق المسهلة لفعل الخير والأسباب الصارفة عن الشر، واقنع بالقليل إذا عجزت عن الكثير.

واعلم أن قبولهم وانقيادهم مع الرفق والسهولة أبلغ بكثير من سلوك طريق الشدة والعنف، إلا حيث تلجئ الضرورة إلى ذلك، فللضرورة أحكام.



الفصل السابع والثلاثون
في قصة الرجل المثري مع صاحبه

كان رجل مُثْرٍ قد أعطاه الله من أصناف المال المتنوع من عقار ونقود وعروض وأموال كثيرة.

وكان له صاحب يعرف منه النصح والعلم.

فقال لصاحبه شاكيا له الحال: ألم تر ما أنا فيه من الغنى الواسع والأموال الكثيرة؟ والناس كالمتفقين على أن من كان كذلك فقد حصلت له السعادة الدنيوية والعيش الهين والحياة السعيدة، وأنا فيما أنا فيه لم أدرك ما ذكروا ولم أزل أتنقل من هم إلى كدر، ولم تحصل لي اللذة الصحيحة في حياتي، فأحب أنِ ترشدني يا صاحبي إلى الحياة السعيدة وإلى الراحة في حياتي.

فقال له صاحبه: يا أخي، اعلم أن من أتى الأمور من غير أبوابها وطرقها وسلك للمنافع غير مسالكها لم يدرك المطلوب ولم ينجُ من المرهوب.

وأنت جعلت الدنيا أكبر همك ومبلغ علمك وحبيبك الوحيد الذي ملك عليك ظاهرك وباطنك ومشاعرك وحواسك كلها.

ومن كان كذلك فهو طبعا لا يستريح في دنياه، فإنه إن حصل عليه كساد أو خسارة في بيع وشراء، أو نقص في ثمار، أو تشوشت عليه الأسباب في جهة من جهات دنياه، فإنه في كدر فضلا عن الأكدار التي تنتابه من جهة الأهل والعائلة والمعاملين والمعاشرين واختلاف الإرادات وتعذر الاتفاق والانسجام بينهم من كل وجه أو تعسر ذلك.

فقال له المثري: صدقت من هذه الجهات كلها ومن غيرها يأتيني الكدر، والهم ملازم لي في كل أحوالي، فهل من سبيل إلى تخفيف ذلك أو زواله بالكلية؟ فقد ضاقت علي الحيل والمحاولات وأنا حريص على راحة نفسي بأي سبيل.

فقال له صاحبه: يا أخي، السبيل واضح، ولكن ما دامت خطتك على هذا المنوال، فغير ممكن لك العيشة الهنيئة، فإن غيرت خطتك وفهمت ما أقول لك، وعملت عليه رجوت لك الخير والحياة الطيبة السعيدة.

فأول ذلك أن تعلم علم اليقين أن الدنيا والأموال المتنوعة ليست هي المقصود لذاتها، وإنما هي مقصودة لغيرها، ووسيلة يتوسل بها العبد إلى منافعه الحقيقية ومطالبه الأبدية وسعادته الأخروية.

فاجعل يا أخي هذا المعنى الذي لا يستريب فيه العقلاء نصب عينيك وقبلة قلبك، ثم اسعَ في تحصيل الدنيا وفي تصريفها وفي تدبيرها من كل جهة على هذا الأساس، واستصحب النية الصادقة في جميع نواحي حياتك سعيًا وتدخيلا وتصريفا.

فإذا عاملت الناس ببيع وشراء وتأجير ومشاركات وغيرها، فاقصد بذلك القيام بالواجبات والمستحبات والاستغناء عن الخلق، واقتصر على المعاملات الطيبة الحلال. واجتهد في أن تكون مكاسبك كلها حلالا، وأن تصرفها في الواجبات من الزكاة والنفقات والمستحبات وتوابعها.

تقرب بذلك إلى الله، واحتسب عنده الأجر والثواب، واحمد ربك الذي أقدرك على المال ثم وفقك في صرفه في الوجوه النافعة التي تبرئ بها ذمتك وتكتسب بها الأجر العظيم عند الله، وتكون لك مغنما لا مغرما.

فإنك إن فعلت ذلك هانت عليك النفقات وبذلتها بسماحة ورغبة وعلم بأنها تكسب لها أمثالها أضعافا مضاعفة، ومع ذلك فإذا حصل فيها ما تحب من زيادة ونمو وكمال فأكثر من

حمد الله وشكره، وإذا حصل فيها ما تكره فاحتسب ذلك عند الله واعتبرها من المصائب التي يعوض الله الصابرين عليها من الأجر أضعاف أضعاف ما فاتهم.

فإنك إن وفقت لذلك حصلت لك الحياة الطيبة، وهي راحة القلب وطمأنينته، وطمعه في فضل الله وثوابه في كل حالة وفي كل وقت.

ومع ذلك فإنه لا يفوتك من نصيبك من الدنيا ولا من لذاتها شيء، بل تستوفيها كاملة هنيئة، تفوق فيها لذة المترفين ونعيمهم، ويجمع الله لك بين خيري الدنيا والآخرة.

واعلم أن هذا ليس بعسير، بل هو يسير على من يسره الله عليه، ومن ذاق طعم هذه الحياة علم أن هذه الحياة التي يسعى لها الخلق وأرباب الدنيا وجمهورهم لم يدركها الساعي، بل مات بغمه ولم يذق لها طعما.

ولكنك يا أخي تحتاج إلى تمرين كثير، وتغيير لطبيعتك الأولى حيث ملكت الدنيا عليك مشاعرك وأمورك كلها، وتستعين الله على ذلك، فمن توكل عليه أعانه وكفاه.

فوا أسفا لمن أعطوا نصيبا من الدنيا فخسروها، وأعطوا الأسباب التي تدرك بها الخيرات فلم يستعملوها، ووهبت لهم المواهب المتنوعة فلم ينتفعوا بها ويستغلوها!

وما أحسن ما قاله الحكيم في شعره:

ولم أر في عيوب الناس عيبًا — كنقص القادرين على التمام

الفصل الثامن والثلاثون
في قصة الفقير مع صاحبه

كان رجل فقير قد طال فقره، وكان فيه بقية من إنسانية.

فشكا إلى صاحبه الذي يعرف فيه النصح والرأي السديد حاله، فقال: قد كنت تعرف حالي في الفقر، وأنا متواطئ على الفقر، ولكني أريد منك نصيحة تخفف عني بعض ما أجده من الهموم والغموم التي لازمتني في ليلي ونهاري، وهي زيادة عما أجد من ألم الفقر وبأسائه وعنائه.

فقال له صاحبه: يا أخي اعلم أن الفقراء نوعان:

أحدهما: فقير شريف.

والآخر: فقير وضيع.

فاجتهد أن تكون من الشرفاء الذين فقرهم لا يتعدى فقر الإفلاس من الموجودات المالية.

وإياك أن تتصف بصفات الفقراء الساقطين الذين افتقرت أيديهم وقلوبهم، كما بين ذلك النبي ﷺ في قوله: «**ليس الغنى عن كثرة العرض، إنما الغنى غنى النفس أو غنى القلب**»[1].

فعلم بهذا الحديث الشريف أن المدار كله على ما في القلوب من الأوصاف الطيبة أو الدنيئة في حق الغني والفقير.

---

(١) البخاري (٦٤٤٦)، مسلم (١٠٥١).

فمن كان قلبه غنيا بالله فهو الغني حقيقة، ولو كان فقيرا.

ومن كان قلبه فقيرا إلى الأغراض، وإلى الخلق فهو الفقير حقيقة ولو كان مثريا.

فمتى علمت أن الله تعالى حكيم في جميع تدبيراته، وأنه لطيف بعباده المخلصين، قد يقدر عليهم من الأقدار الكريهة للنفوس ما يكون سببا ووسيلة لخيرهم وثوابهم، وأن الله قد ابتلى بالفقر كثيرا من أوليائه وأصفيائه، وأن من صبر على شدته واحتسب ذلك عند الله لم يزل في زيادة في إيمانه وثوابه، وخصوصا إذا ضم إلى هذا الوصف قوة الرجاء والطمع في فضل الله؛ وأن الله سيزيل فقره، وسيجعل الله بعد عسر يسرا.

متى تحقق بذلك هانت عليه وطأة الفقر وشدته لما حصل له في مقابلته من الخير، ولما يرجوه من الفضل والثواب.

ومما يخفف ذلك: أن يعلم أن حزنه وهمه لا يخفف من فقره ومصيبته بل يزيد ذلك، فكيف يسعى العاقل في زيادة عنائه، وكيف لا يتسبب في تخفيف بلائه؟

ثم اعلم أيها الفقير أن أكبر العلل التي توجب الهم والغم وتسقط إنسانية العبد وحريته تعلقه بالمخلوقين، سؤالا لهم، وذلا ورجاء، وطمعا فيما يناله منهم.

وأن من كان كذلك فإنه مقيد النفس رقيق القلب لغير الله قد انقطع رجاؤه ممن كل خير في رجائه، وكل الأمور عنده، ومفاتيح الأرزاق بيده، إلى من لا يملك له نفعا ولا ضرا، ولا يريد له الخير، وليس له من الأمر شيء، وهو فقير مثله!

فمتى علقت رجاءك كله بالله واحتسبت الأمل عند الله، وسلمت من التعلق بالمخلوقين، ورجوت زوال عسرك، أبدلك الله بهمك فرحا، وبكدرك راحة، ويسر الله لك الأمور، وأوقع في قلبك القناعة التي من ملكها ملك الكنز الأكبر، وقد ضمن الله للمتقي أن يجعل له من كل هم فرجا؛ ومن كل ضيق مخرجا.

وأما قولك يا أخي: إني متواطئ على الفقر. فهو كلام غالط من وجهين:

أحدهما: أنه لا ينبغي لك أن تيأس من روح الله ورحمته وفضله وإحسانه.

الثاني: يجب عليك أن تسعى بكل سبب يزيل فقرك أو يخففه، فاعمل بالأسباب النافعة من بيع أو شراء أو حرفة أو خدمة أو ما يناسب حالك وتحسنه من الأسباب، فقد قال ﷺ: **«لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب فيبيعه فيكف الله وجهه، خيرا له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه»**[1].

ومتى عملت بالأسباب بهذه النية، نية الاستعفاف والاستغناء عن الناس يسر الله أمرك وبارك لك في الشيء القليل، وسلمت من الفقر الوضيع وهو فقر القلب لغير الله، ودخول الفقير في معاصي الله، وفي الأمور الدنيئة الضارة، التي إذا ابتلي بها العبد عوقب بعدة عقوبات، أقلها أنها سبب لبقاء فقره وزيادته، كما هو مشاهد مجرب.

وأكثر الفقراء قد جمعوا بين فقر الدنيا والآخرة.

فقر القلوب وفقر الإفلاس والافتقار إلى المخلوقين وتعلق القلوب بهم، والذل الوضيع لهم.

وهذا نهاية الهبوط والسقوط.

فالموفق الحازم يستعيذ بالله من هذه الحال، ويعمل الأسباب الواقية والدافعة كما ذكرنا.

والله تعالى هو الموفق المعين.

---

(١) البخاري (٢٠٧٤)، مسلم (١٠٤٢).

الفصل التاسع والثلاثون
في التنبيه على أصول وقواعد وضوابط جامعة نافعة

من محاسن الشريعة وكمالها وجمالها وجلالها أن أحكامها الأصولية والفروعية، والعبادات والمعاملات، وأمورها كلها لها أصول وقواعد تضبط أحكامها وتجمع متفرقاتها وتنشر فروعها، وتردها إلى أصولها.

فهي مبنية على الحكمة والصلاح، والهدى والرحمة، والخير والعدل، ونفي أضداد ذلك:

*** فمن أصولها الجوامع:**

١- أن الشارع لا يأمر إلا بما مصلحته خالصة أو راجحة، ولا ينهى إلا عما مفسدته ومضرته خالصة أو راجحة، لا يشذ عن هذا الأصل الكبير شيء من أحكامها.

٢- الوسائل لها أحكام المقاصد، ويتفرع على هذا الأصل أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما لا يتم المسنون إلا به فهو مسنون. وطرق الحرام والمكروه تابعة لهما، ويتفرع عليها أن توابع العبادات والأعمال حكمها حكمها.

٣- المشقة تجلب التيسير وجميع رخص الشريعة وتخفيفاتها متفرعة عن هذا الأصل.

٤- الوجوب يتعلق بالاستطاعة، فلا واجب مع العجز، ولا محرم مع الضرورة.

٥- الشريعة مبنية على الإخلاص للمعبود والمتابعة للرسول، فهذان الأصلان شرط لكل عمل ديني.

وينبني عليهما أن الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى.

وينبني عليهما أيضا أن الأصل في العبادات الحظر والمنع، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله ورسوله.

والأصل في العادات والمعاملات الإباحة: فلا يحرم منها إلا ما حرمه الله ورسوله.

ويتفرع أيضا على ذلك: أن الحيل التي تسقط الواجبات والحقوق أو تدخل في المحرمات ممنوعة لا تحل ولا تنفذ، كما أن الحيل التي يتوصل بها إلى الحقوق ويدفع بها الظلم مباحة بل حسنة.

٦- التكليف وهو البلوغ والعقل، شرط لوجوب العبادات كلها، والتمييز شرط لصحتها، إلا الحج والعمرة فيصح عمن لم يميز.

٧- الأحكام الأصولية والفروعية لا تتم إلا بأمرين: وجود شروطها وأركانها، وانتفاء موانعها: وهي مبطلاتها ومفسداتها.

ويتفرع على هذا الأصل أن مفسدات العبادات وغيرها ترجع إلى أحد أمرين:

إما فقد شرط وركن وواجب، وإما ارتكاب محظور يختص تلك العبادة وتلك المعاملة.

٨- العادة والعرف يرجع إليهما في كل حكم حكمَ به الشارع ولم يحده بحد، فإنه يرجع فيه إلى ما يتعارفه الناس بينهم في جميع المعاملات والحقوق وغيرها.

٩- البينة على المدعي واليمين على من أنكر في جميع الحقوق والأموال والمعاملات وتوابعها.

١٠- الأصل بقاء ما كان على ما كان، واليقين لا يزول بالشك في كل شيء من عبادة أو معاملة أو حق من الحقوق.

١١- لا بد من التراضي في جميع العقود، سواء كانت معاوضات أو تبرعات.

١٢- لا بد أن يكون العاقد جائز التصرف.

١٣- تنعقد العقود كلها بما دل عليها من قول أو فعل، ويستثنى من ذلك بعض العقود التي لا بد فيها من القول.

١٤- الإتلاف يستوي فيه المتعمد والجاهل والناسي.

١٥- التلف في يد الأمين غير مضمون إذا لم يتعد أو يفرط، وفي يد الظالم مضمون مطلقا، أو يقال ما ترتب على المأذون فهو غير مضمون والعكس بالعكس.

١٦- لا ضرر ولا ضرار.

١٧- العدل واجب في الحقوق كلها والفضل مستحب.

١٨- من تعجل شيئا قبل أوانه عوقب بحرمانه.

١٩- تضمن المثليات بمثلها والمتقومات بقيمتها.

٢٠- يرجع إلى القيمة إذا تعذر المسمى.

٢١- جعل المجهول كالمعدوم.

٢٢- الغرر والميسر ممنوع في المغالبات وفي المعاوضات.

٢٣- الصلح جائز في كل المعاملات وفي الحقوق إلا إذا تضمن محذورا من إسقاط واجب أو دخول في محرم.

٢٤- من سبق إلى المباحات فهو أحق بها.

٢٥- القرعة مشروعة إذا تعذر معرفة عين المستحق.

٢٦- قبول قول الأمناء في الذي تحت أيديهم من التصرفات والإتلافات وغيرها إلا ما خالف الحس والعادة.

٢٧- من وجب عليه أمر من الأمور أو حق من الحقوق ألزم به وأجبر عليه وكان الإجبار والإكراه بحق.

٢٨- من ترك المأمور جهلا أو نسيانا لم تبرأ ذمته، ومن فعل المحظور وهو معذور بجهل أو نسيان برئت ذمته وتمت عبادته.

٢٩- البدل يقوم مقام المبدل ويحل محله، ولكن لا يرجع إليه إلا إذا تعذر الأصل.

٣٠- يجب تقييد الكلام بملحقاته، من وصف، أو شرط، او استثناء، أو غيرها.

٣١- الشركاء في الأملاك والحقوق والمنافع، يلزم الممتنع منهم بما يعود على المشترك من الأمور الضرورية، والمصارف والتعميرات ونحوها.

٣٢- الشركاء يشتركون في زيادات الأملاك المشتركة وفي نقصانها، حسب أملاكهم.

٣٣- الأحكام تتبعض بحسب تباين أسبابها، فيعمل كل سبب في مقتضاه، ولو باين الآخر.

٣٤- من أدى عن غيره واجبًا بنية الرجوع؛ رجع عليه.

٣٥ - الوصف كافٍ في الأموال المجهول صاحبها.

٣٦- أسباب الضمان ثلاثة: مباشرة الإتلاف بغير حق، أو التسبب لذلك، أو اليد الظالمة.

٣٧- إذا تزاحمت المصالح، قدم الأعلى منها، فيقدم الواجب على المستحب، والراجح مصلحة على المرجوح، وإذا تزاحمت المفاسد ارتكب الأخف منها، إذا اضطر أو احتيج للتناول، فيرتكب المكروه تفاديًا عن الحرام، والمشتبه عن الواضح، وما كان أخف تحريمًا على ما عظم تحريمه.

٣٨- الأصل في الأشياء الطهارة، فلا ينجس منها إلا ما تيقنا نجاسته.

٣٩- الأصل في الأشياء الحل والإباحة، فلا يحرم منها إلا الخبيثة التي نهى الشارع عنها.

٤٠- إذا خير الإنسان بين أمور، فإن كان واجبًا عليه لمصلحته فهو تخيير تشهٍّ واختيار، وإن كان لمصلحة غيره، فهو تخيير اجتهاد في مصلحة الغير.

٤١- من سقطت عنه العقوبة لموجب، ضوعف عليه الضمان.

٤٢- من أتلف شيئًا لينتفع به ضمنه، ومن أتلفه دفعًا لمضرته، فلا ضمان عليه.

٤٣- عند اختلاف المتعاملين في صفة من صفات المعاملة، يرجح أقواهما وأرجحهما دليلًا.

٤٤- إذا اختلف المتعاملان في شرط أو أجل، أو ادعى أحدهما فساده، فالقول قول من ينفيه حتى يقيم الآخر بينة.

٤٥- إذا عاد التحريم إلى نفس العبادة أو شرطها؛ فسدت، وإذا عاد أمر خارج؛ صحت مع التحريم.

٤٦- يجوز تقديم العبادات، أو الكفارات على سبب الوجوب، ويجوز تقديمها بعد وجوب السبب، وقبل شروط الوجوب وتحققه.

٤٧- يجب فعل المأمور به كله، فإن قدر على بعضه وعجز عن بعضه، وجب عليه فعل ما قدر عليه، وسقط عنه ما عجز عنه؛ إلا أن يكون المقدور عليه وسيلة محضة، أو كان بنفسه لا يكون عبادة، فلا يجب فعل ذلك البعض.

٤٨- إذا اجتمع عبادتان من جنس واحد، تداخلت أفعالهما، واكتفي منهما بفعل واحد.

٤٩- الأصل أن الأثر للعلة الموجودة، ولو احتمل وجود غيرها.

٥٠- الأصل براءة الذمم.

٥١- الأصل بقاء ما في الذمم، حتى نجزم بزواله.

٥٢- إذا اشتغلت الذمة بوجوب عبادة أو حق؛ وجب الاحتياط حتى يتيقن البراءة من ذلك الواجب والحق.

٥٣- استثناء المنافع المعلومة جائز في باب المعاوضات، ويجوز الاستثناء للمنفعة المجهولة في باب التبرعات.

٥٤- من قبض العين لحظ نفسه؛ لم يقبل قوله في الرد، فإن قبضه لحظ مالكه وإحسانه إليه، قبل قوله في الرد.

٥٥- إذا أدى ما عليه؛ وجب له ما جعل له عليه.

٥٦- من ملك المنفعة فله المعاوضة عليها؛ ومن ملك الانتفاع دون المنفعة فليس له المعاوضة إلا بإذن.

٥٧- من لا يعتبر رضاه في عقد أو فسخ، لا يعتبر علمه.

٥٨- من بيده مال تعذر عليه علم صاحبه؛ تصدق به عن صاحبه، بشرط الضمان إذا وجده، أو سلمه للحاكم، وبرئ من تبعته.

٥٩- من له الحق على الغير، وكان سبب الحق ظاهرًا، فله الأخذ من ماله بقدر حقه، عند الامتناع أو التعذر، وإن كان السبب خفيًّا فليس له ذلك.

٦٠- الواجب بالنذر يلحق بالواجب بالشرع في شروطه.

٦١- الفعل الواحد ينبني بعضه على بعض، مع الاتصال المعتاد، دون ما زاد على العادة.

٦٢- الأصل أن الشركاء متساوون في أملاكهم بقدر رءوسهم، حتى يأتي ما يدل على خلاف ذلك.

٦٣- الحوائج الأصلية ليست بمال.

٦٤- يثبت تبعًا ما لا يثبت استقلالًا.

٦٥- الأسباب والدواعي للعقود والتبرعات معتبرة.

٦٦- القرائن إذا قويت قد يكون الحكم لها، وتقدم على الأصل.

٦٧- العبرة في المعاملات بما في نفس الأمر.

٦٨- إذا تبين فساد العقد، بطل ما بني عليه، وإن فسخ فسخًا، تمت العقود الطارئة قبل الفسخ.

٦٩- لا عذر لمن أقر، ولو ادعى غلطًا أو كذبًا.

٧٠- يقوم الوارث مقام مورثه، وينوب عنه في كل ما له وما عليه، إلا ما استثني، وهو خيار الشرط والشفعة، على خلاف قوي في ذلك.

٧١- المسلمون على شروطهم، إلا شرطًا أحل حرامًا، أو حرم حلالًا.

٧٢- ما رآه المسلمون حسنًا، فهو عند الله حسن، وما رأوه قبيحًا، فهو عند الله قبيح.

٧٣- إذا تضمن العقد ترك واجب، أو دخولًا في محرم؛ حرم ولم يصح، وهذه مستخرجة من قاعدة: الوسائل لها أحكام المقاصد.

٧٤- يجب حمل كلام الناطقين في العقود والفسوخ والإقرارات وغيرها، على مرادهم، مهما أمكن.

فهذه قواعد عظيمة، نفعها لأهل العلم كبير، ولو بسطت وفصلت بعض التفصيل، لجاء منها مجلد ضخم، والله أعلم.

الفصل الأربعون
في تفسير ألفاظ مهمة ينتفع بها كثيرًا في الكتاب والسنة

- **الإيمان**: هو التصديق الجازم بأصول الإيمان المعروفة، مع انقياد القلب والجوارح.
- **والإسلام**: كذلك عند الإطلاق، ومتى جمع بينهما، كان الإيمان اسمًا لما في القلوب من عقائد الإيمان وإقراراته، والإسلام اسمًا لأعمال القلوب والجوارح.
- **البر**: اسم جامع يدخل فيه العقائد الإيمانية، وأعمال القلوب، وأعمال الجوارح، ويدخل فيه جميع المأمورات، وترك المنهيات.
- **التقوى**: كذلك عند الإطلاق للبر والتقوى، فإذا جمع بينهما، كان البر اسمًا لفعل الطاعات، والتقوى اسمًا لترك المناهي.
- **النفاق**: مخالفة الظاهر للباطن، فإن كان في أصل الإيمان؛ كان نفاقًا أكبر، مخرجًا عن الدين، وإن كان في فروعه؛ كان حاله بحسب ذلك.
- **الإثم والعدوان**: الذنوب والمحرمات المتعلقة بحق الله هي: الإثم، وهي المعاصي، والذنوب والسيئات المتعلقة بظلم الخلق هي: العدوان، هذا عند الاجتماع، فإذا أطلق كل واحد من هذه الألفاظ؛ دخل فيه الآخر.
- **الصدق، والصديقية، واليقين**: هي العلم الراسخ الذي لا ريب فيه ولا شك، المثمر لطمأنينة القلب علمًا، وطمأنينته سكونًا لعبودية الله ولأعمال الجوارح.

فيدخل في ذلك العقائد الصادقة، والأخلاق الحميدة الفاضلة، والأعمال

الصالحة، والعلوم الصحيحة النافعة.

وهي علم اليقين، وأعلى منه: عين اليقين، وأعلى منهما: حق اليقين.

- **الخشوع والإخبات**: سكون القلب، وخضوعه لله، وخصوصًا وقت تلبس العبد بعبودية الله.
- **الإنابة**: هي انجذاب القلب في محبة الله، وعبوديته، والرجوع إليه في كل حالة.
- **التوبة**: هي الرجوع عما يكرهه الله: ظاهرًا وباطنًا، إلى ما يحبه: ظاهرًا وباطنًا.
- **الهداية والاستقامة**: هي لزوم الصراط المستقيم، ظاهرًا وباطنًا، فهي العلم بالحق، والعمل به.
- **الحكمة**: هي إصابة الصواب في القول والفعل، وهي فعل ما ينبغي على الوجه الذي ينبغي.
- **العدل والقسط**: بذل الحقوق الواجبة، وتسوية المستحقين في حقوقهم.
- **الظلم**: ضد ذلك.
- **الصراط المستقيم**: هو الطريق المعتدل الموصل إلى رضوان الله وثوابه، وهو متابعة النبي ﷺ في كل أحواله.
- **المحسنون**: في عبادة الله بتكميلها: ظاهرًا وباطنًا، وإلى عباد الله في بذل المستطاع من نفعهم.
- **الصبر**: حبس النفس على ما يحبه الله ورسوله، وهي ثلاثة أقسام: صبر على طاعة الله حتى يؤديها، وصبر على معصيته حتى يدعها، وصبر على أقدار الله المؤلمة فلا يتسخطها.

- **الشكر**: وهو الاعتراف بالنعم الظاهرة والباطنة، عمومًا وخصوصًا، مع التحدث بذلك، والاستعانة بها على طاعة المنعم، مع حبه والخضوع له.
- **العبادة**: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال: الظاهرة والباطنة، فعقائد الإيمان، وأعمال القلوب والجوارح، كلها داخلة في اسم العبادة.
- **حدود الله**: تطلق على المحرمات، فيقال فيها: لا تقربوها، وتطلق على حدود الحلال والأحكام الشرعية، فيقال فيها: لا تعتدوها، أي: لا تجاوزوا الحلال إلى الحرام.
- **الطيبات**: تشمل كل ما ينفع ولا يضر، من مآكل ومشارب ومناكح وملابس وغيرها.
- **الخبيثات**: ضدها.
- **المعروف**: اسم جامع لكل ما عرف حسنه شرعًا وعقلًا.
- **المنكر**: ضده.
- **الفلاح**: هو اسم جامع لكل مطلوب محبوب، وسلامة من كل مكروه.
- **اللغو**: كل كلام لا نفع فيه في الدين ولا الدنيا.
- **العقل والحجر والحجا والنهى**: هو الرزانة وفعل ما ينفع وترك ما يضر، والنظر للعواقب، وترجيح ما ترجحت مصلحته، وأولو الألباب: أهل العقول الوافية.
- **الحليم**: من الخلق هو المتخلق بالأخلاق الجميلة، الذي لا يستفزه جهل الجاهلين، صاحب الثبات والتأني في أموره كلها.

- **الكبر والتواضع**: فسر النبي ﷺ الكبر بأنه بطر الحق، وغمط الناس[1].

- **والتواضع: ضده**: قبول الحق مع من كان، ولين الجانب، وحسن الخلق مع الخلق، والتواضع لهم.

- **الشرك والكفر**: الكفر أعم من الشرك.

فمن جحد ما جاء به الرسول أو بعضه بلا تأويل؛ فهو كافر، سواء كان كتابيًّا، أو مجوسيًّا، أو وثنيًّا، أو ملحدًا، أو مستكبرًا، أو غيرهم؛ وسواء كان معاندًا، أو كافرًا، ضالا، أو مقلدًا.

- **والشرك نوعان**: شرك في ربوبيته تعالى، كشرك الثنوية المجوس، الذين يعتقدون مع الله خالقًا، وشرك في ألوهيته، كشرك سائر المشركين الذين يعبدون مع الله غيره، ويصرفون له شيئًا من العبادة، ويشركون بينه وبين المخلوقين، ويسوونهم بالله في خصائصه التي لا يوصف بها غيره.

- **القوام والبخل والتبذير**: في تصريف الأموال. فالقوام؛ الذي أمر الله به ورسوله: بذلها فيما ينبغي من واجب ومستحب، وطريق نافع على الوجه الذي ينبغي.

فهذا قوام واقتصاد وتوسط واعتدال.

فإن منع هذه الحقوق؛ فهو البخيل، وإن أسرف أو زاد في النفقة عما ينبغي؛ فهو التبذير والإسراف.

- **الشجاعة والجبن والتهور**: الشجاعة هي: الإقدام في محل الإقدام، والتهور: الإقدام في غير محل الإقدام.

فالشجاعة محمودة، والجبن والتهور مذمومان، لمنافاتهما لطريق الحكمة،

---

(١) مسلم (٩١).

وانحراف خلق صاحبهما.

- **الإخلاص**: أن يقصد العبد بعمله رضا ربه وثوابه، لا غرضًا آخر من رئاسة، أو جاه، أو مال، أو غيرها.

- **الذكر**: إذا أطلق ذكر الله، شمل كل ما يقرب العبد إلى الله من عقيدة أو فكر، أو عمل قلبي، أو عمل بدني، أو ثناء على الله، أو تعلم علم نافع وتعليمه، ونحو ذلك، فكله ذكر لله تعالى.

- **أوصاف القلب**: إذا كان القلب عالمًا بالحق، مريدًا للحق، مقدمًا له على غيره، فهو القلب الحي الصحيح، وإذا كان بضد ذلك كله، فهو القلب الميت.

وإذا كان شاكًّا في الحق، مرتابًا فيه، فهو القلب المريض، مرض الشبهات والشكوك.

وإذا كان مريدًا للشر، ميالًا إلى المعاصي، فهو المريض مرض الشهوات.

وإذا كان القلب في غل أو حقد على الخلق، فهو المريض بالغش، وعدم النصح.

فنسأل الله أن يعافينا عافية تامة، يصلح بها قلوبنا بالعلم، والإيمان، والهدى، والتقى.

ومن عرف الحق وتركه، فهو معاند متكبر، مغضوب عليه، ومن تركه جاهلًا به، فهو جاهل ضال، أعمى غير مهتد.

الفصل الحادي والأربعون
في الإشارة إلى البراهين العقلية والفطرية على ربوبية الله وإلهيته

اعلم أن هذه المسألة أعظم المسائل على الإطلاق وأكبرها وأفضلها وأوجبها وأنفعها وأوضحها، وعليها اتفقت جميع الكتب المنزلة وجميع الرسل، وهي أول وأهم ما دعت إليه الرسل أممهم، وأول ما يدعون قومهم يقولون: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

ويذكرون لهم من أسمائه وأوصافه ونعمه وآلائه وألطافه ما به يعرفون ربهم ويخضعون له ويعبدونه.

والقرآن العظيم يبين هذه المسألة، ويذكر لها البراهين المتنوعة، ويصرف لها الآيات، والسنة كذلك.

وليس القصد في هذا الفصل ذكر الأدلة النقلية عليها؛ فإنها واضحة جلية متقررة عند الخواص والعوام، وهي وحدها كافية وافية بالمقصود معرفة بالله: جملة وتفصيلا.

ولكن نريد أن نشير إشارة يسيرة إلى أدلتها وبراهينها العقلية التي يخضع لها كل عاقل منصف، وينكرها كل مستكبر مكابر مباهت.

وهذه المسألة أوضح وأظهر من أن يحتج لها وتذكر براهينها، ولكن كلما عرف المؤمن براهينها قويت في قلبه وازداد إيمانه ونما إيقانه وحمد الله على هذه النعمة التي هي أعظم المنن وأجلها.

ولهذا قالت الرسل - عليهم السلام - لأممهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

فاستفهموهم استفهام تقرير وأنه متقرر في قلوب جميع العقلاء، الاعتراف بالله وبربوبيته وتوحيده.

اعلم - رحمك الله - أنك إذا نظرت إلى هذا العالم العلوي والسفلي وما أودع فيه من المخلوقات المتنوعة، والحوادث المتجددة، فتأمل تأملا صحيحا أن الأمور الممكن تقسيمها في العقل ثلاثة:

١- إما أن توجد هذه المخلوقات بنفسها من غير محدث ولا خالق فهذا محال ممتنع يجزم العقل ببطلانه ضرورة، ويعلم يقينا أن من ظن ذلك فهو إلى الجنون أقرب منه إلى العقل، لأن كل من له عقل يعرف أنه لا يمكن أن يوجد شيء من غير موجد ولا محدث.

٢- وإما أن تكون هي المحدثة لنفسها الخالقة لها، فهذا أيضا محال ممتنع بضرورة العقل، كل عاقل يجزم أن الشيء لا يحدث نفسه، وإذا بطل هذان القسمان عقلا وفطرة تعين القسم الثالث:

٣- وهو أن هذه المخلوقات والحوادث لها خالق خلقها ومحدث أحدثها وهو الرب العظيم الخالق لكل شيء، المتصرف في كل شيء، المدبر للأمور كلها، ولهذا نبه الله على هذا التقسيم العقلي الواضح لكل عاقل فقال: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٥، ٣٦].

فالمخلوق لا بد له من خالق، والأثر لا بد له من مؤثر، والمُحْدَثُ لا بد له من مُحْدِثٍ، والموجد لا بد له من موجد، والمصنوع لا بد له من صانع، والمفعول لا بد له من فاعل.

هذه قضايا بديهية جلية يشترك في العلم بها جميع العقلاء، وهي أعظم القضايا العقلية. فمن ارتاب فيها أو شك في دلالتها فقد برهن على اختلال عقله وضلاله.

تفكر في نفسك وانظر في مبدأ خلقك من نطفة إلى علقة إلى مضغة حتى صرت بشرا كامل الأعضاء الظاهرة والباطنة.

أما يضطرك هذا النظر إلى الاعتراف بالرب القادر على كل شيء، العليم الذي أحاط علمه بكل شيء، الحكيم في كل ما خلقه وصنعه؟

فلو اجتمع الخلق كلهم على النطفة التي جعلها الله مبدأ خلقك على أن ينقلوها في تلك الأطوار المتنوعة ويحفظوها في ذلك القرار المكين، ويجعلوا لها سمعا وبصرا وعقلا وقوى باطنة وظاهرة، وينموها هذه التنمية العجيبة، ويركبوها هذا التركيب المنظم، ويرتبوا الأعضاء هذا الترتيب المحكم.

لو اجتمعوا على ذلك فهل في علومهم، وهل في اقتدارهم، وهل في استطاعتهم الوصول إلى ذلك؟

فهذا نظر يوصلك إلى الاعتراف بعظمة الله واقتداره والخضوع له والتصديق بكتبه ورسله، وهو دليل وبرهان عقلي وفطري اضطرت فيه الفطر إلى معرفة ربها وعبوديته.

تأمل في حفظ الله للسماوات والأرض وما فيهما من العوالم، وفي إبقائها وإمدادها بكل ما تحتاج إليه في بقائها من الأسباب المتنوعة، أما يدلك ذلك على كمال الرب وكمال قيّوميته وربوبيته؟ وقد نبه تعالى على ذلك بقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١].

تدبر يا أخي في هذا الفلك الدوار، وفي تعاقب الليل والنهار، وفي تصريف الأوقات بفصولها ومنافعها، وفي كمال انتظامها لمصالح الخلق التي لا يمكن إحصاؤها، هل ذلك صدفة الطبيعة؟

وهل هذا حصل اتفاقا؟

أم الذي خلق ذلك ودبره ذلك التدبير المتقن: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ [السجدة: ٧].

﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَىۡءٍ ﴾ [النمل: ٨٨].

وانظر - هداك الله - إلى أنه أعطى كل شيء خلقه اللائق به، ثم هدى كل مخلوق إلى مصالحه وحوائجه وضروراته، حتى البهائم العجم: صغيرها وكبيرها، قد ألهمها وهداها لكل أمر فيه نفعها، ويسر لها أرزاقها وأقواتها.

فمن نظر في هدايته العامة، وبثه في كل مخلوق إلهاما عجيبا يهتدي به إلى منافعه وضروراته، علم بذلك عنايته العظيمة، وعلم أنه الرب لكل مربوب، الخالق لكل مخلوق، الذي علم المخلوقات، وأعطاها من الأذهان ما يصلحها، ويدفع عنها المضار، وذلك برهان عقلي عظيم على وحدانية الله وكماله.

ولذلك لما أنكر فرعون رب العالمين وقال: ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ۝٤٩ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [طه: ٤٩، ٥٠].

فاستدل عليه بهذا البرهان المشاهد لكل أحد.

فهل في طبيعة الحيوانات كلها هذه الهداية إلى مصالحها التي لا تحصى أنواعها، وحنوها على أولادها، وقيامها بهم حتى يستقلوا بأنفسهم؟

وهل هذا الحنان والرحمة إلا من أكبر الأدلة على عظمته وسعة رحمته التي وسعت كل شيء؟

ثم انظر، رحمك الله، إلى سعة رحمة الله التي ملأت أقطار العالم، وشملت كل مخلوق في كل أحواله: برحمته أوجد المخلوقات، وبرحمته حفظها وأمدها بكل ما تحتاج إليه، وأسبغ عليها النعم الظاهرة والباطنة التي لا يمكن لمخلوق أن يخلق منها طرفة عين، وهي

متنوعة عليه من كل وجه:

نعم العلم والتعليم لأمور الدين والدنيا، ونعم العافية للأبدان عموما، وللأعضاء كلها على وجه الخصوص، ونعم الأرزاق ونعم الأولاد والأتباع، ونعم الحروث والزروع والثمار، ونعم المواشي وأصناف الأمتعة، ونعم الدور والقصور، ونعم اللذات والحبور!

النعم التي فيها جلب المنافع كلها، والنعم التي فيها دفع المضار كلها، تدل أكبر دلالة على وحدانية مسديها والمنعم بها، وعلى وجوب شكره والإخلاص له، أفمن يخلق كمن لا يخلق؟ أفمن منه النعم كلها كمن هو فقير محتاج مضطر؟

ثم انظر أحوال المضطرين، الواقعين في المهالك والمشرفين على الأخطار والبائسين من فقرهم المفظع أو مرضهم الموجع، وكيف تضطرهم الضرورات وتلجئهم الحاجات إلى ربهم وإلههم داعين ومفتقرين، وسائلين له مستعطين فيجيب دعواتهم، ويكشف كرباتهم، ويرفع ضروراتهم!

أليس في هذا أكبر برهان على وحدانيته وسعة علمه، وشمول رحمته، وكمال عطفه، ودقيق لطفه؟

﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النمل: ٦٢].

﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [يونس: ٢٢، ٢٣].

وهذا قد شاهده الخليقة ورأوا بأعينهم من الوقائع ما لا يعد ولا يحصى، وهذا يضطرهم إلى الاعتراف بالله وبوحدانيته، فانظر إلى حالة المضطرين إذا كربتهم الشدائد كيف تجد

قلوبهم متعلقة بالله، وألسنتهم ملحة في سؤاله وأفئدتهم مستشرفة لنواله، لا تلتفت عن الله يمنة ولا يسرة لعلمها الضروري أنه كاشف الشدائد، جالب الخير والفوائد، لا ملجأ منه إلا إليه، ولا معول للخليقة في جميع أمورها إلا عليه، فهل هذه الأمور إلا لأن الخليقة مفطورة على الاعتراف بوحدانية ربها، وأنه النافع الضار، وأن ملكوت كل شيء بيديه، إلا من فسدت فطرته بالعقائد الفاسدة والإرادات السيئة؟

وانظر إلى فقر الخلائق كلهم إلى الله في كل شيء:

فقراء إليه في الخلق والإيجاد، وفقراء إليه في البقاء والرزق والإمداد، وفقراء إليه في جلب المنافع وفي دفع المضار، فهم يسألون الله بلسان المقال، ولسان الحال.

يسأله من في السماوات والأرض فيعطيهم مطالبهم، ويسعفهم في كل مآربهم: إن رغبوا لم يرغبوا إلا إليه، وإن مستهم الضراء لم يلجئوا إلا إليه.

فكم كشف الضر والكروب! وكم جبر الكسير ويسر المطلوب! وكم أغاث ملهوفا! وكم أنقذ هالكا!

ففقرهم إليه - في كل الأحوال - ظاهر مشاهد، وغناه عنهم في جميع الأمور لا ينكره إلا مكابر جاحد.

ومن براهين وحدانية الباري وربوبيته: إجابته للدعوات في جميع الأوقات، فلا يحصي الخلق ما يعطيه السائلين، وما يجيب به أدعية الداعين من بر وفاجر، ومسلم وكافر.

تحصل المطالب الكثيرة، ولا يعرفون لها سببا من الأسباب، سوى الدعاء والطمع في فضل الله، والرجاء لرحمته وهذا برهان مشاهد محسوس، لا ينكره إلا مباهت مكابر، يدعون في مطالب دينهم فيجيبهم، وفي مطالب دنياهم فيجيبهم.

﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴿٢٠٠﴾

وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُواْ ﴾ [البقرة: ٢٠٠ - ٢٠٢].

ومن براهين وجود الله ووحدانيته وربوبيته: ما يجريه الله على أيدي أنبيائه من خوارق الآيات والمعجزات والبراهين القاطعات، وما يكرمهم به في الدنيا وينصرهم، ويجعل لهم العواقب الحميدة، ويخذل أعداءهم، ويعذبهم بأصناف العذاب.

وهذا قد تواتر تواترا لا يتواتر شيء مثله، وكل أحد يعرف ذلك. وآيات الأنبياء ومعجزاتهم وكرامات الله لهم نقلتها القرون والأجيال وصارت أعظم من برهان الشمس والقمر، وهي كلها براهين على ربوبية من أرسلهم وعظمة سلطانه وكمال قدرته وسعة علمه وحكمته.

وما ينكرها إلا كل متكبر جبار.

ومن أعظم براهين وحدانيته: ما أنزله على أنبيائه عموما من الكتب والشرائع العظيمة التي فيها صلاح الخلق وبها استقام دينهم وصلحت دنياهم وخصوصا هذا القرآن الذي أنزله على محمد ﷺ، خاتمهم وإمامهم، وفيه من البراهين والآيات ما لا يعبر عنه المعبرون، ولا يقدر أن يصفه الواصفون، وآياته قائمة في جميع الأوقات متحدية للخلق كلهم على اختلاف أصنافهم، وقد تبين عجزهم ووضح غيهم.

﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت: ٥٣].

﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩].

فمن نظر إلى ما احتوى عليه القرآن من الأخبار الصادقة والأحكام العادلة والشرائع المحكمة والصلاح العام وجلب المنافع الدينية والدنيوية ودفع المضار والخير العظيم، اضطر إلى الاعتراف بأنه تنزيل من حكيم حميد، ورب كريم.

وكذلك من نظر إلى ما جاء به الرسول ﷺ من الشرع الكامل والدين القويم والصراط المستقيم في كل شئونه اضطره بعض ذلك - فكيف بكله؟ - إلى الاعتراف بوحدانية الله، وأن الذي شرعه هو الرب العظيم الحكيم في شرعه ودينه، كما هو حكيم في خلقه وتقديره.

ومن براهين وحدانية الله: أن الفطر والعقول مضطرة إلى معرفتها بباريها والاعتراف بوحدانيته، فإن الخلق مفطورون على جلب المنافع ودفع المضار، ومن المعلوم لكل عاقل أن حاجة النفوس إلى خالقها وإلهها أعظم من جميع الحاجات، وضروراتها إليه تفوق كل الضرورات.

فهي مضطرة إلى علمها بأنه خالقها وحده، مالكها وحده، ومبقيها وحده، وممدها بمنافعها وحده.

فطرة الله التي فطر الناس عليها، ذلك الدين القيم.

ولم يخرج عن هذه الفطرة إلا من اجتالتهم الشياطين وحولت فطرهم وغيرتها بالعقائد الفاسدة والخيالات الضالة والآراء الخبيثة والنظريات الخاطئة.

فلو خلوا وفطرهم لم يميلوا لغير ربهم، منيبين إليه في جلب المنافع ودفع المضار، ومنيبين إليه في التأله والانكسار.

قال ﷺ: «**كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء، حتى تكونوا أنتم تجدعونها؟!**»[1].

ومن براهين وحدانيته وكرمه: ما هو مشهور في حوادث لا تعد ولا تحصى، من إكرام الله تعالى للواصلين لأرحامهم، وخلفه العاجل على المحسنين على المضطرين والمنفقين

---

(١) البخاري (١٣٥٩)، مسلم (٢٦٥٨).

لأجله على المحتاجين وتعويضه لهم وفتحه لهم أبوابا وأسبابا وطرقا بسبب ذلك الإحسان الذي له الموقع الطيب!

وقد علم الخلق أن ذلك سببه تلك الأعمال الصالحة والمقدمات الحسنة، ألا يدلك ذلك على أن الله قائم على كل نفس بما كسبت، وأن هذا جزاء معجل وثواب حاضر، نموذج لثواب الآخرة؟

وأفراد ذلك وأنواعه لا تدخل تحت الحصر، وهذا أمر لا يمتري فيه أحد؛ قد رأى الناس من هذا عجائب.

ونظير هذا البرهان: العقوبات التي يعجلها الله للباغين والظالمين والمجرمين بحسب جرائمهم عقوبات يشاهدها الناس رأي العين ويعلمون ويتيقنون أن ذلك جزاء لتلك الجرائم.

فمن تأمل وسمع الوقائع وأيام الله في الخلق وعلم ارتباطها بأسبابها الحسنة أو السيئة، علم بذلك وحدانية الله وربوبيته وكمال عدله وسعة فضله، فضلا عن وجوده ووجوب وجوده.

فإن كل ما دل على شيء من أوصافه أو أفعاله فإنه يتضمن إثبات ذاته ووجوب وجوده، وعلم استناد العوالم العلوية والسفلية إليه في إيجادها وإبقائها وحفظها وإمدادها وجميع أحوالها.

واعلم أن طرق معرفة الله واسعة جدا بحسب حاجة الخلق وضرورتهم إليها، وكل يعبر عنها بعبارات: إما كلية وإما جزئية، بحسب الحال التي تحضره وبحسب الأمور التي تغلب عليه، وإلا فكل ما خطر في القلوب وشاهدته الأبصار وأدركته المشاعر، وكل متحرك وساكن - أدلة وبراهين على وحدانية الله.

وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه الواحد

ولكن الجزئيات تسبق إلى الأذهان وتفهمها القلوب ويحصل بها النفع العاجل لسهولتها وبساطتها وكونها تدرك بالبديهة، فلنذكر أمثلة وحكايات من هذا النوع للمتقدمين ولأهل هذا العصر.

سئل بعضهم: بم عرفت ربك؟

فقال: إن البعرة تدل على البعير وآثار السير تدل على المسير، فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحار ذات أمواج، ألا تدل على اللطيف الخبير؟

واجتمع طائفة من الملاحدة ببعض أهل العلم – أظنه أبا حنيفة –:

فقالوا له: ما الدلالة على وجود الصانع؟

فقال لهم: دعوني، فخاطري مشغول بأمر غريب!

قالوا له: ما هو؟

قال: بلغني أن في دجلة سفينة عظيمة مملوءة من أصناف الأمتعة العجيبة، وهي ذاهبة وراجعة من غير أحد يحركها ولا يقوم عليها!

فقالوا له: أمجنون أنت؟

قال: وما ذاك؟

قالوا: إن هذا لا يصدقه عاقل.

فقال لهم: فكيف صدقت عقولكم أن هذا العالم بما فيه من الأنواع والأصناف والحوادث العجيبة، وهذا الفلك الدوار السيار يجري، وتحدث هذه الحوادث بغير محدث، وتتحرك هذه المتحركات بغير محرك؟

فرجعوا على أنفسهم بالملام.

وقيل لبعضهم: بم عرفت ربك؟

فقال: هذه النطفة التي يلقيها الفحل برحم الأنثى فيطورها الله من نطفة إلى علقة إلى مضغة إلى آخر أطوارها فيكون بشرا سويا كامل الأعضاء الظاهرة والباطنة، له سمع يسمع به المسموعات، وبصر يبصر به، وعقل يهتدي به إلى مصالحه، ويدان يبطش بهما، ورجلان يمشي بهما! وله منافذ يدخل فيها ما يغذي البدن وينفعه، ومنافذ أخر يخرج منها ما يضره، وقد ركب هذا التركيب العجيب الذي لو اجتمعت الخلق كلهم - من أولهم إلى آخرهم - على إيجاد شخص واحد على هذا الوصف المحكم الغريب لعجزت معارفهم وقدرهم عن ذلك! أليس ذلك دليلا وبرهانا على وجود الخالق وعظمته وكبريائه؟

قلت: وقد كرر الله هذه الآية في كتابه في أساليب متنوعة.

وقيل لبعضهم: بم عرفت ربك؟

فقال: بنقض العزائم.

ومعنى ذلك أن العبد يعزم عزما مصمما على أمر من الأمور، وليس عنده فيه أدنى تردد، ثم بعد ذلك تنتقض همته وعزمه إلى أمر آخر قد يرى فيه مصلحته.

وما ذاك إلا لأن الله على كل شيء قدير، يصرف القلوب كما يدبر الأبدان وأنه لطيف بعبده فيصرفه عما يضره إلى ما ينفعه؛ ويدبر قلبه إلى ذلك.

وسئل بعضهم: بم عرفت ربك؟

فقال: كنت مكروبا فدعوته ففرج كربتي، وكنت فقيرا فسألته فأغناني، وكنت مريضا فدعوته فشفاني، وكنت ضالا عن الهدى فلطف بي وهداني، وليس هذا الأمر لي وحدي، فكم له على عباده من أصناف النعم المشاهدة المحسوسة، ومن هذه الأنواع شيء كثير، وهذا يضطر إلى معرفته والاعتراف بربوبيته.

وسئل آخر: بم يعرف الله؟

فقال: قد رأينا ورأى الناس في الدنيا مصارع البغاة المجرمين وعواقبهم الوخيمة، وكما رأوا حسن عواقبه في المحسنين!

وقيل لآخر: بم يعرف الله؟

فقال: بإيصاله النعم إلى خلقه وقت الحاجة والضرورة إليها، هذا الغيث ينزله وقت الحاجة ويرفعه إذا خيف منه الضرر، وهذا الفرج يأتي بعد الشدة، والمطالب بعد الاضطرار إليها، وهذه أعضاء الإنسان وقواه يعطيه الله إياها شيئا فشيئا بحسب حاجته إليها.

فهل يمكن أن تكون هذه الأمور صدفة بغير اتفاق؟ أم يعلم بذلك علم اليقين أن الذي أعطاهم إياها وقت الحاجة والضرورة هو الرب المعبود الملك المقصود؟

قلت: ومن هذا الباب ما نحن فيه؛ فإنه لما كانت معرفة الله يضطر إليها العباد ويحتاجونها في كل وقت فوق جميع الحاجات يسرها الله وفتح لعباده طرقها وأوضح لهم أدلتها، وليست حاجتهم إليها من الحوائج العارضة، وإنما هي من الحوائج الملازمة لهم في كل لحظة وساعة.

فنسأله أن يمن علينا بمعرفته وبالإيمان الكامل؛ إنه جواد كريم.

وقيل لبعضهم: بأي شيء يعرف الله؟

فقال: يعرف الله بأنه علَّم الإنسان ما لم يعلم، خرج من بطن أمه لا يعلم شيئا، فأعطاه آلات العلم ويسر له أسباب العلم، فلم يزل يتعلم أمور دينه حتى صار عالما ربانيا، ولم يزل يتعلم أمور دنياه حتى صار ماهرا مخترعا للعجائب، ويسر له كل سبب يوصله إلى ذلك.

ومن عجيب الأمر أن اللوح إذا كتب فيه وشغل بشيء لم يسع غيره، ولم يمكن أن يكتب فيه شيء آخر قبل محو ما كتب فيه أولا!

وقلب الإنسان لا يزال يحفظ ويعقل من العلوم والمعارف المتنوعة، وكلما توسعت معارفه قويت حافظته واشتدت ذاكرته وتوسعت أفكاره!

فهل هذه الأمور في طوق البشر وقدرتهم؟ أم هذا أكبر برهان على عظمة الله ووحدانيته وكماله وسعة رحمته؟

وقيل لبعضهم: بم يعرف الله؟

فقال: هذه النواة يغرسها الناس فيأتي منها النخيل والأشجار، وتخرج من الثمار العظيمة ما به ينتفع الخلق، وهذه الحبوب تلقى في الأرض فتخرج أصناف الزروع التي هي مادة أقوات العباد؛ ثم لا تزال تعاد وتغل كل عام!

أليس هذا أكبر برهان ودليل على وجود الله وقدرته وعنايته ورحمته؟

قلت: وقد نبه الله على هذا المعنى الجليل في عدة آيات، مثل قوله: ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ﴾ [الأنعام: ٩٥].

﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾ [الواقعة: ٦٣، ٦٤].

وقيل لمن بادر إلى الإيمان بمحمد ﷺ: لم فعلت ذلك؟

فقال: رأيته ما أمر بشيء فقال العقل ليته لم يأمر به! ولا نهى عن شيء فقال العقل ليته أمر به!

فاستدل بنور عقله وقوة بصيرته على صدق الرسول بصلاح ما جاء به وموافقته للعقول السليمة وللحكمة.

وقيل لآخر من العارفين: بأي شيء يعرف الله؟

فقال: بذوق حلاوة الطاعات.

وهذا استدلال برهاني وجداني يضطر العبد إلى كمال الإيمان واليقين، فإن من وجد حلاوة الإيمان وذاق لذة اليقين، فقد بلغ الذروة العليا من الإيمان.

وقيل لآخر: بأي شيء يعرف الله؟

قال: بانتظام الأسباب، ثم بتحويله الأسباب ومنع مسبباتها، وبإيجاده الأشياء بغير أسباب يعقلها الخلق.

وهذا صحيح، فإنه أجرى الأمور على أسبابها ومسبباتها قدرا وشرعا في حكمة بالغة، ومنع بعض الأسباب من ترتب آثارها عليها، كما في معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء.

وكذلك يوجد كثيرا من الأشياء بغير الأسباب المعهودة، كما أوجد عيسى من أم بلا أب، ويحيى بين أبوين لا يولد لمثلهما، وأشياء كثيرة من هذا النوع ليعرف العباد أنه المتصرف التصرف المطلق، وأنه كما يتصرف في الأشياء بأسباب مربوطة معلومة، كذلك يتصرف فيها بغير المعهودة.

ولذلك كان جمهور هذا النوع من المعجزات والكرامات، وهي كلها براهين على وحدانية الله وإلهيته وربوبيته.

وقيل لبعضهم: بم يعرف الله؟

قال: انظر في مواد الرزق وتأمل حالة من لهم موجودات وعقارات وغلات كثيرة؛ ولكنهم قد اتكلوا عليها فضاقت عليهم الأمور وركبتهم الديون، وجاءت الأمور على خلاف ما يؤملون.

ثم انظر إلى أناس كثير ليس لهم عقارات ولا غلات؛ وإنما عندهم أسباب بسيطة قد بارك الله لهم وبسط لهم الرزق.

وذلك بأن قلوبهم على الدوام متطلعة إلى ما عند الله، راجية منه تسهيل الرزق، متوكلين عليه حق التوكل!

بذلك يعرف الله، وبذلك يعلم أن الأمر كله لله.

كما ننظر إلى القوي من الناس الذي جمع بين القوة والذكاء، وبين السعي الحثيث ورزقه مقتر، ونرى الضعيف البليد الذي ليس عنده من الذكاء والقوة عشر معشار ما عند الأول، والله قد بسط له الرزق ويسر له أمره.

وهذه أمور مشاهدة محسوسة تضطر العاقل إلى الاعتراف بوحدانية الله وقيامه على كل نفس بما كسبت.

وقيل لآخر: بأي شيء تعرف ربنا؟

قال: بمداولته الأيام بين العباد في العز والذل، والغنى والفقر، بأسباب وبغير أسباب.

وقيل لآخر: بأي شيء يعرف الله؟

فقال: بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ [هود: ٦].

فننظر مصداقها بين الخليقة وأن كل أحد قد يسر الله له من أسباب الرزق ما به يعتاش، هذا بتجارته وهذا بصناعته وهذا بحراثته، وهذا بخدمته، وهذا بمخلفات من قبله، وهذا بتنميته للمواشي، وهذا بإحسان غيره عليه، وهذا بكد غيره. إلى آخر الأسباب التي قدرها العزيز الحكيم ونوعها العليم الرحيم، فسبحان من وصل رزقه إلى الذرات في مهامه البراري وقعور المظلمات!

قلت: وهذه الأجوبة كلها عن الكليات والجزئيات صحيحة تضطر العقول إلى الاعتراف بربها، وبوحدانيته.

ويمكن مضاعفتها إلى أضعاف أضعاف كثيرة، فإنك إذا نظرت نظرة عمومية إلى العالم العلوي والسفلي وعظم هذه المخلوقات وانتظامها العجيب وترتيبها المحكم وما يترتب على ذلك وينتج عنه من مصالح العالم أو المخلوقات، علمت أن لهذا العالم ربا عظيما وملكا كبيرا قادرا مقتدرا قد خضعت له الأكوان ودانت له الخليقة، وأخذ بنواصي العباد.

وعلمت أن هذه النيرات وما يتبعها مدبرات ليس لها من الأمر شيء، وإنما هي عبيد لله مسخرات بتسخيره مدبرات بتدبيره!

ثم إذا نظرت لكل مخلوق على حدته وتأملت في ابتداء خلقته وفي بقية صفاته وأحواله وتنقلاته، دلك ذلك على أن له إلها مدبرا وربا متصرفا وأن جميع ما هو عليه من الوجود والصفات ليس من نفسه، ولا من إيجاده، وإنما ذلك خلق رب عظيم وتدبير ملك حكيم!

ثم إذا تأملت في أحوال نفسك، وفي صفات بدنك الظاهرة والباطنة، وفي محسوساتك ومعقولاتك؛ علمت بلا ريب أنك مخلوق، عبد فقير إلى ربك في كل أمورك: فقير إليه في الإيجاد، وفقير إليه في الإمداد بالقوى والعقل والأرزاق، وفقير إليه في حفظك وبقائك، وفقير إليه في ابتدائك وانتهائك.

ثم إذا نظرت في خوارق العادات وفي معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء التي لا يحصي عددها العادون؛ علمت بذلك عظمة الباري، وأنه مقدر الأمور ومسبب الأسباب ورب كل شيء ومليكه.

وكذلك إذا نظرت كثرة إجابته للداعين، وكشفه الضر عن المضطرين، وإغاثته للملهوفين وهي وقائع كثيرة لا حصر لها، اضطرك الأمر إلى الاعتراف بالربوبية والوحدانية.

ثم إذا نظرت إلى أيامه تعالى في الناس، وقيامه بالعدل والفضل، وتعجيله ثواب المحسنين وعقوبات المجرمين؛ علمت أنها براهين محسوسة وأدلة مشاهدة، تشهد لله بأنه قائم على كل نفس بما كسبت، مجاز كل عامل بعمله.

ثم إذا نظرت في دينه وشرعه وما فيه من الخير العظيم والمصالح الظاهرة والثمرات الجليلة، وأنه مصلح للعقائد مصلح للأخلاق؛ مصلح للأعمال مصلح للدنيا والدين، محكم الأصول ثابت القواعد، لا يمكن عقلاء الأمم أجمعين أن يأتوا بمثله في إصلاح أحوال البشر ودفع الشرور عنهم، وأنه لم يأت ولن يأتي علم صحيح يناقض شيئا من أخباره، بل كلها مطابقة

للعقول وفيها تفصيلات لا تهتدي إليها العقول إلا بإرشاده وهدايته، وشاهدت أحكامه في العبادات والمعاملات وغيرها، وما فيها من الخير والعدل والصلاح المتنوع؛ وشاهدت كل نفع وإصلاح وجد ويوجد، موجودة أصوله وأسسه في هذا الدين. وعلمت أنه عصمة للبشر عن الشرور والمضار؛ عرفت بذلك وحدانية الله في أسمائه وصفاته وأفعاله، وأنه شرع شرعه العزيز المجيد، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

وإذا علمت أخبارا كثيرة أخبر بها الله ورسوله، فشاهد الخلق وقوعها جهرا طبق خبر الله وخبر رسوله، دلك ذلك على الاعتراف بالله وعظمته وكمال سلطانه وكبريائه.

فهذه كلها أدلة عقلية ضرورية، وهي براهين قاطعة على وجود الله ووجوبه ووحدانيته.

وهي في الحقيقة أعظم الحقائق الصحيحة التي تتفق عليها العقول الصحيحة والفطر السليمة، وكلها تنبيهات وإشارات لو بسطت بعض البسط لبلغت مجلدات.

والمؤمن يزداد بها إيمانا ويقينا، وإلا فهو مكتف غاية الاكتفاء ومستغن غاية الاستغناء في هذه المسألة الكبيرة وغيرها بخبر الله ورسوله، ويعتقد بلا ريب أنه لا أصدق من الله قيلا، ولا أصدق من الله حديثا.

﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ﴾ [آل عمران: ١٩٣].

﴿ رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّـٰهِدِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٣].

ولكن العقل مؤيد للشرع ومعترف بكمال الشرع وهدايته، وأنه مضطر إلى الشرع ومتكمل بإرشاداته، ومهتد بأنواره، فالعقول لا تستنير ولا تستقيم حق الاستقامة إلا بالدين والشرع.

ولهذا يكثر تعالى من قوله: ﴿ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الروم: ٢٤]. ويأمر بالتفكر والتدبر لآياته المشهودة. والله أعلم.

الفصل الثاني والأربعون
في آداب وفوائد منثورة لا تدخل تحت نوع واحد إنما هي بحسب ما يسنح بالبال

من الآداب الطيبة: إذا حدثك المحدث بأمر ديني أو دنيوي ألا تنازعه الحديث إذا كنت تعرفه، بل تصغي إليه إصغاء من لم يعرفه ولم يمر عليه، وتريه أنك استفدته منه، كما كان ألبَّاء الرجال يفعلونه.

وفيه من الفوائد تنشيط المحدث وإدخال السرور عليه، وسلامتك من العجب بنفسك، وسلامتك من سوء الأدب، فإن منازعة المحدث حديثه من سوء الأدب.

ومن الآداب: أن تشكر من صنع إليك معروفا قوليا أو فعليا أو ماليا ولو يسيرا وتبدي له الشكر.

وبهذا أمر الله ورسوله، وعلى هذا اتفق العقلاء.

ومن الآداب الطيبة: الكلام مع كل أحد بما يليق بحاله ومقامه، مع العلماء: بالتعلم والاستفادة والاحترام، ومع الملوك والرؤساء: بالاحترام والكلام اللطيف اللين المناسب لمقامهم، ومع الإخوان والنظراء: بالكلام الطيب، ومطارحة الأحاديث الدينية والدنيوية، والانبساط الباسط للقلوب، المزيل للوحشة المزين للمجالس.

ويحسن المزح أحيانا إذا كان صدقا، ويحصل فيه هذه المقاصد، مع المستفيدين من الطلبة ونحوهم: بالإفادة، ومع الصغار والسفهاء: بالحكايات والمقالات اللائقة بهم مما يبسطهم ويؤنسهم، ومع الأهل والعيال بالتعليم للمصالح الدينية والدنيوية، والتربية البيتية، وتوجيههم للأعمال التي تنفعهم، مع المباسطة والمفاكهة: فإنهم أحق الناس بِبِرِّك.

ومن أعظم البر: حسن المعاشرة.

ومع الفقراء والمساكين بالتواضع وخفض الجناح وعدم الترفع والتكبر عليهم.

فكم حصل بهذا من خيرات وبركات!

وكم حصل بضده من شر وفوات خير!

ومع من تعرف منه البغض والعداوة والحسد بالمجاملة وعدم الخشونة.

وإن أمكنك الوصول إلى أعلى الدرجات، وهي قوله تعالى: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ﴾ [فصلت: ٣٤].

فما أكمله من مقام لا يوفق له إلا ذو حظ عظيم!

واحذر غاية الحذر: من احتقار من تجالسه من جميع طبقات الناس وازدرائه والاستهزاء به قولا أو فعلا، تصريحا أو تعريضا، فإن فيه ثلاثة محاذير:

أحدها: التحريم العظيم والإثم على فاعل ذلك.

الثاني: دلالته على حمق صاحبه وسفاهة عقله وجهله.

الثالث: أنه باب من أبواب إثارة الشر والضرر على نفسه.

إياك أن تتصدى في مجالسك مع الناس للترؤس عليهم وأنت لست برئيس، وأن تكون ثرثارا متصدرًا لكل كلام، وربما من جهلك وحمقك ملكت المجلس على الجلوس وصرت أنت الخطيب والمتكلم دون غيرك.

وإن من الآداب الشرعية والعرفية: مطارحة الأحاديث. وكل من الحاضرين يكون له نصيب من ذلك. اللهم إلا الصغار مع الكبار فعليهم لزوم الأدب وألا يتكلموا إلا جوابا لغيرهم.

متى أخبرك صاحبك أو غيره أنه أوقع تصرفا أو عقدا أو عملا من الأعمال، وكان قد مضى وتم، فينبغي أن تبارك له وتدعو له بالخير والبركة وتصوبه له إذا كان باعتقادك صوابا، فإن هذا يؤنسه ويشرح صدره.

وإياك في هذه الحال أن تخطئه فتحدث له الحسرة والندامة، وقد فات الاستدراك إلا إذا كان غرضك تعليمه ونصيحته النافعة للمستقبل.

وأما إذا أخبرك بشيء مما سبق، وهو كالمستشير لك، ولم يتم الأمر؛ فعليك في هذه الحال أن تبدي له ما عندك من الرأي، وتمحض له النصيحة، ففرق بين ما أمكن استدراكه وتلافيه وبين ما ليس كذلك، والله أعلم.

من الآداب الشرعية الوفية الطبية: تنظيف الجسد والثياب والأواني المستعملة والفرش والمجالس عن الأوساخ كلها وما يقبح مرآه، فقد ورد الحديث: «**إن الله نظيف يحب النظافة**»[1].

ينبغي تخير الأصحاب: أهل الدين والعقل والأدب والمروءة، ثم الأمثل فالأمثل، فالمرء على دين خليله وعقله وأدبه، فلينظر من يخالل.

وعلى العاقل أن يرمق أحوال الناس؛ فما رآه منتقدا عندهم من العادات والأخلاق والكلام والأفعال؛ تركه إن لم يخالف عرفهم للأمور الشرعية، وما رآه محمودا من هذه الأشياء؛ فعله.

وحينئذ ينتفع بمخالطة الناس، وتعرف ما يحمدونه من العوائد وما يذمونه.

وكل هذا بشرط ألا يكون في الفعل أو الترك محذور شرعي، فإن كان محذور شرعي تعين تقديم الأمر الشرعي على كل عادة وعرف.

---

(١) الترمذي (٢٧٩٩).

وقد علمنا بالتتبع والاستقراء: أن كل عرف خالف الشرع فإنه ناقص مختل، وهذه قاعدة مطردة لا تنتقض.

من الغلط الفاحش الخطر: قبول قول الناس بعضهم في بعض، ثم يبني عليه السامع حبا وبغضا، ومدحا وذما.

فكم حصل بهذا الغلط أمور صار عاقبتها الندامة!

وكم أشاع الناس عن الناس أمورا لا حقائق لها بالكلية، أو لها بعض الحقيقة، فنميت بالكذب والزور!

وخصوصا من عرفوا بعدم المبالاة بالنقل، أو عرف منهم الهوى.

فالواجب على العاقل التثبت والتحرز وعدم التسرع.

وبهذا يعرف دين العبد ورزانته وعقله.

إياك والإصغاء إلى قول النمام فتصدقه.

ثم إياك أن تبني على كلامه ما يضرك.

ثم إياك أن تبدي له ما لا تحب اطلاع أحد عليه.

فإن فعلت فلا تلومن إلا نفسك، وابتعد غاية البعد عنه مهما أمكنك، فإن كان لا بد منه - ولن يسلم أحد من هذا - فاسمع منه غير واثق بكلامه ولا مؤسس عليه.

ولا تعطه من الكلام إلا الذي توطن نفسك على إشاعته وظهوره، واخزن من هذا النوع ما تخشى مغبته؛ وتخشى أن يزاد فيه وينقص.

كن حافظا للسر ومعروفا عند الناس بحفظه، فإنهم إذا عرفوا منك هذه الحال أفضوا إليك بأسرارهم وعذروك إذا طويت عنهم سر غيرك الذي هم عليه مشفقون، وخصوصا إذا كان

لك اتصال بكل واحد من المتعادين، فإن الوسائل لاستخراج ما عندك تكثر وتتعدد من كل من الطرفين.

فإياك إياك أن يظفر أحد منهم بشيء من ذلك تصريحا أو تعريضا، واعلم أن للناس في استخراج ما عند الإنسان طرقا دقيقة ومسالك خفية.

فاجعل كل احتمال - وإن بعد - على بالك، ولا تؤت من جهة من جهاتك فإن هذا من الحزم.

واجزم بأنك لا تندم على الكتمان، وإنما الضرر والندم في العجلة والتسرع والوثوق بالناس ثقة تحملك على ما يضر.

والأصل والميزان في هذا وغيره قوله ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت**». متفق عليه[1].

العاقل من اغتنم الفرص فإنها تمر مر السحاب، كما قال ﷺ: «**اغتنم خمسا قبل خمس: شبابك قبل هرمك، وفراغك قبل شغلك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وحياتك قبل موتك**»[2].

النظر إلى العواقب معونة عظيمة في سهولة الأعمال النافعة، وفي الاحتراز مما يخاف ضرره.

فإن العواقب الطيبة يسهل على العبد كل طريق يوصل إليها وإن كان شاقا لما يرجو من الثمرة.

من بذل المجهود في السعي في الأمور النافعة واستعان بالمعبود عليها وأتاها من أبوابها

(١) البخاري (٦٠١٨)، مسلم (٤٧).

(٢) النسائي (١١٨٣٢)، البيهقي في شعب الإيمان (٩٧٦٧).

ومسالكها أدرك المقصود.

فإن لم يدركه كله أدرك بعضه، وإن لم يدرك منه شيئا لم يلم نفسه ولم يذهب عمله سدى، وخصوصا إذا ثابر على العمل ولم يتضجر.

وقل من جد في أمر تطلبه   واستصحب الصبر إلا فاز بالظفر

تم، والحمد لله رب العالمين، بخط عبد الله بن سليمان بن عبد الله السلمان، نقله من خط مؤلفه في ٢٠ رجب سنة ١٣٧٠هـ.

وصلى الله على محمد وسلم تسليمًا.

مجموع مؤلفات ابن سعدي (٦٣)

نور البصائر والألباب

في أحكام العبادات والمعاملات والحقوق والآداب

تأليف

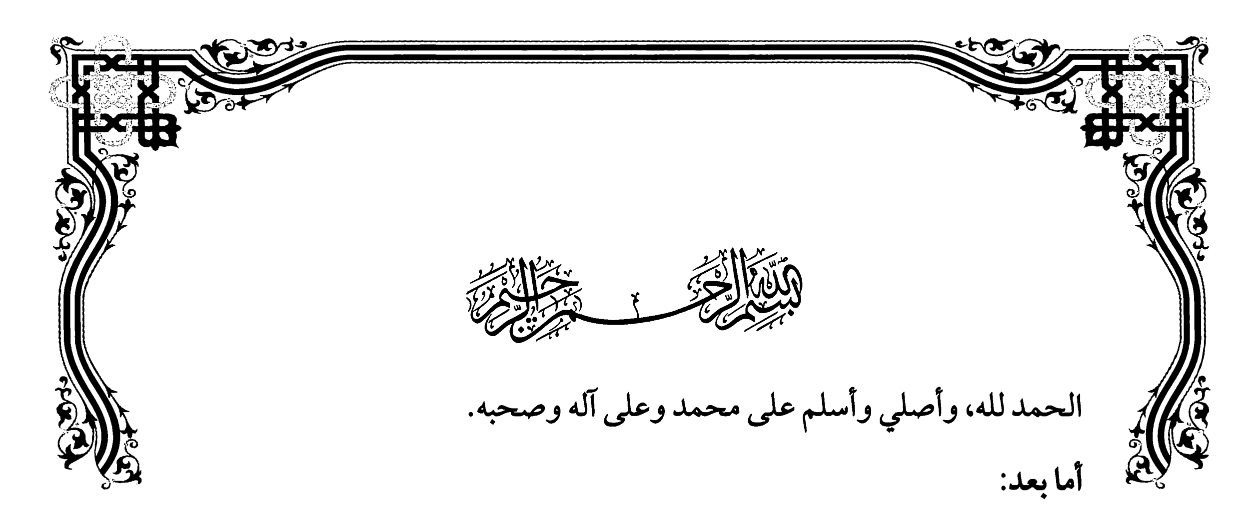
الشيخ العلامة

عبد الرحمن بن ناصر السعدي

رحمه الله

تحقيق

ناصر محمدي محمد جاد



الحمد لله، وأصلي وأسلم على محمد وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فهذا كتاب مختصر في الأحكام والفقه والآداب، واضح الألفاظ والمعاني، خاص في المسائل التي يحتاج إليها كل أحد، مقتصرًا فيه على القول الصحيح، منبهًا على مأخذه من الكتاب والسنة، راجيًا من الله تسهيله ونفعه وبركته.

كتاب الطهارة

باب ما يتطهر به

أنعم الله على عباده بطهارة الماء، وهو الأصل، وطهارة التراب، وهي الفرع والبدل؛ فأما الماء فكل ماء غير متغير بالنجاسة فإنه يتطهر به من النجاسات، ومن الحدث الأكبر، والحدث الأصغر، سواء نزل من السماء، أو نبع من الأرض، أو تغير بشيء طاهر، أو بقي على خلقته، فمتى وجد الماء المذكور وجب استعماله في الطهارة كلها.

فإن كان الماء متغيرًا لونه، أو طعمه، أو ريحه بالنجاسة فهو نجس لا يحل استعماله، ولا يطهر إلا إذا زال تغيره بنزحٍ أو غيره.

فإن عدم الماء، أو تضرر الإنسان باستعماله لمرض، أو حاجة إلى الماء، عدل إلى التيمم، فينوي الطهارة ويقول: (بسم الله). ويضرب الأرض مرة واحدة، يمسح بها جميع وجهه وكفيه، ويكفيه، وينوب مناب طهارة الماء في كل شيء.



فصل في
نواقض الوضوء

فما دام المتطهر على طهارته السابقة بالماء، أو بالتراب عند التعذر، لم يزل يستبيح جميع العبادات من صلاة وغيرها، حتى يوجد ناقض ينقض الطهارة، وذلك كالخارج من السبيلين، وكذلك الدم والقيح الخارج من غير السبيلين إذا كثر، وكذلك النوم الكثير المستغرق للإحساس، إلا من قائم وقاعد، ومس الفرج بلا حائل، ومس الرجل للمرأة بلذة، وأكل لحوم الإبل، وتغسيل الميت، وموجبات الغسل.



باب
صفة الطهارة

إذا قضى الإنسان حاجته استجمر بثلاثة أحجار ونحوها، وتجزيه إذا اقتصر عليها، ولكن الأفضل أن يستنجي بعدها بالماء، فإذا غسل ما عليه من النجاسة نوى بقلبه رفع الحدث، أو نوى الطهارة للصلاة ونحوها، ثم قال: (بسم الله). ثم يتمضمض ويستنشق ثلاثًا ثلاثًا، ثم يغسل وجهه ثلاثًا، ثم يديه مع المرفقين ثلاثًا، ثم يمسح رأسه يبدأ بمقدم رأسه إلى قفاه ثم يرد يديه إلى المكان الذي بدأ منه، ثم يمسح أذنيه، ثم يغسل رجليه ثلاثًا. فإن اقتصر على غسلة واحدة أو غسلتين في أعضائه جاز ذلك.

وغسل هذه الأعضاء الأربعة فرض فرضه الله في كتابه، وكذلك الترتيب بينها والموالاة، وأما النية فإنها شرط في جميع العبادات من طهارة وصلاة وغيرهما.



فصل

فإن كان عليه خفاف من جلود أو غيرها، وقد لبسها وهو طاهر، فله أن يمسحها بدل غسل الرجلين، للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام بلياليها، وذلك خاص بالحدث الأصغر.

وإن كان على بعض أعضاء طهارته جبيرة، أو خرقة، أو دواء، مضطرًّا إلى وضعها، فله المسح على ذلك في الحدث الأكبر والأصغر حتى يبرأ، ليس لذلك توقيت.



فصل

فإن كان عليه حدث أكبر كجنابة ونحوها، وأراد التطهر غسل فرجه وما لوثه من الأذى، ثم نوى رفع الحدث الأكبر، وقال: (بسم الله). وتوضأ وضوءًا كاملًا، ثم أفاض الماء على رأسه ثلاثًا، وغسل سائر جسده، وغسل رجليه في مكان آخر؛ كما كان النبي ﷺ يفعله، وهو الأفضل الأكمل.

والفرض المجزي من ذلك أن يغسل جميع بدنه، ولا يترك منه شيئًا، حتى الذي تحت الشعور الكثيفة والمواضع الخفية.

باب
الأشياء التي يتطهر لها

تجب طهارة الحدث الأكبر والأصغر للصلاة والطواف -فرض ذلك ونفله- ومس المصحف. فإن كان عليه حدث أكبر لم يحل له أن يقرأ شيئًا من القرآن، ولا يلبث في المسجد إلا بوضوء.



فصل

والحائض والنفساء حكمهما حكم الجنب فيما منع منه، وكذلك لا يحل لزوجها وطؤها، وتحل المباشرة دون الفرج، ولا يحل لهما أن يصوما، ويقضيان الصوم لا الصلاة.

وليس للحيض مدة ولا سن، بل متى وجدت المرأة الدم المعتاد جلست عن العبادات ونحوها، ومتى انقطع انقطاعًا بينًا اغتسلت، إلا أن تكون مستحاضة قد أطبق عليها الدم، أو كانت لا تطهر إلا وقتًا لا يذكر، فإنها تعمل بما أرشد إليه النبي ﷺ، تجلس عادة أيامها إن كان لها عادة، فإن لم يكن جلست الدم الأسود دون الأحمر، أو الغليظ دون الرقيق، أو المنتن دون غيره، فإن لم يكن لها تمييز جلست ستة أيام أو سبعة أيام، ثم اغتسلت، وغسلت الدم، واجتهدت في إيقاف الدم إن قدرت ولا عليها ضرر، وصلت وتعبدت مع وجود هذا الدم؛ لأنه ليس بحيض، والله أعلم.



كتاب الصلاة

فرض الله ورسوله على الأمة خمس صلوات في اليوم والليلة، على كل مسلم مكلف، إلا الحائض والنفساء؛ ومن جحد وجوب الصلاة، أو تركها تهاونًا وكسلًا، حكم بكفره، وجرى عليه ما جرى على المرتدين.

وللصلاة شروط تتقدمها؛ وهي: الطهارة من النجاسات في البدن والثوب والبقعة، والطهارة من الحدث، ودخول الوقت، واستقبال القبلة إلا عند الضرورة، أو النافلة في السفر، فإنه يصلي على ظهر مركوبه إلى الجهة التي يقصدها.

ومن شروط الصلاة: ستر العورة: الرجل من السرة إلى الركبة، والمرأة الحرة البالغة تستر جميع بدنها إلا وجهها، ومن شروطها: النية، فينوي الصلاة إن كانت فرضًا، أو نفلًا معينًا كالراتبة، فإن كان النفل مطلقًا غير معين كفاه نية الصلاة.



باب
صفة الصلاة
المشتملة على الأركان والواجبات والسنن

ينبغي للمصلي أن يجتهد فيصلي كما كان النبي ﷺ يصلي، وكما أرشد أمته إلى ذلك، وذلك أنه إذا قام إلى الصلاة كبر تكبيرة الإحرام، ورفع يديه إلى حذو منكبيه، ويضع يده اليمنى على اليسرى، ويجعلهما فوق سرته، أو تحتها، أو على صدره، وينظر موضع سجوده، ثم يستفتح ويتعوذ سرًّا، ويقول: (بسم الله الرحمن الرحيم) سرًّا، ثم يقرأ الفاتحة، ويقرأ بعدها سورة أو بعض سورة، يطيل في صلاة الفجر، ويخفف في المغرب، ويتوسط في بقيتها.

ثم يرفع يديه حذو منكبيه، ويكبر للركوع، فيضع يديه مفرجتي الأصابع على ركبتيه، ويجعل رأسه حيال ظهره، ثم يقول: (سبحان ربي العظيم). يكررها، وإن قالها مرة واحدة أجزأت، ثم يرفع رأسه من الركوع ويقول: (سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد). إن كان إمامًا أو منفردًا، وإن كان مأمومًا قال: (ربنا ولك الحمد، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه). ويقول الجميع: (ربنا ولك الحمد ملء السماوات والأرض، وما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد). ويرفع يديه إلى حذو منكبيه عند الرفع من الركوع، وهكذا في كل ركعة يرفعهما عند الركوع، وعند الرفع منه، ثم يهوي ساجدًا على سبعة أعضائه: وجهه مع أنفه، وكفيه، وركبتيه، وأطراف قدميه، ويقول: (سبحان ربي الأعلى). يكررها.

ثم يجلس بين السجدتين مفترشًا رجله اليسرى، ناصبًا رجله اليمنى، وجميع جلسات الصلاة يفترش هذا الافتراش، إلا في التشهد الأخير في الصلاة التي فيها تشهدان، فإنه يتورك؛ بأن يجلس على الأرض، ويخرج رجله اليسرى من تحت رجله اليمنى، واليمنى

على حالها منصوبة، ويقول بين السجدتين: (رب اغفر لي، وارحمني، واهدني، وارزقني، واجبرني). ثم يسجد الثانية كالأولى ثم يقوم للركعة الثانية فيصليها كالأولى، إلا أنه لا يكبر فيها للإحرام، ولا يستفتح، ولا يستعيذ.

فإذا جلس للتشهد قال: (التحيات لله) إلى قوله: (أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله). ثم يقوم؛ إن كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية، ويقرأ في الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب وحدها، ثم يجلس للتشهد الأخير، ويصلي فيه على النبي ﷺ، ويتعوذ من عذاب جهنم، وعذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال، ويدعو في آخر صلاته بما أحب من خير الدنيا والآخرة.

فهذه الصفة الكاملة للصلاة.

والأركان منها: الركوع، والسجود، والرفع منهما، والقيام، والقعود، والطمأنينة فيها كلها، وتكبيرة الإحرام، وقراءة الفاتحة، والتشهد الأخير، والصلاة على النبي ﷺ فيه، والتسليمتان.

والواجبات التي تسقط سهوًا وجهلًا ويجبرها سجود السهو: التكبيرات كلها غير التحريمة، و(سمع الله لمن حمده) للإمام والمنفرد، و(ربنا ولك الحمد) للكل، و(سبحان ربي العظيم) في الركوع، و(سبحان ربي الأعلى) في السجود، و(رب اغفر لي) بين السجدتين، والتشهد الأول، والجلوس له.

وما سوى ذلك فإنه سنن أقوال وأفعال لا تبطل الصلاة بتركه ولو عمدًا، ولكنها تكون ناقصة بحسب ما ترك من مسنوناتها، والله أعلم.



فصل

تبطل الصلاة بترك شيء من شروطها، وأركانها؛ عمدًا، أو سهوًا، أو جهلًا، إلا في حق العاجز، وتبطل بترك الواجبات عمدًا، وتبطل بالقهقهة والكلام إذا تعمده الإنسان وكان عالمًا، وبالحركة الكثيرة عرفًا إذا توالت وكانت لغير ضرورة، فإن قلت لحاجة فلا بأس بها، وإن كانت لغير حاجة كرهت، وتبطل بالأكل والشرب فيها إلا اليسير مع السهو أو الجهل.

فصل

ويكره في الصلاة الالتفات في العنق، ووضع يده على خاصرته، وإقعاؤه في الجلوس، وافتراش ذراعيه، وأن يكون بين يديه أو عنده ما يشغله ويلهيه، واستقبال صورة.



فصل

روح الصلاة وكمالها بحضور القلب، وأن يجتهد في تدبر ما يقوله من قراءة وذكر وتسبيح ودعاء، وتدبر ما يفعله من خضوعه لله في ركوعه وسجوده، ويستحضر أنه واقف بين يدي الله يناجيه ويتعبد له، ويحقق مقام الإحسان أن يعبد الله كأنه يراه، فإن لم يقوَ على ذلك استحضر أن الله يراه.

ويجاهد قلبه عن ذهابه في الأفكار والوساوس التي لا تفيده إلا نقصان صلاته، والله أعلم.



فصل

إذا ترك ركنًا من أركان صلاته- ولم يطل الفصل- أتى به وبما بعده من الركعة، وسجد للسهو قبل السلام؛ وكذلك لو زاد في صلاته ركوعًا أو سجودًا أو قيامًا أو قعودًا، ناسيًا أو جاهلًا، فعليه السجود للسهو؛ وكذلك لو شك في صلاته فيبني على اليقين؛ وهو الأقل، ثم يسجد للسهو.



باب
صلاة الجماعة

قد أوجب الشارع على الرجال الصلوات الخمس في المساجد في جماعة، وأمر بتقديم الأحق بالإمامة؛ الجامع بين العلم والقراءة والدين، ثم الأمثل فالأمثل، وأمر بتسوية الصفوف بالمناكب والأكعب.

والصلاة في الجماعة مع وجوبها تزيد على صلاة الفذ بسبع وعشرين ضعفًا، وكلما كانت الجماعة أكثر فهو أحب إلى الله، وكلما بعد عن المسجد كان أعظم لثوابه؛ لكثرة الخطى في الذهاب والإياب، ولما يتبع العبادة من عبادات أخر، والله أعلم.



فصل

النوافل التي حث الشارع عليها: الرواتب.

أربع قبل الظهر، وركعتان بعد الظهر، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء الآخرة، وركعتان قبل الفجر.

وصلاة الوتر: من صلاة العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر، إن شاء أوتر بركعة، أو بثلاث، أو خمس، أو سبع، أو تسع، أو إحدى عشرة ركعة، فإن كان له عادة يقوم من آخر الليل أخر وتره إلى ذلك الوقت، وإلا أوتر قبل أن ينام.

ومن النوافل المؤكدة: صلاة الكسوف، وصلاة الاستسقاء، عند وجود أسبابهما المعروفة.



باب
صلاة أهل الأعذار

وهم المريض، والمسافر، والخائف، فيصلي المريض المكتوبة قائمًا، فإن لم يستطع صلى قاعدًا، فإن لم يستطع صلى على جنبه، فإن لم يستطع صلى مستلقيًا، ويومي عند ذلك بالركوع والسجود، ويجعل السجود أخفض من الركوع؛ فإن لم يستطع صلى بطرفه، فإن لم يستطع فبقلبه. ومثل ذلك عند الحاجة: وقت العلاج للعين، أو لشق البطن، ونحو ذلك.

ومن سافر فله أن يجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، في وقت إحدى الصلاتين، ويتبع الأرفق له.

ويسن له قصر الصلاة الرباعية، فيصليها ركعتين، وهو أفضل من الإتمام.

والمريض إذا احتاج إلى الجمع بين الصلاتين فله ذلك.

وصلاة الخوف صحت عن النبي ﷺ بصفات كلها جائزة.



باب
صلاة الجمعة

وهي أعظم صلاة، وأفضلها، وأوجبها.

ومن شروطها: أن تكون في بلد يستوطنه أهله استيطان إقامة، وأن يتقدمها خطبتان يشتملان على الثناء على الله ورسوله، والوعظ والتذكير بقراءة آيات من كتاب الله، ومن شروطها: الوقت، وهو من ارتفاع الشمس قيد رمح إلى آخر وقت الظهر، فإن فات الوقت أو أدرك المسبوق منها أقل من ركعة قضى بدلها ظهرًا[1] أربع ركعات.

وصلاة الجمعة ركعتان، يقرأ في الأولى منها جهرًا الفاتحة وسورة الجمعة، وفي الثانية الفاتحة والمنافقون، أو بدل السورتين سبح والغاشية.

وينبغي الاغتسال لها، وتبكير المأموم، والتنظف، والتطيب لها، والإكثار من الذكر والدعاء فيها، والصلاة على النبي ﷺ، وقراءة سورة الكهف في يومها.



(١) في الأصل: ظهر، والصواب ما أثبتناه.

باب
صلاة العيدين

وهما من فروض الأعيان على الصحيح على الرجال المكلفين.

وهي كصلاة الجمعة، إلا أن وقتها من ارتفاع الشمس إلى قبيل الزوال، وأنها تقضى إذا فاتت من الغد أو بعده في وقتها.

وفي الركعة الأولى يكبر بعد تكبيرة الإحرام ستًّا زوائد، وفي الثانية بعد تكبيرة النهوض خمسًا، ويخطب بعدها، والخطبتان سنة.

وينبغي إذا خرج من طريق أن يرجع من طريق آخر[١]، وأن يأكل قبل الخروج لصلاة عيد الفطر ثلاث تمرات[٢]، أو خمسًا، أو سبعًا؛ اقتداء بالنبي ﷺ، والمستحب أن تكون في الصحراء بخلاف الجمعة.



(١) أبو داود (١١٥٦)، البيهقي (٦٢٥٢).

(٢) البخاري (٩٥٣)، ابن ماجه (١٧٥٤)، الترمذي (٥٤٣).

باب
أحكام الميت والمريض

ينبغي للمريض أن يتوب إلى الله؛ فإنها واجبة كل وقت، وتتأكد في هذه الحال، وأن ينيب إلى الله تعالى، ويكثر من ذكره، والتضرع إليه، واحتساب الأجر والثواب عند الله، ورجاء أن يختم له بخاتمة السعادة.

وعيادة المريض من آكد الأعمال، ومن حق المسلم على أخيه، وتتأكد في حق القريب، والصاحب، ومن له حق عام أو خاص، وتذكيره التوبة والوصية.

وينبغي ألا يطيل الجلوس عنده، ولا يضجره بكثرة الأسئلة، بل يراعي حاله، وإذا احتضر سن تعاهد بلّ حلقه، وتلقينه الشهادة؛ فإذا مات سن تغميض عينيه، وتليين مفاصله، والمبادرة في تجهيزه بالتغسيل، والتكفين، والحمل، والدفن، وهذه فروض كفاية.

وينبغي أن يتولى تغسيله عارف بأحكام الغسل، أمين، ثم بعد تغسيله يكفن الرجل في ثلاث لفائف بيض، يلف في كل واحدة منها، ويجعل الحنوط على منافذه، ومواضع سجوده، وبين أكفانه؛ والمرأة تكفن في إزار ورداء وخمار ولفافتين، ثم يصلى عليه.

وينبغي أن يجتهد في كثرة المصلين عليه ليحصل الثواب لهم وله، فيكبر عليه أربع تكبيرات، يقرأ بعد التكبيرة الأولى الفاتحة سرًّا، وبعد الثانية يصلي على النبي ﷺ، وبعد الثالثة يدعو للميت، والأحسن بالدعاء الوارد، ويسلم بعد التكبيرة الرابعة تسليمة واحدة.

ومن صلى عليها فله قيراط، ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان من الأجر والثواب.

ويجب في دفنه أن يستقبل به القبلة، وينبغي أن يلحد له لحد مع الإمكان، فإذا تم دفنه سن الوقوف عند قبره، والدعاء له، والاستغفار، وأن يسأل الله له التثبيت.

ويعزى المصاب بالميت بما يناسب الحال، ويجب الصبر على المصائب فلا يتسخط المصيبة لا بقلبه ولا بلسانه ولا بجوارحه، والله أعلم.

كتاب الزكاة

وهي أحد أركان الإسلام، وهي فرض على كل مسلم، صغيرٍ أو كبير، عاقلٍ أو غيره، عنده مال زكوي، كامل النصاب، وقد حال عليه الحول، وذلك في أربعة أصناف:

أحدها: المواشي؛ من الإبل، والبقر، والغنم، إذا كانت للدر والنسل، وبلغت نصابًا.

فنصاب الإبل: خمس، وفيها شاة، ثم في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمسًا وعشرين ففيها بنت مخاض، وهي التي تم لها سنة، وفي ست وثلاثين بنت لبون، لها سنتان، وفي ست وأربعين حقة، لها ثلاث سنين، وفي إحدى وستين جذعة، لها أربع سنين، وفي ست وسبعين ابنتا لبون، وفي إحدى وتسعين حقتان، وفي إحدى وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون، ثم يستقر السن الأوسط في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.

وأما نصاب البقر: فثلاثون فيها تبيع، له سنة، وفي أربعين مسنة لها سنتان. ثم في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين مسنة.

وأما نصاب الغنم: فأربعون فيها شاة، وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان، وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه، ثم في كل مائة شاة، وما بين الفرضين في جميع هذه المسائل عفو لا شيء فيه.



فصل

وأما النوع الثاني: فهو الخارج من الأرض؛ من حبوب، وثمار، مكيلة مدخرة، **ونصابها**: خمسة أوسق، وهي: ثلاثمائة صاع بصاع النبي ﷺ؛ فتجب زكاتها إذا بلغت ذلك وقت الحصاد والجذاذ: عشر كامل فيما سقي بلا مؤنة كالأنهار والأمطار، وما كان بعلًا يشرب بعروقه؛ ونصف العشر إذا كان يسقى بمؤنة، كالذي يسقى بالنضح والمكائن ونحوها.

فصل

النوع الثالث والرابع: زكاة النقدين وعروض التجارة.

ونصابها: خمس أواق من الفضة، ومقدارها في الريال العربي: ستة وخمسون ريالًا، وما كان مقدارها من العروض.

والعروض: كل ما أعد للبيع والشراء لأجل الربح؛ من حيوان وأثاث، وسلع، وغيرها، حتى العقارات إذا قصد بها العروض، فإذا تم الحول قوم ما عنده من عروض التجارة، وضمها إلى ما عنده من النقد، وأخرج من الجميع ربع العشر. والله أعلم.

وقد فرض ﷺ زكاة الفطر: صاعًا من طعام، أو تمر، أو زبيب، أو أقط، أو شعير، على الذكر والأنثى، والصغير والكبير، والحر والرقيق، وأمر أن تؤدى قبل صلاة العيد. وكان الصحابة يخرجونها قبل العيد بيوم أو يومين.



فصل

والمستحقون للزكاة: هم الثمانية المذكورون في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠]. **لا تصرف لغير هؤلاء المذكورين من طرق الخير.**

فصل

وأما البيت الذي يسكنه الإنسان، والعقار الذي يقتنيه، والفرش والأواني التي يستعملها، والحيوانات- غير الإبل والبقر والغنم- فلا زكاة فيها، إلا إذا كانت للتجارة فتزكى زكاة عروض. والله أعلم.



كتاب الصيام

صيام رمضان أحد أركان الإسلام ومبانيه، وهو فرض على كل مكلف قادر، فمن كان مريضًا مرضًا لا يرجى زواله، أو كبيرًا لا يستطيع الصيام بالكلية، أطعم عن كل يوم مسكينًا؛ ومن كان مريضًا مرضًا يرجى زواله، أو مسافرًا، فله الفطر في رمضان، ويقضي بعدده أيامًا أخر.

ويجب الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، وهي: الأكل، والشرب، والجماع ومقدماته، والحجامة، والقيء عمدًا؛ وما سوى ذلك فلا دليل على الفطر به، كالاكتحال ونحوه.

ويتأكد في حق الصائم ترك جميع المحرمات من أقوال وأفعال، وإذا سابه أحد أو شاتمه فليقل له- زاجرًا له ولنفسه-: إني امرؤ صائم.

وينبغي للصائم الاشتغال بأنواع العبادات، وأن يؤخر السحور، ويقدم الفطور على رطب، فإن عدم فتمر، فإن تعذر فماء. ويدعو في صيامه وعند فطره.



فصل

ويستحب صيام الأوقات الفاضلة: كإتباع رمضان بست من شوال، وعشر ذي الحجة، وخصوصًا يوم عرفة، وصوم المحرم، وخصوصًا التاسع والعاشر، وثلاثة أيام من كل شهر، وينبغي أن تكون الثلاثة عشر، والأربعة عشر، والخمسة عشر، والاثنين والخميس.

ويسن الاعتكاف في عشر رمضان الأخيرة، ليتجرد لعبادة الله، وليتحرى فيها ليلة القدر، وتتأكد في أوتار العشر.

ومن صام رمضان وقامه وقام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه.



كتاب الحج

وهو أحد أركان الإسلام، ويجب على كل مكلف مستطيع السبيل في بدنه وماله في عمره مرة واحدة. وقد قال ﷺ: «**خذوا عني مناسككم**»[1]. فعلينا الاقتداء برسول الله ﷺ في كل ما كان يقوله ويفعله في المناسك، وذلك أنه لما حج ﷺ أحرم هو والمسلمون من ذي الحليفة ووقت لأهل كل قطر ميقاتًا؛ لأهل نجد: قرن المنازل، ولأهل العراق: ذات عرق، ولأهل المغرب: الجحفة، ولأهل اليمن: يلملم، وقال: «**هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، ومن كان دون ذلك فميقاته من أهله حتى أهل مكة يهلون من مكة**»[2].

ثم قال لأصحابه: «**من شاء أن يهل بعمرة فليفعل، ومن شاء أن يهل بحجة فليفعل، ومن شاء أن يهل بعمرة وحجة فليفعل**»[3].

فلما قدموا وطافوا بالبيت وبين الصفا والمروة أمر جميع المسلمين الذين حجوا معه أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة، إلا من ساق الهدي، فإنه لا يحل حتى يبلغ الهدي محله، فراجعه بعضهم في ذلك، فغضب وقال: «**انظروا ما أمرتكم به فافعلوه**»[4].

وكان قد ساق الهدي فلم يحل من إحرامه، وقال: «**لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة، ولولا أن معي الهدي لأحللت**»[5]. فحل المسلمون

(١) تقدم تخريجه ص٨٣.
(٢) البخاري (١٥٢٤)، مسلم (١١٨١).
(٣) البخاري (١٧٨٣)، مسلم (١٢١١).
(٤) البخاري (١٥٦٨)، مسلم (١٢١٦).
(٥) البخاري (١٦٥١)، مسلم (١٢١٦).

جميعهم، إلا النفر الذين ساقوا الهدي؛ منهم رسول الله وعلي وطلحة.

فلما كان يوم التروية أحرم المحلون بالحج وهم ذاهبون إلى منى، فبات بهم تلك الليلة بمنى، وصلى بهم فيها الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والفجر. ثم سار بهم بعد طلوع الشمس إلى عرفة على طريق ضب، فلما زالت الشمس خطب بهم وهو على راحلته، وبيّن لهم أحكام الوقوف، والدفع، وما يحتاجون في ذلك الوقت، ثم نزل فصلى بهم الظهر والعصر مقصورتين مجموعتين، ثم سار والمسلمون معه إلى الموقف بعرفة، واستقبل القبلة، ووقف تجاه الجبل، وأقر الناس على مواقفهم، فلم يزل في الذكر والدعاء إلى أن غربت الشمس، فدفع بهم إلى مزدلفة، فصلى المغرب والعشاء بعد مغيب الشمس قبل حط الرحال حيث نزلوا بمزدلفة، وبات بها حتى طلع الفجر، فصلى بالمسلمين الفجر بأول وقتها مغلسًا بها زيادة على كل يوم. ثم وقف عند قزح- وهو جبل مزدلفة الذي يسمى: المشعر الحرام- فلم يزل واقفًا بالمسلمين إلى أن أسفر جدًّا، ثم دفع بهم حتى قدم منى فاستفتحها برمي جمرة العقبة، ثم رجع إلى منزله بمنى فنحر هديه وحلق رأسه. ثم أفاض إلى مكة فطاف طواف الإفاضة. وكان قد عجل ضعفة أهله من مزدلفة قبل طلوع الفجر فرموا الجمرة بليل.

ثم أقام بالمسلمين أيام منى الثلاث يصلي بهم الصلوات الخمس مقصورة غير مجموعة، يرمي كل يوم الجمرات الثلاث بعد زوال الشمس، يستفتح بالجمرة الأولى- وهي الصغرى، وهي الدنيا إلى منى، والقصوى من مكة- ويختم بجمرة العقبة، ويقف بين الجمرتين الأولى والثانية، وبين الثانية والثالثة وقوفًا طويلًا بقدر سورة البقرة، فإن المواقف ثلاث: عرفة، ومزدلفة، ومنى.

ثم أفاض آخر أيام التشريق بعد رمي الجمرات هو والمسلمون، فنزل بالمحصب عند خيف بني كنانة، فبات والمسلمون فيه ليلة الأربعاء، وبعث تلك الليلة عائشة مع أخيها عبد الرحمن لتعتمر من التنعيم، ثم ودع البيت هو والمسلمون ورجعوا إلى المدينة، ولم يقم بعد أيام التشريق، فأخذ فقهاء الحديث كأحمد وغيره بسنته في ذلك كله. انتهى ملخصًا

من كلام شيخ الإسلام رحمه الله[1].

قال العلماء: أمور الحج تنقسم ثلاثة أقسام:

أركان أربعة، وهي: الإحرام، والوقوف بعرفة، والطواف، والسعي.

والواجبات التي يجبرها الدم: الإحرام من الميقات، والوقوف بعرفة إلى غروب الشمس، والمبيت في مزدلفة إلى جزء من النصف الثاني من الليل، والمبيت بمنى ليالي أيام التشريق، ورمي الجمار مرتبًا، والحلق أو التقصير، وطواف الوداع.

وما سوى ذلك مسنونات مكملات، وخصوصًا التلبية تبتدئ من حين الإحرام وتنتهي بالشروع في جمرة العقبة. والله أعلم.



(١) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٢٨-١٤٣).

كتاب المعاملات

وهي أخذ معوض وإعطاء عوض، والأصل فيها الحل والإباحة، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]. ولكثرة فوائدها الضرورية والكمالية وسع الشارع حكمها، ولم يمنع منها إلا ما فيه ضرر على الخلق في أديانهم وأموالهم؛ ولهذا شرط فيها التراضي من الطرفين، وأن يكون العاقدان جائزي التصرف، سواء تصرفا في ملكهما، أو فيما لهما عليه ولاية أو وكالة، وأن يكون العوضان معلومين لا غرر فيهما، وأن يكون العقد واقعًا على الأمور المباحة لا المحرمة.

وحرم الشارع كل معاملة تشغل عن الواجبات، أو تدخل المتعاملين أو أحدهما في المحرم، ونهى عن الغش بأنواعه؛ إما بكتم العيوب، أو بإظهار صفات ليست في المعقود عليه، وأثبت في ذلك الخيار للمخدوع؛ كما أثبت خيار المجلس تحقيقًا لمنع الغرر والغش والخداع. ومنع من تلقي الجلب، ومن النجش.



فصل

العقد يفسد ويختل لفقد شرط من شروطه السابقة، أو لوجود مانع. ومن أعظم الموانع عقود الربا. والربا ثلاثة أنواع:

ربا الفضل: في بيع المكيل بالمكيل من جنسه، أو الموزون بالموزون من جنسه. ويشترط في هذا شرطان: التماثل في الكيل والوزن، والقبض قبل التفرق؛ ولهذا نهي عن المزابنة، وهي: بيع ثمر النخل بتمر إلا في العرايا، وعن المحاقلة، وهي: بيع الزرع المشتد في سنبله بحب من جنسه؛ لأن التساوي مجهول.

النوع الثاني: ربا النسيئة، وهو: بيع المكيل بجنسه أو بغير جنسه بلا قبض لهما، أو بيع الموزون بموزون من جنسه أو غير جنسه كذلك، ويشترط القبض للعوضين قبل التفرق. وأشد أنواع هذا: بيع ما في الذمة إلى أجل، وسواء كان ذلك صريحًا، أو بحيلة، كالحيل التي يتوصل بها إلى قلب الدين.

النوع الثالث: ربا القرض؛ وذلك أن القرض من أفضل أنواع الإحسان، وهو عقد إحسان وإرفاق، فإذا شرط فيه عوض أو نفع خرج عن موضوعه وصار معاوضة، فكل قرض جر نفعًا فهو ربا.



فصل

ثم من نعمة الشارع على الأمة: حفظ عليهم أموالهم ومعاملاتهم بكل طريق، وأمرهم بحسن المعاملة، وقال ﷺ: «**مطل الغني ظلم، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع**»[1]. وشرع الوثائق التي فيها حفظ الأموال وهي: الشهادة، بها تحفظ الحقوق وتثبت، والرهن، والضمان، والكفالة، وفائدتها: تحضيض من عليه الحق بسرعة الوفاء، والاستيفاء منها إذا تعذر الوفاء لمطلٍ، أو عدم، أو تغيب، أو موت.

(١) البخاري (٢٤٠٠)، مسلم (١٥٦٤).

فصل

وجوز الشارع الصلح بين المتعاملين، سواء حصل إقرار واعتراف بالحق أو لم يحصل. فالصلح جائز بينهم إلا صلحًا يدخلهم في الحرام ومخالفة القواعد الشرعية. وكذلك جوز جميع الشروط التي يشرطها أحدهما على الآخر مما له فيها نفع ومقصود إذا لم تحل حرامًا أو تحرم حلالًا، ومصلحة ذلك ونفعه معلوم.

فصل

ويحجر على الإنسان في ماله إذا كان في ذلك ضرر عليه، كالحجر على الصغير، والسفيه، والمجنون، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا ﴾ [النساء: ٥]. وكذلك يحجر على المدين إذا كانت موجوداته لا تفي بحقوق الغرماء، وطلبوا من الحاكم الحجر عليه ليستدركوا حقهم أو بعضه.

ومن حجر عليه وتصرف فتصرفه غير صحيح، ولا يفك الحجر عنه حتى يزول السبب الذي حجر عليه لأجله برشد السفيه ونحوه، وإيفاء المدين ما عليه.



فصل

وقد حث ﷺ على القيام بحق الجار، وأقل ما على الإنسان أن يكف أذاه القولي والفعلي عن جاره، ويحسن إليه ما استطاع. وينبغي أن يتساهل معه في حقوق الملك والجوار، وألا يمنعه من الانتفاع بملكه الذي لا يضر كوضع الخشب على جداره، وإجراء الماء في أرضه، وما أشبه ذلك، ولا يحل له أن يحدث في ملكه ما يضر بجاره، ويمنع من ذلك، وأحق الجيران بالبر أقربهم بابًا أو نسبًا.

فصل

ومن تيسير الشارع أن أباح التوكيل والتوكل في جميع المعاملات والحقوق، لما في ذلك من المصلحة، وسواء كان بجعل أم لا، وذلك شامل للعقود كلها، والفسوخ والعبادات التي تدخلها النيابة، دون ما لا تدخله النيابة، كالأمور المتعلقة بنفس الإنسان؛ من صلاة، وصيام، ونحوها، ومن حلف، ونذر، ووفاء حق زوجة، ونحوها من قسمٍ ونحوه.

فالوكالة: نيابة جائز التصرف لمثله فيما تدخله النيابة.

ومثل ذلك: الولاية على أموال اليتامى، والمجانين، ونحوهم، والنظر في الأوقاف والوصايا، فكل هذه جائزة للحاجة إليها.

وجميع الأمناء إذا تلف الشيء عندهم بلا تعدٍّ ولا تفريط فلا ضمان عليهم، فإن تعدوا أو فرطوا في أداء الواجب بها ضمنوا.



فصل

والغصب وهو: الاستيلاء على مال الغير بغير حق، وهو من أعظم المحرمات، ويجب على الغاصب رد المغصوب ولو غرم على رده أضعافه، فإن تلف ضمن المثلي بمثله، والمتقوم بقيمته، فرَّط أو لا، وعليه أجرته مدة مقامه بيده. ونماء المغصوب وكسبه لمالكه، وليس لعرقٍ ظالمٍ حق، فيلزم الغاصب بقلع غرسه وبنيانه إذا لم يرض صاحب الأرض بالمعاوضة.

وأما غير الظالم: كغراس المستأجر وبنيانه فإنه مستحق الإبقاء، لكن يتفق هو ومالك الأرض إما على إبقائه بأجرة، أو يتملكه صاحب الأرض بقيمته، أو بما اتفقا عليه.



فصل

وجميع أنواع الشركات في المعاملات جائزة بما فيها من الشروط، إلا إذا شرط فيها شروطًا تدخلها في الجهالة والغرر؛ وكل من الشركاء أصيل عن نفسه، ووكيل عن الآخر، وكفيل عنه بما يلزمهما من متعلقات الشركة. والزيادة الحاصلة في الأموال المشتركة للشركاء على قدر أملاكهم، وكذلك النقص عليهم على قدر أملاكهم.

ومن أنواع الشركات: المساقاة على الأشجار، والمغارسة عليها، والمزارعة على الأرض. فكل ما اتفق عليه المتعاملان فيها مما لهما وعليهما، أو لأحدهما أو على أحدهما، فهو جائز. وهذا لا يحصى من كثرته، وإنما الممنوع فيها وفي غيرها الشروط التي تعود إلى الغرر؛ فإن الغرر ميسر وقمار، سواء دخل في المعاملات، أو في المغالبات.

وإنما أجاز الشارع المغالبة في مسابقة الخيل، والركاب، والسهام، ولو بجعل؛ لما في ذلك من مصلحة التقوية على الجهاد، فمصلحتها راجحة على مضرتها، وأما ما سواها من المغالبات بعوض فهو محرم وميسر. والله أعلم.



فصل

ويجوز عقد الكراء والتأجير على جميع الأعيان المنتفع بها؛ كمنافع الإنسان من خدمة وعمل، وكالأراضي، والدور، والدكاكين، والحيوانات، والسلاح، والأواني، والآلات، والأثاث على اختلاف أنواعه، والكتب، وغيرها، إذا كان صادرًا- العقد- من مالك أو نائبه، والإجارة معلومة، والنفع محررًا مفهومًا، وبهذا تكون عقدًا؛ لأن ما يملك المستأجر فيها المنافع التي وقع عليها عقد الإجارة، وله أن يؤجرها غيره، أو يعيره إياه؛ لأنه مالك نفعها.

وأما المستعير فلأن المعير محسن، وقد أباحه الانتفاع بنفسه، فليس للمستعير أن يعيرها أو يؤجرها إلا بإذن ربها؛ لأنه لم يملك المنافع.

والعارية مستحبة، وخصوصًا عارية الأمور المحتاج إليها، التي ليس على مالكها ضرر في ذلك، وخصوصًا عواري الكتب الدينية، والسلاح ليقاتل به الكفار، فإن هذا النفع لا يعادله شيء.



فصل

ومن كان في ملكه أو حوزته بهيمة فجناياتها على الغير هدر؛ لقوله ﷺ: «**العجماء جبار**[1]»[2]، إلا إذا كان غاصبًا، أو بهيمة معروفة بالأذى إذا فرّط صاحبها، أو أتلفت في الليل، أو كان صاحبها متصرفًا فيها، أو أطلقها بقرب ما تتلفه عادة، فإنه متعدٍّ في هذه الصور، وعليه الضمان.

ومن صال عليه إنسان أو بهيمة دفعه بالأسهل فالأسهل، فإن لم يندفع إلا بالإتلاف أتلفه ولا حرج ولا ضمان عليه.

---

(١) الجبار: الهدر. أي: أن جنايتها غير مضمونة.

(٢) البخاري (١٤٩٩)، مسلم (١٧١٠).

فصل

وإذا باع أحد الشركاء نصيبه من مشترك، فإن كان غير عقار فلا شفعة فيه، مع أن الأولى أن يعرضه على شريكه ويقدمه على غيره؛ وإن كان عقارًا فللشريك الآخر أن يشفع فيه فيأخذه بالثمن الذي وقع فيه العقد دفعًا لضرر الشركة، ولا تسقط شفعته إلا بإسقاطها بعد علمه بقول أو فعل دال على الرضا. ولا يحل التحيل لإسقاط الشفعة بأي حيلة تكون، ولا بإسقاط أي حق لله أو للعباد.

والجار لا شفعة له لازمة، لكن من الخير والمروءة أن يعرضه على جاره، ولا يبيع داره ولا يؤجرها إلا لمن يرتضيه الجيران.



فصل

قال ﷺ: «**من أحيا أرضًا ميتة فهي له**»[1]. ويحصل الإحياء بما يدل العرف أنه إحياء، وذلك كحفر بئر فيها يصل إلى الماء، أو إجراء ماء إلى الأرض، أو تنقيتها من الأحجار ونحوها، أو منع المياه المستنقعة فيها التي لا يمكن إحياؤها مع وجودها، أو بناء بنيان عليها، فهذه تفيد الملك.

وأما التحجر بإدارة الأحجار أو الأشجار على الأرض، أو إقطاعها من إمام أو نائبه، فإنه يكون أحق بها، ولا يملكها بمجرد ذلك حتى يحييها. ويمنع من التحجر الذي لا ينتفع به ويمنعها من الغير.

ومن سبق إلى شيء من المباحات؛ كالأراضي، والحطب، والصيد، واللقطة، والجلوس في المساجد والطرق ونحوها، أو سكنى الأوقاف التي لا تحتاج إلى ناظر يقوم فيها بنظره، فمن سبق إلى شيء من المذكورات وغيرها فهو أحق به من غيره.

---

(١) أبو داود (٣٠٧٣)، الترمذي (١٣٧٨، ١٣٧٩)، أحمد (١٤٦٣٦، ١٥٠٨١).

فصل

من قال: من رد لقطتي، أو عبدي، أو أذن في هذا المسجد، أو أم فيه، أو درس في هذه المدرسة، فله كذا. فهذا جعالة تجوز على وجه العموم كهذه الأمثلة، وعلى وجه الخصوص كأن يقول لشخص معين: إن فعلت شيئًا من هذه فلك كذا. وهي أوسع من الإجارة؛ لهذا يكون العمل فيها معلومًا ومجهولًا، وتجوز على أعمال الخير، والقرب؛ كالحج، والإمامة، ونحوها.



فصل

من وجد مال غيره ضائعًا فهو لقطة، فإن كان شيئًا يسيرًا لا تتبعه همة أوساط الناس؛ كالسوط، والرغيف، ونحوه، ملكه واجده بلا تعريف، وإن كان من الضوال التي تمتنع من صغار السباع كالإبل، لم يحل له التقاطها، وإن التقطها لم يملكها بالتعريف، وما عدا ذلك فله التقاطه، ولكن يعرفه حولًا كاملًا، فيقول: من ضاع له شيء. ونحوه، فإن لم تعرف ملكها واجدها، وإن جاء من يدعي أنها ملكه فإن وصفها وصفًا يطابق ما هي عليه وجب دفعها إليه.



كتاب الوقف والهبة والوصية

الوقف من الأعمال الصالحة الجاري أجرها ما دام نفعها؛ ولهذا يشترط أن يكون الموقوف على جهة من جهات البر الخاصة أو العامة، وأن يكون الموقوف عينًا ينتفع بها مع بقاء أصلها؛ كالعقارات، والأواني، والسلاح، والحيوانات، والمصاحف، والكتب، ونحوها.

ويتبع فيها نص الموقف إذا كان على وفق الشرع، وإلا وجب تعديلها لتوافق المشروع.

وعلى الناظر ملاحظة الوقف بالحفظ والتعمير بالمعروف، وقبض الريع وتنفيذه على المستحقين، والمعاملة عليه بالمساقاة، والمزارعة، والتأجير، والمشاركة، وعليه أن يجتهد في أصلح الأمور.

ولا يحل بيع الموقوف إلا إذا تعطلت منافعه بخراب أو غيره، فيباع ويصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله، ويكون ذلك البدل وقفًا بمجرد الشراء.

وأما الهبة: فهي التبرع بالمال في حال الحياة، **والوصية**: التبرع به بعد الوفاة، أو الأمر بالتصرف فيه بعد الموت، وهما من طرق الإحسان، ويتفاوت الإحسان بحسب نفعه ومصلحته وعموم نفعه.

والوصية تكون من الثلث فأقل لغير وارث.

ومن كان عنده مال كثير، وورثته أغنياء، سن له أن يوصي بخمس ماله في أعمال البر التي يخرجها عن ورثته؛ ليتم الأجر والثواب، وينحسم الشر والنزاع بين الورثة المتعلقين بالوصايا، وإذا كان قصده بر أولاده فلا يوصي بشيء، بل يجعل ماله ميراثًا بينهم على

مواريثهم من كتاب الله، ولا عبرة بما اعتاده جمهور الناس من حصر الوصية على الأولاد، ثم على أولاد البنين فقط، فإن هذا خلاف الشرع، وخلاف العقل، وقد أضر بنفسه وبهم؛ إذ تسبب لإحداث البغضاء والعداوة بينهم، والاتكال عليها والكسل.

ولا تنبغي الوصية لفقير له ورثة محتاجون، ومن عليه حقوق للناس، وديون خالية من البينات، وجب عليه وجوبًا مؤكدًا أن يوصي بقضائها، فإن لم يفعل فلا يلومن إلا نفسه إذا بقي في قبره معذبًا متحسرًا معلقة روحه في دينه.

فصل

ويجب التعديل بين الأولاد في العطية، ولا يحل أن يفضل أو يخصص بعضهم على بعض إلا بإذن الباقين، وللأب أن يتملك من مال ولده ما لا يضره، وليس لأحد أن يرجع في عطيته اللازمة إلا الأب فيما يعطيه لولده.



باب المواريث

إذا مات الإنسان بُدئ من تركته بمؤنة تجهيزه، ثم يوفى ما عليه من دين، وذلك من رأس المال أوصى به أو لا، ثم تنفذ وصيته إذا كانت بالثلث فأقل لغير وارث، أو أجاز الوارث الرشيد ما زاد على الثلث أو لوارث، ثم يقسم الباقي على ورثته، سواء كانت أعيانًا، أو ديونًا، أو حقوقًا، أو توابع ذلك، والله أعلم.



فصل

قال ﷺ: «**ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر**»[1]. فالفروض التي ذكرها الله في كتابه يبدأ بها، ثم إن بقي شيء فلأقرب ما يكون من العصبة.

فللزوج من زوجته النصف إن لم يكن لها ولد صلب، أو ولد ابن؛ ذكر أو أنثى، منه أو من غيره، وله الربع مع عدم ذلك.

وللزوجة أو الزوجات نصف حاليه فيهما.

وللأم السدس مع الولد أو اثنين فأكثر من الإخوة والأخوات، والثلث مع عدم ذلك، وثلث الباقي في أبوين وأحد الزوجين.

وللجدة أو الجدات المتساويات السدس مع عدم الأم.

وللأب السدس مع الأولاد الذكور، والسدس فرضًا والباقي تعصيبًا إذا كان الولد أنثى أو إناثًا وبقي بعد الفرض شيء، ومع عدم الأولاد يكون عاصبًا يرث المال كله، أو ما بقي بعد الفروض.

والجد حكمه حكم الأب عند عدمه إلا في العمريتين، فللأم مع الجد ثلث كامل، وإلا مع الإخوة الأشقاء، أو لأب فيرثون مع الجد في المشهور من مذهب الإمام، والرواية الثانية هي الصحيحة؛ أنهم لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب.

ولبنت الصلب، أو بنت الابن الواحدة النصف، وللثنتين فأكثر من المذكورات الثلثان،

(١) البخاري (٦٧٣٢)، مسلم (١٦١٥).

فإن كان بنت وبنت ابن فللبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين، ومثلهن الأخوات الشقيقات والأخوات للأب.

فإن كان مع الجميع ذكر في منزلتهن عصبهن وصار للذكر مثل حظ الأنثيين.

وللأخ أو الأخت من الأم السدس، ولاثنين فأكثر منهما الثلث، يستوي فيه ذكرهم وأنثاهم، ولا يرثون إلا في الكلالة، أي: إذا عدم الفروع مطلقًا والأصول الذكور.

وإذ وجد أخوات لغير أم مع البنات، أو بنات الابن، أخذ البنات فرضهن السابق، وما بقي فللأخوات.

فالأخوات الشقيقات أو لأب مع البنات أو بنات الابن عصبات.



فصل

والعصبة: هم كل ذكر ليس بينه وبين الميت أحد، أو ليس بينه وبينه إلا ذكور، فيدخل في ذلك الفروع الذكور وإن نزلوا، والأصول الذكور وإن علوا، وفروع الأصول الذكور وإن نزلوا، وكذلك صاحب الولاء.

وجهاتهم على الصحيح خمس: البنوة، ثم الأبوة، ثم الإخوة وبنوهم، ثم الأعمام وبنوهم، ثم الولاء، فإن وجد من هؤلاء عاصب واحد أخذ المال كله، أو ما أبقت الفروض.

وإن وجد اثنان منهم قدم الأقرب جهة على حسب الترتيب الذي ذكرنا، فإن كانوا في جهة واحدة قدم الأقرب منزلة، ثم إن استووا قدم الشقيق على الذي لأب، ثم إن استووا من كل وجه اشتركوا.

فصل

فإن كثرت الفروض وزادت على أصل المسألة عولت بين الجميع، وكان النقص بينهم على قدر فروضهم، وتأخذ سهامهم من أصلها، فزوج، وأخت شقيقة، وجدة: من ستة، وتعول إلى سبعة، فإن كان معهم أخ لأم عالت إلى ثمانية، وإن كان الإخوة اثنين فأكثر فإلى تسعة، فإن كانت الشقيقات ثنتين فأكثر فإلى عشرة.

وفي زوجة، وأختين شقيقتين، وأخ لأم: من اثني عشر، وتعول إلى ثلاثة عشر، فإن كان الإخوة اثنين فأكثر عالت إلى خمسة عشر، فإن كان معهم جدة فإلى سبعة عشر.

وفي زوجة، وأبوين، وابنتين: من أربعة وعشرين، وتعول إلى سبعة وعشرين.

فإن نقصت الفروض عن أصل المسألة وليس فيها عاصب لا قريب ولا بعيد رد على أهل الفروض بقدر فروضهم، فجدة وأخ من أم: من اثنين، فإن كان الإخوة اثنين فأكثر فمن ثلاثة.

وفي بنت وبنت ابن: من أربعة، فإن كان معهما أم فمن خمسة، ولا تزيد على ذلك؛ لأنها لو زادت سدسًا لاستغرقت الفروض فلا رد، وإن كان صاحب الفرض واحدًا أخذ الجميع فرضًا وردًّا.



فصل

فإذا مات ميت وليس له من الورثة أحد من أصحاب الفروض ولا العصبات ورثه ذوو الأرحام، وهم بقية الأقارب الذين ليسوا بذي فروض ولا عصبة؛ كأولاد البنات، وأولاد الأخوات، وأولاد الإخوة لأم، وبنات الإخوة، وبنات الأعمام، والعمات، والأخوال، والخالات، والجد الذي من جهة الأم.

وصفة توريثهم أن ينزلوا منزلة من أدلوا به من أصحاب الفروض أو العصبة فيقومون مقامهم؛ لأنهم متفرعون عنه وبه أدلوا. والله أعلم.

فصل

ولا يرث الحمل إلا إذا خرج حيًّا بأن استهل صارخًا ونحوه، ويوقف نصيبه إن قسمت التركة قبل الوضع، فإن خرج ميتًا رد ما وقف له على بقية الورثة، وإن وقف له أقل رجع على الورثة ببقية حقه.

ومن مات وقد طلق زوجته طلاقًا بائنًا، فإن كان في مرض موته المخوف ورثت منه، وإن كان الطلاق في الصحة أو في مرض غير مخوف لم ترث، وأما الرجعية فإذا مات زوجها وهي في العدة ورثت واعتدت واحتدت.



باب العتق

وهو تحرير الرقبة وتخليصها من الرق، وهو من أفضل الطاعات، وخصوصًا عتق من لهم كسب ولا يخشى منهم الفساد.

ويحصل العتق:

بالقول: كقوله: أعتقتك، أو حررتك، ونحوه.

وبالفعل: كما لو مثل برقيقه فجدع بعض أعضائه، أو حرقها، أو خرقها. فيعتق بذلك.

وبالملك: كما لو ملك أحدًا من أصوله، أو من فروعه، أو من فروع أصوله، فيعتق بمجرد دخوله في ملكه.

ويحصل العتق بالسراية، فإذا أعتق جزءًا من رقيقه عتق كله، وإن كان مشتركًا فأعتق أحد الشركاء نصيبه عتق عليه كله إن كان موسرًا، وغرم لشريكه حصته منه؛ وإن كان معسرًا عتق الجميع واستسعى العبد بما يقابل نصيب الشريك الذي لم يباشر العتق بحسب العرف على الصحيح.

ومن أعتق مملوكًا بشيء مما تقدم فله عليه الولاء وعلى أولاده بشرط كونهم من زوجة عتيقة أو أمة، فيرث المعتق ما خلفه العتيق إن لم يكن له ورثة، وما أبقت الفروض إن بقي شيء، فإن وجد له عاصب من النسب قدم على الولاء، والله أعلم.



كتاب أحكام الأنكحة وهي كثيرة جدًّا

وسبب ذلك أن له أحكامًا في أوله، وأحكامًا في استمراره، وأحكامًا عند انتهائه؛ وكلّ منها يتفرع إلى أحكام كثيرة، فنذكر منها المهم:

أما النكاح فإنه من سنن المرسلين، ومما حث الله ورسوله عليه؛ لما فيه من الفوائد الضرورية، والكمالية، الدينية، والدنيوية.

وينبغي أن يختار ما طاب من النساء، وكمل دينها، وحسنت آدابها، وشرف بيتها، فإن حصل مع ذلك الجمال وبقية الصفات المقصودة فهو أكمل.

ولذلك ينبغي قبل الخطبة أن ينظر إلى من أراد تزوجها، أو يصفها له من يثق به؛ ليكون على بصيرة من أمره، ولا يحل له أن يخطب على خطبة أخيه حتى يأذن أو يرد.



فصل

ولا بد للنكاح من الإيجاب، وهو اللفظ الصادر من الولي أو نائبه، كقوله: زوجتك فلانة. ومن القبول، وهو اللفظ الصادر من الزوج، أو من يقوم مقامه، كقوله: قبلت نكاحها ونحوه.

ولا بد من الرضا وعدم الإكراه لكل منهما، إلا للولي المجبر، كالأب الذي يجبر البكر الصغيرة.

ولا بد من الولي، وهو: الأب، ثم الأقرب فالأقرب من العصبات البالغين المرشدين، وأن تأذن له بالقول إن كانت ثيبًا، وبه أو بالسكوت إن كانت بكرًا، ولا بد من الشاهدين عند عقده، ومن تعيين الزوجة باسمها أو صفتها التي تميزها.

فإذا تم العقد وحصل الدخول فينبغي أن يأخذ بناصيتها ويقول: «**اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه**»[١]، وعند الوقاع يقول: «**بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا**»[٢].

وينبغي تخفيف الصداق مع موافقتها وموافقة وليها، وإلا فلا بد له أن يعطي في الصداق ما يعطي أمثالُه في بلده، فإن الصداق وما يتبعه، والنفقات من طعام وكسوة، مرجعها إلى العرف الجاري بين الناس، إلا مع الاتفاق والرضا على أقل أو أكثر.

والوليمة على عقد الزواج مستحبة بحسب حال الزوج يسارًا وإعسارًا، والإجابة إليها

(١) أبو داود (٢١٤٦)، ابن ماجه (١٩١٨).

(٢) البخاري (٥١٦٥)، مسلم (١٤٣٤).

واجبة، وإلى باقي الدعوات سنة. وعلى الناس في الولائم والدعوات ونحوها سلوك طريق الاقتصاد، واجتناب الإسراف.



فصل

والمحرمات من النساء: الفروع وإن نزلن، والأصول وإن علون، وفروع الأب والأم وإن نزلن، وفروع الأجداد والجدات لصلبهم فقط، فالقرابات كلهن حرام، إلا بنات العم، وبنات العمات، وبنات الأخوال، وبنات الخالات.

ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من جهة المرضعة وصاحب اللبن، وأما من جهة أقارب الراضع فلا يدخل في التحريم إلا ذريته فقط.

وأما المحرمات بالصهر: فإذا تزوج الرجل أنثى حرمت على أبنائه وإن نزلوا، وعلى آبائه وإن علوا، وحرم على المتزوج أمهات زوجته وإن علون، وبناتها من غيره وإن نزلن بشرط أن يدخل بها في الأخيرة، وحكم الرضاع في ذلك حكم النسب. هؤلاء الأقسام الثلاثة يحرمن على التأبيد.

فصل

وأما المحرمات إلى أمد فهي: أخت الزوجة، وعمتها، وخالتها، أو من هي عمتها، أو خالتها، بنسب أو رضاع. ولا تحل المعتدة والمستبرأة من الغير حتى تنقضي عدتها، ولا يحل التعريض ولا التصريح بخطبة المعتدة الرجعية. وأما البائن فيحل التعريض ويحرم التصريح لها بالخطبة، وتحرم الزانية على الزاني وغيره حتى تتوب، ولا يعقد النكاح في حال إحرام الرجل أو المرأة، وتحرم مطلقته ثلاثًا حتى تنقضي عدتها وتتزوج غيره بنكاح صحيح غير نكاح التحليل، فإنه حرام لا يفيد الحل، ويطؤها الزوج الثاني، ثم إذا رغب عنها وطلقها وانقضت عدتها حلت للأول، ولا يحل للمسلم نكاح الكافرة، إلا اليهودية، والنصرانية، ولا للكافر نكاح المسلمة على كل حال.

فصل

قال ﷺ: «إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج». متفق عليه[1].

فكل شرط شرطه أحد الزوجين على الآخر فإنه صحيح يجب الوفاء به، إلا نكاح الشغار، بأن يزوج كل منهما الآخر موليته بشرط أن يزوجه الآخر ولا مهر بينهما، وإلا نكاح التحليل، الذي يقصد به حلها لمطلقها ثلاثًا، وإلا نكاح المتعة، بأن يتزوجها إلى مدة ثم يفارقها، فهذه شروط فاسدة مفسدة للنكاح، وما سواها مما لهما أو لأحدهما فيه مقصود صحيح فإنه صحيح لازم.

(١) البخاري (٢٧٢١)، مسلم (١٤١٨).

فصل

ويلزم كل واحد من الزوجين عشرة الآخر بالمعروف من الصحبة الجميلة، وكف الأذى عنه، واحتمال الهفوات.

قال ﷺ: «**لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقًا رضي منها خلقًا آخر**»(١).

وعلى المرأة احتمال ما يرد عليها من زوجها، وخدمته بالمعروف، وينبغي أن تتشرف له وتتجمل، خصوصًا في أوقات الفراغ من مهنة البيت، وألا يقع بصره منها على ما يكره، وعليها أن تطيعه، وتقدم طاعته على طاعة أبويها إن تعذر الجمع ورضا الطرفين، ولا تخرج إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته لأحد إلا بإذنه.

وينبغي أن تحتسب الأجر عند الله في طاعة الزوج، وخدمته، وإدخال السرور عليه، وخصوصًا إذا كبر، أو مرض، مع ما لها من الخير العاجل في ذلك، قال تعالى: ﴿فَٱلصَّـٰلِحَـٰتُ قَـٰنِتَـٰتٌ حَـٰفِظَـٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤].

---

(١) تقدم تخريجه ص١٢٧.

فصل

وعليه أن يعدل بين زوجاته في القسم، وكذا على الصحيح في النفقة، والكسوة، وتوابعها. وأما المحبة وما يتبعها من الوطء فلا يجب؛ لأنه لا يستطيعه ولا يملكه.

ومن تزوج زوجة بكرًا أقام عندها سبع ليال بأيامها ثم عاد إلى القسم، وإن كانت ثيبًا أقام عندها ثلاثًا ثم قسم، وإن شاءت قسم لها سبعًا وقسم مثلها لبقية زوجاته.

ومن عصت زوجها ونشزت وتركت طاعته الواجبة بلا تقصير منه؛ سقط حقها من القسم والنفقة حتى ترجع إلى طاعته، ويقومها بالوعظ والتذكير لها بما يجب من حقه، فإن أصرت هجرها، ثم إن تمردت فله أن يضربها ضربًا غير مبرح.

وإذا تعذرت الملاءمة بينهما فلها أن تخالعه وتفتدي منه بما يتفقان عليه من قليل أو كثير، فإذا خلعها كان ذلك فسخًا بائنًا لا ينقص به عدد الطلقات، ومثل ذلك: من فسخها الحاكم لموجب، كتقصيره فيما يجب من نفقة، أو وطء، أو حضور من سافر، إذا روجع في ذلك وليس له عذر شرعي، فالفسوخ كلها لا ينقص بها عدد الطلاق، ويكون ذلك بائنًا إلا أنه ليس كالطلاق الثلاث، بل يحل أن يتزوجها بنكاح جديد برضاها وولي وشهود، ولو في عدتها؛ لأن العدة لمبينها أو للمفسوخة منه.

فصل

وأما الطلاق فقد أباحه الله تعالى وخصوصًا عند الحاجة إليه، فإن لم يحتج إليه فينبغي للزوج أن يصبر على زوجته، وخصوصًا إذا كان لها أولاد منه، فإن في الصبر عليها خيرًا كثيرًا في الدين والدنيا، وعواقب حميدة. وإذا بدا له طلاقها طلقها طلقة واحدة في طهر لم يطأها فيه، ولا يحل له أن يطلقها وهي حائض، أو في طهر قد وطئها فيه، إلا أن تكون صغيرة لم تحض، أو آيسة من الحيض، أو حاملًا قد استبان حملها، فلا بأس بطلاقها؛ لأنها حينئذ تشرع في عدتها من طلاقه، وذلك بوضع الحمل إن كانت حاملًا، وبثلاثة أشهر للآيسة ولمن لم تحض لصغر ونحوه.

وأما من تحيض فعدتها ثلاث حيض كاملات، ولا يعتد بالحيضة التي طلقها وهي فيها؛ ولهذا حرم طلاقها في الحيض كما تقدم.

ولها النفقة في مدة العدة، وحكمها حكم الزوجات في كل شيء من الأحكام إلا في القسم. وأما المطلقة ثلاثًا والبائن بفسخ من الفسوخ، فلا نفقة لها ولا سكنى.

وعدة المتوفى عنها زوجها وضع الحمل إن كانت حاملًا، فإن لم تكن حاملًا فعدتها أربعة أشهر وعشر، وعليها في مدة العدة الإحداد، وهو: ترك ما يدعو إليها ويرغب الرجال فيها، من الطيب، والحلي، وثياب الزينة، والتحسين بالحناء ونحوه، وعليها لزوم المسكن، فلا تخرج منه في مدة العدة إلا إذا احتاجت في النهار لا في الليل.



فصل

ومن شك في الطلاق، أو في عدده، لم يلزمه ما شك فيه، واستصحب العصمة.

ومن علق طلاق زوجته بزمن، أو وجود شيء، صح التعليق، ولم تطلق حتى يجيء المعلق عليه وهي في عصمته.

ويصير الفراق بائنًا في ست صور: إذا مات الزوج، وإذا فسخت منه لموجب، وإذا كان الطلاق على عوض، وإذا كان الطلاق بالثلاث، وإذا طلق قبل الدخول، وإذا طلق في نكاح فاسد.

فصل

وإذا ظاهر الزوج من زوجته أو حرمها فقد فعل منكرًا من القول وزورًا، وعليه الكفارة قبل المسيس. عليه عتق رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا، فإذا كفَّر حلت له.

وأما من حرم غير زوجته، من طعام، أو شراب، أو كسوة، أو أمة، أو غيرها، فعليه لذلك كفارة يمين.

وإذا حلف ألا يطأ زوجته أبدًا، أو مدة تزيد على أربعة أشهر، فهو مؤل، فإن طلبت الزوجة منه الوطء ألزم بذلك، وضرب له أربعة أشهر، فإن وطئها فقد فاء، وعليه كفارة يمين، وإن مضت ولم يطأ- وهي مقيمة على دعواها- أمر بالوطء، فإن امتنع أجبر على فراقها، فإن امتنع طلقها منه الحاكم.

ومن قذف زوجته بالزنا حُدَّ للقذف ثمانون، إلا أن يقيم البينة أربعة رجال، فيقام عليها الحد، أو يلاعن بأن يشهد عليها خمس مرات أنها زانية، ويلعن نفسه في الخامسة إن كان من الكاذبين.

ويدرأ عنها العذاب- إما الحد على الصحيح، أو التعزير- أن تشهد خمس شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، وتزيد في الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، ثم تحصل الفرقة المؤبدة. وينتفي بذلك الولد الذي نفاه ولاعن على ذلك، فالولد للفراش إلا بأحد أمرين: إما اللعان، وإما عدم الإمكان، بأن تأتي به لأقل من ستة أشهر من تزوجه بها ويعيش، أو بعد فراقه في مدة يعلم أنه ليس منه.

فصل

ونفقة القريب الفقير واجبة على قريبه الموسر بهذين الشرطين: غنى المنفق، وفقر المنفق عليه، وكون المنفق وارثًا للمنفق عليه إذا كان من الحواشي.

وأما الأصول والفروع فلا يشترط غير الشرطين الأولين، وعليه نفقة مماليكه من الآدميين، والبهائم، وأن يقوم بكفايتهم، ولا يكلفهم من العمل ما لا يطيقون.



باب الجنايات على النفوس

القتل ثلاثة أقسام:

أحدها: العمد العدوان: وهو أن يقصد الجاني المجني عليه المعصوم بجناية تقتل غالبًا، فيخير أولياء المقتول بين قتله إن كان مكافئًا له في الإسلام والحرية، وبين أخذ الدية، وهي مائة بعير للذكر، ونصفها للأنثى.

والثاني: شبه عمد: وهو أن يقصده بجناية لا تقتل غالبًا.

والثالث: الخطأ المحض.

فهذان القسمان فيهما الكفارة في مال القاتل، وهي عتق رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، والدية على عاقلته، وهم ذكور عصبته، قريبين أو بعيدين، وتوزع بينهم على حسب غناهم وقربهم، كل عام يحل منها ثلث الدية، ولا قصاص في هذين القسمين.



فصل

وحكم إتلاف الأطراف حكم إتلاف النفوس في وجوب القصاص في العمد العدوان، وعدم القصاص في غيره، ولكن يشترط في القصاص المساواة في الاسم والموضع، وكذلك الجروح التي تنتهي إلى حد أو مفصل، فيها القصاص لإمكان المساواة، وإلا فلا قصاص فيها.

وأما ديات الأعضاء والجروح: فما في الإنسان منه شيء واحد كالذكر، واللسان، والأنف، ففيه دية كاملة؛ وما فيه شيئان؛ كاليدين، والعينين، ونحوهما، ففيهما دية كاملة، وفي أحدهما نصفها؛ وما فيه ثلاثة؛ كالمنخرين مع الحاجز، ففيها دية كاملة، وفي أحدها ثلثها؛ وما فيه أربعة؛ كالأجفان ففيها دية كاملة، وفي أحدها ربعها؛ وما فيه عشرة؛ كأصابع اليدين والرجلين ففيها دية كاملة، وفي كل واحد منها عشرها.

وفي الموضحة خمس من الإبل، وفي الهاشمة عشر من الإبل، وفي المنقلة خمسة عشر من الإبل، وفي المأمومة والجائفة ثلث الدية، ويستوي الذكر والأنثى فيما يوجب دون ثلث الدية، فإذا بلغت الثلث كانت الأنثى على النصف من الرجل.

وما سوى ذلك من الأطراف والجروح التي لا مقدر فيها ففيها حكومة.

والمنافع؛ كالسمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، ومنفعة الأكل، والبطش، والمشي، والنكاح، وغيرها في كل واحدة منها إذا جنى عليه فذهبت دية كاملة، فلو جنى عليه فذهب منها عدة منافع فلكل واحدة دية كاملة. والله أعلم.

باب الحدود

لا تجب الحدود إلا على مكلف، ملتزم، عالم بالتحريم. وإقامتها حق لله، ونكال للمجرمين، ومنع لهم ولغيرهم من الوقوع في مثلها، فمن زنى بلا شبهة حاصلة له، وشهد عليه أربعة رجال عدول، وصرحوا بحقيقة الزنا، أو أقر على نفسه أربع مرات، رجم بالحجارة حتى يموت إن كان محصنًا، وهو الذي قد تزوج ووطئ زوجته، وإن كان غير محصن جلد مائة جلدة، وغرِّب عامًا عن وطنه.

ومن قذف غيره بالزنا ولم يثبت ذلك بأربعة شهود، أو بإقرار المقذوف، جلد ثمانين جلدة، وإن قذفه بغير الزنا؛ كالكفر، والفسق، ونحوه عزِّر تعزيرًا يردعه وغيره عن الوقوع في أعراض الناس.

ومن شرب الخمر، وهو: كل شراب مسكر حدَّ ثمانين جلدة.

ومن سرق من حرز نصابًا لا شبهة له فيه، وهو ربع دينار فأكثر، قطعت يده من مفصل الكوع وحسمت وجوبًا في زيت، أو ودك مغلي؛ لتنسد العروق.



فصل

والمرتد عن الإسلام يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، والردة تكون بالشك، والتكذيب، كالشك والتكذيب بالأصول الستة: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وتكون بتكذيب الله ورسوله في كل خبر ثبت بالنص والإجماع القطعي، بل وكل خبر علم الإنسان ثبوته عن الله ورسوله وكذبه، فهو كافر.

وتكون بالفعل، كأن يعبد غير الله مع الله بأن يصرف نوعًا من العبادة لغير الله من المخلوقين.

وإذا كان الشرك كفرًا أكبر يخلد صاحبه في النار، فالمستكبر عن عبادة الله، والجاحد، والزنديق، والمنافق، أعظم وأطم.

فالكفر في الحقيقة ضد الإيمان، فمن لم يأت بالإيمان الكافي فهو كافر أو مرتد، وأما أهل البدع ففيهم تفصيل يرجع إلى هذه الضوابط المذكورة في هذا المختصر. والله أعلم.



فصل

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [المائدة: ٣٣] الآية. هذه العقوبة مرتبة على قطاع الطريق بحسب جرائمهم: فمن قتل منهم وأخذ مالًا قتل وصلب حتى يشتهر خزيه، ومن قتل ولم يأخذ مالًا قتل، ومن أخذ مالًا قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى، ومن أخاف الناس نفي من الأرض لزوال شره، فإن تابوا قبل القدرة عليهم سقطت عنهم حقوق الله، وأخذوا بحقوق الآدميين.

كتاب الأطعمة، والأشربة، والأكسية

الأصل في هذه الأنواع الثلاثة الحل، فلا يحرم منها إلا ما حرمه الله ورسوله؛ ولهذا أنكر تعالى على من حرم منها ما لم يحرمه في قوله: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ﴾ [الأعراف: ٣٢] الآية.

فالأطعمة كلها حلال، حيوانات البحر كلها، والخارج من الأرض؛ من حبوب وثمار وغيرها، والحيوانات البرية إلا كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، والخبائث، وما فيه ضرر كالسميات ونحوها، وما أمر الشارع بقتله، وما نهى عن قتله، والحمر الأهلية، والبغال، والنجاسات الأصلية والعارضة، كالجلالة التي أكثر علفها النجاسة، فيحرم لحمها، ولبنها، وبيضها، حتى تمنع أكل النجس، وتأكل الطاهر ثلاثًا، فحينئذ تطهر وتحل.

فصل

ومن شروط حل الحيوانات البرية: أن يذبحها مسلم، أو كتابي، ويذكر اسم الله، وينهر الدم بمحدد غير السن، والظفر، والعظام، ويقطع الحلقوم والمريء إن كان مقدورًا عليه، فإن كان معجوزًا عنه كالإبل إذا شردت وعجز عنها، وكالصيود، فإن ذكاتها رميها مع ذكر اسم الله، أو إصابتها في أي موضع من جسدها، فإن أدركها بعد رميها ميتة حلت، وإن أدركها وفيها حياة مستقرة فلا بد من ذكاتها.

وما أصابه سبب الموت من منخنقة، وموقوذة، ومتردية، ونطيحة، وأكيلة سبع، إن ماتت من ذلك السبب فهي ميتة، فإن أدركت حية وذكيت حلت.

والطيور والكلاب المعلمة إذا أرسلها صاحبها على الصيد وذكر اسم الله عليها حلت. وأما الجراد فحكمه حكم حيوانات البحر لا تحتاج إلى تذكية، والله أعلم.



فصل

والأشربة كلها حلال مفردة أو مركبة إلا المسكرات، والأشربة الخبيثة النجسة. وكذلك الأكسية من ثياب وغيرها كلها حلال، سوى الحرير للرجال، والذهب والفضة للرجال، وسوى ما فيه تشبه الرجال بالنساء، وعكسه، وسوى ثياب الفخر والخيلاء، والله أعلم.

باب الأيمان والنذور

من حلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته على شيء أن يفعله أو لا يفعله، انعقدت يمينه إذا كان غير مكره، فإن تممها ولم يحنث فلا كفارة عليه، وإن حنث فعليه كفارة يمين؛ إما عتق، أو إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام، ويخير في الكفارة بين أن يقدمها على الحنث أو يؤخرها عنه.

وينبغي حفظ يمينه، بألا يحنث فيها إلا إذا حلف على ترك خير، أو على فعل محرم، أو مكروه، فلا يجعل يمينه مانعة له من فعل الخير أو ترك الشر، بل يكفر، ويفعل الخير، ويترك الشر، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَـٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٢٤]. وقوله ﷺ: **«وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرًا منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك»**[١].

ولغو اليمين الذي لا إثم فيه ولا كفارة: هو قول الإنسان في عرض حديثه: لا والله، بلى والله. من غير قصد، أو يحلف على ماضٍ يظنه كما قال فيتبين خلاف ما قال.

وأما من حلف على أمر ماض وهو يعلم أنه كاذب- وخصوصًا إذا اقتطع بها مال امرئ مسلم- فهو اليمين الغموس، الموجبة لغضب الله وعقابه.



(١) البخاري (٦٦٢٢)، مسلم (١٦٥٢).

فصل

وعقد النذر على قسمين:

أحدهما: أن يعقده نذرًا صحيحًا ينذر طاعة لله؛ كصلاة، وصيام، وعتق، وصدقة، وغيرها، غير معلق، أو يعلقها على حصول نعمة أو دفع نقمة ثم يتم له مراده، فهذا يجب عليه الوفاء بنذره، فمن نذر أن يطيع الله فليطعه.

الثاني: النذر الذي يجري مجرى اليمين، وذلك بقية أقسام النذر؛ كالنذر المباح، أو المحرم، ونذر اللجاج، أو الغضب، فهذا إذا حنث عليه كفارة يمين.

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية: أن الحلف بالطلاق والعتق والظهار ونحوها يجري مجرى اليمين بالله تعالى، فيها الكفارة فقط لا الوقوع، وأنها داخلة في مسمى الأيمان.

والمفتى به عند الحنابلة وغيرهم من أرباب المذاهب الأربعة: الوقوع للطلاق، والعتق، والظهار، بمنزلة التعاليق المحضة، والله أعلم.

باب القضاء والدعاوى والشهادات

نصب القضاة فرض كفاية بقدر ما يحصل بهم المقصود، ويشترط أن يكون القاضي عالمًا بالأحكام الشرعية، ويحسن تطبيقها على الأمور الجزئية الواقعة، ويجب عليه العدل بين الخصوم في كل شيء، ولا يحكم بعلمه إلا في الأمور التي يقر بها أحد الخصمين، أو تبين له في مجلس حكمه.

وإذا تداعيا عينًا، أو ادعى أحدهما على الآخر دينًا، أو ادعى من عليه الدين أنه أبرأه، أو قضاه ونحوه، فعلى المدعي البينة، وهي في الأموال وتوابعها: رجلان مرضيان، أو رجل وامرأتان، أو رجل ويمين المدعي. وظاهر الدليل يقتضي أن المرأتين في حكم الرجل في جميع الشهادات، فإن لم يكن له بينة حلف المدعى عليه، وصرف الحاكم المدعي عنه. وإن كانت العين بيد أحدهما فهي له بيمينه.

وإذا تشابهت الأمور على الحاكم عمل بالقرائن المرجحة، فإن تعذر عليه فعليه بالصلح العادل الذي لا يميل فيه على أحدهما، بل يحث كلًّا منهما على السماح عن حقه، أو بعضه إن كان له حق، ويذكر له فضل ذلك وثوابه، وأنه مع عدم ذلك يتعذر البت فيها.



فصل

ويشترط في الشاهد: البلوغ، والعقل، والعدالة، وألا يكون يُتهم في أحدهما، أو على أحدهما؛ كالأصول، والفروع، وأحد الزوجين للآخر، والسيد أو العبد لسيده، والعدو على عدوه. فإن جهل الحاكم عدالة الشاهد فلا بد من المزكين له، وإن ارتاب الحاكم من الشاهد عمل الأسباب التي يمتحن فيها صدق الصادق وكذب الكاذب، ولحذاق الحكام في هذا من الفطنة والفراسة أمور عجيبة نافعة لهم وللناس.



فصل

والمال المشترك، والعين، والأرض، والدار المشتركة، إذا طلب أحد الشركاء قسمتها، ولا ضرر في ذلك، أجيب إلى القسمة، فإن كان في قسمتها ضرر، ولم يتفقا على التأجير، ولا على المهايأة بالمكان، أو الزمان، أو النفع، بيعت عليهما، وقسم الثمن على قدر الأملاك، كما يجبر الشريك على المجاراة في التعميرات اللازمة.

فصل

ومن أقر لغيره بعين، أو دين، أو حق من الحقوق، وهو جائز التصرف، ثبت ما أقر به على الوجه الذي أقر به، إذا صدقه المقر له، والله أعلم.

باب الآداب المتنوعة والحقوق

فصل في حق الله

أما أعظم الحقوق على المكلفين، وأوجبها، فهو حق الله. وعقد ذلك: أن نعلم ونعترف بما لله من الكمال والوحدانية، وما له من الحقوق على عباده؛ من الإخلاص، والعبودية، فعلينا أن نؤمن أن الله تعالى هو الرب الخالق الرازق المدبر المتوحد بصفات الكمال وغاية الجلال والجمال، الذي لا يحصي أحد ثناءً عليه، بل هو كما أثنى على نفسه؛ وأن نصفه بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، وننزهه عما نزه عنه نفسه ونزهه عنه رسوله.

ونعلم أن الله ليس كمثله شيء في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، وأن ما قاله حق وصدق لا ريب فيه، ثم نقوم بعبادته التي شرعها على لسان رسوله ﷺ مخلصين له الدين.

فهذا مجمل حقه على العباد، وقد اعتنى علماء السلف في تفاصيل هذه الجملة العظيمة فليطلب هناك.



فصل في
حق الرسول

ثم بعد حق الله علينا حق نبينا محمد ﷺ، الذي هو أولى بنا من أنفسنا ووالدينا، وأرحم بنا وأشفق علينا من جميع الخلق، ولم يصل إلينا من الهدى والعلم والخير شيء إلا على يديه.

هو الذي وجدنا ضالين فهدانا الله به، وأشقياء غاوين فاستنقذنا الله به، ووجدنا موجهين وجوهنا إلى كل كفر وفسق وعصيان، فوجهنا الله به إلى كل خير وطاعة وإيمان، لم يبق خير إلا دلنا عليه، ولا شر إلا حذرنا عنه، فله علينا أن نعلم أنه رسول الله حقًّا، وأنه خاتم النبيين، لا نبي بعده، وأنه أرسل رسالة عامة للمرسل إليهم، وعامة في المرسل به.

فأما المرسل إليهم؛ فإنه مرسل إلى العرب وغيرهم من أصناف الأمم، على اختلاف أنواعهم، وأجناسهم، وإلى الجن.

وأما ما أرسل به: فإنه أرسل ليبين للخلق أصول دينهم، وفروعه، وظاهره، وباطنه؛ لإصلاح العقائد، والأخلاق، والأعمال، ولصلاح الدين، وصلاح الدنيا.

ونعلم أنه أعلم الخلق وأصدقهم وأنصحهم وأعظمهم بيانًا وأعرفهم بما يصلح للخلق على اختلاف طبقاتهم ومشاربهم، فعلينا أن نؤمن به كما نؤمن بالله، ونطيعه كما نطيع الله، ونقدم محبته على أنفسنا ووالدينا والناس أجمعين.

وعلينا أن نتبعه في كل شيء ولا نقدم على هديه وقوله قول أحد وهديه كائنًا من كان، وعلينا أن نوقره ونعظمه وننصره، وننصر دينه بأنفسنا وأموالنا وألسنتنا، وبكل ما نقدر عليه، وذلك كله من أعظم منن الله علينا.

ونؤمن بأن الله جمع له من الفضائل والخصائص والكمالات ما لم يجمعه لأحد غيره من الأولين والآخرين، فهو أعلى الخلق مقامًا وأعظمهم جاهًا وأقربهم وسيلة، وأجلهم وأكملهم في كل فضيلة، وحقوقه ﷺ كثيرة قد أفردت فيها المؤلفات الكثيرة.

فصل في
حقوق أهل العلم

أعظم الحقوق الواجبة بعد حق الرسول: حقوق العلماء المعلمين الذين هم الواسطة بين الرسول وبين أمته في تبليغ دينه، وبيان شريعته، الذين لولاهم لكان الناس كالبهائم. حقوقهم على الأمة أعظم من حق الآباء والأمهات، فإنهم ربوا أرواح العباد وقلوبهم بالعلوم النافعة، والمعارف الصحيحة، وهم هداة الأمة في أصول دينهم وفروعه، وهم المرجوع إليهم في أحكام الحقوق والمعاملات، كما أنهم المرجوع إليهم في أمور العبادات؛ بهم قام الكتاب والسنة، وبهم اتضح الحق من الباطل، والهدى من الضلال، والحلال من الحرام، والخير من الشر، والصلاح من الفساد.

وهم في ذلك على مراتبهم طبقات، بحسب ما قاموا به من العلم والتعليم، والنفع الكثير أو القليل، فحقهم على الأمة كبير، ومقامهم جليل، فعلى الناس أن يحبوهم، ويجلوهم، ويوقروهم، ويعترفوا بفضائلهم، وفواضلهم، ويشكروهم على ذلك غاية الشكر، ويدعوا لهم سرًّا وعلنًا، ويتقربوا إلى الله بمحبتهم والثناء عليهم، وينشروا محاسنهم، ويغضوا القلب واللسان عن مساويهم التي إذا وجدت اضمحلت في جنب محاسنهم.

وعليهم أن ينتهزوا الفرصة في وجودهم، فيغترفوا من معين علمهم، ويسترشدوا بنورهم، ويعملوا جميع ما يقدرون عليه من الأسباب التي تريحهم وتفرغهم لما هم بصدده من مهماتهم التي هي أعظم المهمات على الإطلاق، من تعليم الطلبة المستعدين، والتجرد لهم، ومن إرشاد العوام، ومن الفتاوى الصادرة منهم والواردة عليهم، ومن استعدادهم للحكم في قضايا الخلق، وفصل خصوماتهم، إلى غير ذلك مما لا يحصى مما هو متوقف عليهم.

والناس مضطرون إليهم، وحقوقهم على وجه التفصيل لا يمكن عدها.

فصل في
حقوق الأئمة

ثم بعد حقوق العلماء المعلمين المرشدين: يجب القيام بحق الأئمة، وخصوصًا الأئمة العادلين، من أمراء المسلمين، وملوكهم، وولاة أمرهم؛ فإن الله أمر بطاعتهم في قوله: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩]. وهم العلماء والملوك، وقال ﷺ: «**ومن يطع الأمير فقد أطاعني**»[(١)].

ومن إجلال الله إجلال السلطان المقسط، وهو أحد السبعة الذين يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله، والملوك هم الذين إذا صلحوا صلحت الرعية، وإذا فسدوا فسدت الرعية، وبهم قيام الدين، والإلزام بجميع شعائر الدين، وإقامة الحدود، وردع المفسدين، وبهم أمنت السبل.

لولا الخلافة لم تأمن لنا سبل ... وكان أضعفنا نهبًا لأقوانا

وبهم قام الجهاد، بالعلم، والحجة، والبرهان، وبالسلاح، والسيف، والسنان.

فكم لهم من الآثار الخيرية، فحقهم عظيم على جميع الرعية؛ عليهم النصح لهم في كل ما يقدرون على نصحهم، وإعانتهم على مهماتهم، واعتقاد ولايتهم، وحث الناس على لزوم طاعتهم، وإرشادهم إلى كل خير وصلاح، وتحذيرهم عن كل شر وضرر في الدين والدنيا على وجه الرفق واللين، والدعاء لله بصلاحهم، فإن الدعاء لهم دعاء للرعية كلها، كما أن إرشادهم إلى مصلحة ومشروع خيري نفع شامل.

(١) البخاري (٢٩٥٧)، مسلم (١٨٣٥).

وعلى الناس أن يغضوا عن مساويهم، ولا يشتغلوا بسبهم، بل يسألون الله لهم التوفيق، فإن سب الملوك والأمراء فيه شر كبير، وضرر عام وخاص، وربما تجد الساب لهم لم تحدثه نفسه بنصيحتهم يومًا من الأيام، وهذا عنوان الغش للراعي والرعية.

وحقوق الملوك الصالحين لا تعد ولا تحصى، فهم وإن كانت لهم سيئات كثيرة فإن لهم حسنات أكثر من غيرهم من الرعية.

فنسأل الله أن يأخذ بنواصيهم إلى الخير إنه جواد كريم.



فصل في
حقوق المحسنين بأموالهم

ثم من بعد هؤلاء: حق أئمة المحسنين، الذين إحسانهم شمل خلقًا كثيرًا من أهل الصدقات المالية، والبذل الكثير في طرق الخير، سواء كان ذلك في دفع حاجة الفقراء والمساكين، أو في المشاريع الخيرية؛ كبناء المساجد، والمدارس، والآبار، والعيون، والمياه، التي نفعها شامل، فهؤلاء حقهم عظيم على الناس؛ لما أبدوه نحوهم من سد حاجة المحتاجين، وإزالة الضر عن المضطرين، والقيام بمؤنة العاجزين، وقيام المشاريع الخيرية بهم، التي لا يحصى ما فيها من الخير والنفع الدائم المتسلسل.

فهؤلاء المحسنون على الناس شكرهم على ما فعلوا، والدعاء لهم، وتنشيطهم على أعمالهم النافعة، ومحبتهم، والثناء عليهم، فإن الخلق عيال الله، وأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله، وإذا كان ﷺ يقول: «**من صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه**»[1].

فما ظنك بمن إحسانه انتفع به الغني والفقير، والقريب والبعيد، وانتفع به على وجه الخصوص، وعلى وجه العموم، ودفع الحاجات الخاصة، والحاجات العامة، فهذا حقه كبير.

فرحم الله المحسنين، وضاعف لهم الأجر والثواب، وأدخلهم الجنة بغير حساب، وجعل أعمالهم خالصة لوجهه الكريم، ونفع الله بها النفع العميم، إنه جواد كريم.

---

(١) أبو داود (١٦٧٢)، النسائي (٢٥٦٧)، أحمد (٦١٠٦).

فصل في
حق الوالدين

ومن آكد الحقوق الخاصة: حق الوالدين الذي أمر الله به في عدة آيات، وقرن حقهما بحقه، ونبه على السبب في ذلك في قوله: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا﴾ [الإسراء: ٢٤].

فهذه التربية التي اختص بها الأبوان رتبتها عظيمة، أولًا: تسببا في اجتماعهما في وجودك، فوجودك أثر بسببهما، والوجود أصل النعم وأساسها، ثم حملتك الأم في بطنها مدة الحمل، ووضعتك كرهًا ووهنًا على وهن، ثم غذتك بدرها، وباشرت حضانتك وملاحظتك، وإزالة الأضرار عنك، وعمل المصالح، وهي في ذلك مبسوطة ممنونة لما في ضميرها من الحنان والشفقة التي لا نظير لها إلا رحمة الله التي هي منها، وكم أسهرت ليلها وأقلقتها.

والأب منذ كنت في بطن الأم وهو يجري عليك النفقات، وبعد وضعك ضاعف ذلك، ولم تزل في تربيتهما البدنية والمالية، والإرشاد إلى مصالحك الدينية والدنيوية حتى اكتمل عقلك وقوتك، فوجب عليك من الحق العظيم لهما شيء كثير من القول الكريم، والإحسان المالي، والخدمة البدنية، والخضوع لهما، وطاعتهما في المعروف، والتوقير لهما، وكف الأذى اليسير والكثير، بالقول والفعل، والدعاء لهما، والشكر لهما، والثناء عليهما على ما أبديا نحوك من البر والتكريم، وقضاء حاجاتهما والدين الذي عليهما أحياءً وأمواتًا، وتنفيذ وصيتهما بعد موتهما، وإكرام صديقهما، وصلة الرحم التي لا رحم لك إلا من جهتهما، ليجتمع لك البر والصلة.

وحقوق الوالدين كثيرة، ولكن ضابطها: ما ذكره الله في كتابه؛ فإنه أمر بالإحسان إليهما، وذلك شامل لكل إحسان بجميع وجوهه، ويرجع في ذلك إلى العرف والعادة، فكل ما عده

الناس إحسانًا فهو داخل في الإحسان المأمور به.

فصل في
حق الأولاد

وللأولاد على والديهم حقوق؛ فإنهم أمانات عندهم، وهم مسئولون عنهم، فعليهم بسببهم جنسان من الواجبات:

أحدهما: القيام بالمؤنة البدنية؛ من نفقة، وكسوة، وما يتبع ذلك، فهو واجب لا بد منه، مع أنه من أفضل العبادات، وخصوصًا مع احتساب الثواب عند الله، فإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتى ما تجعله في في امرأتك، أي: وعيالك.

والنوع الثاني: واجب التربية الدينية، فعلى الوالدين تعليمهم القرآن، والعلم، والكتابة، وتوابع ذلك، وتربية أخلاقهم بكفهم عن المفاسد كلها، وحثهم على الفرائض.

وبتمام الأمرين يربح العبد أولاده، وبتقصيره بالتربية الدينية يخسر أولاده خسرانًا مبينًا. فالأولاد كما أنهم مسئولون عن القيام ببر الوالدين، والقيام بواجبهم، كذلك قبلهم الأبوان مسئولان عن إصلاح أولادهما: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارًا ﴾[التحريم: ٦] الآية. وذلك بالقيام بالأسباب التي تقيهم النار، والملاحظة التامة، وعدم إهمالهم، ومن أهملهم فلا يلومن إلا نفسه إذا فاته الثواب، واستحق بترك ما يجب عليه العقاب، وفاته بر أولاده وخيرهم، ﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ ﴾ [فصلت: ٤٦].

فصل في
صلة الأرحام

وقد أمر الله ورسوله بصلة الأرحام، وهم جميع الأقارب، قريبهم وبعيدهم. وأخبر بفضل الواصلين لأرحامهم، وأن الله يجمع لهم بين سعة العمر وسعة الرزق، وفتح أبواب البركة والأجر العظيم عند الله، وأن القاطعين لهم خلاف ذلك.

فعلى الإنسان أن يتعاهد أقاربه بالصلة في بدنه، وزيارته وقضاء حوائجهم، وإعانتهم على أمورهم، وبذل ما يقدر عليه في ذلك، ويتعاهد الهدية لموسرهم، والصدقة على معسرهم، ويتحبب إليهم بكل ممكن، وذلك ميسور على من وفقه الله ويسره عليه، ويجاهد نفسه على صلة القاطع منهم، فإن الواصل الحقيقي هو الذي يصل أرحامه كلهم، من وصله ومن قطعه، وذلك عنوان على الإخلاص لله. ولا بد إذا ثابر على ذلك أن يؤثره الله، ويجعل له العاقبة الحميدة.

وإذا كان بينه وبينهم شيء من المشاكل الدنيوية المحدثة للخصام فليحتسب صلتهم عند الله، وليتنازل عن حقه أو بعضه، ويربح الصلة التي هي أفضل المكاسب، إذا كان غيره يرى المكسب في الحطام الخسيس من الدنيا.

ومن أبواب الصلة: أن يسعى في الإصلاح بينهم إذا كان بينهم ضغائن وإحن، فإن الإصلاح فضله عظيم، وخصوصًا لمن لهم حق على الإنسان كالأقارب، ويتسبب لهم بالأسباب التي تنفعهم في دينهم ودنياهم.

واعلم أن من بينك وبينه رضاع، وإن لم يكونوا مثل الأقارب، وهم قاصرون عن رتبتهم في أمور كثيرة، لكن في باب البر والصلة ينبغي أن تراعي فيهم ذلك، وأن تحفظ لهم ذلك

السبب الذي قوي في باب التحريم حتى ساوى النسب، فميز بين من بينك وبينه رضاع عن غيرهم، وخصوصًا الأم المرضعة، وصاحب اللبن. والله الموفق.

فصل في
حقوق الجيران والأصحاب

تقدم في مسائل الصلح بعض حقوق الجيران، وقد قال ﷺ: **«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره»**[1].

واعلم أن الأصحاب والرفقاء لهم حقوق مشتركة مع المسلمين، وحقوق خاصة. أما ضابط الحقوق المشتركة فميزانها الجامع لكل متفرقاتها قوله ﷺ: **«لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»**[2]. فالأصحاب داخلون في ذلك، وعليك أن تساعدهم على مهماتهم الدينية والدنيوية، وتقضي حاجاتهم، وتنوب عنهم إذا غابوا في كل أمر ينوبهم، وحيث لك من الاتصال بهم، والإدلال عليهم، والثقة بهم، ما ليس لغيرهم؛ فبمقتضى هذه الحال انصحهم، وأرشدهم في كل قليل وكثير، وفي الأمور التي يحتشم منها، وفي غيرها، وفي كثير من الأمور التي يتعذر، أو يتعسر، أو يشق إجراؤها مع غيرهم؛ لأن ما بينك وبينهم من الأسباب، والقرب، والاتصال، يوجب ذلك.

وكن وفيًّا لهم، حافظًا لودهم، مواظبًا على أخذ خواطرهم، حريصًا على تأسيس الصحبة وتنميتها بعيدًا عما يخالف ذلك، مغضيًا عن معايبهم وعدم قيامهم بحقوق الصحبة، واسلك معهم ومع غيرهم ما أرشد إليه النبي ﷺ: **«لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقًا رضي منها آخر»**[3].

(١) البخاري (٦٠١٩)، مسلم (٤٧).
(٢) البخاري (١٣)، مسلم (٤٥).
(٣) تقدم تخريجه ص١٢٧.

فكذلك الأصحاب إذا كرهت منهم بعض الأخلاق، أو رأيت تقصيرًا وقصورًا فيها، فاذكر محاسنهم، واذكر حقوق الصحبة، واذكر حقوق الوفاء، وانظر سير الموفقين الأخيار، فإنك إذا فعلت ذلك أدركت كل مراد، وفزت بطاعة رب العباد.



فصل في
آداب مجالسة الناس

وإذا جالست الناس، واجتمعت بهم، فاجعل التواضع شعارك، وتقوى الله دثارك، والنصح للعباد طريقك المستمر.

فاحرص على أن كل مجلس جلست معهم فيه يحتوي على خير، إما بحث علمي، أو نصح ديني، أو توجيه إلى مصلحة عامة أو خاصة، أو تذكير بنعم الله، أو تذكير بفضائل الأخلاق الحميدة، والآداب الحسنة، أو تحذير من شر ديني أو دنيوي. وأقل ذلك أن تغتنم إشغالهم بالمباحات عن المحرمات. وحسن خلقك مع الصغير، والكبير، والنظير، وعامل كلًّا منهم بما يليق به، ووقر من يستحق التوقير والإجلال. واحرص على تأنيس جليسك بالكلام المناسب الطيب ولو كان متعلقًا بالدنيا، فإن الكلام المباح والاجتماع المباح إذا أثمر تأنيس المجالس، وبسط المحادث، وأثمر راحة القلب عاد محمودًا، والعاقل الحازم يدرك بمجالسة الناس خيرًا كثيرًا، ويكون أحب إليهم من كل محبوب؛ لأنه يدخل عليهم من الأبواب التي يعرفون، والأحاديث التي يرغبونها، والأصل في ذلك كله توفيق مَنْ أَزِمَّة الأمور كلها بيديه.

وتتأكد هذه الأمور في صحبة السفر، فإن السفر تطول فيه المجالسة، ويحتاج المسافرون إلى من يروحهم بالأحاديث الطيبة، والماجريات، والمزح أحيانًا إذا كان صدقًا ولم يكثر، ومساعدتهم على مهمات السفر، فالآداب الطيبة تجعل أصحابها عند الناس ألذ من بارد الشراب، والثقيل أشد على أرواحهم من الأحجار الصلاب، فسبحان من فاوت بين عباده في أخلاقهم وأعمالهم وجميع أحوالهم، والله الموفق وحده.

فصل في
الجمع بين مصالح الدين والدنيا

العاقل الحازم يتمكن من التزود من الباقيات الصالحات مع استكمال نصيبه من الدنيا على وجه السهولة، فليستعن بالغدوة، والروحة، وبشيء من الدلجة، وهو في ذلك قائم بأمور دنياه وأسبابه؛ فلو أنه جعل له وردًا من آخر الليل، يصلي ويناجي ربه، ويسأله صلاح دينه ودنياه، ولو كان ذلك يسيرًا، وافتتح نهاره بالخير، والقراءة، وأوراد الصباح، واختتمه كذلك، وبادر للصلوات الخمس في أول وقتها، وجعل معها، وقبلها، وبعدها، ما يسره الله من أعمال الخير من صلاة، وقراءة، وذكر، وسماع علم، وغيرها، وعود لسانه ذكر الله، والاستغفار، وباشر الأسباب الدنيوية، من تجارة، أو صناعة، أو فلاحة، ونحوها، برفق وطلب جميل، واستعان بربه في ذلك، واكتفى بالأسباب المباحة، وبحلال الله عن حرامه، وقصد بذلك القيام بواجب النفس، ومن يعول، والاستغناء عن الخلق، لو فعل هذا أو ما يقاربه لحصَّل خيرًا، وغنم ثوابًا جزيلًا، ومع ذلك لم ينس نصيبه من دنياه، ولا فاته من لذاتها شيء، وربما منَّ الله عليه بالقناعة التي هي الغنى الحقيقي، وبها تتم الحياة الطيبة، والله هو الموفق لكل خير.



فصل
فيما تقابل به النعم والمكاره واغتنام الفرص النافعة

العبد يتقلب في الدنيا بين حصول ما يحبه، واندفاع ما يكرهه، فوظيفته الشكر والثناء على الله بذلك؛ وبين وجود المصائب والمكاره المتنوعة، فوظيفته الصبر عليها، واحتساب أجرها وثوابها؛ ليكون غانمًا في الحالين، «**عجبًا لأمر المؤمن إن أمره كله خير، إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له، وليس ذلك إلا للمؤمن**»[١].

وينبغي للموفق أن يكون له مشاركة في كل عمل خيري، ومساعدة مالية، ولو قلَّت، فإن لم يكن فمساعدة عملية، أو قولية، أو تنشيط للمشتركين، ليكتسب بذلك الفضل والثواب، وذلك يسير على من يسره الله عليه.



(١) مسلم (٢٩٩٩).

فصل
فيمن ينبغي صحبته

لا بد للإنسان من أصحاب وقرناء يجتمع بهم ويقضي كثيرًا من أوقاته في صحبتهم، فاغتنم صحبة الأخيار الذين لا تعدم من صحبتهم علمًا تتعلمه، أو نصيحة تنتفع بها، أو اشتغالًا بما يقرب إلى الله. وأقل ما في ذلك: السلامة من التبعات القولية والفعلية، مع أنك آمن من سخريتهم، وهمزهم، ولمزهم، حاضرًا أو غائبًا، مع الفائدة العظيمة، وهي أن الرغبة في قلبك للخير تزيد وتنمو، وداعية الشر تضعف أو تضمحل، فالمرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل، مع ما يحصل لك من ثناء الناس، وحسن السمعة؛ فإنهم يعتبرون الناس بقرنائهم، فيحق للمرء أن يفخر بصحبة الأخيار، وإياك وصحبة الأشرار؛ فإنهم بضد ما ذكرنا.

فالجليس الصالح كحامل المسك، إما أن يحذيك، أو تجد منه رائحة طيبة، والجليس السوء كنافخ الكير، إما أن يحرقك، وإما أن تجد منه رائحة خبيثة. والله أعلم.



فصل في
نبذة يسيرة من آداب المتعلمين والمعلمين

يتعين على أهل العلم على وجه الخصوص أن يجعلوا أساس أمرهم في تعلمهم وتعليمهم الإخلاص الكامل، والتقرب إلى الله بهذه العبادة التي هي أجلّ العبادات وأفضلها، وتستغرق من عمر العبد جوهره وصفوه، ويتفقدوا هذا الأصل في كل دقيق وجليل من أمورهم، فإن درسوا أو دارسوا، أو بحثوا أو ناظروا، أو أسمعوا أو استمعوا، أو جلسوا مجلس علم، أو نقلوا أقدامهم لمجالس العلم، أو كتبوا، أو حفظوا، أو كرروا دروسهم الخاصة، أو راجعوا عليها أو على غيرها الكتب الأخرى، أو اشتروا كتبًا، أو ما يعين على العلم، كانوا في ذلك كله محتسبين ليتحققوا بقوله ﷺ: «**من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له طريقًا إلى الجنة**»[1]. فكل طريق حسّي أو معنوي يسلكه الإنسان في سبيل العلم، فإنه داخل في هذا الحديث.

ثم بعد هذا يتعين البداءة بالأهم فالأهم من العلوم الشرعية ووسائلها. وتفصيل هذه الجملة كثير معروف، والطريق التقريبي أن ينتقي من مصنفات الفن الذي يشتغل به أحسنها وأوضحها وأكثرها فائدة، ويجعل هذا الكتاب جل همه حفظًا عند الإمكان، أو دراسة تكرير، بحيث تصير المعاني معقولة في قلبه محفوظة، ثم لا يزال يكرره ويعيده حتى يتقنه إتقانًا طيبًا، وبعد ذلك ينتقل إلى الكتب المبسوطة في هذا الفن؛ لتكون كالشرح له، ويكون كتابه الذي اهتم به ذلك الاهتمام أساسًا لها وأصلًا تتفرع عنه.

وعلى المعلم أن ينظر إلى ذهن المتعلم، وقوة استعداده، أو ضعفه، فلا يدعه يشتغل

(١) مسلم (٢٦٩٩).

بكتاب لا يناسب حاله؛ فإن القليل الذي يفهمه وينتفع به خير من الكثير الذي هو عرضة لنسيان معناه ولفظه.

وعلى المعلم أن يلقي على المتعلم من التوضيح وتبيين المعنى بقدر ما يتسع فهمه لإدراكه، ولا يخلط المسائل بعضها ببعض، ولا ينتقل من نوع إلى آخر حتى يتصور ويحقق السابق، فإن ذلك درك للسابق، ويتوفر الذهن على اللاحق.

وعلى المعلم النصح للمتعلم، وترغيبه بكل ما يقدر عليه، وأن يصبر على عدم إدراكه، أو سوء أدبه، مع ملاحظته في كل ما يقومه ويحسن أدبه؛ لأن المتعلم له حق على المعلم، حيث أقبل على العلم الذي ينفعه وينفع الناس، وحيث كان ما يحمله عن معلمه هو عين بضاعة المعلم، يحفظها وينميها ويتطلب بها المكاسب الرابحة، فهو الولد الحقيقي للمعلم، الوارث له، فالمعلم مثاب على نفس تعليمه، سواء فهم أو لم يفهم، فإن فهم وأدرك كان أجرًا جاريًا للمعلم ما دام ذلك النفع متسلسلًا، وهذه تجارة عظيمة لمثلها فليتنافس المتنافسون. فعلى المعلم إيجاد هذه التجارة وتنميتها، فهي من عمله وآثار عمله، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ﴾ [يس: ١٢]، فما قدموه: هو ما باشروا عمله. وآثارهم: ما ترتب على أعمالهم من الخير الذي عمله غيرهم.

وعلى المتعلم أن يوقر معلمه، ويتأدب معه؛ لما له من الحق العام والخاص:

أما العام: فإن معلم الخير قد استعد وباشر نفع الخلق، فوجب حقه عليهم؛ لكونه يعلمهم ما جهلوا، ويرشدهم إلى كل خير، ويحذرهم من كل شر، ويحصل به من نشر العلم والدين، وتسلسل ذلك النفع في الموجودين، وفيمن يأتي من بعدهم، وهذا النفع ليس له نظير من الإحسان.

وأما حقه الخاص على المتعلم: فلما بذله من تعليمه، وحرصه على كل ما يرشده ويوصله إلى أعلى الدرجات، وقد بذل صفوة وقته، وجوهر فكره، في تفهيم المسترشدين، وإفادة

الطالبين، وصبر على ذلك بطيب نفس وسماحة، وإذا كانت الهداية الدنيوية، والإحسان الدنيوي، يوجب لصاحبه حقًّا كبيرًا على من وصل إليه إحسانه، فما الظن بهدايا العلوم النافعة الكثيرة، الباقي نفعها، العظيم وقعها.

وليجلس بين يديه متأدبًا، ويظهر غاية حاجته إلى علمه، ويكثر من الدعاء له حاضرًا وغائبًا، وإذا أتحفه بفائدة غريبة فليصغ إليه إصغاء المضطر إلى عقلها والانتفاع بها.

وإذا أخطأ المعلم في شيء فلينبهه برفق ولطف بحسب المقام، ولا يقول له: أخطأت!! أو: ليس الأمر كما قلت!! بل يأتي بعبارة لطيفة يدرك بها المعلم خطأه من دون تشويش؛ فإن هذا من الحقوق اللازمة، وهو أدعى إلى الوصول إلى الصواب.

والمعلم عليه إذا أخطأ أن يرجع إلى الصواب، ولا يمنعه قول قاله ثم بان له الحق بخلافه أن يراجع الحق ويعترف به؛ فإن هذا علامة الإنصاف والتواضع للحق وللخلق، ومن نعمة الله على المعلم أن يجد من تلاميذه من ينبهه على خطئه، ويرشده إلى الصواب.

ولهذا كان من أعظم الواجبات على المعلمين والمفتين أن يتوقفوا عن الفتوى أو الجزم بما لم يعلموه، وهذا من علامات الدين والإنصاف، وضده من علامات الرياء وضعف الدين، بل هذا التوقف من التعليمات النافعة؛ ليحصل به القدوة الحسنة.

وليكن قصد المعلمين والمتعلمين في جميع بحوثهم طلب الحق والصواب، واتباع ما رجحته الأدلة الصحيحة.

والحذر الحذر من الاشتغال بالعلم للأغراض الفاسدة، من المباهاة، والمماراة، والرياء، والرياسات، والتوسل به إلى الأمور الدنيوية، فمن طلبه لهذه الأمور فليس له في الآخرة من نصيب.

ومن أعظم ما يتعين على أهل العلم من المعلمين والمتعلمين: الاتصاف بما يدعو إليه العلم من الأخلاق الجميلة، والتنزه عن الأخلاق الرذيلة؛ فإنهم أحق الناس بذلك؛ لتميزهم

بالعلم؛ ولأنهم القدوة، والناس مجبولون على الاقتداء بأهل العلم منهم؛ ولأنه يتطرق إليهم من الاعتراض ما لا يتطرق لغيرهم.

والعلم إذا عمل به ثبت ونمت بركته، فروح العلم وحياته بالقيام به عملًا، وتخلقًا، وتعليمًا، ونصحًا.

وينبغي تعاهد محفوظات المتعلمين ومعلوماتهم بالإعادة والامتحان، والحث على المذاكرة والمراجعة، وتكرار الدروس الحاضرة والسابقة. فالتعلم بمنزلة الغراس والبذور للزرع، وتعاهده بالمذاكرة والتكرار بمنزلة السقي، وإزالة الأشياء المضرة؛ لينمو ويزداد على الدوام.

وليحذر أهل العلم من الاشتغال بالتفتيش عن أحوال الناس وعيبهم؛ فإنه مع أن صاحبه مستحق للعقوبة، فإنه يشغل عن العلم، ويصد عن كل أمر نافع.

ومن آداب العالم والمتعلم: النصح، وبث العلوم النافعة بحسب الإمكان، حتى لو تعلم الإنسان مسألة وبثها وبحث بها مع من يتصل به كان ذلك من بركة العلم وخيره، ومن شح بعلمه مات علمه قبل أن يموت، كما أن من بث علمه كان له حياة ثانية، وجازاه الله من جنس عمله.

ومن أهم ما يتعين على أهل العلم: السعي في جمع كلمتهم، وتأليف القلوب؛ لأن هذا من أوجب الواجبات، وخصوصًا على أهل العلم الذي بهم الأسوة، وبه يحصل خير كثير، ويندفع شر كبير، والحذر من الحسد لأحد من أهل العلم؛ فإنه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، وهو مناف للنصيحة التي هي الدين. والله أعلم.



فصل في
الهم، والفأل، والطيرة، والرقية وتوقي المواضع الوبيئة

إذا همَّ العبد بأمر، فإن كانت مصلحته ظاهرة واضحة فليعزم عليه متوكلًا على الله، وإن اتضحت مضرته فليدعه، وإن اشتبه عليه الأمر، أو لا يدري عن العاقبة، فليستخر الله، ويستشر من يثق بدينه، ومودته، وخبرته.

وكان ﷺ يحب الفأل، ويكره الطيرة؛ وسبب ذلك: لما في الفأل من الاستبشار؛ وقوة الرجاء بحصول المحبوب. وأما الطيرة: فعلى العكس من ذلك؛ لأنها تحدث الهم والغم، وهي عقيدة فاسدة يتأثر لها المتطير.

الرقية بالأمور المحرمة أو المجهولة لا تجوز، وبالأدعية الشرعية وما أشبهها إحسان من الراقي على المرقي. وينبغي للمرقي ألا يطلبها ابتداء؛ لمنافاة ذلك لكمال التوكل.

لا يحل للإنسان الإقدام على القدوم إلى المحل الذي فيه الوباء، ولا يخرج منه فرارًا من الوباء، ولا بأس بقصد المواضع الطيبة الهواء لقصد الانتفاع بجوها.

ولا ينبغي للإنسان أن يكون ضعيف القلب، قليل التوكل، عند أقل عارض يذهب إلى الطبيب، فإن التهالك في ذلك يضعف القلب، ويحدث الأوهام الضارة، ويضعف التوكل، وقوة التوكل وقوة القلب بطبعها تدفع كثيرًا من العوارض، خصوصًا الأمور اليسيرة؛ وضد هذا ترك التداوي مع الاضطرار إليه وغلبة الظن بنجاحه مذموم.

فصل في
آداب من دخل المسجد

ينبغي لمن دخل المسجد أن يقدم رجله اليمنى ويقول: «**بسم الله، اللهم صل وسلم على محمد، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك**»[١]. ويشتغل بالصلاة، والذكر، والقراءة، والعلم تعلمًا، أو تعليمًا، أو سماعًا، والنصح لمن فيه، وإرشاده إلى ما فيه الخير، ولا يشتغل بغير ذلك من الخوض في أمور الدنيا، فإن المساجد لم تبن إلا للقربات. والمواضع الأخر هي مواضع البحث والاشتغال بالدنيا.

وينبغي إذا دخل بيته أن يقول: «**بسم الله ولجنا، وبسم الله خرجنا، وعلى الله ربنا توكلنا، اللهم إني أسألك خير المولج وخير المخرج**»[٢]؛ ثم ليسلم على من فيه، أو يقول إذا لم يصادف أحدًا: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. وليكن في بيته معاشرًا لأهله وأولاده بالمعروف، كل أحد بما يليق به ويناسبه، وكان ﷺ في بيته إذا دخله يشتغل في مهنة أهله ومتعلقاتهم.



(١) ابن ماجه (٧٧١)، أحمد (٢٦٤١٧).

(٢) أبو داود (٥٠٩٦).

فصل في
فروض الكفاية

فروض الكفايات هي الأمور الضرورية التي يقصد حصولها بقطع النظر عن فاعلها، مثل: الأذان، والإقامة، والإمامة، والقضاء، والتدريس، والإفتاء، والطب، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وبناء ما يحتاج الناس إليه؛ كالمساجد، والقناطر، والأسوار، والقيام بالصناعات، والحراثة، والنساجة، ونحوها، وعيادة المرضى، وتجهيز الجنائز بالتغسيل، والتكفين، والصلاة، والدفن، وإطعام المضطرين، وكسوة العارين، وما أشبه هذه الأمور. والله أعلم.



فصل في
الحث على تقوى الله ومراقبته

على العبد أن يتقي الله حيثما كان، فيقوم بما عليه من الواجبات التي لله ولخلقه، ويتجنب جميع المعاصي القلبية؛ كالكبر، والعجب، والرياء، والنفاق، والحسد، والغل، والحقد.

والمعاصي القولية؛ كالكذب، والغيبة، والنميمة، والشتم، ونحوها.

والمعاصي الفعلية؛ كالقتل، والسرقة، وأكل الحرام، والزنا، وشرب المسكرات.

فمتى حقق التقوى بفعل الواجبات وترك المحرمات كان من المتقين، ومتى أخلّ بشيء من ذلك فعليه التوبة والاستدراك، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠١].

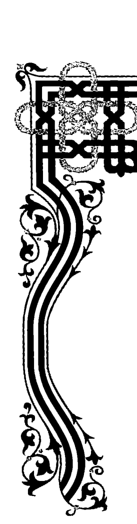
والورع هو من التقوى؛ فإنه التورع عن كل قول محرم، وفعل محرم، ظاهر وباطن.

ومراقبة الله وخوفه ورجاؤه ومحبته هي العون الأكبر على القيام بالتقوى.

فنسأل الله الكريم أن يعمر قلوبنا بمعرفته، والإنابة إليه، ويجمل ألسنتنا بذكره، والثناء عليه، ويزين جوارحنا بخدمته.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تم في ٢٧ ربيع الآخر ١٣٧٤هـ



فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

فوائد من كتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم

الموضوع　　　　**رقم الصفحة**

الموضوع **رقم الصفحة**

الموضوع رقم الصفحة

نور البصائِر والألباب في أحكام العبادات والمعاملات والحقوق والآداب

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

